

الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية
General Secretariat of Zakat, Tax and Customs Committees

القرارات الصادرة عن اللجان الجمركية

لعام 2025م

جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة
للجان الزكوية والضريبية والجمركية
1447هـ - 2026م

الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية
General Secretariat of Zakat, Tax and Customs Committees

القرارات الصادرة عن اللجان الجمركية

لعام 2025م


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
فهرس المحتويات	٥
المقدمة	١١
كلمة سعادة الأمين العام للجان الزكوية والضريبية والجمركية	١٢
منهجية العمل	١٤
القرارات الشكلية	١٦
جمركي- شكلي - فوات المدة النظامية	١٧
جمركي- شكلي - غير ذي صفة	٢٠
جمركي- شكلي - عدم قبول التماس إعادة النظر	٢٣
جمركي- شكلي - عدم الاختصاص الولائي	٢٩
جمركي- شكلي - سبق الفصل في الدعوى	٣١
جمركي- شكلي - دعاوى لا تزيد قيمتها عن ٥٠ ألف ريال	٣٥
جمركي- شكلي - خلو لائحة الاستئناف من بيانات المستأنف	٣٨
جمركي- شكلي - ترك الدعوى بناء على طلب الملتمس	٤١
جمركي- شكلي - سقوط الدعوى بالتسوية الصلحية	٤٤
جمركي- شكلي - ترك الدعوى	٤٧
جمركي- شكلي - انقضاء الدعوى الجزائية	٥١
جمركي- شكلي - مشطوبة - اعتبار الدعوى كأن لم تكن	٥٤
جمركي- شكلي - عدم سماع الدعوى	٥٧
جمركي- شكلي - عدم قبول الدعوى لعدم تحريرها	٦٠
جمركي- شكلي - صرف النظر عن الدعوى	٦٥
الجمركية الجزائية الممنوعات	٦٩
جمركي - ممنوعات - أدوية- غير مسجل في هيئة الغذاء والدواء - إدانة	٧٠

الموضوع	رقم الصفحة

جمركي – ممنوعات – حبوب كبتاجون – عدم إدانة ٧٤
جمركي – ممنوعات – أوراق عملة مزيفة – إدانة ٧٧
جمركي– ممنوعات – أجهزة تنصت صوتية وكاميرات– إدانة ٨١
جمركي– ممنوعات – عشبة الأريكا (نبتة الفوفل) – إدانة ٨٥
جمركي– ممنوعات – ثمرة جوزة الطيب – إدانة ٨٩
جمركي– ممنوعات – ثمرة نبات القورو – إدانة..... ٩٣
جمركي– ممنوعات – ملصقات خمور – إدانة ٩٧
جمركي – ممنوعات –القات – ألعاب نارية – إدانة ١٠١
جمركي – ممنوعات – لعبة قمار– إدانة..... ١٠٧
جمركي – ممنوعات – لحم خنزير – إدانة ١١١
جمركي – ممنوعات – دخان المضغ الممنوع – إدانة ١١٦
جمركي – ممنوعات – ممنوعات مختلفة – إدانة..... ١٢١
جمركي – ممنوعات – أدوات جنسية – إدانة..... ١٢٥
الجمركية الجزائية المقيدات..... ١٢٩
جمركي– مقيدات– تعهد سندي – تهريب جمركي– إدانة..... ١٣٠
جمركي– مقيدات– تعهد سندي – تهريب جمركي– إدانة ١٣٤
جمركي– مقيدات– تعهد سندي – رولات المونيوم– تهريب جمركي– عدم إدانة .. ١٣٨
جمركي– مقيدات– تعهد سندي – زيت شعر– تهريب جمركي– إدانة ١٤٣
جمركي– مقيدات – تعهد سـندي – عدم مطابقـة المواصفات – ملابس – عدم
المطابقة من حيث فحص البيانات الإيضاحية – عدم إدانة ١٤٧
جمرك– مقيدات– تعهد سندي– عدم مطابقة المواصفات– أدوات صحية– إدانة .. ١٥٣
جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – مبيدات حشرية–
إدانة ١٥٨
جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – أقمشة – ملابس–
إدانة ١٦٣
جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – أدوات كهربائية–
إدانة ١٦٩

الموضوع	رقم الصفحة

جمركي- مقيدات - تعهد سـندي - عدم مطابقة المواصفات - محضرات بناء- إدانة ١٧٣
جمركي- مقيدات - تعهد سـندي - عدم مطابقة المواصفات - ملابس جاهزة- إدانة ١٧٨
جمركي- مقيدات - تعهد سـندي - عدم مطابقة المواصفات - عجلات يدوية- عدم إدانة..... ١٨٣
جمركي- مقيدات - تعهد سندي - عدم مطابقة المواصفات - إنارة-إدانة ١٨٧
جمركي- مقيدات - تعهد سندي - عدم مطابقة المواصفات - بطاريات-عدم إدانة .. ١٩٢
جمركي- مقيدات - تعهد سـندي - عدم مطابقة المواصفات - زيت محركات- عدم إدانة..... ١٩٨
جمركي- مقيدات - تعهد سندي - عدم مطابقة المواصفات - أدوات كهربائية- إدانة ٢٠٢
جمركي- مقيدات - غش تجاري - ازدواجية دلالة المنشـأ- حقائب مدرسية- عدم إدانة..... ٢٠٧
جمركي- مقيدات - غش تجاري - ازدواجية دلالة المنشأ- خرطوشة حبر-عدم إدانة ٢١٢
جمركـي- مقيدات - غش تجاري - أصناف مقلدة- سـماعات - أقلام - أزرار أكمام-إدانة ٢١٦
جمركي- مقيدات - غش تجاري - أصناف مقلدة- أحذية-عدم إدانة..... ٢٢١
جمركي- مقيدات - غش تجاري - أصناف مقلدة- حقائب - إدانة ٢٢٦
جمركي- مقيدات - غش تجاري - أصناف مقلدة- فاكهة- إدانة..... ٢٣١
جمركي- مقيدات - غش تجاري - أصناف مقلدة- أحذية وشنط- إدانة ٢٣٦
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - معسل - دخان - إدانة..... ٢٤١
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - مخالفة مؤثرة على جودة المنتج - إدانة .. ٢٤٥
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - دخان- إدانة ٢٥٠
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - إدانة ٢٥٤

الموضوع	رقم الصفحة

جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - ديزل -إدانة ٢٥٩
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - أنبوبة كريم طبي-إدانة ٢٦٤
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - أقمشة وملابس-إدانة ٢٦٧
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - معسل - نكهة معسل - إدانة ٢٧٢
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - تبغ- إدانة ٢٧٧
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - تنباك- إدانة ٢٨١
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - ألعاب نارية - إدانة ٢٨٥
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - دخان - تنباك - معسل - ورق شام- إدانة ٢٩٠
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - أجهزة جوال - إدانة ٢٩٥
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - مياه زمزم- إدانة ٢٩٩
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - معاجين أساسها الزيت لتثبيت الزجاج- إدانة ٣٠٣
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - تهريب شحن غير معلومة - إدانة ٣٠٩
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - مواد مختلفة - إدانة ٣١٤
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - سائل طبي- إدانة ٣٢١
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - دراجة نارية - إدانة ٣٢٦
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - طائرة مزودة بكاميرا بالتحكم عن بعد - إدانة ٣٣١
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - المادة - اكريليك ستايرين - الهيدروكربونات - إدانة ٣٣٦
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - معدن - الحديد - إدانة ٣٤٢
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - بذور - برسيم- إدانة ٣٤٧
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - نكهات الشيشة الالكترونية - إدانة ٣٥٢
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - مواد غذائية - إدانة ٣٥٧
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - أغنام- عدم إدانة ٣٦٢
جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - طيور - إدانة ٣٦٧

الموضوع	رقم الصفحة

الجمركية الإدارية الرسوم الجمركية ٣٧٢
جمركي- رسوم جمركية - تحصيل - فروقات جمركية - عدم استحقاق المستورد ٣٧٣
جمركي- رسوم جمركية - تحصيل - فروقات جمركية- منتجات سكرية - عدم استحقاق المستورد ٣٧٧
جمركي- رسوم جمركية - تحصيل - فروقات جمركية - أثاث منزلي -عدم استحقاق المستورد ٣٨٤
جمركي- رسوم جمركية - تحصيل - فروقات جمركية - استحقاق المستورد .. ٣٩١
جمركي- رسوم جمركية - تحصيل - فروقات جمركية - شروط استحقاق الإعفاء على الإرساليات - عدم استحقاق المستورد..... ٣٩٨
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - معجنات - رسوم زائدة - استحقاق المستورد ٤٠٥
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - أجهزة منزلية - استحقاق المستورد ٤١٠
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - مواد غذائية - استحقاق المستورد.. ٤١٥
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - مواد تعدينية - استحقاق المستورد . ٤١٩
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - مركبة - استحقاق المستورد ٤٢٣
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - مصنع - إعفاء - عدم استحقاق المستورد ٤٢٧
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - عدم استحقاق المستورد ٤٣٢
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - سفينة أبحاث - عدم استحقاق المستورد ٤٣٦
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - خطأ في الفاتورة - عدم استحقاق المستورد ٤٤١
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - تصدير - عدم استحقاق المستورد . ٤٤٧
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - مشتقات التبغ - عدم استحقاق المستورد ٤٥٤
جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - صلب ومعادن - عدم استحقاق المستورد ٤٦١

الموضوع	رقم الصفحة

جمركي- رســوم جمركية - استرداد رســوم - مكيفات- إعادة التصدير - عدم استحقاق المستورد ٤٦٦

جمركي- رســوم جمركية - استرداد رســوم - معدات مصانع- عدم استحقاق المستورد ٤٧٣

جمركي- رسوم جمركية - اســترداد رسوم - رسوم الأرضيات- عدم استحقاق المستورد ٤٧٩

جمركي- رسوم جمركية - فروقات جمركية - زيوت - استحقاق المستورد ٤٨٣

جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - اختلاف البيانات- مكينة - استحقاق المستورد ٤٩١

جمركي- رســوم جمركيــة - تحصيل رســوم - فروقات جمركيــة - اختلاف البيانات- تقديم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية - عدم استحقاق المستورد..... ٤٩٦

جمركي- رســوم جمركية - تحصيل رســوم - فروقات جمركية - منطقة حرة- تقديم فواتير غير دقيقة - عدم استحقاق المستورد ٥٠١

جمركي- رسوم جمركية - تحصيل رسوم - فروقات جمركية - اختلاف البنود- تقديم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية - عدم استحقاق المستورد ٥٠٥

جمركي- رسوم جمركية - تحصيل رسوم - فروقات جمركية - تقديم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية -استحقاق المستورد ٥٠٩

جمركي- رسوم جمركية - تحصيل رسوم - فروقات جمركية - تقديم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية - مركبات -عدم استحقاق المستورد ٥١٣

جمركي- رسوم جمركية - تحصيل رسوم - فروقات جمركية - تقديم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية - أقمشة -عدم استحقاق المستورد ٥١٩

جمركي- رسوم جمركية - تحصيل رسوم - فروقات جمركية - تقديم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية - عطورات -عدم استحقاق المستورد ٥٣١

جمركي- رسوم جمركية - تحصيل رسوم - فروقات جمركية - تقديم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية - زيوت نباتية -عدم استحقاق المستورد..... ٥٣٤

المقدمة

الحمدُ للهِ رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشـرف المرسـلين وخاتم النبيين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين.

وبعد:

فإن من نافلة القول: أن ما تقوم به المحاكم واللجان القضائية من جهود، وما يصدر منها من قرارات إنما يشـكل في مجموعه ثروة فقهية وعدلية لا تُقدَّر بثمن، وحصيلة ينبغي الاهتمام والعناية بها. وفي ظل الثورة التجارية والصناعية التي تعيشـها المملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ قد يشـكل علـى الكثيرين العديد من النوازل فـي القضايا الجمركية، ومن منطلق المسـؤولية المجتمعية التي تنتهجها الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية، فقد سعت إلى تكوين أساس متين ومرجع لأعضاء اللجان والمكلّفين والمهتمين من خلال نشر القرارات النهائية الصادرة من اللجان الجمركية لعام ٢٠٢٥م، بما يساهم بشكل فعّال في خدمة التعـاملات الجمركية، والحد مما قد ينشـأ عنهـا من نزاعات، وتقليل أمـد التقاضي فيها؛ حيث يسـهم وضع تلك المدونات في إيضاح ما اسـتقرت عليه اللجان من قرارات، والذي سينعكس علـى اختصار وقـت أمد التقاضـي بالنسـبة للمتعاملين، وتخفيـف الجهد على ناظـر الدعوى، وتحقيق مبدأ الشـفافية الذي تنتهجه الأمانة العامة، فضلًا عن إتاحة الجوانب التطبيقية للجهات المعنيَّة بالبحث الشرعي والنظامي، ولا سيما الجهات الأكاديمية والتدريبية وغيرها.

نسـأل اللـه عز وجـل أن يكون عـملًا خالصًا لوجهـه الكريم، وأن يسـدد الجهود ويوفق المساعي لما فيه الخير، إنه جوادٌ كريم.

كلمة
سعادة الأمين العام
للجان الزكوية والضريبية والجمركية

الحمد لله وحده، وبعد:

انطلاقًا من رؤية وقيم الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية، والتي أخذت على عاتقها التميز بالقدرة على حل المنازعات الزكوية والضريبية والجمركية، وتبنّي أساليب مبتكرة وفعالة، وتعزيز الشفافية والحيادية، وتنمية التعاون بين أطراف المنظومة الزكوية والضريبية والجمركية، والقيام بدور فعال في رفع كفاءة النظر القانوني، وذلك بهدف تمكين اللجان الزكوية والضريبية والجمركية من الفصل الناجز في المنازعات المنظورة أمامها، وتقديم الدعم والمساندة للجان في كافة المراحل بإجراء الدراسات والأبحاث، وخدمة المكلفين بتوضيح الأنظمة والقرارات والسوابق القضائية، وتحديثها بشكل دوري.

وقد أولَت الأمانة العامة أهميةً خاصة للقرارات النهائية الصادرة من اللجان الجمركية؛ كونها تمثل خلاصة الاجتهاد القضائي المستقر، والمتميّزة بقابليتها للتطوير والتغيير المستمر حسب مستجدات الواقع؛ لأن تقريرها يستهدف الفصل في منازعات معروضة أمام اللجان القضائية. كما أن معرفتها تحدُّ من الخلافات والمنازعات؛ مما يعد وقاية وحماية وإعانة لهم في موقفهم أمام اللجان، ومن ذلك مشروع تصنيف وتبويب القرارات الصادرة من اللجان الجمركية.

وهذه المكانة المرموقة للقرارات استدعت العمل على استخلاصها ونشرها للكافة؛ تحقيقًا لمبدأ الشفافية، وإبرازًا للجهود القائمة، وإثراءً للساحة العلمية؛ لتكون ميدانًا خصبًا للدارسين والمتخصصين والمراكز البحثية.

وإن مـا تقـوم بـه الأمانة – وفقًا لدورها من خلال نشـر هـذه القرارات – ما هـو إلا تأكيد علـى سـعيها الحثيث لتحقيق كل ما شـأنه رفع مسـتوى العدالـة بما يليق بها، وذلـك بفضل دعم وتوجيهات القيادة المباركة التي لا تألو جهدًا في دعمها السخي للبيئة التشريعية والتنظيمية.

وفي الختام، أتقدّم بالشـكر الجزيل لمولاي خادم الحرمين الشـريفين الملك سـلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين صاحب السـمو الملكي الأمير محمد بن سـلمان بن عبد العزيز، رئيـس مجلـس الوزراء –حفظهم اللـه– على رعايتهـم ودعمهم غير المحدود للأنشـطة العدلية في شـتى المجالات. كما أتقدم بوافر الشـكر لمنسـوبي الأمانة العامة على جهودهم المتميزة في إصدار هذا المنتج الذي أرجو أن يحقق أهدافه، وأن يكون إضافة نوعية في المجال القانوني.

الأمين العام

عبد الله بن عبد الرحمن السحيباني

منهجية العمل

اهتمت الأمانة العامة بانتقاء الأحكام ذات الطابع الشمولي لموضوعاتها بما يحقق الفائدة المرجوة، ونظرًا لأهمية توصيف الدعوى المنظورة أمام لجان الفصل والاستئناف وأثره على الاستدلال والاستناد عن التأسيس للقرار، باعتباره النتيجة التي ينشدها أطراف الدعوى، ولما للدعاوى الجمركية من وقائع وملابسات مختلفة؛ فقد استوجب الأمر تبويب القرارات النهائية الصادرة من اللجان الجمركية لعام ٢٠٢٥م ليتسنى للدارس الاطلاع على رأي اللجان في تلك الدفوع.

وانطلاقًا من دور الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية في تبني وتطبيق مبادئ التحسين والتطوير المستمر في إدارة المنازعات الزكوية والضريبية والجمركية؛ بهدف تمكين الفصل الناجز في تلك المنازعات، فقد أولت العناية والاهتمام بتبويب ونشر القرارات النهائية الصادرة من لجان الاستئناف الجمركية؛ وعليه فقد تطلب العمل إيجاد خطة محكمة لإخراجها في أسلوب سهلٍ وميسور، وقد قُسّم العمل إلى عدة مراحل وفق ما يلي:

- جرى جرد القرارات الصادرة من اللجان الجمركية النهائية جردًا دقيقًا خلال عام ٢٠٢٥م، والتي بلغ عددها الإجمالي أكثر من (٤٢٠٠) قرارًا، واستخلصنا منها (١٠٩) قرارًا.
- وضع كلمات مفتاحية لتسهيل عملية البحث من خلالها.
- وضع اسم الدائرة مصدرة القرار، ورقم القرار، وتاريخ صدوره.
- وضع ملخص للدعاوى يتم فيه اختصار أهم ما جاء بالدعوى.
- التحقق من حذف كافة البيانات الدالة على أطراف الدعوى، أو أطراف أخرى دون التأثير على القرار.

- التحقق من سلامة القرار من الناحية اللغوية والإملائية.
- تصنيف القرارات موضوعيًّا ووضعها تحت التصنيف الأكثر علاقة.

القرارات الشكلية

قـــرار رقـــم: CAR-2025-261999

الدعوى رقم: PC-2025-261999

المفاتيح:

جمركي- شكلي - فوات المدة النظامية.

الملخص

- **مطالبة المستوردين بإلغاء القرار الابتدائي رقم (CSR-2022-2170) لعام ١٤٤٤هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، والقاضي بإدانة المستوردين بالتهريب الجمركي وإلزامهم بالتضامن بغرامة جمركية قدرها (٢٤٨,٠٠٠) ريالاً ومصادرة الصنف المخالف. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية - وفقًا لملف الدعوى - أن المستوردين تقدما بطلب الاستئناف على القرار الابتدائي (محل الإستئناف) بتاريخ ٢٦/ ٠١/ ٢٠٢٥م في حين أن الإبلاغ بقرار اللجنة مصدرة القرار (محل الاستئناف) كان بتاريخ ٠٤/ ٠٥/ ٢٠٢٣م مما يتبين أن الاستئناف على القرار جرى تقديمه بعد فوات المدة النظامية، مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيّنًا رفضه. مؤدى ذلك: رفض الاستئناف شكلًا لفوات المدة النظامية.**

المستند

- المادة (٣٤-٤٦) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

وذلك للنظر في الاستئنافين المقدمين من كلا من/ .....، هوية مقيم رقم (.....)، و.....، هوية مقيم رقم (.....)، وذلك بواسطة الوكيل/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ترخيص محاماة رقم (.....)، بموجب الوكالة رقم (.....) الصادرة في تاريخ ٢٠/ ٠١/ ٢٠٢٥م، على القرار الابتدائي رقم (*CSR-2022-2170*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

«١- إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، هوية مقيم رقم (.....)، والمدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، هوية مقيم رقم (.....)، والمدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، هوية مقيم رقم (.....)، حضوريًا بالتهريب الجمركي.

٢- إلزامهم بالتضامن فيما بينهم بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة كمية التنباك المضبوطة، مبلغًا مقداره (٢٤٨,٠٠٠ ريال) مائتان وثمان وأربعون ألف ريالًا.

٣- مصادرة كمية التنباك المضبوطة محل الدعوى.».

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٢٨/ ٠١/ ١٤٤٧هـ الموافق ٢٣/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٠٣) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئنافين المقدَّمين من كلا من/ .....، و.....، على القرار رقم (*CSR-2022-2170*) وتاريخ ٢٠/ ٠٤/ ٢٠٢٢م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئنافين المقدَّمين من قبل المستأنفين، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

إن اختصـاص اللجان الجمركية ينحصر وفـق ما قررته المادة (١٦٢) من نظام الجمارك الموحد بالنظر في جرائم التهريب الجمركي وما هو في حكمه.

القرار

عدم قبول الاستئنافين شكلًا.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247529

الدعوى رقم: CF-2025-247529

المفاتيح:

جمركي- شكلي - غير ذي صفة.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-242728*) لعام ١٤٤٦هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض. والقاضي باعتبار المدعية تاركة لدعواها. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية بعد فحص ملف الدعوى خلوه مما يُثبت الصفة النظامية لمقدم طلب الاستئناف. وحيث طلبت الأمانة العامة للجان الجمركية من مقدم الطلب بتاريخ ١١/ ٠٣/ ٢٠٢٥م إرفاق ما يثبت الصفة النظامية إلا أنه لم يتجاوب، مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعين رفضه. مؤدى ذلك: عدم قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من غير ذي صفه.**

المستند

- نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- الفقرة (١) من المادة (٧٦) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

الوقائع

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، على القرار الابتدائي رقم (CSR-2024-242728) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

«- اعتبار المدعية تاركة لدعواها، وفقًا لما هو موضح في الأسباب.».

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ١٤/ ٠١/ ١٤٤٧هـ، الموافق ٠٩/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٤٣) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من شركة..... شركة شخص واحد على القرار رقم (CSR-2024-242728) وتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

وحيث إن من الأمور الأولية التي يتم الفصل فيها قبل الدخول في موضوع الدعوى هو التأكد من صفة أطراف الدعوى والذي تحكم به اللجنة من تلقاء نفسها، وفقًا للفقرة (١) من المادة (٧٦) من نظام المرافعات الشرعية والتي نصت على أنه: «١- الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها، أو الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، وكذا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها؛ يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها»، واستنادًا إلى المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام التي نصت على أنه: «١- يجب أن تشتمل مذكرة الاعتراض على الأسباب التي بني عليها الاعتراض

وطلبـات المعتـرض وأن يرافق المذكرة الوثيقـة التي تثبت صفة ممثل المعتـرض -إن وجد-.
٢- إذا لـم تسـتوفِ مذكـرة الاعتراض ما ورد فـي الفقرة (١) من هذه المـادة حكمت المحكمة من تلقاء نفسـها بعدم قبوله.»؛ وحيث إنه بفحص ملف الدعوى فقد تبين خلوه مما يُثبت الصفة النظامية لمقدم طلب الاستئناف، وحيث طلبت الأمانة العامة للجان الجمركية من مقدم الطلب بتاريـخ ١١/ ٠٣/ ٢٠٢٥م إرفاق ما يثبت الصفة النظاميـة إلا أنه لم يتجاوب، الأمر الذي يكون معه طلب الاسـتئناف المقدم غير مسـتوفٍ للشـروط الشـكلية لتقديمه من غيـر ذي صفة، عليه خلصت اللجنة الاستئنافية بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلًا.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-133

الدعوى رقم: PC-2025-246716

المفاتيح:

جمركي– شكلي – عدم قبول التماس إعادة النظر.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بالتماس إعادة النظر على القرار الاسـتئنافي رقـم (*CR-2023-142273*)، الصـادر عـن اللجنة الجمركيـة الاسـتئنافية بالرياض، والقاضـي بإدانة المسـتورد بالتهريب الجمركـي وإلزامه بغرامـة جمركية قدرها (٣٣١, ١٤٠) ريالًا. ولما ثبت للجنة الاسـتئنافية أن الدفوع المقدمة لا تندرج ضمن الحالات النظامية المحددة لقبول التماس إعادة النظر ولا تؤثـر فـي نتيجة القرار، مما يكون معه طلب التماس إعادة النظر بلا سـند يؤيده متعيّنًا رفضه. مؤدى ذلك: عدم قبول طلب التماس إعادة النظر.**

المستند

- نظـام الجمـارك الموحد لـدول مجلـس التعاون لـدول الخليـج العربية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشـرعية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

وذلك للنظر في طلب التماس إعادة النظر المقدم من مالك المؤسسة الملتمسة/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، على القرار الاستئنافي رقم (*CR-2023-142273*) الصادر عن اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

«١- قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسة..... التجارية سجل تجاري رقم (.....)، لمالكها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (٣٢٠/ ٢) لعام ١٤٤٣هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

٢-رفض الاستئناف موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في كل ما قضى به في حق المستأنف من الإدانة بالتهريب الجمركي والعقوبات المترتبة على ذلك مع تعديل مبلغ الغرامة الجمركية المحكوم بها لتكون بمقدار مثلي الرسوم الجمركية وليصبح مجموع المبلغ المطالب به المستورد مبلغًا قدره (١٤٠,٣٣١) مائة وأربعون ألفًا وثلاثمائة وواحد وثلاثون ريالًا، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الالتماس المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بالاستناد إلى المواد (٤١/ ٤٠) من قواعد عمل اللجان الجمركية والمادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشرعية، كما دفع بعدم وصف الواقعة وصفًا سليمًا باعتبار أن التجريم قد بني على الظن والتخمين، كما أن القرار قد أهمل إدخال الأطراف ذات العلاقة بالواقعة وهي الشركة/ ..... كونها اكتفت بذكر أن الشهادات غير مدرجة في نظامها الإلكتروني دون الرد حول صحة الختم والتوقيع، واختتمت بطلب نقض القرار الابتدائي بكل ما قضى به والحكم بعدم إدانة الملتمس مما نسب إليه، واحتياطيًا نقض القرار الابتدائي وإعادة القضية للجنة الابتدائية لإدخال الأطراف ذات العلاقة في الدعوى.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٠٩/ ١١/ ١٤٤٦هـ، الموافق ٠٧/ ٠٥/ ٢٠٢٥م، وفي تمام

الساعة (٠٣:٢١) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الالتماس المقدَّم من مؤسسة (.....) على القرار رقم (*CR-2023-142273*) وتاريخ ١٨/ ٠٢/ ١٤٤٥هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والالتماس المقدَّم، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١) بتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ، وبعد الاطلاع على نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٢) بتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة وتعديلاتها.

ولما كان من المقرر نظامًا أن التماس إعادة النظر طريق استثنائي في مسار مراجعة الأحكام القضائية لاستدراك ما وقع فيها من أخطاء أو إجراءات محددة تمت على غير مقتضى النظام، بيد أن ذلك لا يتاح إلا في أطر ضيقة استرعاها المنظم وتتحدد في مجالها سبل المراجعة على الأحكام أو القرارات القضائية الباتة في حدود هذا الأمر ونطاقه، وبما أن طلب الالتماس بإعادة النظر في الأحكام النهائية مقيد بحالات يسوغ بعد اكتمالها إعمال إعادة النظر، وذلك في ضوء التقيد بالأحوال التي تجيز لمقدم التماس طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية دون الخروج عما وردفي الفقرة (الأولى) من المادة (المائتين) من نظام المرافعات الشرعية، والتي نصت على أنه: « يحق لأي من الخصوم أن يلتمس إعادة النظر في الأحكام النهائية في الأحوال الآتية أ-إذا كان الحكم قد بُني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بُني على شهادة قُضي

-مـن الجهة المختصة بعد الحكم-بأنه شـهادة زور. ب-إذا حصـل الملتمس بعد الحكم على أوراق قاطعـة فـي الدعـوى كان قد تعذر عليه إبرازها قبل الحكـم. ج-إذا وقع من الخصم غش مـن شـأنه التأثير فـي الحكم. د-إذا قضي الحكم بشـيء لم يطلبـه الخصوم أو قضـي بأكثر مما طلبـوه. هـ-إذا كان منطوق الحكـم يناقض بعضه بعضًا. و-إذا كان الحكـم غيابيًا. ز-إذا صدر الحكـم على من لـم يكن ممثلًا تمثيلًا صحيحًـا في الدعوى»، وحيث تبيـن للجنة بأن جميع ما يذكـره الملتمـس في لائحتـه مفتقر إلى بيان الأسـاس النظامي لطلـب نظر التماسـه نتيجة عدم انطباق أيّ من الحالات المنصوص عليها نظامًا والتي يصح معها مراجعة القرار بطريق التماس إعادة النظر على نحو ما حدده نظام المرافعات الشـرعية في ذلك الشـأن، إذ لم يتضمن محتوى الالتماس المقدم سـوى جدل موضوعي من صاحب الشـأن قائم على منازعة اللجنة المصدرة للقرار لما اسـتقرت عليه قناعتها وما توصلت إليه مـن نتيجة بعد أن قامت بوزن الأدلة والقرائن التي اسـتندت إليها لتكوين عقيدتها والفصل في الدعوى على نحو ما خلصت إليه، وحيث كان الأمر كما ذكر، فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول طلب التماس إعادة النظر.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263557

الدعوى رقم: PC-2025-263557

المفاتيح:

جمركي- شكلي - عدم الاختصاص الولائي.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، هوية مقيم رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٠٨/ ١٠/ ١٤٤٥هـ، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض - وفقًا لملف الدعوى - أنه بالنظر إلى مكان الواقعة محل الدعوى (....) لم يتبين للجنة أنها تقع داخل النطاق الجمركي الذي ينعقد به اختصاص اللجنة، وكون اختصاص اللجنة مقيد بنطاق محدد،الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى عدم اختصاصها بنظر الدعوى ولائيًا، مؤدى ذلك: عدم قبول الدعوى؛ لعدم الاختصاص الولائي.**

المستند

- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (٢) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المـادة (٧٦) من نظام المرافعات الشـرعية الصادر بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.
- المادة (١٢٦) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمنطقة جازان رقم (.....) وتاريـخ ١٦/ ١٠/ ١٤٤٦ه، والمتضمـن أنه إشـارة إلى خطاب مدير شـرطة محافظة.....المتضمـن توفرت معلومات عن وجود عزبة عبارة عن حوش وبداخله منـزل مسـلح بالحي الشـمالي بهـا شـخص..... يقوم باسـتقبال وترويـج المهربات الجمركية من الدخان والتنباك، وتم تأكيد المعلومات من أحد المتعاونين، وبعد أخذ إذن النيابة وتفتيـش المنـزل عثر علـى ما يـزن (٠٠٠ , ٤٥) جرام من التنبـاك، وبناءً عليه تـم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٨/ ١٠/ ١٤٤٥ه، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية ومصادرة المضبوطات.

وفـي يوم الأحد الموافق ٣١/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقـدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلسـتها للنظر في الدعوى، وبالمنـاداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هويـة وطنيـة رقـم (.....) بموجـب التفويـض الصـادر برقم (.....)، وتاريـخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣ه، فـي حيـن تخلف المدعى عليـه أو من يمثله عن الحضـور بالرغـم من ثبـوت تبلغه تبليغًـا نظاميًا بموعد الجلسـة. وبعد التحقـق من صحة صفة حضـور المدعـي العـام، وبعـد اطلاع اللجنة على ملـف الدعوى، تبيـن لها جاهزيتهـا للفصل فيهـا. وبالتالـي توجهت اللجنة بسـؤال المدعي العام عما يود إضافته بـخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وبتأمل اللجنة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، واستنادًا إلى ما نصت عليه المادة (١٢٦) من نظام الجمارك الموحد من أنَّهُ: «يجوز إجراء التحري عن التهريب وحجز البضائع وتحقيق المخالفات الجمركية بشأن جميع البضائع على امتداد أراضي الدولة في الحالات الآتية: ١- في النطاقين الجمركيين البري والبحري. ٢- في الدوائر الجمركية وفي الموانئ والمطارات وفي جميع الأماكن الخاضعة للرقابة الجمركية. ٣- خارج النطاقين الجمركيين البري والبحري عند متابعة البضائع المهربة ومطاردتها مطاردة متواصلة من قبل المسؤولين عن ذلك.»، واستنادًا إلى الفقرتين (٩) و (١٠) من المادة (٢) من نظام الجمارك الموحد التي عرفت النطاق الجمركي على أنه: الجزء من الأراضي أو البحار الخاضعة لرقابة وإجراءات جمركية محددة في هذا النظام «القانون»، واستنادًا إلى القرار الوزاري رقم (١٥٨) وتاريخ ١٥/ ٠١/ ١٤٢٤هـ، والذي حدد النطاق الجمركي البري بمسافة عشرة كيلومترات تمتد من الخط الجمركي إلى داخل المملكة، واستنادًا إلى الفقرة (١) من المادة (٧٦) من نظام المرافعات الشرعية التي نصت على أنه: «الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها، أو الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، وكذا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها.».

وحيث إنه بالنظر إلى مكان الواقعة محل الدعوى (منزل بالحي الشمالي.....)، فإنه لم يتبين للجنة أنها تقع داخل النطاق الجمركي الذي ينعقد به اختصاص اللجنة، وكون اختصاص اللجنة مقيد بنطاق جمركي محدد، الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى عدم اختصاصها بنظر الدعوى ولائيًا.

وفيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبليغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى إصدار قرارها حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

عدم قبول الدعوى؛ لعدم الاختصاص الولائي.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-241621

الدعوى رقم: PC-2024-241621

المفاتيح:

جمركي- شكلي - سبق الفصل في الدعوى.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*ITR-2024-237459*) لعام ١٤٤٦هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، والقاضي بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة الإرسالية كبدل مصادرة. ولما ثبت للجنة الاستئنافية صحة ما ذكره المستورد في لائحته من أن موضوع الدعوى قد سبق الفصل فيه من اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض بموجب القرار رقم (*CTR-2024-211155*)، فإن ذلك يقتضي قبول الاستئناف شكلًا وموضوعًا. ومؤدى ذلك: إلغاء القرار الابتدائي -محل الاستئناف- لسبق الفصل في الدعوى.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- قواعد عمل اللجـان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المـادة (٧٦) من نظام المرافعات الشـرعية الصادر بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المؤسسة المستأنفة قامت بتصدير إرسالية عن طريق جمرك البطحاء صرح عنها بأنها (محضرات تضاف للإسمنت أو الملاط أو الخرسانة) بموجب بيـان صادر رقم (.....) بتاريـخ ١١/ ٠٥/ ١٤٤٤ه، وعند إحالة عينة منها إلى مختبر (.....) وردت النتيجـة إيجابيـة باحتوائهـا علـى مادة (الديزل) بنسـبة (٥٩ , ٩٢٪)، وبإحالـة عينـة أخرى إلـى مختبـر (.....) وردت النتيجة باحتوائهـا كذلك على مادة (الديـزل) بنسـبة (٤٦ , ٨٩٪)، وقـد أصـدرت اللجنـة الابتدائيـة قرارها – محل الاسـتئناف – القاضي منطوقه بما يأتي:

«أولًا: إدانة المدعى عليها/ مؤسسة.....(سجل تجاري رقم.....)، لمالكها..... (هوية وطنية رقم.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليها/ مؤسسة..... (سجل تجاري رقم.....) بغرامة تعادل قيمة الديزل غير المصرح عنها كبدل مصادرة.

ثالثًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.».

وبـاطلاع اللجنة الجمركية الاسـتئنافية على لائحة الاسـتئناف المقدمـة من الوكيل تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن الدعوى قد سـبق الفصل فيها بقرار اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالريـاض رقـم (*CTR-2024-211155*) ممـا يتعين معه الحكـم بعدم جواز نظر الدعوى لسـبق الفصـل فيها، كما يوجد تضارب فـي نتائج التحليل المخبري للعينات فيما يتعلق بتحديد نسـبة الديـزل بين تقريـر مختبـر (.....) وتقريـر مختبـر (.....) ممـا يثبت معه اخـتلاف العينات المرسـلة للمختبر وعدم عائديتها لمسـتورد واحـد، واختتمت اللائحة بطلب

نقض القرار الابتدائي بكل ما قضى به، والحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدّها (النيابة العامة) وتمكينها من حقها في الرد لم تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (١) من المادة (٣٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية قررت اللجنة نظر الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ١٤٤٦/٠٨/٢٧هـ الموافق ٢٠٢٥/٠٢/٢٦م، وفي تمام الساعة (٠١:٥٣) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، استنادًا إلى ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ١٤٤٥/٠٤/٠٨هـ، للنظر في الاستئناف المقدَّم من مؤسسة..... على القرار رقم (*ITR-2024-237459*) وتاريخ ٢٠٢٤/٠٨/٠٨م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ١٤٢٣/١١/٠٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ١٤٤٥/٠٤/٠٨هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٠٢٤/٠٨/١٨م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ٢٠٢٤/٠٩/٠٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وعلى قرار اللجنة الابتدائية، وحيث نصت المادة (٧٦) من نظام المرافعات الشرعية على أن: «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى، وتحكم به المحكمة

مـن تلقـاء نفسـها..»، وحيث تبيـن أن موضوع الدعوى سـبق الفصـل فيه من اللجنـة الجمركية الابتدائيـة الثالثة بالرياض بموجب القـرار رقم (*CTR-2024-211155*) الصادر في الدعوى رقم (*PC-2023-211155*)، والـذي انتهـى منطوقه إلى تقرير: «١- إدانة/ مؤسسـة.....، سـجل تجاري رقـم (.....)، حضوريًا بالتهريب الجمركـي. طبقًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد. ٢-إلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة الأصناف المخالفة، مبلغًا وقدره (٠٨ ,١٠٨ ,٦١) ريـال، طبقًـا للمـادة ١٤٥/ ٤ من نظـام الجمارك الموحـد. ٣- إلزامها بقيمة الصنـف المخالف كبدل مصادرة، مبلغًا وقدره (٠٨ ,١٠٨ ,٦١) ريال، طبقًا للمادة (١٤٥/ ٥) من النظام ذاته، ليصبح إجمالي المبلغ المطالب به (١٦ ,٢١٦ ,١٢٢) مائة واثنان وعشرون ألفًا ومائتين وسـتة عشـر ريالًا وستة عشر هللة.»، الأمر الذي يتقرر معه لدى هذه اللجنة إلغاء القرار الابتدائـي، والحكـم مجددًا بعدم جواز نظر الدعوى لسـبق الفصل فيهـا، وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاسـتئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسـة.....، سجل تجاري رقم (.....)، لمالكهـا/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*ITR-2024-237459*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًـا: وفي الموضوع، إلغـاء القرار الابتدائي، والحكم مجددًا بعـدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247288

الدعوى رقم: AC-2025-247288

المفاتيح:

جمركي- شكلي - دعاوى لا تزيد قيمتها عن ٥٠ ألف ريال.

الملخص

- **مطالبـة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بإلغاء القـرار الابتدائي رقم (*CFR-2025-244558*) لعـام ١٤٤٦هـ الصـادر عن اللجنـة الجمركية الاسـتئنافية بالرياض، والقاضـي بعدم قبول طلـب التمـاس إعـادة النظر. وحيـث ثبت للجنـة الاسـتئنافية أن القرار محل الاسـتئناف قد اكتسب الصفة النهائية كون الدعوى من الدعاوى اليسيرة استنادًا للفقرة (١) من المادة (٣٣) مـن قواعد عمل اللجان الزكويـة والضريبية والجمركية. مؤدى ذلك: عدم قبول الاسـتئناف شكلًا؛ كون الدعوى لا تزيد قيمتها عن ٥٠ ألف ريال.**

المستند

- قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

وذلك للنظر في الاسـتئناف المقـدم من/ هيئة الزكاة والضريبـة والجمارك، على القرار الابتدائـي رقم (*CFR-2025-244558*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض،

القاضي منطوقه بما يأتي:

«- عدم قبول طلب التماس إعادة النظر.»

وفي يوم الأحد بتاريخ ٠٤/ ٠١/ ١٤٤٧هـ، الموافق ٢٩/ ٠٦/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٠٨) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على القرار رقم (*CFR-2025-244558*) وتاريخ ٠٥/ ٠١/ ٢٠٢٥م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى والاستئناف المقدّم من قبل المستأنفة، ولما كان الثابت وفقًا لملف الدعوى بأن قيمة مبلغ النزاع (٠٠ ,١٦٣ ,١٢) ريال، ولم يظهر في الاعتراض خلاف ذلك، ولكون مبلغ النزاع محل الدعوى أقل من خمسين ألف ريال؛ الأمر الذي يثبت معه بأن قرار لجنة الفصل اكتسب الصفة النهائية، كون الدعوى تعد من الدعاوى اليسيرة بناءً على الفقرة (١) من المادة (الثالثة والثلاثون) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية والتي نصت على: «تكتسب قرارات دوائر الفصل الصفة النهائية في الحالات الآتية: ١- الدعاوى التي لا تزيد قيمة المبالغ المستحق أداؤها فيها على (خمسين ألف) ريال.»؛ وحيث نصت المادة (الثامنة والأربعون) من قواعد عمل اللجان الزكوية

والضريبيـة والجمركية علـى أنه: «تطبق القواعد على جميع إجراءات الدعوى. وفيما لم يرد فيه نص، تطبق الدوائر ما نُص عليه في نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعـات أمام ديـوان المظالم، واللوائح والقرارات الصادرة في شـأنها، وذلك بما لا يخالف طبيعـة الدعـوى، وبمـا لا يتعارض مـع اختصاصات الدوائـر، وصلاحياتها، وطبيعـة عملها.»، وبنـاءً علـى المادة (التاسـعة والأربعون) من اللائحـة التنفيذية لطرق الاعتـراض على الأحكام والتـي نصت على: «يجوز الاعتراض بالتمـاس إعادة النظر على الأحكام الصادرة في الدعاوى اليسـيرة، ولا يجـوز الاعتراض بطلب الاسـتئناف على القرار الصادر بعدم قبـول الالتماس في تلك الدعاوى، ولا على الحكم الصادر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس.»، مما يترتب عليه عدم قبول الاستئناف شكلًا لاكتساب القرار المعترض عليه الصفة النهائية، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلًا.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المفاتيح:

جمركي- شكلي - خلو لائحة الاستئناف من بيانات المستأنف.

الملخص

- مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-240076*) لعام ١٤٤٦هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، والقاضي بعدم قبول طلب التماس إعادة النظر. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية بعد فحص ملف الدعوى خلوه من مستند السجل التجاري، ونسخة من عقد تأسيس الشركة، وحيث طلبت الأمانة العامة للجان الجمركية من مقدم الطلب بتاريخ ٢٣/ ٠١/ ٢٠٢٥م نسخة من السجل التجاري رقم(...)، ونسخة من عقد التأسيس إلا أنه لم يتجاوب. مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعين رفضه. مؤدى ذلك: عدم قبول الاستئناف شكلًا لخلوه من بيانات المستأنف.

المستند

- المادة (٣٤) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من/ .....، هوية وطنية رقم (.....)،

ترخيص محاماة رقم (.....)، بصفته وكيلًا عن مدير الشركة المستأنفة، وذلك بموجب الوكالة رقم (.....) الصادرة في تاريخ ١٨/ ٠٣/ ١٤٤٣هـ على القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-240076*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

«عدم قبول طلب التماس إعادة النظر المقدم من/ شركة.....، (سجل تجاري رقم.....).».

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٤٤٦هـ الموافق ١٨/ ٠٦/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٠٩) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من شركة..... على القرار رقم (*CSR-2024-240076*) وتاريخ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث إن الثابت من خلال الأوراق خلو ملف الدعوى من مستند السجل التجاري، ونسخة من عقد تأسيس الشركة، ووفقًا للمادة (٣٤) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية التي نصت على أنه: «دون إخلال بما ورد في الفقرة (٢) من المادة (الثالثة والثلاثين) من القواعد

يُقدم طلب الاستئناف خلال (ثلاثين) يومًا من اليوم التالي لتاريخ تسلمه، من خلال النظام الإلكتروني للأمانة العامة، مشتملًا على بيانات القرار المُستأنَف والأسباب التي بني عليها الاستئناف وطلبات المستأنف، ويُعد طلب الاستئناف مقيدًا من تاريخ تقديمه. وفي حال عدم استيفاء البيانات، فعلى مُقَدِّمه استيفاء ما نقص منه خلال (خمسة عشر) يومًا من تاريخ إبلاغه بذلك النقص، فإن لم يستوفِ ما طُلِبَ منه خلال هذه المدة، فللدائرة الحكم بعدم قبوله.»؛ وحيث تم الطلب من المستأنفة بتاريخ ٢٣/ ٠١/ ٢٠٢٥م تقديم نسخة من السجل التجاري رقم (.....) ونسخة من عقد التأسيس، إلا أنها لم تتقدم بما تم طلبه منها حتى تاريخ انتهاء مدة طلب المستندات، وحيث لم يثبت للجنة صلاحية الموكل بتوكيل الوكيل لتقديم الاستئناف الماثل؛ الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى تقرير عدم قبول الاستئناف شكلًا، عليه خلصت اللجنة الاستئنافية بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلًا.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-266369

الدعوى رقم: PC-2025-266369

المفاتيح:

جمركي- شكلي - ترك الدعوى بناء على طلب الملتمس.

الملخص

- **مطالبة المستورد بالتماس إعادة النظر على القرار الابتدائي رقم (*CFR-2022-2576*)، الصادر عـن اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض، وحيث ثبـت للجنة الجمركيـة الابتدائية الأولى بالرياض - وفقًا لملف الدعوى - قيام المُلتمس بطلب ترك دعوى الالتماس المقامة مـن قبله، مما يكون معه طلب التماس إعادة النظر بلا سـند يؤيده متعين رفضه. مؤدى ذلك: عدم قبول التماس إعادة النظر شكلًا؛ لترك الدعوى بناء على طلب الملتمس.**

المستند

- قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المـادة (٩٢-٩٣) مـن نظـام المرافعـات الشـرعية الصادر بالمرسـوم الملكـي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن.....، هوية وطنية رقم (.....)، تقدم بطلب التماس إعادة النظر على قرار اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض برقم (*CFR-2022-2576*)؛ حيث قام المُلتمس أثناء إجراءات قيد الدعوى بتقديم طلب لترك الدعوى.

وفي يوم الأحد الموافق ٠٧/ ٠٩/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها بواسطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في الدعوى المنظورة أمامها. وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، وبعد الاطلاع على طلب ترك الدعوى المقدم في النظام من قبل المُلتمس.....سعودي الجنسية بموجب هوية وطنية رقم (.....).

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

واستنادًا إلى المادة (٩٢) من نظام المرافعات الشرعية والتي نصت على أنه: «يجوز للمدعي ترك الخصومة بتبليغ يوجهه إلى خصمه، أو تقرير منه لدى الكاتب المختص في المحكمة، أو بيان صريح في مذكرة موقع عليها منه، أو من وكيله، مع إطلاع خصمه عليها، أو بإبداء الطلب شفهيًا في الجلسة وإثباته في ضبطها، ولا يكون الترك بعد إبداء المدعى عليه دفوعه إلا بقبوله.»، كما نصت المادة (٩٣) من نظام المرافعات الشرعية على أنه: «يترتب على الترك إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى، ولكن لا يمس ذلك الترك الحق المدّعى به.».

وحيث إن الثابت من خلال الدعوى قيام المُلتمس بطلب ترك دعوى الالتماس المقامة

مـن قبلـه، كما أن الثابت أيضًا عدم قيام الملتمس ضدها إبـداء دفوعها أو إبداء قبولها أو رفضها لطلـب التـرك المقدّم مـن قبل المُلتمس؛ الأمـر الذي يتقرر معـه ترك الدعوى؛ بنـاءً على طلب الملتمس.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

ترك الدعوى؛ بناء على طلب الملتمس.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263135

الدعوى رقم: PC-2025-263135

المفاتيح:

جمركي- شكلي - سقوط الدعوى بالتسوية الصلحية.

الملخص

- **مطالبـة النيابة العامـة اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعـى عليه/ ...، سـعودي الجنسـية، هويـة وطنيـة رقـم (...)، بموجب محضـر الضبـط رقـم (...) وتاريخ ١٢/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ، وحيث ثبت للجنـة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض - وفقًا لملف الدعـوى - أنـه التـزم المدعى عليـه بمعالجة الغرامة محـل الدعوى بموجب مرفق التسـوية الصلحيـة المشـار له بتم الحـل، الأمر الـذي تنتهي معه اللجنـة إلى إثبات سـقوط الدعوى؛ بالتسوية الصلحية. مؤدى ذلك: عدم قبول الدعوى؛ لسقوط الدعوى بالتسوية الصلحية.**

المستند

- قواعد عمل اللجـان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٥٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمنطقة الرياض رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٦/٠٩/١٩هـ، والمتضمن أنه أثناء قدوم المدعى عليه إلى جمرك مطار الملك خالد الدولي، وبتفتيش أمتعته عُثر على عدد (٢٠) علبة أكياس نيكوتين ومعسل بوزن (٢٠,٥) كيلوجرام، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٦/٠٩/١٢هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/٠٨/٢٨م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ ..... هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ١٤٤٣/٠٨/٢٥هـ، وحضر المدعى عليه أصالة / ..... هوية وطنية رقم (.....). وبعد التحقق من طرفي الدعوى، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال المدعى عليه عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ١٤٢٣/١١/٠٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ١٤٤٥/٠٤/٠٨هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة،

وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه أثناء قدوم المدعى عليه إلى جمرك مطار الملك خالد الدولي، وبتفتيش أمتعته عُثر على عدد (٢٠) علبة أكياس نيكوتين ومعسل بوزن (٥ , ٢٠) كيلوجرام بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٢/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا للمادة رقم (١٥٣) من نظام الجمارك الموحد التي نصت على: «تسقط الدعوى بعد انتهاء إجراءات المصالحة عليها.»، كما نصت الفقرة (أ) من المادة (١٥١) من ذات النظام على: «أ -للمدير العام أو من يفوضه بناء على طلب كتابي من صاحب الشأن عقد تسوية صلح في قضايا التهريب، سواء قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم الابتدائي، وذلك بالاستعاضة عن الجزاءات والغرامات الجمركية التي نصت عليها المادة (١٤٥) من هذا النظام « القانون».

وبناءً على ما تقدم وحيث إنه من الثابت للجنة بعد اطلاعها على ملف الدعوى التزام المدعى عليه بمعالجة الغرامة محل الدعوى بموجب المرفق الذي تمت الإشارة له بتم الحل وتم الإكمال، الأمر الذي يتقرر معه، إثبات سقوط الدعوى بالتسوية الصلحية.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

إثبات سقوط الدعوى؛ بالتسوية الصلحية.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-265696

الدعوى رقم: CF-2025-265696

المفاتيح:

جمركي- شكلي - ترك الدعوى.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضـد المدعى عليـه/ هيئة الـزكاة والضريبة والجمارك، بإيقـاف تنفيذ القرار رقم (١٩٠/ ١٤٣٩هـ) الصادر عن اللجنة الجمركيـة الابتدائية بجدة، وحيـث ثبت للجنة الجمركية الابتدائيـة الأولى بالرياض - وفقًا لملف الدعوى - تقدم المسـتورد بطلب صريح بتـرك الدعوى المقامة من قبله وزوال رغبته بالمضـي بالخصومـة، وحيـث وافق المدعـى عليه على هـذا الطلب. الأمر الـذي تنتهي معه اللجنـة إلـى إثبات سـقوط حق المدعـي والمدعى عليه في التمسـك بالمضي فـي الدعوى، مؤدى ذلك: إثبات ترك الدعوى بناء على طلب المستورد.**

المستند

- قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المـادة (٩٢) من نظام المرافعات الشـرعية الصادر بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن.....، سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (.....)، تقدم بطلب إيقاف تنفيذ القرار رقم (١٩٠/ ١٤٣٩هـ) الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية بجدة، حيث يفيد أن التنفيذ تم مؤخرًا رغم صدور صك إفلاس نهائي برقم (.....) وتاريخ ١٥/ ٠١/ ١٤٤٦هـ وهو حدث قانوني لاحق مستقل ينشئ حماية نظامية مانعة لأي إجراء تنفيذي.

وفي يوم الأحد الموافق ٠٣/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها بواسطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في الدعوى المنظورة أمامها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، والطلب المقدم في النظام من المدعي.....بالتنازل عن الدعوى رقم (*WL-141*) ونصه (بناءً على الرسالة النصية والاتصال من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بإلغاء إيقاف الخدمات على سجل المدعي (.....) وحيث تم التأكد من الرسالة ومنصة أبشر أنه تم الإلغاء، عليه نرفع طلبنا هذا بطلب التنازل عن الدعوى) وبعد الاطلاع اللجنة على البريد المرسل من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المتضمن البت في الطلب المقدم من قبل المدعي، عليه وحيث نصت المادة (٩٢) من نظام المرافعات الشرعية على «يجوز للمدعي ترك الخصومة بتبليغ يوجهه إلى خصمه، أو تقرير منه لدى الكاتب المختص في المحكمة، أو بيان صريح في مذكرة موقع عليها منه، أومن وكيله، مع اطلاع خصمه عليها، أو بإبداء الطلب شفهيًا في الجلسة وإثباته في ضبطها، ولا يكون الترك بعد إبداء المدعى عليه دفوعه إلا بقبوله»، وحيث تقدم المدعي بطلب صريح بترك الدعوى، بما يفيد تنازله عن المطالبة وزوال رغبته في المضي بالخصومة، وحيث قرر المدعى عليه موافقته على هذا الطلب، مع طلبه الفصل في الدعوى، وحيث إن الأصل أن ترك الدعوى يضع حدًا للخصومة دون حاجة للفصل في موضوعها، وحيث إن موافقة المدعى عليه على الترك تُسقط حقه في التمسك بالمضي في الدعوى، ما لم يكن له طلبات أصلية مستقلة، وفق الإفادة المقدمة من المدعى عليها عبر البريد الإلكتروني المشار اليها اعلاه؛ فإن الدائرة تُقر ترك الدعوى، وتقرر شطبها دون مساس بأصل الحق، عليه

قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

بناءً على ما تقدم، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، والطلب المقدم في النظام من المدعي.....بالتنازل عن الدعوى رقم (*WL-141*) ونصه (بناءً على الرسالة النصية والاتصال من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بإلغاء إيقاف الخدمات على سجل المدعي (.....) وحيث تم التأكد من الرسالة ومنصة أبشر أنه تم الإلغاء، عليه نرفع طلبنا هذا بطلب التنازل عن الدعوى)، وبعد الاطلاع اللجنة على البريد المرسل من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المتضمن البت في الطلب المقدم من قبل المدعي، عليه وحيث نصت المادة (٩٢) من نظام المرافعات الشرعية على: «يجوز للمدعي ترك الخصومة بتبليغ يوجهه إلى خصمه، أو تقرير منه لدى الكاتب المختص في المحكمة، أو بيان صريح في مذكرة موقع عليها منه، أومن وكيله، مع اطلاع خصمه عليها، أو بإبداء الطلب شفهيًا في الجلسة وإثباته في ضبطها، ولا يكون الترك بعد إبداء المدعى عليه دفوعه إلا بقبوله»، وحيث تقدم المدعي بطلب صريح بترك الدعوى، بما يفيد تنازله عن المطالبة وزوال رغبته في المضي بالخصومة، وحيث قرر المدعى عليه موافقته على هذا الطلب، مع طلبه الفصل في الدعوى، وحيث إن الأصل أن ترك الدعوى يضع حدًا للخصومة دون حاجة للفصل في موضوعها، وحيث إن موافقة المدعى عليه على الترك تُسقط حقه في التمسك بالمضي في الدعوى، ما لم يكن له طلبات أصلية مستقلة، وفق الإفادة المقدمة من المدعى عليها عبر البريد الإلكتروني المشار إليه أعلاه، الأمر الذي يتقرر معه إثبات ترك الدعوى.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

إثبات ترك الدعوى.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-265321

الدعوى رقم: PC-2025-265321

المفاتيح:

جمركي- شكلي - انقضاء الدعوى الجزائية.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بمنطقة الشرقية اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليه/ ...، سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (...)، بعد المعاينة للإرسالية الواردة بموجب بيـان الاسـتيراد رقم (...) وتاريخ ١٢/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ والإفادة مـن الجهة المختصة بتاريخ ٠٢/ ٠٣/ ٢٠٢٥م بأنهـا مقلـدة، وحيـث ثبـت للجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض -وفقًـا لملف الدعوى- وجود قرار تسـوية بين هيئـة الزكاة والضريبـة والجمارك والمدعى عليه تم سداده، وثبت قبول المدعي العام للتسوية. مؤدى ذلك انقضاء الدعوى الجزائية.**

المستند

- المـادة (٩) قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخـص وقائـع هـذه الدعـوى بـورود اللائحـة المقدمـة مـن النيابـة العامـة بالمنطقـة الشـرقية رقـم (.....) وتاريـخ ٢٢/ ١٢/ ١٤٤٦هـ والمتضمـن أنه وردت إرسـالية

عبارة عن (كشافات – أجهزة جوال – اكسسوارات – شاشات) بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ٢٣/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ، وعند المعاينة الفعلية تبين أن ضمن الإرسالية جوال ويد تحكم بالألعاب تحمل علامات تجارية (.....). وبعرض عينات على هيئة الملكية الفكرية وردت الإفادة المؤرخة في ٠٢/ ٠٣/ ٢٠٢٥م والمتضمنة بأنها مقلدة، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٤٤٦هـ وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية ومصادرة المضبوطات. وفي يوم الأحد الموافق ٠٢/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، وحضر المدعى عليه أصالة/ ..... هوية وطنية رقم (.....). وبعد التحقق من طرفي الدعوى، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام بأن هناك تسوية بين الهيئة والمدعى عليه والثابت بأنه تم سداد مبلغ الغرامة وبسؤاله عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء وأفاد بقبوله للتسوية. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ١٤٢٣/ ١١/ ٠٣ ه وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ١٤٤٥/ ٠٤/ ٠٨ ه والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. واستنادًا إلى ما نصت عليه المادة (التاسعة) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «يجوز عقد التسوية الصلحية في قضايا التهريب الجمركي، وفقًا للأحكام الواردة في نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، بناء على طلب كتابي من صاحب الشأن، سواءً قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم الابتدائي، وتسقط الدعوى بعد انتهاء إجراءات المصالحة عليها، ويحق لصاحب الشأن عدم قبول التسوية الصلحية.».

وبـاطلاع اللجنـة الجمركيـة الابتدائية علـى ملف الدعـوى وما احتواه مـن أوراق، تبين وجـود قرار تسـوية بيـن الهيئة والمدعى عليه تم سـداده، وبسـؤال المدعي العام عـن ذلك أفاد بقبوله للتسوية؛ الأمر الذي يتقرر معه انقضاء الدعوى الجزائية. ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

انقضاء الدعوى الجزائية.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-247537

الدعوى رقم: AC-2025-247537

المفاتيح:

جمركي- شكلي - مشطوبة - اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

الملخص

- **مطالبة المستورد اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بالنظر في الاعتراض على القرار الصادر عن الهيئة والمتعلق برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان الجمركي رقم(...) وتاريخ ١٧/ ٠٦/ ١٤٤٤هـ، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض أن الدعوى غير مهيئة للفصل فيها لعدم حضور المدعية، الأمر الذي تنتهي معه اللجنة الى شطب الدعوى استنادًا إلى الفقرة (٢) من المادة (١٩) من قواعد عمل الجان الزكوية والضريبية والجمركية. مؤدى ذلك: اعتبار الدعوى كأن لم تكن.**

المستند

- المادة (١٩) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن شركة.....، سجل تجاري رقم

(.....)، أقامت دعواها وما ورد بها من طلبات ضد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وتضمنت لائحة دعواها ما ملخصه النظر في الاعتراض المقدم من المدعية على القرار الصادر من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والمتعلق برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ٠٦/ ١٤٤٤هـ حيث تقدمت المدعية باعتراضها لدى الهيئة برقم (.....) وتاريخ ٠٣/ ٠٤/ ٢٠٢٣م، وعليه أصدرت الهيئة قرارها برفض الاعتراض المقدم من قبل المدعية بتاريخ ١٦/ ١١/ ٢٠٢٣م.

وعليه تقدمت المدعية باعتراضها، وأصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض قراراها رقم (*CFR-2024-227900*)، والقاضي منطوقه بالآتي: «عدم قبول الدعوى لعدم الاختصاص الولائي.».

بناءً عليه، تقدمت المدعية بالاستئناف على القرار أعلاه وصدر قرار اللجنة الجمركية الاستئنافية رقم (*CR-2025-235162*) والقاضي منطوقه بالآتي: «...ثانيًا: وفي الموضوع، إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.».

وفي يوم الأحد الموافق ٢٢/ ٠٦/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها بواسطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في الدعوى المنظورة أمامها. وبالمناداة على أطراف الدعوى، لم يحضر من يمثل المدعية بالرغم من ثبوت تبلغها تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وحضر.....هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعى عليها بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ وبعد التحقق من صفة ممثل المدعى عليها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين أن الدعوى عائدة من اللجنة الاستئنافية بقرار رقم (*CR-2025-235162*) لعام ٢٠٢٥م. توجهت اللجنة بسؤال ممثل الهيئة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب تقدمنا بطلب وقف السير في الدعوى ولعدم حضور المدعية نطلب شطب الدعوى. وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها أن الدعوى غير مهيئة للفصل فيها. وبعد المداولة. قررت اللجنة بالإجماع: شطب الدعوى وفقًا للمادة (١٩) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

واستنادًا إلى الفقرة رقم (٢) من المادة رقم (١٩) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والتي نصت على أنه: «إذا لم تكن الدعوى مهيأة للفصل فيها فتشطبها الدائرة، فإذا انقضت (ثلاثون) يومًا من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتصدر الدائرة قرارًا باعتبار الدعوى كأن لم تكن، ويعد قرارًا نهائيًا غير قابل للاستئناف. ويجوز للمدعي – دون إخلال بالمدة المحددة لسماع الدعوى – إقامة دعوى جديدة تقيد بقيد جديد».

وحيث ثبت للجنة بأن المدعية لم تطلب إعادة السير في الدعوى خلال (ثلاثون يومًا) من تاريخ الجلسة المؤرخة في ٢٢/ ٠٦/ ٢٠٢٥م، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262990

الدعوى رقم: PC-2025-262990

المفاتيح:

جمركي- شكلي - عدم سماع الدعوى.

الملخص

- **مطالبـة النيابة العامة بمحافظة جـدة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولـى بالرياض إثبات إدانة المسـتورد، بموجـب محضـر الضبـط رقـم (...) وتاريـخ ١١/ ٠٤/ ١٤٤٦هـ المتضمن احتواء الإرسـالية بالبيان الصادر رقم (...) وتاريخ ١٨/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ على نسـبة (١١٪) مـن مادة الديزل، وحيـث طلبت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى مـن المدعية تقديم نتيجة المختبر التي تثبت تجاوز الارسالية الحد المسموح ولم تقدمها. وبذلك يتضح للجنة وجود عيب جوهري لا يمكن تصحيحه. مؤدى ذلك: الحكم بعدم سماع الدعوى.**

المستند

- قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المـادة (١٩١) نظـام الإجراءات الجزائيـة الصادر بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ٠٩/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة أنه تم استقطاع عينات من الإرسالية المنظم لها بيان إحصائي صادر من منشأ سعودي رقم (.....) وتاريخ ١٨/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ والمصرح عن الإرسالية بأنها عبارة عن هيدروكربونات والعائدة للشركة المدعى عليها، حيث تم إحالة العينة الأولى لمختبر.....ووردت النتيجة إيجابية باحتوائها على نسبة (١١٪) من مادة الديزل، وبناء عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١١/ ٠٤/ ١٤٤٦هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليهما والحكم بعقوبة السجن والغرامة الجمركية والحكم بما يعادل قيمة الديزل كبدل مصادرة.

وفي يوم الخميس الموافق ٠٤/ ٠٩/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، وحضر المدعى عليه أصالة / .....هوية مقيم رقم (.....) وبصفته ممثلًا عن المدعى عليها بموجب السجل التجاري المرفق في ملف الدعوى الذي لا يجيد اللغة العربية. وحضر مع المدعى عليه للترجمة المدعو.....هوية مقيم رقم (.....)، وبعد التحقق من طرفي الدعوى، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل المدعى عليها عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد

عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

ومـن حيـث الشـكل؛ واسـتنادًا إلى ما نصـت عليه المـادة (١٩١) من نظـام الإجراءات الجزائية على أنه: «إذا وجدت المحكمة أن في الدعوى عيبًا جوهريًا لا يمكن تصحيحه، فعليها أن تصـدر حكمًا بعدم سـماع هـذه الدعوى. ولا يمنع هـذا الحكم من إعادة رفعهـا إذا توافرت الشروط النظامية.».

وبمـا أنـه من المسـتقر قضـاءً «أن عبء الإثبـات يقع علـى «المدعي» ويلـزم عليه إقامة الدليل على دعواه، ولا شـك أن وجود الدليل أهم مرحله من مراحل التقاضي، وبالاطلاع على محضر سـماع الأقوال تبين بأن الممثل النظامي أفاد بان الارسـالية تعود للشركة وبأنهم يقومون بالفحص قبل تصديرها، وحيث أن المدعية لم تقدم نتيجة المختبر التي تثبت تجاوز الارسـالية الحـد المسـموح، وقد تم الطلـب منها تقديمها ولم تقدمهـا؛ وحيث أن نتيجـة المختبر تعد من المستندات الجوهرية في الدعوى، ووفقًا لنص المادة (١٩١) من نظام الإجراءات الجزائية.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

عدم سماع الدعوى.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247473

الدعوى رقم: PC-2025-247473

المفاتيح:

جمركي– شكلي – عدم قبول الدعوى لعدم تحريرها.

الملخص

- **مطالبة هيئـة الزكاة والضريبة والجمارك بإلغاء القـرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-243052*) لعـام ١٤٤٦هـ الصادر عـن اللجنة الجمركيـة الابتدائية الثانية بالريـاض، والقاضي باعتبار المدعيـة تاركـة لدعواهـا. وحيث ثبت للجنة الاسـتئنافية عدم صحة ما تدعيه المسـتأنفة من عـدم سـريان قواعد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية حيـث أن الدعوى (محل الاسـتئناف) تم إعادتها بالقرار رقم (*CR-2024-201568*) الصادر بتاريخ ٢٤/ ٠٩/ ٢٠٢٤م أي في تاريخ لاحق لصدور القواعد الجديدة وحيث ثبت للجنة بعد فحص ملف الدعوى أن الأمانة العامة للجان الجمركية طلبت بتاريخ ٠٧/ ١١/ ٢٠٢٤م من المستأنفة تحرير دعواها إلا أنهـا أرفقت ذات اللائحة المقدمة في دعوى الفصل، مما يكون معه الاسـتئناف بلا سـند يؤيده متعين رفضه. مؤدى ذلك: عدم قبول الاستئناف شكلًا لعدم تحرير الدعوى.**

المستند

- المادة (١١) قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المـادة (٧٦) من نظام المرافعات الشـرعية الصادر بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ١) وتاريخ

٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية (ملابس) عائدة للمدعى عليها عن طريق جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٤٣٣هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠١/ ١٤٣٤هـ، متضمنًا عدم مطابقتها للمواصفات من حيث التحليل الكمي والنوعي للألياف وقوة الشد، وتم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة خطابات إلا أنه لم يتجاوب.

وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض قرارها رقم (*CSR-2022-2731*) والقاضي منطوقه بما يأتي: «١- عدم إدانة المدعى عليها/ مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....)، حضوريًا بالتهريب الجمركي. ٢- إلزامها بغرامة مخالفة إجراءات جمركية مبلغًا وقدره (١,٠٠٠) ريال.»

وتقدمت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بطلب استئناف القرار المُشار إليه أعلاه، وأصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية قرارها رقم (*CR-2024-201568*) والقاضي منطوقه بما يأتي: «أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2022-2731*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض. ثانيًا: وفي الموضوع، إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.».

وبعد إعادة نظر الدعوى من قبل اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، أصدرت قرارها - محل الاستئناف - ذي الرقم (*CSR-2024-243052*)، والقاضي منطوقه بما يأتي: «اعتبار المدعية تاركة لدعواها، وفقًا لما هو موضح في الأسباب.».

وحيث لم يلق القرار محل الاستئناف قبولًا لدى المستأنفة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بلائحة اعتراضها أمام اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض التي اطلعت

عليها وتبين أنها تتضمن ما ملخصه أن هذه الدعوى سبق للجنة الابتدائية أن نظرتها وفق قواعد عملها السابقة وما جرى عليه العمل بقبول طلب تحريك الدعوى الجزائية وفق اللائحة المودعة في ملف الدعوى والتي سبق أرشفتها لدى الأمانة، ولا تسري عليها قواعد عمل اللجان الصادرة بتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، وذلك لكون أن هذه الدعوى مقيدة في تاريخ ٢٤/ ٠٩/ ١٤٤٣هـ، ولا يتصور معه تطبيق المادة (١١) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية، وتفيد أن من الثابت تقديمها لائحة تحريك دعوى مؤرخة في عام ١٤٣٩هـ، وقامت الأمانة العامة بتقييد الدعوى في تاريخ ٢٤/ ٠٩/ ١٤٤٣هـ، ومفاد ذلك سريان قواعد عمل اللجان الجمركية الصادرة بتاريخ ٢٥/ ٠٢/ ١٤٤١هـ، واختتمت لائحة الاستئناف بطلب إدانة المستأنف ضدها بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة البضاعة، ومصادرة البضاعة أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدّها (مؤسسة.....) وتمكينها من حقها في الرد لم تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (١) من المادة (٣٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية قررت اللجنة نظر الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٠٦/ ٠٢/ ١٤٤٧هـ الموافق ٣١/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠٨:٤١) صباحًا، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم:(٢٥٧١١) وتاريخ: ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على القرار رقم (*CSR-2024-243052*) وتاريخ ١٠/ ١٢/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية

بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٢٨/ ٠١/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وعلى قرار اللجنة الابتدائية، وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تدفع به المستأنفة من عدم سريان قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، حيث إن الدعوى محل الاستئناف تم إعادتها من اللجنة الجمركية الاستئنافية بالقرار رقم (*CR-2024-201568*) وتاريخ ٢٤/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، أي في تاريخ لاحق لصدور القواعد الجديدة، بالإضافة إلى أنه تم الطلب من المستأنفة من قبل الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية في تاريخ ٠٧/ ١١/ ٢٠٢٤م لتحرير الدعوى، إلا أنها قامت بإرفاق ذات اللائحة المقدمة في دعوى الفصل، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، غير أن اللجنة الاستئنافية لاحظت أن القرار محل الاستئناف انتهى إلى تقرير اعتبار المدعية تاركة لدعواها تأسيسًا على عدم تحرير الدعوى من قبل المدعية وفقًا لما نصت عليه المادة (١١) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية، وحيث نصت الفقرة (١) من المادة (٧٦) من نظام المرافعات الشرعية على أن: «الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء

ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها، أو الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، وكذا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها؛ يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها.»، الأمر الذي يتعين معه لدى هذه اللجنة تعديل منطوق قرار اللجنة الابتدائية ليكون (عدم قبول الدعوى لعدم تحريرها).

وبناء على ما تقدم، وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-243052*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع، رفضه، وتعديل منطوق قرار اللجنة الابتدائية ليكون: (عدم قبول الدعوى لعدم تحريرها)، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247596

الدعوى رقم: CF-2025-247596

المفاتيح:

جمركي- شكلي - صرف النظر عن الدعوى.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-243273*) لعام ١٤٤٦هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، والقاضي باعتبار المدعية تاركة لدعواها. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية -بعد فحص ملف الدعوى- أن ما أثاره المستأنف من دفوع لا تؤثر في نتيجة القرار، مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيّنًا رفضه. ومؤدى ذلك: قبول الاستئناف شكلًا، ورفضه موضوعًا، مع تعديل القرار الابتدائي ليكون (صرف النظر عن الدعوى).**

المستند

- قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٩١) نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية قد تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية على قرار التحصيل الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (٤٦٥٣٦/ ١٤٤٥) لعام ١٤٤٥هـ المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي قدره (١٩١,٣٥٤,٨٨) مائة وواحد وتسعون ألفًا وثلاثمائة وأربعة وخمسون ريالًا وثمان وثمانون هللة، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض قرارها – محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

«– اعتبار المدعية تاركة لدعواها، وفقًا لما هو موضح في الأسباب.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بتقديم ما تم طلبه في المهلة المحددة بالنظر إلى أنه تم تقديم الرد في النظام بالوقت المحدد بنجاح، كما يدفع الوكيل باستحالة إثبات تسليم المذكرة في الموعد النظامي، وأن الدعوى تتعلق باعتراض على قرار تحصيل وله مدة زمنية محددة يجب تقديمه خلالها بحسب النظام، وأن القرار الصادر باعتبار المدعية تاركة لدعواها يعد ظلمًا وإضرارًا بمصلحة موكلته، واختتمت بطلب قبول الاعتراض شكلًا، وإعادة النظر في القرار الابتدائي باعتبار المدعية تاركة لدعواها، وإعادة فتح باب المرافعة والمدافعة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات استلام المذكرة في المهلة النظامية، وعدم اعتبار حق الشركة بالاعتراض على قرار التحصيل متقادم.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن ما ترتب على الشركة من فروقات جمركية فهي مستحقة لخزينة الدولة، الأمر الذي يكون معه استئناف الشركة حريًا بالرفض، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف شكلًا، واحتياطًا رفضه موضوعًا.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ١٩/ ٠٢/ ١٤٤٧هـ الموافق ١٣/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٤١) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك

عبـر التواصـل المرئي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ اسـتنادًا على مـا جاء في البند رقـم (١) من المادة الخامسـة عشـرة مـن قواعد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمـر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريـخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاسـتئناف المقـدَّم مـن شـركة..... على القـرار رقـم (CSR-2024-243273) وتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٢٤م، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيـث تم الإبلاغ بالقـرار الابتدائي بتاريـخ ٠٩/ ٠١/ ٢٠٢٥م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ ٠٥/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يسـتتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيـث إنـه لا تثريـب علـى الجهـة الناظـرة للاسـتئناف الأخـذ بأسـباب القـرار محل الاسـتئناف دون إضافـة متـى ما رأت أن في هذه الأسـباب ما يغني عن إيـراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسـبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يسـتحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسـباب، ولا ينال من ذلك ما تقدم به وكيل المسـتأنفة من دفوع لا تغير من النتيجة التي انتهى إليها القرار محل الاسـتئناف، ولما كانت أسـباب القرار محل الاسـتئناف كافيـة لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاسـتئناف بلا سـند يؤيده متعينًا رفضه، عليه خلصت اللجنـة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، المقدم من/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-243273*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، مع تعديل منطوق القرار الابتدائي ليكون (صرف النظر عن الدعوى) للحيثيات والأسباب الواردة في القرار محل الاستئناف.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الجمركية الجزائية

الممنوعات

القـرار رقـم: CFR-2025-262825

الدعوى رقم: PC-2025-262825

المفاتيح:

جمركي – ممنوعات – أدوية– غير مسجل في هيئة الغذاء والدواء – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بمحافظـة جـدة اللجنـة الجمركيـة الابتدائيـة الأولـى بالريـاض ضد المدعـى عليه/ ....، ... الجنسـية، هوية مقيم رقم (...)، بموجـب محضر الضبط رقم (...) وتاريـخ ١٢/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ المتضمـن ضبطـه وبحوزتـه ١١٧ علبـة دواء طبـي مـن نوع (.....)، وحيـث ثبـت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذه الأدوية تعد من السـلع الممنوع دخولها إلى المملكة. مؤدى ذلك: إدانـة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامـه بغرامة جمركية تعادل عشـرة بالمائة من قيمة المضبوطات محـل التهريب والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٦/٠٨/٢٨هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة أنه بمرور المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، جواز سفر رقم (.....)، عبر بوابة الدخول بجمرك مطار الملك عبدالعزيز الدولي، وبتفتيش حقائب المذكور يدويًا عثر داخل الحقائب على (١٣٣) علبة لدواء طبي من نوع (.....)، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ١٤٤٦/٠٨/١٢هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالعقوبة الواردة بالفقرة (٣) من المادة (١٤٥) من نظام الجمارك الموحد، ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/٠٧/٣١م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ ..... بموجب التفويض الصادر من النيابة العامة بمنطقة الرياض برقم (.....)، وتاريخ ١٤٤٣/٨/٢٥هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها، توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ١٤٢٣/١١/٠٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ١٤٤٥/٠٤/٠٨هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية،

وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه بمرور المدعى عليه عبر بوابة الدخول بجمرك مطار الملك عبدالعزيز الدولي، وبتفتيش حقائب المذكور يدويًا عثر داخل الحقائب على عدد (١٣٣) علبة لدواء طبي من نوع (.....)، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ١٤٤٦/٠٨/١٢هـ.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرات (٦ , ١٢ , ١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريب تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها ونقل البضائع الممنوعة والمقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها أو عبورها بصورة نظامية أو نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لسلطة الجمارك دون مستند نظامي»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها». كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها»، كما نصت الفقرة (٣) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «إذا كانت البضاعة المهربة غير خاضعة للضرائب «الرسوم» الجمركية (معفاة)، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن عشرة في المائة من قيمة البضاعة، ولا تزيد على قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.».

وبناءً على ما تقدم وحيث ثبت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى أنه بتفتيش حقائب المدعى عليه تبين وجود عدد (١٣٣) علبة لدواء طبي من نوع (.....).

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل

عشرة بالمائة من قيمة المضبوطات محل التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيما يتعلق بطلب المدعية بإيقاع عقوبة الحبس، وحيث إن سجله يخلو من السوابق الجنائية، ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة بكفاية ما صدر بحقه، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية- جواز سفر رقم: (.....)، بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزامه بغرامة تعادل عشرة في المائة من قيمة المضبوطات محل التهريب بمبلغ وقدره (٦٦٥) ستمائة وخمسة وستون ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-234607

الدعوى رقم: PC-2024-234607

المفاتيح:

جمركي – ممنوعات – حبوب كبتاجون – عدم إدانة.

الملخص

- **مطالبـة الهيئـة بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CTR-2024-226739*) لعـام ١٤٤٥هـ الصادر عـن اللجنة الجمركية الابتدائيـة الثالثة بالرياض، والقاضي بصرف النظـر عن الدعوى لعدم تحريرها بالشكل المطلوب نظامًا. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية تقديم الهيئة للحكم الصادر عـن المحكمـة الجزائية ضد المحكوم عليه في مرحلة الاسـتئناف والمتعلق بالقرار الابتدائي –محل الاسـتئناف–، وحيث أنه لا يستقيم نظر الدعوى موضوعًا في هذه المرحلة إذ إن ذلك يفـوت علـى الخصوم درجة من درجات التقاضي. مؤدى ذلك: إلغاء القرار الابتدائي وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا.**

المستند

- قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية في أنه أثناء قدوم المدعى عليه بقيادته للمركبة من نوع (.....) اللون (أحمر وبيج) تحمل اللوحة رقم (.....)، عن طريق جمرك الحديثة، تم الاشتباه بالمركبة وبتفتيشها عُثر على (٤٢,٠٠٠) حبة يشتبه أن تكون كبتاجون، وجدت مخبأة داخل وسادة إسفنجية ملفوفة بقماش وشطرطون داخل طبقة سرية أسفل صندوق الحقيبة الحديدية الخاصة بالقهوة والشاي وأدوات الطبخ، وكذلك بداخل أسطوانة الغاز السفري، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٤٣٢هـ، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها القاضي منطوقه بما يأتي:

«صرف النظر عن الدعوى لعدم تحريرها بالشكل المطلوب نظامًا.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه أنه تم إرفاق الحكم الشرعي ضمن ملف الدعوى، وأن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال المواد الممنوعة يعد شروعًا في التهريب الجمركي بموجب ما قررته المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد، كما أن ما قام به المدعى عليه يعد فعلًا جرميًا طبقًا لنص المادة (٣) من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، واختتمت بطلب قبول الاستئناف، ونقض القرار الابتدائي وإعادة الدعوى للجنة الابتدائية مصدرة القرار للنظر في موضوعها.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدّه بتاريخ ٢٥/ ٠٦/ ٢٠٢٤م وتمكينه من حقه في الرد لمدة (٤٥) يومًا ولم يتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (١) من المادة (٣٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٢٣/ ٠٧/ ١٤٤٦هـ الموافق ٢٣/ ٠١/ ٢٠٢٥م، الساعة (١٠:٠٣) صباحًا، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية جلستها للنظر في الاستئناف المقدَّم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على القرار رقم (*CTR-2024-226739*) وتاريخ ٠١/ ٠٩/ ١٤٤٥هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ١٣/ ٠٣/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٤/ ٠٤/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إن الثابت من خلال سرد وقائع وأسباب القرار الابتدائي استناد اللجنة الابتدائية مصدرة القرار في أسبابها إلى عدم تقديم الهيئة لنسخة الحكم الشرعي مما تعذر معه نظر الدعوى والفصل فيها، وحيث إنه بمراجعة اللجنة الاستئنافية لملف الدعوى الإلكتروني تبين تقديم الهيئة للحكم الصادر عن المحكمة الجزائية ضد المحكوم عليه -في مرحلة الاستئناف- والمتعلق بالواقعة محل الدعوى وذلك في مرحلة الاستئناف، وحيث إنه لا يستقيم نظر الدعوى موضوعًا في هذه المرحلة إذ إن ذلك يفوت على الخصوم درجة من درجات التقاضي، الأمر الذي تنتهي معه هذه اللجنة إلى إلغاء القرار الابتدائي وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا في ضوء ما تم تقديمه من مستندات، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-226739*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262308

الدعوى رقم: PC-2025-262308

المفاتيح:

جمركي – ممنوعات – أوراق عملة مزيفة – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابة العامة بمحافظـة جدة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليـه/ .....، ..... الجنسـية، جـواز سـفر رقـم (...)، بموجـب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٤٤٥هـ والمتضمن ضبطه وبحوزته ٢٠٠ عملة مزيفة (درهم إماراتـي)، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن المضبوطات محل التهريب من الممنـوع إدخالها إلى المملكة. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (٢٠) قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ٠٦/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة قدوم المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، جواز سفر رقم (.....)، إلى جمرك مطار الملك عبدالعزيز الدولي، وبمروره عبر بوابة الدخول قادمًا من دولة الإمارات تم الاشتباه بحقائبه، وعليه جرى تفتيش حقائبه يدويًا حيث عثر بداخلها على (٢٠٠) ورقة عملة مزيفة (درهم إماراتي)، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٤٤٥هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة الواردة بالفقرة رقم (٤) من المادة (١٤٥) من نظام الجمارك الموحد، والحكم بمصادرة المضبوطات.

وفي يوم الأحد الموافق ٢٧/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ ..... هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها، توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أن المدعى عليه قدم إلى جمرك مطار الملك عبدالعزيز الدولي، وبمروره عبر بوابة الدخول قادمًا من دولة الإمارات تم الاشتباه بحقائبه، وعليه جرى تفتيش حقائبه يدويًا حيث عثر بداخلها على (٢٠٠) ورقة عملة مزيفة (درهم إماراتي)، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٤٤٥هـ.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرة (٦ ,١٢ ,١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريب تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها ونقل البضائع الممنوعة والمقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها أو عبورها بصورة نظامية أو نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لسلطة الجمارك دون مستند نظامي»، كما نصت الفقرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها نصوص أخرى نافذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما بما يلي: ٤- إذا كانت البضاعة المهربة من البضائع الممنوعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها».

وبناءً على ما تقدم وحيث ثبت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى أنه بعد تفتيش حقيبة المدعى عليه من قبل المفتش الجمركي تم العثور على عدد (٢٠٠) ورقة عملة مزيفة (درهم إماراتي).

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب، ومصادرة المضبوطات.

وفيما يتعلق بطلب المدعية بإيقاع عقوبة الحبس، وحيث إن سجله يخلو من السوابق الجنائية، ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة بكفاية ما صدر بحقه، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية- جواز سفر رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب بمبلغ وقدره (.....) أربعون ألف وثمانمائة وتسعة وأربعون ريال سعودي وثلاث وثلاثون هللة.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262760

الدعوى رقم: PC-2024-262760

المفاتيح:

جمركي- ممنوعات - أجهزة تنصت صوتية وكاميرات- إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامة بمحافظـة القريات اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعـى عليه/ .....، ..... الجنسـية، جواز سـفر رقـم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٤٤٥هـ، المتضمن ضبطه وبحوزته (٣) أجهزة تنصـت وعدد (٢) كاميرا وعـدد (١) وحدة تخزين، وحيث ثبت للجنـة الجمركية الابتدائية أن المضبوطات محل التهريب من الممنوع إدخالها إلى المملكة. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليـه بالتهريب الجمركـي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمـة المضبوطات محل التهريب والحكم بمصادرتها.**

المستند

- قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بمحافظة القريات رقم (.....) وتاريخ ٠٣/ ٠١/ ١٤٤٦هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة قدوم المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، جواز سفر رقم (.....)، إلى جمرك الحديثة، على مركبة من نوع (.....) تحمل اللوحة رقم (.....) وعند إجراء التفتيش تم العثور على عدد (٣) أجهزة تنصت صوتية وعدد (٢) كاميرا وعدد (١) وحدة تخزين مخبأة أسفل أرضية الكرسي الأمامي للراكب وكرسي السائق، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٤٤٥هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات ووسيلة النقل.

وفي يوم الأحد الموافق ٣١/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ ..... بموجب التفويض الصادر من النيابة العامة بمنطقة الرياض برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، وحضر.....هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيلًا عن المدعى عليه بموجب الوكالة رقم (.....) صادرة من الأردن وبموجب ترخيص محاماة رقم (.../ ...) وتاريخ ٠٩/ ٠٧/ ١٤٤٢هـ. وبعد التحقق من طرفي الدعوى، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال وكيل المدعى عليه عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة قدوم المدعى عليه إلى جمرك الحديثة، على مركبة من نوع (.....) تحمل اللوحة رقم (.....) وعند إجراء التفتيش تم العثور على عدد (٣) أجهزة تنصت صوتية وعدد (٢) كاميرا وعدد (١) وحدة تخزين مخبأة أسفل أرضية الكرسي الأمامي للراكب وكرسي السائق، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٤٤٥هـ.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرة (٦ , ١٢ , ١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريب تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها ونقل البضائع الممنوعة والمقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها أو عبورها بصورة نظامية أو نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لسلطة الجمارك دون مستند نظامي»، كما نصت الفقرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها نصوص أخرى نافذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما بما يلي: ٤- إذا كانت البضاعة المهربة من البضائع الممنوعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها».

وبناءً على ما تقدم وحيث ثبت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى أنه بعد تفتيش حقيبة المدعى عليه من قبل المفتش الجمركي تم العثور على عدد (٣) أجهزة تنصت

صوتية وعدد (٢) كاميرا وعدد (١) وحدة تخزين.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة المضبوطات، ومصادرة المضبوطات.

وفيما يتعلق بطلبات المدعية بمصادرة وسيلة النقل، وإيقاع عقوبة الحبس، وحيث لم يثبت إخفاء المدعى عليه للمضبوطات بطريقة فنية، وحيث إن العبرة من تطبيق عقوبة المصادرة أو بدلها يكمن في كون المركبة معدة للتهريب، وحيث إن سجله يخلو من السوابق الجنائية، ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة بكفاية ما صدر بحقه، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....-..... الجنسية- بموجب جواز سفر رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة المضبوطات محل التهريب بمبلغ وقدره (١٢,٠٠٠) اثنا عشر ألف ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262300

الدعوى رقم: PC-2025-262300

المفاتيح:

جمركي– ممنوعات – عشبة الأريكا (نبتة الفوفل) – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابة العامة بمحافظـة جدة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليها/ ...، سـجل تجـاري رقم (...)،والمدعى عليـه/ .....، ..... الجنسـية، جـواز سـفر رقـم (...)، بموجب محضر الضبـط رقـم (...) وتاريـخ ١٧/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ المتضمـن احتـواء الإرسـالية بالبيـان الجمركـي رقـم (...) وتاريـخ ٠٦/ ٠٦/ ١٤٤٤هـ علـى عشـبة الأريـكا (نبتـة الفوفـل) بعـدد (٦٠٦٠) حبـة، وحيـث ثبـت للجنـة الجمركية الابتدائيـة أن المضبوطـات محل التهريب مـن الممنوع إدخالها إلى المملكـة. مؤدى ذلك: عـدم إدانة المدعى عليـه/ .....، ..... الجنسـية، جواز سـفر رقم (...)،بالتهريـب الجمركي، وإدانة المدعى عليها/ ...، سـجل تجاري رقم (...)، بالتهريب الجمركـي وإلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمـة الأصناف المخالفة محل التهريب، والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٦/٠٨/٠٦هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة أنه بورود إرسالية بموجب البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٠٦هـ، والعائدة لشركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، والمصرح أن الإرسالية عبارة عن (أناناس، زيتون، جوافة، وغيرها) وعند المعاينة الجمركية تبين أنها عشبة الأريكا (نبتة الفوفل) بعدد (٦٠٦٠) ستة آلاف وستون حبة، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ١٤٤٦/٠٦/١٧هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليهم والحكم بالعقوبة الواردة بالفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من نظام الجمارك الموحد، ومصادرة البضائع.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/٠٧/٢٤م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ١٤٤٣/٨/٢٥هـ، في حين تخلف المدعى عليهم أو من يمثلهم عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغهم تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها، توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ١٤٢٣/١١/٠٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ١٤٤٥/٠٤/٠٨هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية،

وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة ورود أصناف مقيدة لم يتم التصريح عنها بموجب البيان الجمركي رقم (.....)، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ١٧/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرة (٦ , ١٢ , ١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريب تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها ونقل البضائع الممنوعة والمقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها أو عبورها بصورة نظامية أو نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لسلطة الجمارك دون مستند نظامي»، كما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من نظام الجمارك الموحد على: «٢ – أما السلع الأخرى، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة « الرسوم « الجمركية المستحقة، ولا تزيد عن قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها». كما عرف نظام مكافحة الغش التجاري المنتج المغشوش في مادته الأولى بأنه كل منتج غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة، ونصت المادة الثانية من نظام مكافحة الغش التجاري على أنه يعتبر مخالفًا للنظام كل من أستورد منتجًا مغشوشًا، ونصت المادة الثانية في الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية من نظام مكافحة الغش التجاري على أنه: «يُعد المنتج مغشوشًا إذا كان غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة أو أي من بنودها».

وبناءً على ما تقدم وحيث ثبت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى ورود أصناف مقيدة لم يتم التصريح عنها.

وعليه فإن قيام المدعى عليها بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليها بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة الأصناف المخالفة، ومصادرة الأصناف المخالفة محل التهريب.

وفيما يتعلق بالممثل النظامي، وحيث لم تقدم المدعية ما يثبت علاقته بالإرسالية كما أنه أفاد في محضر سماع الأقوال بأن البضاعة تعود للشركة، الأمر الذي يتقرر معه عدم إدانته بالتهريب الجمركي.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: عدم إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية- هوية رقم: (.....)، بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إدانة المدعى عليها/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، بالتهريب الجمركي.

ثالثًا: إلزام شركة.....بغرامة تعادل قيمة الأصناف المخالفة للمضبوطات محل التهريب بمبلغ وقدره (٢٦,٥٠٠) ستة وعشرون ألفًا وخمسمائة ريال سعودي.

رابعًا: مصادرة الأصناف المخالفة محل التهريب.

خامسًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-261549

الدعوى رقم: PC-2024-261549

المفاتيح:

جمركي– ممنوعات – ثمرة جوزة الطيب – إدانة.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بمنطقة الرياض اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليـه/ .....، ..... الجنسـية، هويـة مقيم رقـم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٢٦/ ٠٥/ ١٤٤٦هـ المتضمن ضبطه وبحوزته ثمرة جوزة الطيـب بوزن (١٩,٠٠٠) جـرام، وحيث ثبت للجنـة الجمركية الابتدائيـة أن المضبوطات محـل التهريب مـن الممنوع إدخالها إلـى المملكة. مؤدى ذلك: إدانـة المدعى عليه/ ...، ..... الجنسـية، جواز سفر رقم (...)،بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات الممنوعة محل التهريب، والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بمنطقة الرياض رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠٧/ ١٤٤٦هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة قدوم المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، رخصة إقامة رقم (.....)، إلى جمرك مطار الملك خالد الدولي، وأثناء تفتيش حقيبة المدعى عليه عثر على ثمرة جوزة الطيب بوزن (١٩,٠٠٠) جرام، حيث كانت في مكان ظاهر ولم يفصح عنها المدعى عليه، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٢٦/ ٠٥/ ١٤٤٦هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الأحد الموافق ١٣/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ ..... بموجب التفويض الصادر من النيابة العامة بمنطقة الرياض برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة حضور ممثل المدعية، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، عليه توجهت اللجنة بسؤال ممثل النيابة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة، تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية،

وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة قدوم المدعى عليه وأثناء تفتيش حقيبة المدعى عليه عثر على ثمرة جوزة الطيب بوزن (١٩,٠٠٠) جرام، حيث كانت في مكان ظاهر ولم يفصح عنها المدعى عليه، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ١٤٤٦/٠٥/٢٦هـ.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرة (٦، ١٢، ١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريب تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها ونقل البضائع الممنوعة والمقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها أو عبورها بصورة نظامية أو نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لسلطة الجمارك دون مستند نظامي»، كما نصت الفقرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها نصوص أخرى نافذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما بما يلي: ٤- إذا كانت البضاعة المهربة من البضائع الممنوعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها».

وبناءً على ما تقدم وحيث ثبت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى أنه بعد تفتيش حقيبة المدعى عليه من قبل المفتش الجمركي تم العثور على عدد (١٩,٠٠٠) جرام من ثمرة جوزة الطيب لم يتم التصريح عنها.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات، ومصادرة المضبوطات.

وفيما يتعلق بطلب المدعية بإيقاع عقوبة الحبس، وحيث إن سجله يخلو من السوابق الجنائية، ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة بكفاية ما صدر بحقه، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية- رخصة إقامة رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات الممنوعة محل التهريب مبلغًا وقدره (٩٥٠) تسعمائة وخمسون ريالًا.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262242

الدعوى رقم: PC-2025-262242

المفاتيح:

جمركي– ممنوعات – ثمرة نبات القورو – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بالمنطقة الشـرقية اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعـى عليـه/ ...، سـعودي الجنسـية، هوية وطنيـة رقـم (...)، بموجب محضـر الضبط رقـم (...) وتاريخ ٢١/ ٠٧/ ١٤٤٦هـ المتضمن ضبطـه وبحوزته ثمرة نبات القورو بوزن (٠٠٠ ,٢٣) جـرام، وحيـث ثبت للجنة الجمركية الابتدائيـة أن المضبوطات محل التهريب من الممنوع إدخالها إلى المملكة. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...، سـعودي الجنسـية، هويـة وطنية رقم (...)، بالتهريب الجمركـي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة المضبوطات محل التهريب، والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بالمنطقة الشرقية رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٦/٠٨/٠٤هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة قدوم المدعى عليه/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، إلى جمرك جسر الملك فهد، وبالاشتباه به وتفتيشه عُثر على عدد (٢٣,٠٠٠) جرام من ثمرة نبات القورو وُجدت بداخل تجويف ديكور سقف المركبة وبداخل تجويف ظهر المقعد الخلفي بعد فكهما، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ١٤٤٦/٠٧/٢١هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة مع تشديد العقوبة ومصادرة المضبوطات وإلزامه بما يعادل قيمة وسيلة النقل.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/٠٧/١٠م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....بموجب التفويض الصادر من النيابة العامة بمنطقة الرياض برقم (.....)، وتاريخ ١٤٤٣/٨/٢٥هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها، توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ١٤٢٣/١١/٠٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ١٤٤٥/٠٤/٠٨هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية،

وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أن المدعى عليه قدم إلى جمرك جسر الملك فهد وبتفتيشه عثر على عدد (٠٠٠ , ٢٣) جرام من ثمرة نبات القورو ولم يتم التصريح عنها، وبناء عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٢١/ ٠٧/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرة (٦ , ١٢ , ١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريب تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها ونقل البضائع الممنوعة والمقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها أو عبورها بصورة نظامية أو نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لسلطة الجمارك دون مستند نظامي»، كما نصت الفقرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: « إذا كانت البضاعة المهربة من البضائع الممنوعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاث أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين «، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها».

وبناءً على ما تقدم وحيث ثبت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى أنه بعد تفتيش المدعى عليه من قبل المفتش الجمركي تم العثور على عدد (٠٠٠ , ٢٣) جرام من ثمرة نبات القورو.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة المضبوطات محل التهريب. ومصادرة المضبوطات محل التهريب، وفيما يتعلق بطلبات المدعية بإلزامه بما يعادل قيمة وسيلة النقل، وإيقاع عقوبة الحبس، فلم ترى اللجنة

وجاهة لذلك لاسيما وأن قيمة المضبوطات المهربة أقل من قيمة العقوبة الإضافية المطلوبة في بدل مصادرة المركبة، وكذلك ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى أثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة بكفاية ما صدر بحقه، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة)– أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه.....، ..... الجنسية، هوية رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة المضبوطات مبلغًا مقداره (٦,٩٠٠) ستة آلاف وتسعمائة ريالًا، محل التهريب.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ماعدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262353

الدعوى رقم: PC-2025-262353

المفاتيح:

جمركي– ممنوعات – ملصقات خمور – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بالمنطقة الشـرقية اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعـى عليـه/ .....، ..... الجنسـية، جواز سـفر رقـم (...)، بموجب محضـر الضبط رقم (...) وتاريخ ٢٢/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ المتضمن ضبطه وبحوزته على عدد (١٦٠٠) ملصقـات خمـور، وحيث ثبت للجنـة الجمركية الابتدائيـة أن المضبوطات محل التهريب من الممنوع إدخالها إلى المملكة. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، جواز سفر رقم (...)،بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب، والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بالمنطقة الشرقية رقم (.....) وتاريخ ٠٧/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة قدوم المدعى عليه/ .....، رقم الحدود (.....)، إلى جمرك جسر الملك فهد، وبالاشتباه به وتفتيشه عُثر على عدد (١،٦٠٠) ملصقات خمور، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٢٢/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات وإلزامه بما يعادل قيمة وسيلة النقل.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٤/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....بموجب التفويض الصادر من النيابة العامة بمنطقة الرياض برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها، توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أن المدعى عليه قدم إلى جمرك جسر الملك فهد وبتفتيشه عثر على عدد (١،٦٠٠) ملصقات خمور، وبناء عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٢٢/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرة (٦ , ١٢ , ١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريب تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها ونقل البضائع الممنوعة والمقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها أو عبورها بصورة نظامية أو نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لسلطة الجمارك دون مستند نظامي»، كما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «يعاقب على جريمة التهريب الجمركي أو ما في حكمه بما لا يقل عن مثلي الضريبة « الرسوم « الجمركية المستحقة ولا تزيد على قيمة البضاعة. والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها».

وبناءً على ما تقدم وحيث ثبت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى أنه بعد تفتيش المدعى عليه من قبل المفتش الجمركي تم العثور على عدد (١،٦٠٠) ملصقات خمور.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات. ومصادرة المضبوطات.

وفيما يتعلق بطلبات المدعية بإلزامه بما يعادل قيمة وسيلة النقل، وإيقاع عقوبة الحبس، وحيث لم يثبت إخفاء المدعى عليه للمضبوطات بطريقة فنية، وحيث أن العبرة من تطبيق عقوبة المصادرة أو بدلها يكمن في كون المركبة معدة للتهريب، وحيث إن سجله يخلو من السوابق

الجنائيـة، ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السـالبة للحرية وتتعـدى أثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة بكفاية ما صدر بحقه، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أمـا فيمـا يتعلـق بعدم حضور المدعـى عليه أو من يمثله جلسـة النظر فـي الدعوى رغم ثبـوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة)– أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانـة المدعـى عليـه / .....، ..... الجنسـية، هويه رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًـا: إلزامه بغرامة تعـادل مثلي الرسـوم الجمركية للمضبوطات محـل التهريب بمبلغ وقدره (١٦٠) مائة وستون ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-270919
الدعوى رقم: PC-2025-270919

المفاتيح:

جمركي – ممنوعات –القات – ألعاب نارية – إدانة.

الملخص

- مطالبـة النيابة العامة بمنطقة جـازان اللجنة الجمركية الابتدائية الأولـى بالرياض إثبات إدانة المسـتوردين، بموجب محضـر الضبط رقـم (...) وتاريخ ٠٣/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ، المتضمن ضبطهم وبحوزتهم عدد ٥٢ حزمة تزن (٢٧٠٠٠) جرام يشـتبه أن تكون مادة القات، إضافة إلـى عـدد ١٠٠ حبة من الألعاب النارية تزن (٢٠٠٠٠) جـرام، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائيـة – وفقًا لملف الدعوى– عدم حيازة المدعى عليهـم/ .....، ..... الجنسـية، بموجـب رقـم الحـدود(...)، و.....، ..... الجنسـية، بموجـب رقـم الحـدود (...)، للألعـاب الناريـة محـل الدعـوى، وكان بحيازتهـم المـواد الممنوعـة الأخـرى (القات) وقد تـم الحكم بالدعوى بموجب الحكم القضائـي الصادر من المحكمة الجزائيـة بجـازان –المرفق فـي ملف الدعوى–. مؤدى ذلـك: عدم إدانتهـم، وإدانة المدعى عليـه/ .....، ..... الجنسـية، بموجـب رقـم الحـدود (...) لثبـوت حيازتـه للألعـاب الناريـة محـل التهريـب، ومسـتقبلي المضبوطـات المدعى عليهـم/ ...، سـعودي الجنسـية، هوية وطنية رقم (...)، و.....، ..... الجنسية، بموجب رقـم الحـدود (...)، وإلزامهم بالتضامن بغرامـة جمركية تعادل قيمـة المضبوطات (ألعاب نارية) محل التهريب، والحكم بمصادرتها.

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمنطقة جازان رقم (.....) وتاريخ ٣٠/ ٠٤/ ١٤٤٧هـ والمتضمن أنه تم مشـاهدة عدد من الأشخاص بعـد تجاوزهـم خـط الحـدود قادمين مـن الأراضـي اليمنية إلـى الأراضـي السـعودية بالموقع المسـمى (الغاوية) نتج عن ذلك القبض عليهم وهم ١- .....-سـعودي الجنسـية- هويـة وطنيـة (.....) سـائق المركبـة ومسـتقبل المهربـات. ٢- .....، ..... الجنسـية- هويـة بديلـة رقـم (.....) وبحوزتـه (٢٥) حزمة تزن (١٣) كجم يشـتبه بأنها مادة القـات. ٣- .....، ..... الجنسـية- هوية بديلـة رقـم (.....) بحوزته (١٠٠) حبـة من الألعاب النارية تـزن (٢٠٠٠٠) جرام. ٤- .....، ..... الجنسـية- هويـة بديلـة رقـم (.....) مرافـق مـع قائـد المركبـة. ٥- .....، ..... الجنسـية- هوية بديلة رقم (.....) وبحوزتـه (٢٧) حزمـة تـزن (١٤) كجـم يشـتبه بأنها من مـادة القات، حيث تم اسـتقطاع عينة مـن الجهة القابضة وإحالتها إلـى الجهة المختصة وهي مركز مراقبة السـموم والكيمياء الطبية الشـرعية بتاريخ ٠٢-١٢-٢٠٢٤م برقم (.....)، وبناءً عليه تـم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريـخ ٠٣/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبـات إدانـة المدعى عليهـم والحكم بالحبـس والغرامـة الجمركية، ومصـادرة المضبوطات، والحكم بمصادرة وسيلة النقل.

وفي يوم الخميس الموافق ٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ ولم يحضر المدعى عليهم أو من يمثلهم رغم ثبوت تبلغهم تبلغًا نظاميًا، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه تم مشاهدة عدد من الأشخاص بعد تجاوزهم خط الحدود قادمين من الأراضي الـ.....ة إلى الأراضي السعودية بالموقع المسمى (الغاوية) نتج عن ذلك القبض عليهم وهم ١- .....- هوية وطنية (.....) سائق المركبة ومستقبل المهربات. ٢- .....، ..... الجنسية- هوية بديلة رقم (.....) وبحوزته (٢٥) حزمة تزن (١٣) كجم يشتبه بأنها مادة القات. ٣- .....، ..... الجنسية، هوية بديلة رقم (.....) بحوزته (١٠٠) حبة من الألعاب النارية تزن (٢٠٠٠٠) جرام. ٤- .....، ..... الجنسية، هوية بديلة رقم

(.....) مرافق مع قائد المركبة. ٥- .....، ..... الجنسية- هوية بديلة رقم (.....) وبحوزته (٢٧) حزمة تزن (١٤) كجم يشتبه بأنها من مادة القات تم استقطاع عينة من الجهة القابضة وإحالتها إلى الجهة المختصة وهي مركز مراقبة السموم والكيمياء الطبية الشرعية بتاريخ ٠٢-١٢-٢٠٢٤م برقم (.....)، بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٣/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، وكما نصت الفقرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: « إذا كانت البضاعة المهربة من البضائع الممنوعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين.». وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب ملف الدعوى أنه لم يثبت حيازة المدعى عليه/ .....، والمدعى عليه/ .....للألعاب النارية محل الدعوى، وكان بحيازتهم المواد الممنوعة الأخرى (القات) وقد تم الحكم بالدعوى بموجب الحكم القضائي الصادر من المحكمة الجزائية بجازان -المرفق في ملف الدعوى-؛ الأمر الذي يتقرر معه لدى اللجنة عدم إدانة المدعى عليهم آنفي الذكر بالتهريب الجمركي.

وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه/ .....قد ضبط بحيازته على عدد (١٠٠) حبة من الألعاب النارية تزن (٢٠٠٠٠)

جـرام دون غيره من الأشـخاص الذيـن كانوا برفقته، وحيث إن التحقيقات قد بيّنت أن مسـتقبل تلك المضبوطات هما المدعى عليه/ .....، والمدعى عليه/ .....

وعليه فإن قيام المدعى عليهم بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا؛ الأمـر الـذي يتقرر معه إدانـة المدعى عليهـم بالتهريب الجمركـي، وإلزامهـم بالتضامن بغرامة جمركيـة تعادل قيمة المضبوطات (ألعاب نارية) محل التهريـب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيمـا يتعلـق بطلـب عقوبة الحبـس، بيد أن سـجل المدعـى عليهم يخلو من السـوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السـالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها. وفيما يتعلق بالحكم بمصادرة وسـيلة النقل، وحيث لم يثبت إخفاء المضبوطات بطريقة فنية أو اسـتحداث طريقـة يتـم فيها إخفاء المضبوطات؛ ولا شـك بأن العبرة مـن تطبيق عقوبة المصـادرة أو بدلها يكمـن في كـون المركبة معدة للتهريب؛ وهـو الأمر الذي لم يكن عليه حـال المركبة المطلوب مصادرتهـا، خاصة وإن المدعية لم تقدم ما يثبـت ذلك؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى تقرير كفاية ما صدر بحقهم ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليهم أو من يمثلهم جلسـة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغهم تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًـا»، ولمـا لم يتقدم المدعـى عليهم بعذر يبرر غيابهم عن جلسـة اللجنـة المنعقدة لنظر دعواهـم، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحـة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليهم.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: عدم إدانة المدعى عليهم/ .....، ..... الجنسية- بموجب رقم الحدود (.....) و.....، ..... الجنسية - بموجب رقم الحدود (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إدانة المدعى عليهم/ .....-سعودي الجنسية- بموجب رقم الهوية الوطنية (.....) و.....، ..... الجنسية- بموجب رقم الحدود (.....) و.....، ..... الجنسية- بموجب رقم الحدود (.....) بالتهريب الجمركي.

ثالثًا: إلزام المدعى عليهم/ .....-سعودي الجنسية- بموجب رقم الهوية الوطنية (.....) و.....، ..... الجنسية- بموجب رقم الحدود (.....) و.....، ..... الجنسية- بموجب رقم الحدود (.....) بالتضامن بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات (ألعاب نارية) محل التهريب مبلغًا وقدره (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال سعودي.

رابعًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

خامسًا: رد ماعدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-266316

الدعوى رقم: PC-2025-266316

المفاتيح:

جمركي – ممنوعات – لعبة قمار– إدانة.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بمنطقة الرياض اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليها/ ....، ... الجنسية، هوية وطنية رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٠٨/ ١٢/ ١٤٤٦هـ المتضمن ضبطها وبحوزتها لعبة قمار، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن المضبوط محل التهريب من الممنوع إدخاله إلى المملكة. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليها/ ....، ... الجنسية، هوية وطنية رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات الممنوعة محل التهريب، والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمنطقة الرياض رقم (.....) وتاريخ ٢٠/ ٠١/ ١٤٤٧هـ، والمتضمن أنه أثناء قدوم المدعى عليها إلى جمرك مطار الملك خالد الدولي، وبتفتيش أمتعتها عُثر على لعبة قمار، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٨/ ١٢/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليها والحكم بالحبس والغرامة الجمركية مع تشديد العقوبة ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الأحد الموافق ٠٩/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلفت المدعى عليها أو من يمثلها عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغها تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضوع، فقد تبيـن للجنة أنه أثناء قـدوم المدعى عليها إلـى جمرك مطار الملـك خالـد الدولـي، وبتفتيـش أمتعتهـا عُثـر علـى لعبة قمـار بموجـب محضـر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٨/ ١٢/ ١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحـد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنـع أو التقييد الواردة فـي هذا النظام (القانون) والأنظمـة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكـن التي أودعت فيهـا المواد المهربة...»، وكما نصت الفقـرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظـام علـى أنه: «إذا كانت البضاعـة المهربة من البضائع الممنوعة، تكـون العقوبة غرامة لا تقـل عـن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن سـتة أشـهر ولا تزيـد على ثلاث سـنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكمـا نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) مـن ذات النظـام على: «مصادرة البضائع محل التهريـب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبنـاءً علـى ما تقدم وحيث إن مـن الثابت للجنة بموجب محضـر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليها قد ضُبط بحيازتها على لعبة قمار، وبالاطلاع على محضر سماع الأقوال تبين إقرار المدعى عليها بعائدية المضبوطات وأنها لغرض الاستخدام الشخصي.

وعليـه فـإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصنـاف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمـر الـذي يتقرر معـه إدانة المدعـى عليـه بالتهريب الجمركـي، وإلزامـه بغرامة تعـادل قيمة المضبوطات الممنوعة محل التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيمـا يتعلـق بطلـب عقوبـة الحبس، بيـد أن سـجل المدعى عليهـا يخلو من السـوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السـالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها. وفيما يتعلق بطلب تشـديد العقوبة فإن المدعية لم تقم بتقديم السـوابق «الأحـكام» الجمركية الصادرة بحق

المدعى عليها؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليها أو من يمثلها جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغها تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم تتقدم المدعى عليها بعذر يبرر غيابها عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواها، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليها.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه / .....-سعودية الجنسية- هوية وطنية رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليها بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات الممنوعة محل التهريب مبلغًا وقدره (٣٠٠) ثلاثمائة ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-265287

الدعوى رقم: PC-2025-265287

المفاتيح:

جمركي – ممنوعات – لحم خنزير – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بالمنطقة الشـرقية اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعى عليه/ ...، ... الجنسـية، جواز سـفر رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريـخ ١٢/ ١١/ ١٤٤٦هـ المتضمـن ضبطـه وبحوزته لحـم خنزير بـوزن (١٥,٥٠٠) جـرام، وحيـث ثبـت للجنة الجمركيـة الابتدائيـة أن المضبوط محـل التهريب مـن الممنوع إدخالـه إلـى المملكـة. مؤدى ذلك: إدانـة المدعى عليه/ ...، ... الجنسـية، جواز سـفر رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب، والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بالمنطقة الشرقية رقم (.....) وتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٤٤٦هـ والمتضمنة أنه أثناء قدوم المدعى عليه الى جمرك جسر الملك فهد بقيادته لمركبه من نوع (.....) والتي تحمل اللوحة رقم (.....)، وبتفتيش أمتعته عثر على (٥٠٠ ,١٥ جرام من لحم الخنزير) وُجدت داخل المركبة على الدواسات الأرضية لمقعد الراكب الخلفي وداخل شنطة المركبة، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٢/ ١١/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية والحكم بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة والحكم بما يعادل قيمة وسيلة النقل.

وفي يوم الخميس الموافق ٠٦/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه أثناء قدوم المدعى عليه الى جمرك جسر الملك فهـد بقيادتـه لمركبه من نـوع (.....) والتي تحمـل اللوحة رقـم (.....)، وبتفتيـش أمتعتـه عثـر على (٥٠٠ , ١٥ جـرام من لحـم الخنزير) وُجـدت داخـل المركبة على الدواسـات الأرضية لمقعد الراكب الخلفي وداخل شـنطة المركبة بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٢/ ١١/ ١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحـد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنـع أو التقييد الواردة فـي هذا النظام (القانون) والأنظمـة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكـن التـي أودعت فيها المـواد المهربة...»، وكما نصت الفقرة (٤) مـن المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «يعاقب على جريمة التهريب الجمركي أو ما في حكمه بما لا يقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها والحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبنـاءً علـى ما تقدم وحيث إن مـن الثابت للجنة بموجب محضـر الضبط محل الدعوى بـأن المدعـى عليه قـد ضُبـط بحيازته علـى (٥٠٠ , ١٥ جـرام من لحـم الخنزيـر)، وبالاطلاع علـى محضر سـماع الأقوال تبين إقـرار المدعى عليه بعائدية المضبوطات لـه وأن الغرض منها الاستخدام الشخصي.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيما يتعلق بطلب عقوبة الحبس، بيد أن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها. وفيما يتعلق بالحكم بما يعادل قيمة وسيلة النقل حيث لم المدعية بتقديم ما تثبت قيام المدعى عليه بإخفاء المضبوطات باستحداث طريقة فنية لإخفاء المضبوطات، ولكون أن الغاية من العقوبة هي الزجر والردع؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: ادانة المدعى عليه / .....، ..... الجنسية- جواز سفر رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب مبلغًا وقدره (٧٧٥) سبعمائة وخمسة وسبعون ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263560

الدعوى رقم: PC-2025-263560

المفاتيح:

جمركي – ممنوعات – دخان المضغ الممنوع – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامة بمنطقة المدينـة المنورة اللجنـة الجمركية الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعـى عليـه/ ...،... الجنسـية، جواز سـفر رقـم (...)، بموجـب محضر الضبط رقـم (...) وتاريـخ ٢٨/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ المتضمـن ضبطـه وبحوزته عـدد (٨١٠) باكيت دخـان، وتنباك المضـغ الممنـوع بـوزن (٠٠٠ , ٣١) جرام، وحيـث ثبت للجنـة الجمركية الابتدائيـة أن بعض الأصناف المضبوطة مقيد وبعضها الأخر ممنوع إدخاله إلى المملكة. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...،... الجنسية، جواز سفر رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلـي الرسـوم الجمركية للأصناف المقيدة محـل التهريب، وإلزامه بغرامـة جمركية تعادل قيمة البضاعة للأصناف الممنوعة محل التهريب، والحكم بمصادرة المضبوطات محل التهريب.**

المستند

- المادة (١٤٢)من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٤٤)من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمنطقة المدينة المنورة رقم (.....) وتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٤٤٦هـ، والمتضمن أنه أثناء قدوم المدعى عليه إلى جمرك مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز، وبتفتيش أمتعة المدعى عليه عُثر على عدد (٨١٠ باكيت دخان وتنباك المضغ الممنوع بوزن ٣١ كيلوجرام)، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٨/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٨/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد

عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضوع، فقـد تبين للجنة أنـه أثناء قـدوم المدعى عليه إلـى جمرك مطار الأميـر محمـد بن عبدالعزيـز، وبتفتيش أمتعة المدعى عليـه عُثر على عـدد (٨١٠ باكيت دخان وتنبـاك المضغ الممنوع بوزن ٣١ كيلوجـرام) بموجب محضر الضبط رقـم (.....) وتاريخ ٢٨/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحـد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنـع أو التقييد الواردة فـي هذا النظام (القانون) والأنظمـة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، واستنادًا إلى ما نصت عليه المادة (١٤٥) بفقرتيها (١) و (٤) مـن ذات النظـام علـى أنـه: «مع عـدم الإخلال بأي عقوبة أشـد تقضـي بها نصوص أخـرى نافـذة في الدولة يعاقب علـى التهريب وما في حكمه، وعلى الشـروع في أي منهما، بما يلـي: ١- إذا كانـت البضاعة المهربة تخضع لضرائب «رسـوم» جمركية مرتفعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة «الرسوم» الجمركية المستحقة ولا تزيد على ثلاثة أمثال الضريبة «الرسـوم» الجمركية، أو مثلي قيمة البضاعة أيهما أعلى، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سـنة، أو بإحدى هاتيـن العقوبتين... ٤- إذا كانت البضاعة المهربـة من البضائع الممنوعة، تكـون العقوبـة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا

تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، واستنادًا إلى ما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته عدد (٨١٠ باكيت دخان وتنباك المضغ الممنوع بوزن ٣١ كيلوجرام).

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للأصناف المقيدة محل التهريب، وإلزامه بغرامة تعادل قيمة البضاعة للأصناف الممنوعة محل التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيما يتعلق بطلب إيقاع عقوبة الحبس، بيد أن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى أثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية – بموجب الجواز رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للأصناف المقيدة محل التهريب بمبلغ وقدره (٦,٤٨٠) ستة آلاف وأربعمائة وثمانون ريال سعودي.

ثالثًا: إلزام المدعى عليه بغرامة جمركية تعادل قيمة البضاعة للأصناف الممنوعة محل التهريب بمبلغ وقدره (١٥,٥٠٠) خمسة عشر ألف وخمسمائة ريال سعودي.

رابعًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

خامسًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-240559

الدعوى رقم: CR-2025-240559

المفاتيح:

جمركي – ممنوعات – ممنوعات مختلفة – إدانة.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-237553*) لعام ١٤٤٦هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، القاضي بإدانة المستورد بجريمة التهريب الجمركي وإلزامه بغرامه جمركية مبلغ وقدره (٢٠٢,٠٠٠) ريالًا ومصادرة الصنف المخالف. وحيث ثبت للجنة عدم صحة ما أورده المستورد في لائحته من منازعته في تقدير القيمة أو ادعائه بأن الأصناف ليست محظورة وذلك بالاستناد إلى محضر الضبط ومستندات الشحن وأن المضبوطات واردة بوصفها «مثيرات جنسية» تُعد من الأصناف الممنوع استيرادها واصطحابها، وأن تقدير قيمة المضبوطات جاء وفق ما قضى به القرار الوزاري الخاص بتحديد مبالغ غرامات المواد الممنوعة والمقيدة. ولما كانت الدفوع لا تؤثر في نتيجة القرار، مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيّنًا رفضه، مؤدى ذلك: رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

- نظـام الجمـارك الموحد لـدول مجلـس التعاون لـدول الخليـج العربية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخـص وقائـع هـذه الدعوى بقـدوم مركبـة تحمـل اللوحـة رقـم (.....) تعـود ملكيتها للمسـتأنف/ .....، هوية وطنية رقـم (.....) وبقيادته، وتم الاشـتباه أثناء التفتيش من قبل مفتش قسـم الركاب فتم تحويل المركبة لقسـم الفحص بالأشعة فتم الاشـتباه من قبل مفتش قسم الأشـعة بوجود أدوات مخبأة أسفل المقاعد الأمامية والخلفية وبعـد تفتيـش المقاعد تم العثور على عدد (٦٧) قطعة أدوات جنسـية وعلى عدد (١٣٥) جهاز مثير جنسـي بإجمالي (٢٠٢) جهاز وقطعة جنسـية مخبأة أسـفل المقاعد وفي حقيبة الملابس، عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٣/ ٠١/ ١٤٤٥هـ وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«١- إدانة المدعى عليه .....، سـعودي الجنسـية، هوية وطنية رقم (.....)، حضوريًا بالتهريب الجمركي.

٢- إلزامـه بغرامـة مبلغًـا وقـدره (٢٠٢,٠٠٠) مئتـان واثنـان ألـف ريالًا، وفقًـا للقرار الوزاري رقم (.....) بتاريخ ٢٤/ ٠٧/ ١٤٣٩هـ.

٣- مصادرة المضبوطات محل الدعوى.»

وباطلاع اللجنة الجمركية الاسـتئنافية على لائحة الاسـتئناف المقدمة تبين أنها تتضمن مـا ملخصه أن المسـتأنف لم يرده تبليغ بموعد الجلسـة إلكترونيًا وأن القـرار قد صدر حضوريًا على الرغم من عدم حضوره، وأضافت اللائحة أن اللجنة الابتدائية لم تستند إلى النص النظامي المجـرم لإدخـال وتـداول أدوات المسـاج محل هذه الدعـوى، كما أن القيمـة الفعلية لأدوات المساج المذكورة تبلغ (٤٦٠٠) ريال فقط خلافًا لما جاء في محضر تقدير المضبوطات.

وبطلـب الإجابـة من المسـتأنف ضدّهـا وتمكينها من حقها فـي الرد لمـدة (٤٥) يومًا، لـم تتقـدم بالجواب المطلوب، وبناءً علـى الفقرة (١) من المادة (٣٥) مـن قواعد عمل اللجان

الزكويـة والضريبيـة والجمركية قررت اللجنـة الفصل في الدعوى في ضوء مـا يتوافر لديها من مستندات.

وفي يـوم الأربعاء بتاريـخ ٢٦/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ، الموافـق ٢٦/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، وفي تمام السـاعة (٠٢:١٢) مسـاءً، عقـدت اللجنة الجمركيـة الاسـتئنافية بالرياض جلسـتها وذلك عبر التواصـل المرئـي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ اسـتنادًا على ما جـاء في البند رقم (١) من المادة الخامسـة عشـرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمـر الملكـي رقـم (٢٥٧١١) وتاريـخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظـر فـي الاسـتئناف المقدَّم من.....على القرار رقم (*CFR-2024-237553*) وتاريخ ٢٩/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، الصادر عـن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاسـتئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المسـتأنف بالقرار الابتدائي بتاريـخ ٣١/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ١١/ ٠٨/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يسـتتبع قبول الاسـتئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وبالنظر لما قدمه المستأنف من دفوع؛ وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسـباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلـك الأسـباب، ولا ينال من ذلك ما يذكره المسـتأنف مـن أنه لم يبلغ بموعد الجلسـة ذلك أن

الثابت عدم حضوره للجلسة المنعقدة أمام اللجنة الابتدائية بتاريخ ٢٩/ ٠٧/ ٢٠٢٤م رغم تبليغه بها، وحيث لم يقدم المستأنف ما يثبت دفعه في هذا الشأن فإن ذلك يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع، كما لا ينال من سلامة ما انتهى إليه القرار الابتدائي ما يذكره المستأنف من أن اللجنة الابتدائية لم تستند إلى النص النظامي المجرم لإدخال وتداول أدوات المساج محل هذه الدعوى، ذلك أن الثابت من محضر الضبط ومستندات الشحن أنها جاءت جميعها على ذكر أن المضبوطات هي مثيرات جنسية ممنوعة استيرادها واصطحابها من قبل المسافرين، كما لا ينال من سلامة ما انتهى إليه القرار الابتدائي ما يذكره المستأنف من طعنه في محضر تقدير القيمة للمضبوطات وذكره بأن قيمة المواد المضبوطة تبلغ (٤٦٠٠) ريال فقط، ذلك أن ما يحكم تقدير المضبوطات محل الدعوى هو ما جاء في تحديد قيمتها بموجب القرار الوزاري الخاص بتحديد مبالغ غرامات المواد الممنوعة والمقيدة برقم (.....) وتاريخ ٢٤/ ٠٧/ ١٤٣٩هـ الذي قدر قيمتها بمبلغ قدره (١,٠٠٠) ألف ريال للنوع الواحد، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-237553*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: رفض الاستئناف موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263010

الدعوى رقم: PC-2025-263010

المفاتيح:

جمركي – ممنوعات – أدوات جنسية – إدانة.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بمنطقة الرياض اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليه/ ...، ... الجنسية، هوية وطنية رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ المتضمن ضبطه وبحوزته عدد (١٦) قطعة أعضاء جنسية متنوعة، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن المضبوطات محل التهريب من الممنوع إدخالها إلى المملكة. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...، ... الجنسية، هوية وطنية رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب، والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بمنطقة الرياض رقم (.....) وتاريخ ١٠/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة قدوم المدعى عليه/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، إلى جمرك مطار الملك خالد الدولي، وبالاشتباه به وتفتيشه عُثر على عدد (١٦) قطعة أعضاء جنسية متنوعة، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة مع تشديد العقوبة ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الأحد الموافق ٢٧/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ ..... بموجب التفويض الصادر من النيابة العامة بمنطقة الرياض برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها، توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أن المدعى عليه قدم إلى جمرك مطار الملك خالد الدولي وبتفتيشه عثر على عدد (١٦) قطعة أعضاء جنسية متنوعة، وبناء عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ١٤٤٦/٠٨/٠٥هـ.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرة (٦ , ١٢ , ١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريب تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها ونقل البضائع الممنوعة والمقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها أو عبورها بصورة نظامية أو نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لسلطة الجمارك دون مستند نظامي»، كما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «يعاقب على جريمة التهريب الجمركي أو ما في حكمه بما لا يقل عن مثلي الضريبة «الرسوم» الجمركية المستحقة ولا تزيد على قيمة البضاعة. والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها».

وبناءً على ما تقدم وحيث ثبت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى أنه بعد تفتيش المدعى عليه من قبل المفتش الجمركي تم العثور على عدد (١٦) قطعة أعضاء جنسية متنوعة.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب. ومصادرة المضبوطات.

وفيما يتعلق بطلب المدعية بإيقاع عقوبة الحبس، وحيث إن سجله يخلو من السوابق الجنائية، ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى أثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة بكفاية ما صدر بحقه، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أمـا فيمـا يتعلـق بعدم حضور المدعـى عليه أو من يمثله جلسـة النظر فـي الدعوى رغم ثبـوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: ادانـه المدعى عليه/ .....، ..... الجنسـية- هويه وطنية رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًـا: إلزامـه بغرامـة جمركيـة تعـادل قيمـة المضبوطـات محـل التهريب مبلـغ وقدره (١٦,٠٠٠) ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل الدعوى.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الجمركية الجزائية

المقيدات

القـرار رقـم: CAR-2025-247080

الدعوى رقم: PC-2025-247080

المفاتيح:

جمركي– مقيدات– تعهد سندي – تهريب جمركي– إدانة.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CSR-2024-246312*)، الصـادر عن اللجنة الجمركيـة الابتدائيـة الثانيـة بالرياض، والقاضـي برفض التماس إعـادة النظـر وتأييد القرار الابتدائـي بجميـع ما قضى به. وحيث ثبت للجنة الاسـتئنافية أن ما أورده المسـتأنف من دفعٍ بمسـؤولية المخلّـص الجمركـي لا يسـتقيم نظامًـا، إذ إن المخلّص تابعٌ لصاحـب البضاعة بموجـب التفويـض الصادر منه، والعلاقة بينهمـا علاقة تعاقدية، ويحق لـكل منهما الرجوع على الآخر. كما تبيّن للجنة أن الإرسـالية واردة باسم المؤسسة، وأن التعهد المقدم لفسحها مؤقتًا مختوم ومصدق من الغرفة التجارية، مما يجعل مسـؤولية صحة البيانات وتبعاتها على عاتق المستورد. ومؤدى ذلك: رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المؤسسة المستأنفة قد تقدمت بطلب التماس إعادة النظر على القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض برقم (*CSR-2024-246312*)، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها- محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«- عدم قبول التماس إعادة النظر المقدم من/ مؤسسة..... سجل تجاري رقم (.....).».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بعدم التبليغ بالدعوى الابتدائية بالشكل السليم لعدم صحة انتساب العناوين المرفقة بالتعهد السندي للمؤسسة ومالكها، كما يدفع مالك المؤسسة بعدم توفر وكالة التحليل ضمن مرفقات الدعوى، وأن التعهد السندي مزور بالنظر إلى قيام الجمارك برفع دعاوى مختلفة بنفس صورة التعهد السندي، وأن المسؤولية تقع على المخلص الجمركي، واختتمت بطلب قبول الاستئناف وإعادة نظر الدعوى، وإثبات تزوير التعهد السندي ووكالة التحليل، ونقض القرار الابتدائي فيما قضى به.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بصحة ما انتهى إليه قرار اللجنة الجمركية الابتدائية محل الاستئناف، كما أن الإرسالية وردت باسم المؤسسة

وهي المسؤولة أمام الجمرك كون أن البيان الجمركي مسجل باسمها، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ١٢/ ٠٢/ ١٤٤٧هـ الموافق ٠٦/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٥٢) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة

بالأمـر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريـخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاسـتئناف المقدَّم من مؤسسـة..... على القرار رقـم (*CSR-2024-246312*) وتاريـخ ١٧/ ١٢/ ٢٠٢٤م، الصـادر عـن اللجنـة الجمركيـة الابتدائيـة الثانية بالريـاض، وبعـد الاطلاع على ملـف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٨/ ٠١/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يسـتتبع قبول الاسـتئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسـباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسـباب، ولا ينال من ذلك ما يدفع به المسـتأنف بمسؤولية المخلص الجمركي حيث إن المخلـص الجمركـي يكون تابعًا لصاحب البضاعة بموجب التفويـض الصادر من قبله، وحيث إن العلاقة بين المستورد والمخلص الجمركي علاقة تعاقدية فيما بينهم يحق لكل منهم الرجوع على الآخر، وحيث إن الإرسالية محل الدعوى واردة باسم المؤسسة، والتعهد المقدم لفسحها مؤقتًا يشـمل ختمها وتصديق الغرفة التجارية، عليه فإن جميع البيانات المضمنة فيه ومسـؤولية التأكد من مدى صحتها تقع على عاتق المسـتأنف، وفيما يتعلق بطعن المستأنف بصحة التعهد، وحيـث إنه لما كان المعول عليه في المسـائل الجزائية – والتـي تعد مخالفات وجرائم التهريب الجمركي من جنسـها – أنه لا يلزم أن يتقيد الإثبات فيها بطرق معينة كما أنه ليس من الضروري

أيضًا أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها قرار الإدانة بالتهريب قائمة على اختصاص كل دليل منها بالقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى بالنظر إلى أن الأصل في تلك الوقائع عند إثباتها أن تكون الأدلة بصددها متساندة يكمل بعضها بعضًا وتتألف منها مجتمعة قناعة الجهة الناظرة للدعوى وبالتالي لا يستقيم مسلك مناقشة كل دليل على حدة بمعزل عن بقية المستندات والأدلة والقرائن بل يصبح المعتمد متمثلًا في كفاية أن تكون الأدلة والقرائن بمجموعها مؤدية إلى تكوين قناعة تلك الجهة واكتمال توجهها في استقرار عقيدتها واطمئنانها، ذلك إن الفعل المؤثم ليس في واقعه مؤاخذة المستورد بمخالفة التعهد المأخوذ عليه لأن الفعل المشكل لجرم التهريب الجمركي يتجسد في إدخال أو محاولة إدخال الإرسالية دون إتمام فسحها من جهة الاختصاص، وأما فيما يتعلق بدفعه بعدم تبليغه بالدعوى الابتدائية، فإنه بالاطلاع على التبليغات عبر نظام حياد للدعوى الابتدائية يتضح التبليغ بموعد الجلسة والقرار الصادر عن طريق الرسائل النصية والبريد الإلكتروني، عليه ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....) لمالكها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-246312*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي فيما انتهى إليه، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247081

الدعوى رقم: PC-2025-247081

المفاتيح:

جمركي- مقيدات- تعهد سندي - تهريب جمركي- إدانة.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CSR-2024-246361*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، والقاضي برفض التماس إعادة النظر. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن ما أورده المستأنف بشأن مسؤولية المخلِّص الجمركي لا يعفيه من المسؤولية، إذ إن المخلّص تابع لصاحب البضاعة، والإرسـالية واردة باسـم المؤسسة والتعهد المصدق تقع مسـؤولية بياناته على عاتق المسـتأنف. ولمـا كانت جرائم التهريب تُثبت بتسـاند الأدلة وليـس بمناقشـة كل دليل لوحده، ومـع ثبوت التبليغ عبر نظام حياد، فإن دفوع المسـتأنف لا تؤثر في سـلامة القرار. ومؤدى ذلك: رفض الاسـتئناف وتأييد القرار الابتدائي.في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المؤسسة المستأنفة قد تقدمت بطلب التماس إعادة النظر على القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض برقم (*CSR-2024-246361*)، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها- محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«-عدم قبول التماس إعادة النظر المقدم من/ مؤسسة.....، (سجل تجاري رقم.....).».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بعدم التبليغ بالدعوى الابتدائية بالشكل السليم لعدم صحة انتساب العناوين المرفقة بالتعهد السندي للمؤسسة ومالكها، كما يدفع مالك المؤسسة بعدم توفر وكالة التحليل ضمن مرفقات الدعوى، وأن التعهد السندي مزور بالنظر إلى قيام الجمارك برفع دعاوى مختلفة بنفس صورة التعهد السندي، وأن المسؤولية تقع على المخلص الجمركي، واختتمت بطلب قبول الاستئناف وإعادة نظر الدعوى، وإثبات تزوير التعهد السندي ووكالة التحليل، ونقض القرار الابتدائي فيما قضى به.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن جميع الأوراق والمعاملات الجمركية والتجارية الواردة للهيئة باسم وتوقيع وختم المؤسسة، وأن ما يدفع به المستأنف ما هو إلا تنصل من مسؤوليته وقول مرسل لا يعتد به، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٢٠/ ٠٢/ ١٤٤٧هـ الموافق ١٤/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٣٠) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من

مؤسسة..... لمالكها..... على القرار رقم (CSR-2024-246361) وتاريخ ١٧/ ١٢/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٨/ ٠١/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما يدفع به المستأنف بمسؤولية المخلص الجمركي حيث إن المخلص الجمركي يكون تابعًا لمالك البضاعة بموجب التفويض الصادر من قبله، وحيث إن العلاقة بين المستورد والمخلص الجمركي علاقة تعاقدية فيما بينهم يحق لكل منهم الرجوع على الآخر، وحيث إن الإرسالية محل الدعوى واردة باسم المؤسسة، والتعهد المقدم لفسحها مؤقتًا يشمل ختمها وتصديق الغرفة التجارية، عليه فإن جميع البيانات المضمنة فيه ومسؤولية التأكد من مدى صحتها تقع على عاتق المستأنف، وفيما يتعلق بطعن المستأنف بصحة التعهد، وحيث إنه لما كان المعول عليه في المسائل الجزائية – والتي تعد مخالفات وجرائم التهريب الجمركي من جنسها – أنه لا يلزم أن يتقيد الإثبات فيها بطرق معينة كما أنه ليس من الضروري أيضًا أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها قرار الإدانة بالتهريب قائمة على اختصاص كل دليل منها

بالقطـع في كل جزئية مـن جزئيات الدعوى بالنظر إلى أن الأصل في تلك الوقائع عند إثباتها أن تكـون الأدلـة بصددها متسـاندة يكمل بعضها بعضًا وتتألـف منها مجتمعة قناعـة الجهة الناظرة للدعـوى وبالتالـي لا يسـتقيم مسـلك مناقشـة كل دليل على حـدة بمعزل عن بقية المسـتندات والأدلـة والقرائن بل يصبح المعتمد متمثلًا في كفاية أن تكون الأدلة والقرائن بمجموعها مؤدية إلـى تكوين قناعة تلك الجهة واكتمال توجهها في اسـتقرار عقيدتهـا واطمئنانها، ذلك إن الفعل المؤثم ليس في واقعه مؤاخذة المستورد بمخالفة التعهد المأخوذ عليه لأن الفعل المشكل لجرم التهريب الجمركي يتجسـد في إدخال أو محاولة إدخال الإرسـالية دون إتمام فسـحها من جهة الاختصـاص، وفيما يتعلق بدفعه بعـدم تبليغه بالدعوى الابتدائية فإنه بـالاطلاع على التبليغات عبر نظام حياد للدعوى الابتدائية يتضح التبليغ بموعد الجلسة والقرار عن طريق الرسائل النصية والبريد الإلكتروني، ولما كانت أسـباب القرار محل الاسـتئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاسـتئناف بلا سـند يؤيده متعينًا رفضه، عليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاسـتئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسـة.....، سجل تجاري رقم (.....) لمالكهـا/ .....، هوية وطنية رقـم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-246361*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به، وذلك للأسـباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262783

الدعوى رقم: PC-2025-262783

المفاتيح:

جمركي- مقيدات- تعهد سندي - رولات المونيوم- تهريب جمركي- عدم إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بمحافظة الأحسـاء اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعـى عليها/ ....، سـجل تجاري رقـم (...)،والمدعى عليه/ ....،... الجنسـية، بموجب محضـر الضبط رقـم (...) وتاريـخ ٠١/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ، المتضمن عدم مطابقة الإرسـالية الـواردة (رولات المنيـوم)، من حيث (البيانـات الإيضاحية)، وحيث ثبـت للجنة الجمركية الابتدائية أن المخالفة شـكلية ولا تؤثر على صحة وسـلامة المستهلك، اسـتنادا إلى التعميم رقم (٢٢٠/ ٢١/ م) وتاريخ ١٨/ ٠٣/ ١٤٣٧هـ. مؤدى ذلك: عدم إدانة المدعى عليها/ ....، سجل تجاري رقم (...)، بالتهريب الجمركي.**

المستند

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيـث وردت لائحـة الدعوى المقدمـة من رئيس النيابـة العامة بمحافظة الاحسـاء رقم

(.....) وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة أنه بورود إرسالية عائدة للمدعى عليها/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، إلى جمرك البطحاء، عبارة عن (رولات المونيوم) فسحت بتعهد عدم التصرف لحين إجازتها من قبل المختبرات بالتعهد رقم (.....) وصدرت النتيجة بأنها غير (شكلية) بطلب التحليل رقم (.....) بتاريخ ٢٦/ ٠٤/ ١٤٤٣هـ، تم إشعار المستورد الكترونيًا بإعادة الإرسالية إلى الساحة الجمركية أو طلب الاتلاف ولم يتجاوب، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٠١/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليها والحكم بالسجن والغرامة، والحكم بما يعادل قيمة البضاعة.

وفي يوم الأحد الموافق ٢٧/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ في حين تخلفت المدعى عليها أو من يمثلها عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغها تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها، توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيث الموضـوع، فقد تبين للجنـة ورود إرسـالية إلى جمرك البطحـاء، عبارة عن (رولات المونيوم) فسحت بتعهد عدم التصرف لحين إجازتها من قبل المختبرات بالتعهد رقم (.....) وصدرت النتيجة بأنها غير (شـكلية) بطلـب التحليل رقم (.....) بتاريخ ٢٦/ ٠٤/ ١٤٤٣هـ تم إشعار المستورد الكترونيًا بإعادة الإرسالية إلى الساحة الجمركية أو طلـب الاتلاف ولم يتجاوب، وعليه تم إعداد محضر الضبـط رقم (.....) بتاريخ ٠١/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا إلـى نـص المادة (١٤٢) مـن نظام الجمـارك الموحـد والتي نصّـت على أن: «التهريـب هـو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشـريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسـوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كمـا نصت الفقـرة (٦ , ١٢ , ١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام علـى أنه: «يدخل في حكم التهريـب تجاوز البضائـع في الإدخال أو الإخـراج الدائرة الجمركيـة دون التصريح عنها ونقل البضائـع الممنوعـة والمقيدة أو حيازتهـا دون تقديم إثباتات تؤيد اسـتيرادها أو عبورها بصورة نظاميـة أو نقـل أو حيـازة البضائع الخاضعة لسـلطة الجمارك دون مسـتند نظامـي»، كما نصت المادة (١٤٤) من النظام جاء فيها ما نصّهُ: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكـن التـي أودعت فيهـا المواد المهربة...»، كمـا نصت الفقرة (٢) مـن المادة (١٤٥) من نظـام الجمـارك الموحـد على:» ٢ - أما السـلع الأخرى، تكون العقوبة غرامـة لا تقل عن مثلي الضريبة « الرسـوم « الجمركية المسـتحقة، ولا تزيد عن قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شـهر ولا تزيد على سـنة أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها».

وبـالاطلاع على محضـر ضبط الواقعة محـل الدعوى ذي الرقـم: (٤٤٥١٣٠) وتاريخ ٠١/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ تبيـن بأن المدعـى عليه قد وردت إليه إرسـالية بموجب بيان اسـتيراد رقم

(.....) وتاريخ ٢٦-٠٤-١٤٤٣هـ مفسوحة بتعهد بعدم التصرف لحين ظهور نتيجة المختبر، وذلك عن طريق جمرك البطحاء، وهي عبارة عن (رولات المنيوم)، وقد ظهرت النتيجة المختبر بعدم المطابقة من حيث (البيانات الايضاحية) مما يظهر عدم إجازة فسح هذه الإرسالية، وبالاطلاع على الإشعارات المرسلة للمستورد بإعادة الوارد إلى الساحة الجمركية طبقًا للتعهد الموقع و المقدم منه الا إنه لم يتجاوب، بعد الاطلاع على محضر سماع الاقوال تبين أن المدير أقر بعائديه المضبوطات له، وأفاد بأن الإرسالية تعود للشركة، وحيث إن هذه المخالفات تعد من قبيل المخالفات الشكلية التي لا تؤثر على صحة وسلامة المستهلك؛ واستنادًا إلى التعميم رقم (٢٢٠/ ٢١/ م) وتاريخ ١٨/ ٠٣/ ١٤٣٧هـ المبلغ بموجبه كتاب معالي وزير المالية رقم (١٨٣٠) وتاريخ ١٠/ ٣/ ١٤٣٧هـ القاضي في الفقرة (١) منه على أنه: «في حال كان سبب عدم إجازة الفسح من المختبر غير جوهري فتعد الواقعة مخالفة جمركية لا ترقى إلى جريمة التهريب الجمركي المنصوص عليها في المادة (١٤٣ , ١٤٢) من نظام الجمارك الموحد»، وفيما يتعلق باعتبارها مخالفة شكلية، فإن إيقاع الغرامات في مثل هذه الحالات من اختصاص المدير العام للجمارك، وفقًا لأحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية. أما اللجنة الجمركية، فإن اختصاصها يقتصر على فرض العقوبات المنصوص عليها في المادة (١٤٥) من النظام، والتي تتعلق بالتهريب وما في حكمه، وبناءً على ما تقدم واستنادًا إلى المادة الثانية والعشرون من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية والفقرة الثانية والثالثة من المادة الحادية والعشرون من نظام الإثبات؛ وبناءً على المواد (١٤٢-١٤٤ - ١٤٥) من نظام الجمارك الموحد، وبناء على ما تقدم وحيث طالبت المدعية إثبات إدانته بما أسند إليه وفقًا لنص المادة رقم (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد؛ وحيث تعد المخالفة شكلية، لا تؤثر على جودة المنتج وسلامة المستهلك، الأمر الذي يتقرر معه عدم إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي.

وحيث إن المدعى عليه قد تصرف بالإرسالية محل الدعوى، وحيث طالبت المدعية بإيقاع عقوبة السجن والغرامة الواردة بالفقرة (٤) من المادة (١٤٥) من النظام، وحيث إن سجل المتهم يخلو من السوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى أثارها لغيرها؛ الأمر الذي يتقرر معه عدم مناسبة إيقاع عقوبة السجن والغرامة الواردة بالفقرة المذكورة، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: عدم إدانة المدعى عليها/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-261769

الدعوى رقم: PC-2025-261769

المفاتيح:

جمركي- مقيدات- تعهد سندي - زيت شعر- تهريب جمركي- إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابة العامة بمحافظـة جدة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليهـا/ ...، سـجل تجـاري رقـم (...)،والمدعـى عليـه/ .....، ..... الجنسـية، هويـة مقيـم رقـم (.....)، بموجـب محضـر الضبط رقـم (...) وتاريخ ٠٥/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ المتضمـن أنه بعد المعاينة للإرسـالية الواردة بموجب بيان الاسـتيراد رقـم (...) وتاريـخ ٠٢/ ٠٥/ ١٤٤٥هـ وهي عبارة عن (زيت شـعر)، وقـد وردت الإفادة مـن الجهة المختص بأنهـا مقلدة، وحيث ثبت للجنـة الجمركية الابتدائيـة صحة الإفادة من الجهـة المختصة. مـؤدى ذلـك: عـدم إدانـة المدعـى عليـه/ .....،..... الجنسـية، هوية مقيم رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإدانة المدعى عليها/ .....، سجل تجاري رقم (...) بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة الأصناف المخالفة للمضبوطات محل التهريب، والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ١٥/ ٠٧/ ١٤٤٦هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة أنه وردت ارسالية بموجب البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٠٢/ ٠٥/ ١٤٤٥هـ، والعائدة لشركة.....، عبارة عن زيت شعر بسعة (٣٠٠) مل عدد (٦٠٠, ٣) حبة و (زيت شعر بسعة ١٠٠ مل عدد (٨،٨٢٠) تحمل العلامة تجارية (.....) وبإحالتها الى الهيئة السعودية للملكية الفكرية تبين بأنها مقلدة، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٠٥/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليهما والحكم بعقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الأحد الموافق ٢٠/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ ..... بموجب التفويض الصادر من النيابة العامة بمنطقة الرياض برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليهما أو من يمثلهما عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها، توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه وردت ارسالية بموجب البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٠٢/ ٠٥/ ١٤٤٥هـ والعائدة لشركة.....، عبارة عن زيت شعر بسعة (٣٠٠) مل عدد (٦٠٠ ,٣) حبة و (زيت شعر بسعة ١٠٠ مل عدد (٨٢٠ ,٨) تحمل العلامة تجارية (.....) وبإحالتها الى الهيئة السعودية للملكية الفكرية تبين بأنها مقلدة، وبناء عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٠٥/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرة (٦ ,١٢ ,١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريب تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها ونقل البضائع الممنوعة والمقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها أو عبورها بصورة نظامية أو نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لسلطة الجمارك دون مستند نظامي»، كما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «يعاقب على جريمة التهريب الجمركي أو ما في حكمه بما لا يقل عن مثلي الضريبة « الرسوم « الجمركية المستحقة ولا تزيد على قيمة البضاعة. والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها».

وعليه فإن قيام المدعى عليها بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليها شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة تعادل قيمة الأصناف المخالفة للمضبوطات محل التهريب بمبلغ وقدره (٩٦ ,٣٥٣١١) ريال سعودي. ومصادرة المضبوطات.

وفيها يتعلق بالممثل النظامي المدعى عليه/ .....، فإن المدعية لم تقدم ما يفيد علاقته بالإرسالية ومسؤوليته عن التهريب، الأمر الذي يتقرر معه عدم إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية- إقامة رقم (.....)، بالتهريب الجمركي، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليهما أو من يمثلهما جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليهما بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواهم، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليهما.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: عدم إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية- إقامة رقم (.....)، بالتهريب الجمركي. ثانيًا: إدانة المدعى عليها/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، بالتهريب الجمركي.

ثالثًا: إلزامها بغرامة تعادل قيمة الأصناف المخالفة للمضبوطات محل التهريب بمبلغ وقدره (٩٦ , ٣١١ , ٣٥) خمسة وثلاثون ألفًا وثلاثمائة وإحدى عشر ريال سعودي.

رابعًا: مصادرة الأصناف المخالفة محل التهريب.

خامسًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-242184

الدعوى رقم: PC-2024-242184

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – ملابس – عدم المطابقة من حيث فحص البيانات الإيضاحية – عدم إدانة.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-239009*) لعام ١٤٤٦هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، والقاضي برفض التماس إعادة النظر وتأييد القرار الابتدائي بجميع ما قضى به. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية صحة ما أورده المستورد في لائحته من خلو ملف الدعوى من المستندات الجوهرية، وأن الهيئة لم تقدّم خلال المهلة المحددة التعهد بعدم التصرف ونتيجة المختبر والإشعارات المرسلة، رغم طلب الأمانة العامة لها، وهي مستندات يعد غيابها مؤثر في موضوع الدعوى ويحول دون تمكين المستورد من ممارسة حقه في الدفاع. ولما كان الأصل أن الشك يُفسر لمصلحة المتهم، وأن الأحكام تُبنى على الجزم واليقين لا على الشك، وبناءً عليه، فقد رأت اللجنة أن القرار الابتدائي قد بُني دون اكتمال أوراق الدعوى، مما يقتضي إلغاؤه. ومؤدى ذلك: قبول الاستئناف، وإلغاء القرار الابتدائي، والحكم بعدم إدانة المستورد بالتهريب الجمركي.**

المستند

- نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخـص وقائـع هذه الدعوى بورود إرسـالية (ملابس) عائدة للمدعـى عليها عن طريق جمـرك البطحاء بموجب بيان الاسـتيراد رقـم (.....) وتاريـخ ١١/ ٠٥/ ١٤٣٧هـ، فسـحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهـة المختصة، وبعرض العينة على المختبـر وردت الإفادة بموجـب التقرير رقـم (.....) ورقـم (.....) ورقـم (.....)، المتضمنة عدم اجتيـاز العينة من حيث فحص البيانات الإيضاحية، وفحـص التحليـل الكمـي والنوعـي، وفحـص ثبـات لـون للغسـيل، وفحـص تعييـن الاس الهيدروجينـي، وحيـث تم إشـعار المسـتورد بالنتيجة بعدة خطابـات إلا أنه لم يتجـاوب، عليه أصـدرت اللجنـة الجمركيـة الابتدائيـة بجمـرك البطحـاء قرارهـا رقـم (.....) لعام ١٤٤٠هـ القاضي منطوقه بما يأتي:

«أولًا) – إدانـة المسـتورد/ .....، ..... الجنسـية، بموجـب الهويـة الوطنية رقم (.....) مصدرها أحوال حفر الباطن صاحب/ مؤسسـة..... سـجل تجـاري رقـم (.....) فـي ٢١/ ٠٣/ ١٤٣٦هـ صادر حفـر الباطـن غيابيًا – بالتهريب الجمركي.

ثانيًا) – تغريمه بما يعادل قيمة الإرساليات محل القضية المخالفة والبالغ عددها (٤٨٠) كرتون (ملابس) مبلغًا وقدره (١٩٦٩٨٣) مائة وسـتة وتسـعون ألف وتسعمائة وثلاثة وثمانون ريـال ولتعذر المصادرة يلزم المسـتورد بما يعادل قيمتها كبـدل مصادرة مبلغ وقدره (٦٥٦٦١) خمسة وستون ألف وستمائة وواحد وستون ريال ليصبح المبلغ الإجمالي المطالب به صاحب مؤسسـة.....مبلغ وقـدره (٢٦٢٦٤٤) مائتان واثنان وسـتون ألف وسـتمائة وأربعة وأربعون ريال.

ثالثًا) – حبس صاحب المؤسسـة لمدة سـتة أشـهر مـن تاريخ التنفيـذ.». وحيث لم يلقَ هذا القرار قبولًا لدى المؤسسـة المسـتوردة عليه تقدمت بطلب التماس إعادة النظر أمام اللجنة

الجمركيـة الابتدائيـة وأصدرت اللجنة قرارها بعدم قبول الالتماس المقدم من المؤسسـة، عليه تقدمت المؤسسـة المسـتوردة بالاسـتئناف على القرار الابتدائي القاضي بعـدم قبول الالتماس أمام اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض، وأصدرت قرارها رقم (*CR-2023-205578*)، الذي انتهى في منطوقه إلى تقرير قبول الاستئناف موضوعًا، وإلغاء القرار الابتدائي الصادر بعدم قبول الالتمـاس المقدم من المسـتأنفة، والحكم بإعادة الدعوى إلى اللجنـة الجمركية الابتدائية لنظر موضوعهـا، وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض أصدرت قرارها – محل الاستئناف– رقم (*CFR-2024-239009*) القاضي منطوقه بما يأتي:

«عدم قبول التماس إعادة النظر.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاسـتئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت مـا ملخصـه الدفع بـأن ملف الدعـوى قد جاء خاليًـا من أي مسـتندات أو أوراق تخـص القرار الملتمس ضده، كما لم تتضمن وقائع القرار الغيابي محل الالتماس أي معلومات حقيقية تتعلق بإشعار المستورد بنتيجة المختبر وبإعادة الإرسالية إلى الجمرك، كما أنه يقع على المدعية عبء الإثبات في اسـتلام المؤسسـة لنتيجة المختبر وإشـعار إعادة الإرسـالية، كما تحتفظ المؤسسة بتقديـم المزيد مـن الدفوع والإثباتـات التي تؤكد عـدم إدانتها بالتهريب الجمركـي، واختتمت بطلـب قبول الاسـتئناف شـكلًا وموضوعًا، وإلغاء القرار محل الاسـتئناف القاضـي بعدم قبول الالتمـاس ضد القـرار الابتدائي رقم (٧٠٧) لعـام ١٤٤٠هـ، وتقرير قبول التمـاس إعادة النظر ضد القرار الابتدائي رقم (٧٠٧) لعام ١٤٤٠هـ شكلًا وموضوعًا، والحكم بعدم إدانة المستورد بالتهريب الجمركي.

وبـاطلاع اللجنـة الجمركية الاسـتئنافية على المذكـرة الجوابية المقدمة من المسـتأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن كامل المستندات مرفقة بملف الدعوى ولصاحب الشأن طلبها من الأمانة العامة للجان الجمركية، كما أن المؤسسة لم تلتزم بإعادة البضائع محل الإشـكال إلى الجمرك، عليه فإنه ممنوع دخولها إلى البلاد مما يعد معه تصرفه المسـتأنفة تهريبًا جمركيًـا بموجـب ما قررته المادة (١٤٢) من نظام الجمـارك الموحد، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه التأكيد على تمسكها بما سبق تقديمه في لائحة الاستئناف، وأن الهيئة هي المسؤولة عن تقديم المستندات المتعلقة بالدعوى، وأنه لا يستقيم نظر الدعوى دون وجود المستندات الثبوتية، واختتم التعقيب بطلب قبول الاستئناف شكلًا، والفصل في موضوع الدعوى من الناحية الموضوعية، والحكم بعدم إدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٤٤٦هـ الموافق ٢٤/ ٠٤/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٣١) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من مؤسسة.....على القرار رقم (*CFR-2024-239009*) وتاريخ ١٥/ ٠٨/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة تأجيل الجلسة لمزيد من الدراسة.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٤٤٦هـ الموافق ٢٥/ ٠٦/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (١٢:٥٨) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من مؤسسة.....على القرار رقم (*CFR-2024-239009*) وتاريخ ١٥/ ٠٨/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، عليه قررت اللجنة تأجيل الجلسة لمزيد من الدراسة.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٠١/ ٠١/ ١٤٤٧هـ الموافق ٢٦/ ٠٦/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٠٩) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم

(١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من مؤسسة.....على القرار رقم (*CFR-2024-239009*) وتاريخ ١٥/ ٠٨/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٩/ ٠٨/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ١٢/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث إن المستأنفة تدفع بخلو ملف الدعوى من الأوراق الجوهرية الفاصلة في موضوع الدعوى، وحيث طلبت الأمانة العامة للجان الجمركية بتاريخ ٠٤/ ٠٥/ ٢٠٢٥م من المستأنف ضدها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك إرفاق نسخة من التعهد بعدم التصرف، ونتيجة المختبر، والإشعارات المرسلة إلى المستأنفة، وحيث استنفذت المستأنف ضدها المدة الممنوحة لها دون تقديم ما تم طلبه منها؛ عليه ولكون هذه الأوراق والمستندات حاسمة في موضوع الدعوى، ولم تُمكّن المستأنفة من الاطلاع عليها وأبداء دفوعها، ولكون الشك يُفسر لمصلحة المتهم، ولكون الأحكام تُبنى على اليقين والجزم، وليس على الشك، عليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....) لمالكها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-239009*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: قبوله موضوعًا، وإلغاء القرار الابتدائي الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (*CFR-2024-239009*)، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ثالثًا: إلغاء القرار الابتدائي الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية بجمرك البطحاء رقم (٧٠٧) لعام ١٤٤٠هـ، والحكم بعدم إدانة مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....) بالتهريب الجمركي، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247958

الدعوى رقم: PC-2025-247958

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – أدوات صحية –إدانة.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CFR-2025-246604*) لعام ١٤٤٦، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، والقاضي بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة الصنف المخالف وبدل مصادرة. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن ما أثاره المستأنف من دفوع تتعلق بعدم مناسبة احتساب الغرامة أو عدم وجود سوابق قضائية مماثلة لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها القرار الابتدائي، بالنظر إلى أن المسؤولية الجزائية في جرائم التهريب تقوم بتوافر القصد والأركان المادية للجريمة، ولا يُعتد بالدفع بحسن النية أو الجهل. ولما كانت الدفوع لا تؤثر في نتيجة القرار، مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيّنًا رفضه. ومؤدى ذلك: قبول الاستئناف شكلًا، ورفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (٥٤) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية عائدة للمستأنفة عبارة عن (أدوات صحية) عن طريق ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ٠٩/ ٠٤/ ١٤٣٦هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة، وردت الإفادة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٠١/ ٠٧/ ١٤٣٦هـ متضمنة عدم المطابقة من حيث اختبار سعة التصريف واختبار اتساخ المقعد وأعلى الإطار، وتمت مخاطبة المستورد إلا أنه لم يتجاوب.

وبعرض الدعوى ابتداءً أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض أصدرت قرارها رقم (*CFR-2022-978*) القاضي بمنطوقه بما يأتي: «١- إدانة المستورد مستودع.....، سجل تجاري رقم (.....) حضوريا بالتهريب الجمركي. ٢- إلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة الصنف المخالف مبلغًا وقدره (٦٩٢ , ١٦٠) مائة وستون ألف وستمائة واثنان وتسعون ريالًا. ٣- إلزامه بما يعادل قيمة الصنف المخالف كبدل مصادرة مبلغاً وقدره (٦٩٢ , ١٦٠) مائة وستون ألف وستمائة واثنان وتسعون ريالًا، ليصبح المبلغ الإجمالي المطالب به مبلغًا وقدره (٣٨٤ , ٣٢١) ثلاثمائة وواحد وعشرون ألف وثلاثمائة وأربعة وثمانون ريالًا.»

وتقدمت المستأنفة أمام اللجنة الابتدائية بطلب التماس إعادة النظر على القرار رقم (*CFR-2022-978*) المشار إليه أعلاه، وعليه أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي: «أولًا: إدانة المدعى عليها/ مستودع.....سجل تجاري رقم (.....)، بالتهريب الجمركي. ثانيًا: إلزامها بغرامة بما يعادل قيمة الصنف المخالف محل التهريب مبلغًا مقداره (٥ , ٨٣٧ , ٩٧) سبعة وتسعون ألفًا وثمانمائة وسبعة وثلاثون ريالًا وخمسون هللة. ثالثًا: إلزامها بما يعادل قيمة الصنف المخالف كبدل

مصـادرة محـل التهريب مبلغًا مقـداره (٥ , ٨٣٧ , ٩٧) سـبعة وتسـعون ألفًا وثمانمائة وسـبعة وثلاثون ريالًا وخمسون هللة.».

وحيـث لم يلق القرار محل الاسـتئناف قبولًا لدى المسـتأنفة تقدمـت بلائحة اعتراضها التـي اطلعـت عليها اللجنة وتبين أنها تتضمن ما ملخصه أن المسـتأنفة لديهـا تقارير صادرة من مختبرات معتمدة من هيئة المواصفات السـعودية ويتبين منهـا مطابقة المنتجات محل الدعوى لكافـة المواصفـات والمقاييـس السـعودية الفنيـة المعتمدة، كما تدفع المسـتأنفة بعدم مناسـبة احتسـاب الغرامـة على كامل قيمـة الصنف المخالـف بالنظر إلى عدم وجود أي سـابقة قضائية على المسـتأنفة بمثل ما اتهمت به في هذه الدعوى، مؤكدة بأن الأحرى أن يتم احتسـاب الغرامة المقـررة بمثلـي الرسـوم الجمركية دون قيمـة البضاعة كاملـة، واختتمت اللائحـة بطلب قبول الاعتراض شـكلًا وموضوعًا وإلغاء القرار محل الاستئناف والحكم برد الدعوى، واحتياطيًا أن يتم احتساب الغرامة بمثلي الرسوم بدلًا من قيمة الصنف المخالف.

وبـاطلاع اللجنـة الجمركية الاسـتئنافية على المذكـرة الجوابية المقدمة من المسـتأنف ضدهـا (هيئـة الـزكاة والضريبـة والجمـارك) تبيـن أنهـا تتضمن مـا ملخصـه أن الهيئـة أقامت دعواهـا بنـاء على ما جاء فـي نتيجة مختبر الجـودة النوعية بمحافظة جدة التابع لـوزارة التجارة والصناعـة وهـي الجهـة الرسـمية المعتمـدة لتقرير سلامـة الأصنـاف ومطابقتهـا للمواصفات والمقاييـس السـعودية مـن عدمـه، ووردت نتيجتهـا رقـم (.....) وتاريخ ١٤٣٦/٠٧/٠١هـ المتضمنة عدم المطابقة لعدم اجتياز اختبار سـعة التصريف واختبار اتساخ المقعد وأعلى الإطار، وما دفعت به المسـتأنفة ما هو إلا تنصل من المسـؤولية وقول مرسـل لا يعتـد بـه إذ لم تقدم أي من التقارير التـي تدعي وجودها، كما أنه لا محل لما تدفع به المسـتأنفة بشـأن الغرامـة المحكوم بها بالنظر إلى أن تطبيق الحد الأدنـى أو الأعلى هو أمر تقديري متروك للجنـة بحسـب ما تـراه، واختتمت المذكـرة الجوابية بطلـب الحكم برفض الاسـتئناف المقدم وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفـي يـوم الأربعـاء بتاريـخ ١٤٤٧/٠٢/٠٥هـ الموافـق ٢٠٢٥/٠٧/٣٠م، وفـي تمـام السـاعة (٠٢:٠٥) مسـاءً، عقدت اللجنـة الجمركية الاسـتئنافية بالرياض جلسـتها وذلك عبـر التواصـل المرئي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ اسـتنادًا على مـا جاء في البند

رقـم (١) من المادة الخامسـة عشـرة مـن قواعد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمـر الملكي رقـم:(٢٥٧١١) وتاريـخ: ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاسـتئناف المقـدَّم مـن مسـتودع..... علـى القـرار رقـم (*CFR-2025-246604*) وتاريخ ١٩/ ٠١/ ٢٠٢٥م، الصـادر عـن اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولى بالريـاض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المسـتأنف بالقرار الابتدائي بتاريـخ ٠٩/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ٠٥/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يسـتتبع قبول الاسـتئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعـد الاطلاع على ملـف الدعوى وما احتواه من أوراق، وعلى قـرار اللجنة الابتدائية، ومـا قدمـه الأطراف من طلبات ودفوع، ووفقًا لما نصت عليـه المادة (١٤٤) من نظام الجمارك الموحد التي جاء فيها: «يشـترط في المسـؤولية الجزائية في جرم التهريب توفر القصد، وتراعى فـي تحديد هذه المسـؤولية النصـوص الجزائيـة المعمول بها، ويعتبـر مسـؤولًا جزائيًا بصورة خاصـة: ١-الفاعلـون الاصليون»، كما نصـت المـادة (١٥٤/ أ) من ذات النظام علـى أنه: «أ- تتكـون المخالفة كما تترتب المسـؤولية المدنية في جرائم التهريب بتوافـر الأركان المادية لها، ولا يجوز الدفع بحسـن النية أو الجهل...»، وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاسـتئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسـباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسـباب، ولما كانت أسـباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين

معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، الأمر الذي يتقرر معه قبول الاستئناف شكلًا، ورفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.

وبناء على ما تقدم، وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مستودع.....، سجل تجاري رقم (.....)، لمالكها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2025-246604*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247058

الدعوى رقم: PC-2025-247058

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – مبيدات حشرية –إدانة.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-245984*) لعام ١٤٤٦، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، والقاضي برفض التماس إعادة النظر وتأييد القرار الابتدائي بجميع ما قضى به. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن ما أثاره المستأنف من دفوع تتعلق بعدم تلقيه التبليغ و عدم تمكنه من تقديم دفاعه، لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها القرار الابتدائي إذ إن الإرسالية واردة باسم المؤسسة، والتعهد المقدم لفسحها مؤقتًا يتضمن بياناتها المعتمدة، مما يجعل مسؤولية التأكد من صحة البيانات والتواصل بشأن الإرسالية من واجبات المستأنف نظامًا. ولما كانت الدفوع لا تؤثر في نتيجة القرار، مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيّنًا رفضه. ومؤدى ذلك: قبول الاستئناف شكلًا، ورفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (٥٦) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المؤسسة المستأنفة قد تقدمت بطلب التماس إعادة النظر على القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض برقم (*CFR-2022-1287*)، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها- محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«عدم قبول طلب التماس إعادة النظر».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من مالكة المؤسسة المستأنفة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأنه لم يصلها أي تبليغ بمواعيد الجلسات ولم تتمكن من تقديم دفاعها أو الرد على موضوع الدعوى، وأن أرقام التواصل المذكورة بمستندات الجمارك المقدمة بالدعوى ومحاضرها وتبليغاتها لا تخصها، كما أنها لم تبلغ بالنتيجة النهائية لتقرير فحص العينات، ولم يصلها أي تبليغ بإعادة تسليم الشحنة للجمارك لإتلافها، كما أن المستأنفة لم توقع أي مستندات للجمارك، كما أنه لم تكن المؤسسة تحت إدارتها بالنظر إلى أن زوجها هو من قام بفتح المؤسسة وتولى إدارتها، كما تدفع بعدم تصرفها بالمنتجات محل الدعوى، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلًا، وإعادة النظر في الدعوى.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه أن ما دفعت به المستأنفة من أن القرار قد صدر غيابيًا فمردود، بالنظر إلى أن قرار اللجنة قد صدر حضوريًا بحق الطرفين، وفيما يخص اعتراض المستأنفة على

عـدم وصـول تبليغ بمواعيد الجلسـات فإن اللجـان الزكوية والضريبية والجمركيـة تقوم بإبلاغ أطـراف الدعوى وفـق الأنظمة واللوائح، وأما فيما يخص دفعها بعدم إشـعارها بنتيجة الفحص النهائية فإن الهيئة تؤكد على أنها سـبق وأن قامت بإشـعار المستورد بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٤٣٦هـ لإشعارها بنتيجة تحليل العينات المتضمن عدم صلاحية العينات، وبناءً على ذلك طلبت الهيئة إعادة كامل الإرسـالية إلى الساحات الجمركية طبقًا للتعهد الموقع من قبل المستورد، وأما فيما يتعلـق بدفعها بعدم إدارتها للمؤسسـة فـإن الهيئة تؤكد على أن الإرسـالية محل الدعوى تخص «فـرع مؤسسـة .....»، وذلـك بموجب كافة المسـتندات المقدمة للهيئة وقت فسـح الإرسـالية، وعليه فإن المؤسسـة تعد مسـؤولة نظامًا أمام الهيئة عن كل ما يرد على ذات الإرسـالية، واختتمت بطلب الحكم بعدم قبول الاسـتئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاسـتئنافية على تعقيب المسـتأنفة على مـا ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنه لم يخرج عما سبق تقديمه في لائحة الاستئناف، واختتمت بطلب إسـقاط أي مطالبات أو التزامات غير قائمة على أدلة قانونية صحيحة، وإعادة النظر في إجراءات التبليغ، وتأكيد عدم مسؤولية المستأنفة عن أي التزامات أو مخالفات منسوبة لشركة «.....».

وفي يـوم الأربعاء بتاريـخ ١٢/ ٠٢/ ١٤٤٧هـ الموافـق ٠٦/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، وفي تمام السـاعة (٠١:٥٤) مسـاءً، عقـدت اللجنة الجمركيـة الاسـتئنافية بالرياض جلسـتها وذلك عبر التواصـل المرئـي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ اسـتنادًا على ما جـاء في البند رقم (١) من المادة الخامسـة عشـرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من فرع مؤسسـة.....على القرار رقم (*CFR-2024-245984*) وتاريخ ٠٨/ ١٢/ ٢٠٢٤م، الصـادر عـن اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض، وبعـد الاطلاع على ملـف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٧/ ٠١/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تدفع به المستأنفة من عدم تبليغها بالدعوى الابتدائية، وأما فيما يخص الإرسالية محل الدعوى فقد أظهرت نتيجة الفحص عدم مطابقة العينة من حيث احتوائها على مبيدات حشرية أعلى من الحد المسموح به، وهي من المخالفات الفنية التي لها تأثير مباشر وخطير على صحة المستهلك وسلامته، وحيث إن عدم إعادة المستأنفة للإرسالية رغم إشعارها بعدة خطابات يعد تصرفًا بالإرسالية مما يترتب عليه اعتباره مخالفًا للمادة (٥٦) من نظام الجمارك الموحد، كما يعد تهريبًا جمركيًا وفقًا للمادة (١٤٢) من ذات النظام، وموجبًا للعقوبات المحددة في المادة (١٤٥) من ذات النظام، كما لا ينال من ذلك ما تدفع به المستأنفة من أن المؤسسة لم تكن تحت إدارتها، ذلك إن الإرسالية محل الدعوى واردة باسم المؤسسة، والتعهد المقدم لفسحها مؤقتًا يشمل ختمها وتصديق الغرفة التجارية، عليه فإن جميع البيانات المضمنة فيه ومسؤولية التأكد من مدى صحتها تقع على عاتق المستأنفة وهي المسؤولة نظامًا عن كل ما يرد على ذات الإرسالية، عليه ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ فرع مؤسسة .....، سجل تجاري رقم (.....، .....) لمالكتها / .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-245984*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي فيما انتهى إليه، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247751

الدعوى رقم: PC-2025-247751

المفاتيح:

جمركي – مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – أقمشة – ملابس –إدانة.

الملخص

- **مطالبة الهيئة بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-243056*) لعام ١٤٤٦هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، والقاضي بعدم إدانة المستورد بالتهريب الجمركي. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية – وفق ما ورد في تقارير المختبر المعتمدة – أن الأصناف المضبوطة قد ثبت عدم مطابقتها للمواصفات القياسية من حيث مكونات الألياف والتحليل الكمي والنوعي والفحص الظاهري، وأن هذه المخالفات تُعد من الملاحظات الجوهرية التي يترتب على عدم إعادة الإرسالية إلى الساحة الجمركية الإدانة بالتهريب الجمركي؛ مما يجعل ما انتهى إليه القرار الابتدائي غير قائم على أساس صحيح. ومؤدى ذلك: قبول الاستئناف، وإلغاء القرار الابتدائي، والحكم بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وإلزامه بالغرامة الجمركية وبدل المصادرة.**

المستند

- قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

- المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية (ملابس جاهزة – طواقي – أقمشة) عن طريق جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١١/ ٠٢/ ١٤٤٠هـ، فُسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين اجازتها من الجهة المختصة، وبعد فحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة بموجب التقرير رقم (.....) بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٨م، والتقرير رقم (.....) بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٦م، والتقرير رقم (.....) بتاريخ ٠١/ ١١/ ٢٠١٨م، والتقرير رقم (.....) بتاريخ ٣١/ ١٠/ ٢٠١٨م، والمتضمن عدم اجتياز العينات من حيث البيانات الإيضاحية والتحليل الكمي والنوعي للألياف، وتم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة خطابات إلا أنه لم يتجاوب، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية بجمرك البطحاء قرارها رقم (.....) لعام ١٤٤١هـ، القاضي بإدانة المؤسسة غيابيًا بالتهريب الجمركي وإلزامها بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة الإرسالية محل الدعوى، وبما يعادل قيمتها كبدل مصادرة، وبالحبس مدة (٦) أشهر، وتقدمت المؤسسة بطلب التماس إعادة النظر على القرار الغيابي، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (*CTR-2023-166986*) القاضي بعدم قبول طلب التماس إعادة النظر، وقد تقدمت المؤسسة بطلب استئناف على قرار اللجنة الابتدائية الثالثة بالرياض رقم (*CTR-2023-166986*)، وأصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (*CR-2024-204940*) القاضي بإلغاء القرار الابتدائي وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا، وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، أصدرت قرارها –محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

«أولًا: عدم إدانة/ مؤسسة .....(سجل تجاري رقم .....)، لمالكتها/ .....(هوية وطنية رقم.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام/ مؤسسة.....(سجل تجاري رقم.....)، لمالكتها/ .....(هوية وطنية رقم.....) بغرامة وفقًا لنص المادة (٦/ ٣١) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد وذلك لثبوت المخالفة الجمركية.

ثالثًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن القرار قد جانب الصواب في طيات أسبابه بإعمال السلطة التقديرية في تحديد مدى ضرر المخالفة التي بموجبها صدر التقرير من الجهة المختصة بعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس دون النظر إلى أن المواصفات المعتمدة ماهي إلا معايير وشروط للبضائع المستوردة داخل الدولة وُضعت لحماية المستهلك، كما أن المنظم قد منح للهيئة الحق بإتلاف البضائع التي يثبت عدم مطابقتها للمواصفات المعتمدة ولم يحدد أو يفرق بين المخالفة الشكلية أو الفنية، كما إن الثابت من خلال طيات أسباب القرار اجتهاد اللجنة في تكييف الواقعة على أنها مخالفة إجراءات جمركية في حين أن المنظم جاء بنصوص واضحة وصريحة بتعريف التهريب الجمركي وما يدخل بحكمها بصورة خاصة وهذا ما انطبق على الواقعة محل الدعوى، عليه فإن الإرسالية محل الدعوى تعد من البضائع المخالفة الممنوع دخولها أو خروجها أو عبورها وهذا ما أكد عليه المنظم في المادة رقم (٢٤) من نظام الجمارك الموحد، واختتمت بطلب قبول الاستئناف، ونقض القرار محل الاستئناف، والحكم مجددًا بإدانة المدعى عليها بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة البضاعة، ومصادرة البضاعة أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على جواب المستأنف ضدها على الاستئناف المقدم من المستأنفة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن التقارير الصادرة عن الجهة المختصة هي مجرد إفادة ولا تحمل الدعوى أي نتيجة تحليل تدل على ما تم الإشارة إليه بعدم مطابقتها، كما أنه جرى الطلب من اللجنة تزويد المؤسسة بالمستندات الخاصة بالدعوى ليتم

الاطلاع عليها ولم يتم الرد، كما أنه تم شطب السجل التجاري للمؤسسة، واختتمت بطلب رد الدعوى لعدم وجود المستند الجوهري الذي تدفع به المدعية.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في جواب المستأنف ضدها تبين أنه تضمن ما ملخصه الدفع بأنه سبق إرفاق خطاب الجهة المختصة المتضمن عدم اجتياز العينة للتحليل الكمي والنوعي والبيانات الإيضاحية، واختتمت بطلب نقض القرار محل الاستئناف، والحكم مجددًا بإدانة المدعى عليها بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة البضاعة، ومصادرة البضاعة أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٢٨/ ٠١/ ١٤٤٧هـ، الموافق ٢٣/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠٢:٠٩) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على القرار رقم (*CSR-2024-243056*) وتاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٢/ ٠١/ ٢٠٢٥م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٢٠/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي

صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث إن الثابت من خلال الأوراق ورود إرسالية (ملابس جاهزة بقيمة ١٧٣٣٥ ورسومها ٨٦٧ - طواقي بقيمة ٥٦١٥ ورسومها ٢٨١ - أقمشة صينية المنشأ بقيمة ٧٢٧٧٠ ورسومها ٣٦٣٩ - أقمشة كورية المنشأ بقيمة ٢١٨٥ ورسومها ١٠٩) بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١١/ ٠٢/ ١٤٤٠هـ، فسحت بموجب تعهد عدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة، وبعد فحص العينات من قبل المختبر وردت الإفادة بموجب التقرير رقم (.....) الخاص بصنف الملابس الجاهزة المتضمن عدم مطابقة العينة من حيث محتوى الألياف ونسبتها، والتقرير رقم (.....) الخاص بصنف الأقمشة كورية المنشأ المتضمن عدم مطابقة العينة من حيث الفحص المظهري و التحليل الكمي للألياف، والتقرير رقم (.....) الخاص بصنف الطواقي المتضمن عدم مطابقة العينة من حيث التحليل الكمي والنوعي للألياف، والتقرير رقم (.....) الخاص بصنف الأقمشة صينية المنشأ المتضمن عدم مطابقة العينة من حيث الفحص الظاهري والتحليل الكمي والنوعي للألياف، وحيث إن الملاحظات الواردة من المختبر المتعلقة بالأصناف محل الإرسالية هي من الملاحظات الجوهرية التي يترتب على عدم إعادة الإرسالية المحملة بهذه الأوصاف للساحة الجمركية الإدانة بالتهريب الجمركي لتحقق قيام أركان جريمة التهريب الجمركي وفق ما نص عليه نظام الجمارك الموحد وبخاصة ما ورد في المادة (١٤٢) منه، الأمر الذي تنتهي معه اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-243056*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: قبوله موضوعًا، وإلغاء القرار الابتدائي والحكم مجددًا بالآتي:

١- إدانة/ مؤسسة.....للتجارة، سجل تجاري رقم (.....
...../ .....)، لمالكتها/ .....، هوية وطنية رقم
(.....) بالتهريب الجمركي.

٢- إلزامها بغرامة جمركية تعادل مثلي الضريبة الجمركية المستحقة بمبلغ (٩,٧٩٢) تسعة آلاف وسبعمائة واثنان وتسعون ريالًا.

٣- الحكم بما يعادل قيمة البضاعة كبدل مصادرة مبلغًا قدره (٩٠٥,٩٧) سبعة وتسعون ألفًا وتسعمائة وخمسة ريالات، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-12

الدعوى رقم: PC-2024-240928

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – أدوات كهربائية –إدانة.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-235435*) لعام ١٤٤٦هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، والقاضي بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن ما أورده المستأنف من دفعٍ بعدم علمه بالإرسالية أو قيام الوكيل المفسوخة وكالته بالأفعال الجرمية، لا يؤثر في النتيجة، إذ تبين من ملف الدعوى أن البيان الجمركي أُعد باسم مؤسسته، وأن علاقته بوكيله علاقة تعاقدية لا تُلزم الجمارك. ولما كانت الدفوع غير مؤثرة في القرار، فإن الاستئناف بلا سند ويتعيّن رفضه. ومؤدى ذلك: رفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية (أدوات كهربائية) عائدة للمستأنف عن

طريـق جمـرك ميناء جـدة الإسلامي بموجب بيـان الاسـتيراد رقـم (.....) وتاريخ ١٠/ ٠٧/ ١٤٣٢هـ، فسـحت بتعهد بعدم التصرف لحين ظهور نتيجة الجهة المختصة، وبعـرض عينة علـى المختبـر وردت الإفـادة بالتقريـر رقـم(.....) وتاريخ ٣٠/ ٠٦/ ٢٠١١م المتضمـن عـدم المطابقـة مـن حيـث أطـراف التوصيـل و أبعـاد القابـس والمصهـرات و أبعـاد المقبس وتركيب المقبس والمفاتيح والمقننات والاشـكال والمقاسـات ومقاومـة التلامـس، وتمـت مخاطبة المسـتورد من قبل الجمرك لإعادة لإرسـالية إلى السـاحة الجمركيـة إلا أنـه لم يتجاوب، وبعرض الدعوى على اللجنـة الابتدائية أصدرت قرارها –محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

«١– إدانة المستورد (مؤسسة .....) سجل تجاري رقم (.....) لم الكها.....– سعودي الجنسية – هوية وطنية رقم (.....) حضوريًا بالتهريب الجمركي.

٢– إلزامها بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للصنف المخالف محل الدعوى.

٣– إلزامها بما يعادل قيمة الصنف المخالف محل الدعوى كبدل مصادرة.»

وباطلاع اللجنة الجمركية الاسـتئنافية على لائحة الاسـتئناف المقدمة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن الإرسالية لا تعود للمستأنف وأن المرسل إليه هو شركة..... وفقًـا للفاتورة وشـهادة المنشـأ وقائمة التعبئة والـوزن، كما أن اللجنة الابتدائيـة قد أغفلت دفعًا جوهريًـا وهو عدم العلم عن الإرسـالية، وأضافت اللائحة أن من قـام بهذه الأفعال الجرمية هو الوكيل المفسـوخة وكالته وجميع هذه الأفعال قام بها بوكالة مفسـوخة والمستأنف ليس له علم باسـتخراج سجل تجاري باسـمه من الأسـاس، واختتمت اللائحة بطلب إلغاء القرار الابتدائي والحكم بعدم الإدانة.

وبـاطلاع اللجنـة الجمركية الاسـتئنافية على المذكـرة الجوابية المقدمة مـن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن البيان الجمركي مسـجل باسـم المؤسسـة، وجميـع المعـاملات الجمركيـة والتجارية تمت باسـم المؤسسـة وتحمل ختمهـا ومن ضمنها تعهد عدم التصرف المصدق عليه من الغرفة التجارية، وتؤكد الهيئة على أن ما قام به المسـتورد

مـن التصرف بالإرسـالية الواردة لـه يعتبر انتهاكًا صريحًا للتعهد المسـتندي المقـدم منه والذي تعهـد بموجبـه للجمارك بعدم التصـرف فيها إلا بعد ظهور نتيجة المختبر وإعادتها إلى السـاحة الجمركية في حال عدم الفسـح، مما يتضح معه مسـؤولية المدعى عليه وثبوت القصد الجنائي في حقه لقيامه بالأركان المادية المكونة للجريمة، وعليه تطلب الهيئة الحكم برفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يـوم الأربعاء بتاريـخ ١٨/ ١٠/ ١٤٤٦هـ، الموافـق ١٦/ ٠٤/ ٢٠٢٥م، وفي تمام السـاعة (٠٣:٣١) مسـاءً، عقـدت اللجنة الجمركيـة الاسـتئنافية بالرياض جلسـتها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم:(٢٥٧١١) وتاريخ: ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاسـتئناف المقدَّم من مؤسسة ..... على القرار رقـم (*CFR-2024-235435*) وتاريخ ١٨/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، الصادر عـن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاسـتئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المسـتأنف بالقرار الابتدائي بتاريـخ ٢٣/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ٢١/ ٠٨/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يسـتتبع قبول الاسـتئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعـد الاطلاع على ملـف الدعوى وما احتواه من أوراق، وعلى قـرار اللجنة الابتدائية، وحيـث إنـه لا تثريب علـى الجهـة الناظرة للاسـتئناف الأخذ بأسـباب القرار محل الاسـتئناف

دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما يدفع به المستأنف من أن الإرسالية واردة لشركة.....وأنه لا يعلم عن ورود الإرسالية أو استخراج السجل التجاري باسمه وأن الأفعال الجرمية تم القيام بها من الوكيل المفسوخة وكالته، ذلك أنه بمراجعة ملف الدعوى يتبين أن البيان الجمركي المنظم عن الإرسالية محل الدعوى تم إعداده باسم المؤسسة المملوكة للمستأنف، كما أن العلاقة التي تجمع المستأنف بوكيله هي علاقة تعاقدية ليست الجمارك طرف فيها وبإمكان كل منهما الرجوع على الآخر بإثبات الضرر أمام الجهات المختصة، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه. وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....)، لمالكها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-235435*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: رفض الاستئناف موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-234179

الدعوى رقم: PC-2024-234179

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – محضرات بناء –إدانة.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-231736*) لعام ١٤٤٥هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، والقاضي بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وإلزامة بغرامة جمركية وبقيمة المضبوطات كبدل مصادرة. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن ما أورده المستأنف من طعنٍ بعدم دقة نتائج التحليل المخبري فمردود، إذ إن جميع العينات تجاوزت الحد النظامي المسموح به بنسبة (٥٪)، ولا يعتد باختلاف نتائج المختبرين لارتفاع كلتا النسبتين بفارق كبير. كما أن ما أثارته المستأنفة بشأن أسس احتساب القيمة مردود، لكون تسعير الديزل جاء بالتسعيرة المعتمدة بعد استبعاد الدعم، والجمارك هي الجهة الفنية المختصة بتحديد قيمة الأصناف الواردة. ومؤدى ذلك: رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية في أن المؤسسة قامت بتصدير إرسالية عن طريق جمرك البطحاء بموجب بيان الصادر رقم (.....) بتاريخ ١٠/ ٠٧/ ١٤٤٤هـ صرح عنها بأنها (محضرات تضاف إلى الأسمنت أو البلاط أو الخرسانة)، وبإحالة عينة منها إلى مختبر (.....) وردت النتيجة إيجابية باحتوائها على مادة (الديزل) بنسبة (٤٢ , ٦٤٪)، وبإحالة عينة أخرى إلى مختبر (.....) وردت النتيجة إيجابية باحتوائها على مادة (الديزل) بنسبة (٠٥ , ٥٥٪)، وهذه النسبة تزيد عن الحد المسموح به وهو (٥٪)، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها القاضي منطوقه بما يأتي:

١-إدانة (مؤسسة.....) سجل تجاري رقم (.....) لمالكتها (.....) -سعودية الجنسية- هوية رقم (.....) حضوريًا بالتهريب الجمركي.

٢-إلزامها بغرامة تعادل قيمة الديزل الغير المصرح به مبلغًا وقدره (٥٥١ , ٤١) واحد وأربعون ألف وخمسمائة و واحد وخمسون ريالًا.

٣-إلزامها بما يعادل قيمة الديزل الغير مصرح كبدل مصادرة مبلغًا وقدره (٥٥١ , ٤١) واحد وأربعون ألف وخمسمائة و واحد وخمسون ريالًا، ليصبح المبلغ الإجمالي المطالب به مبلغًا مقداره (١٠٢ , ٨٣) ثلاثة وثمانون ألف ومائة واثنان ريالًا.

وذلك تأسيسًا منها على أن مادة الديزل تعد من الأصناف المقيد تصديرها لخارج المملكة بموجب الأمر السامي رقم (٣٥٥/ م ب) وتاريخ ٢٥/ ٠٤/ ١٤٢٩هـ إضافة إلى أن المؤسسة قامت بتصدير هذه المادة دون أخذ موافقة جهات الاختصاص طبقًا للفقرة (٥) من نظام التجارة بالمنتجات البترولية، وبالتالي فإن محاولة إخراج هذه المادة بطريقة غير مشروعة يعد تهريبًا جمركيًا طبقًا للمادتين (١٤٢) و (١٤٣) من نظام الجمارك الموحد.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أنه يوجد تضارب في نتائج التحليل المخبري للعينات، فالتقرير الصادر عن مختبر

(.....) أكـد أن نسـبة الديـزل في العينة هـي (٤٢ , ٦٤٪)، بينما أكد التقرير الصادر عن مختبر (.....) أن نسـبة الديزل في العينة هي (٠٥ , ٥٥٪) وهذه النتائج تثبت اختلاف العينات المرسلة للمختبرات وعدم عائديتها لمستورد واحد، إذ معلوم أن الدليـل الفنـي لا يتباين مع دليل فني آخر إلا في حـال اختلاف العينات محل التحليل، كما تدفع المؤسسـة بمخالفة اللجنة المختصة لتعميم مدير عام الجمارك رقم (.....) وتاريـخ ٢٠/ ٠٧/ ١٤٣٣هـ لأنها اكتفت بسـحب العينتيـن المتعارضتين ولـم يتـم تحليل عينة مرجحـة، إضافـة إلى مخالفة الجمـرك للإجراءات الفنية في اسـتقطاع العينة الـواردة في تعميم مديـر عـام الجمـارك رقـم (.....) وتاريخ ٠٩/ ٠٤/ ١٤٣٥هـ والمعنون بضوابـط منـع تصدير المشـتقات البتروليـة وذلك من جهة أن العينة سـحبت من الشـحنة وهي محملـة مما يقود إلـى نتيجة خاطئة لعدم مـزج وخلط الصنف لاسـيما وأن المنتجات البترولية هي أقل كثافة من بقية المكونات وتتسامى بصورة أسرع، كما أن للمؤسسة قامت بتصدير مئات الشـاحنات مـن ذات المصـدر وتمت إجازتها باسـتثناء البيـان محل هذه الدعـوى وأن هذا يعد قرينة على عدم عائديّة العينات المرسـلة للمختبر إلى الإرسـالية محل الواقعة، إضافة إلى ذلك فإن الجمرك قام بمخالفة أسس احتساب القيمة بتقديرها بشكل جزافي وعدم بيانه أي نتيجة تم الاعتماد عليها في تحديد نسـبة الديزل، واختتمت اللائحة بطلب نقض القرار الابتدائي بكل ما قضى به والحكم بعدم إدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي.

وبطلب الإجابة من المسـتأنف ضدّها بتاريخ ١٣/ ٠٧/ ٢٠٢٤م وتمكينها من حقها في الـرد لمـدة (٤٥) يومًا لم تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً علـى الفقرة (١) من المادة (٣٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية قررت اللجنة نظر الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفـي يوم الخميـس بتاريـخ ١٦/ ٠٧/ ١٤٤٦هـ الموافق ١٦/ ٠١/ ٢٠٢٥م، السـاعة (٠٩:١٥) صباحًـا، عقدت اللجنة الجمركية الاسـتئنافية جلسـتها للنظر في الاسـتئناف المقدَّم من.....علـى القـرار رقـم (*CFR-2024-231736*) وتاريـخ ١٧/ ٠٣/ ٢٠٢٤م، الصـادر عـن اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض، وبعـد الاطلاع على ملـف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢١/ ٠٣/ ٢٠٢٤م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ٢٦/ ٠٣/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وبالنظر لما قدمه المستأنف من دفوع، وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما طعن به المستأنف من عدم دقة نتائج التحليل المخبري بالنظر إلى أن الثابت تجاوز جميع العينات للحد المسموح به وهو (٥٪) استنادًا للأمر السامي رقم (٣٥٥/ م ب) وتاريخ ٢٥/ ٠٤/ ١٤٢٩هـ كما أن اختلاف نتيجتي المختبر لا يعتد به لأن كلا النتيجتين جاءت مرتفعة عن الحد المسموح بفارق كبير مما يتعين معه الالتفات عن دفع المستأنفة في هذا الشأن، وأما ما تذكره المستأنفة في لائحتها من عدم مراعاة الجمارك لأسس احساب القيمة فمردود بالنظر إلى أن تسعير الديزل كان بالتسعيرة المعتمدة من قبل الشركة المنتجة له بعد استبعاد قيمة الدعم، فضلًا عن أن جهة الجمارك تعد هي الإدارة الفنية المؤهلة لتحديد قيمة الصنف الوارد الذي لا يؤثر فيه مجرد الاعتراض المرسل، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، وعليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسة .....، سجل تجاري رقم (.....)، لمالكتها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-231736*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: رفض الاستئناف موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-267613

الدعوى رقم: PC-2025-267613

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – ملابس جاهزة –إدانة.

الملخص

- **مطالبـة هيئة الـزكاة والضريبة والجمـارك اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعى عليها/ ...، سـجل تجاري رقم (...)،بشأن الإفادة الواردة من الجهة المختصة بعدم مطابقـة المواصفـات للإرسـالية وهي عبارة عـن (ملابس) الـواردة بموجب بيان الاسـتيراد رقـم (...) وتاريـخ ٠٢/ ٠٥/ ١٤٤٥هـ وحيث ثبت للجنـة الجمركيـة الابتدائية أن بعض المنتجـات مخالفاتها شـكلية ولا تؤثر على صحة وسـلامة المسـتهلك من حيـث (التحليل الكمـي والنوعـي للألياف والفحـص الظاهـري ومكونات الخامـة)، وبعضها جـاءت عدم مطابقتهـا للمواصفـات من حيـث (نسـبة الأس الهيدروجيني) وهـي من المخالفـات الفنية التي تؤثر على صحة وسـلامة المسـتهلك اسـتنادا إلى التعميم رقـم (٢٢٠/ ٢١/ م) وتاريخ ١٨/ ٠٣/ ١٤٣٧هـ. مـؤدى ذلـك: إدانـة المدعـى عليها/ ...، سـجل تجاري رقـم (...)، بالتهريـب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسـوم الجمركية للبضاعة المخالفة محل التهريب، والحكم بما يعادل قيمة البضاعة المخالفة كبدل مصادرة.**

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تقدمت بلائحة دعواها ضد المدعى عليها وتضمنت ما يلي: وردت إرسالية عائدة للشركة المستوردة عن طريق جمرك البطحاء، بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١٢/ ٠٢/ ١٤٣٨هـ، فُسحت بموجب تعهد بعدم التصرف بها لحين إجازتها من الجهة المختصة، وبعد فحص عينة (جاكيت رجالي) من قبل المختبر، وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٢٢/ ١١/ ٢٠١٦م، بعدم مطابقة العينة للمواصفات من حيث التحليل الكمي والنوعي للألياف. وبفحص عينة (ملابس رجالي) وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٢٢/ ١١/ ٢٠١٦م، بعدم مطابقة العينة للمواصفات من حيث التحليل الكمي والنوعي للألياف. وبفحص عينة (أقمشة مطبوعة) وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٢٢/ ١١/ ٢٠١٦م، بعدم مطابقة العينة للمواصفات من حيث الفحص الظاهري. وبفحص عينة (جرابات رجالي) وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٢١/ ١١/ ٢٠١٦م، بعدم مطابقة العينة للمواصفات من حيث مكونات الخامة. وبفحص عينة (كوفية راس «كاب») وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٢٢/ ١١/ ٢٠١٦م، بعدم مطابقة العينة للمواصفات من حيث نسبة الأس الهيدروجيني، وتم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة مكاتبات، إلا أنه لم يتجاوب. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليها بالتهريب الجمركي والحكم بالغرامة الجمركية والحكم بما يعادل قيمة الإرسالية كبدل مصادرة.

وفي يوم الأحد الموافق ٣٠/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى جلستها بواسطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في الدعوى المنظورة أمامها. وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر/ ..... هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

المدعية بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ٢٤/ ٠٤/ ١٤٤٧هـ في حين تخلف من يمثل المدعى عليها عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغها تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور ممثل المدعية، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال ممثل المدعية عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، وكما نصت الفقرة (١) من المادة (١٤٥) من

ذات النظـام علـى أنـه: « أما السـلع الأخرى، تكـون العقوبة غرامـة لا تقل عن مثلـي الضريبة» الرسـوم» الجمركية المسـتحقة ولا تزيد على قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شـهر ولا تزيـد على سـنة، أو بإحدى هاتيـن العقوبتين.»، وكما نصـت الفقرة (٥) من المـادة (١٤٥) من ذات النظـام علـى: «مصـادرة البضائع محل التهريـب أو الحكم بما يعـادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبتأمـل اللجنـة للأوراق والمسـتندات المرفقة في ملف الدعوى، تبيـن لها بأن موضوع الدعوى متعلق بورود إرسـالية عائدة للشـركة المسـتوردة عن طريق جمرك البطحاء، وتعهدت المؤسسـة بـأن تعيده للجمرك فـور ظهور نتيجة فحصـه إذا كانت غير مطابقـة، وحيث أظهرت نتيجـة المختبـر عـدم اجتيـاز الأصنـاف (جاكيـت رجالي وملابـس رجالـي وأقمشـة مطبوعة وجرابـات رجالـي) للمواصفـات مـن حيـث (التحليـل الكمـي والنوعـي للألياف والفحص المظهـري ومكونـات الخامـة)، وهي مـن جنـس الملاحظات الشـكلية التي لا ترقـى في حال التصـرف بالإرسـالية مع وجودها إلى تكييف تصرف المسـتورد بالإرسـالية وهي محملة بتلك الملاحظـة بما يعد تهريبًا جمركيًا، إلّا أن نتيجة المختبر أظهرت عدم اجتياز صنف (كوفية راس «كاب») للمواصفـات من حيث (نسـبة الأس الهيدروجيني) وهي من جنس الملاحظات الفنية التـي تؤثر على جودة والمنتج وصحة وسلامة المسـتهلك؛ الأمر الـذي يتقرر معه إدانة المدعى عليهـا بالتهريـب الجمركي، وإلزامهـا بغرامة جمركية تعـادل مثلي الرسـوم الجمركية للبضاعة المخالفة محل التهريب، وإلزامها بما يعادل قيمة البضاعة المخالفة كبدل مصادرة.

أمـا فيمـا يتعلق بعدم حضـور المدعى عليها أو من يمثلها جلسـة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغها تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة)– أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضـر، أو حضـر هـو أو وكيله أو ممثله أي جلسـة ثم غـاب بعد ذلك، فيعد القـرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم تتقدم المدعى عليها بعذر يبرر غيابها عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواها، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليها.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليها/ شركة ..... سجل تجاري رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليها بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسوم الجمركية للبضاعة المخالفة محل التهريب مبلغًا وقدره (١,٣٥٠) ألف وثلاثمائة وخمسون ريال سعودي.

ثالثًا: إلزام المدعى عليها بما يعادل قيمة البضاعة المخالفة كبدل مصادرة مبلغًا وقدره (١٣,٥٠٠) ثلاثة عشر ألف وخمسمائة ريال.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263817

الدعوى رقم: PC-2025-263817

المفاتيح:

جمركي- مقيدات - تعهد سندي - عدم مطابقة المواصفات - عجلات يدوية- عدم إدانة.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بالمنطقة الشرقية اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليها/ ...، هوية وطنية رقم (...)، المالكة ل/ ...، سجل تجاري رقم(...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ١٧/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ، المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسالية الواردة بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ ١٥/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ، وهي عبارة عن (عجلات يدوية)، وقد وردت الإفادة من الجهة المختص بعدم مطابقتها المواصفات من حيث (البيانات الإيضاحية)، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن المخالفة شكلية ولا تؤثر على صحة وسلامة المستهلك. مؤدى ذلك: عدم إدانة المدعى عليها/ ...، هوية وطنية رقم (...)، بالتهريب الجمركي.**

المستند

- قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بالمنطقة الشرقية رقم (.....) وتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة أنه وردت إرسالية عبارة عن (عجلات يدوية) عائدة للمصنع المستورد عن طريق جمرك ميناء الملك عبدالعزيز. بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١٥/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ. فُسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر، وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٠٢/ ١٠/ ٢٠٢٤م. بعدم مطابقتها من حيث (البيانات الإيضاحية)، وتم اشعار المستورد بعدة خطابات إلا أنه لم يتجاوب، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليها والحكم بالحبس والغرامة والحكم بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة.

وفي يوم الخميس الموافق ٠٤/ ٠٩/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، وحضر/ .....هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيلًا عن المدعى عليها بموجب الوكالة رقم (.....) بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٤٤٦هـ. وبعد التحقق تبين أنه وكيلًا شرعيًا ولا يحق له تمثيل المدعى عليها نظامًا في هذه الدعوى وفق نظام المحاماة، وجرى إفهام الحاضر بذلك. وبعد التحقق من المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل المدعى عليه عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء.

عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة بورود إرسالية عبارة عن (عجلات يدوية) عائدة للمصنع المستورد عن طريق جمرك ميناء الملك عبدالعزيز. بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١٥/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ. فُسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر، وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٠٢/ ١٠/ ٢٠٢٤م. بعدم مطابقتها من حيث (البيانات الإيضاحية) بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى.».

وباطلاع اللجنة على ملف الدعوى، حيث تبين لها بأن الإرسالية محل الدعوى جاءت بمحمّلة بملاحظة (البيانات الإيضاحية)، وهي من جنس الملاحظات الشكلية التي لا ترقى في حال التصرف بالإرسالية مع وجودها إلى تكييف تصرف المستورد بالإرسالية وهي محمّلة

بتلـك الملاحظـة بما يعـد تهريبًا جمركيًا؛ الأمر الـذي تنتهي معه اللجنة إلى عـدم إدانة المدعى عليها بالتهريب الجمركي.

وفيمـا يتعلـق باعتبارها مخالفة شـكلية، فإن إيقـاع الغرامات في مثل هـذه الحالات من اختصـاص المديـر العام للجمارك، وفقًا لأحكام نظام الجمـارك الموحد ولائحته التنفيذية. أما اللجنـة الجمركيـة، فإن اختصاصهـا يقتصر على فـرض العقوبات المنصوص عليهـا في المادة (١٤٥) من النظام، والتي تتعلق بالتهريب وما في حكمه؛ الأمر الذي يستتبع معه رد ما عدا ذلك من طلبات.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: عدم إدانة المدعى عليها/ .....، هوية وطنية رقم (.....) مالكة مصنع.....، سجل تجاري رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262822

الدعوى رقم: PC-2025-262822

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – إنارة–إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابة العامة بمحافظـة جدة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليه/ ...، هوية وطنية رقم (...)، المالك ل/ ...، سجل تجاري رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٢٦/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسـالية الواردة بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ ١٠/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ وهي عبارة عن (لمبات)، وقد وردت الإفـادة من الجهة المختص بعدم مطابقتهـا المواصفات من حيث (المتانة الكهربائية وبطاقة اسـتهلاك الطاقة وبطاقة كفـاءة الطاقة)، وحيث ثبت للجنـة الجمركية الابتدائية عدم اجتيـاز المنتج للمواصفات الفنية والشـكلية وأن المخالفات الفنية تؤثر على صحة وسـلامة المسـتهلك. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...، هوية وطنية رقم (...) مالك/ ...، سـجل تجـاري رقـم(...)، بالتهريب الجمركي، وإلـزام المدعى عليها بغرامـة جمركية تعادل مثلي قيمـة الرسـوم الجمركيـة للمضبوطـات محل التهريـب، وإلزامها بمـا يعادل قيمـة البضاعة المخالفة كبدل مصادرة.**

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ٢٨/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة أنه وردت إرسالية عبارة عن (لمبات) عائدة للمؤسسة المستوردة عن طريق جمرك ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١٠/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ. فُسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة. وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٢٣م، بعدم مطابقتها من حيث (المتانة الكهربائية وبطاقة استهلاك الطاقة وبطاقة كفاءة الطاقة)، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٦/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية والحكم بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٨/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه وردت إرسالية عبارة عن (لمبات) عائدة للمؤسسة المستوردة عن طريق جمرك ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١٠/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ. فُسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة. وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٢٣م، بعدم مطابقتها من حيث (المتانة الكهربائية وبطاقة استهلاك الطاقة وبطاقة كفاءة الطاقة) بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٦/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، وكما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على

أنـه: « أما السـلع الأخـرى، تكون العقوبة غرامة لا تقـل عن مثلي الضريبة» الرسـوم» الجمركية المسـتحقة ولا تزيـد علـى قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شـهر ولا تزيد على سـنة، أو بإحـدى هاتيـن العقوبتين.»، وكما نصـت الفقرة (٥) من المـادة (١٤٥) مـن ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.»

وحيث إن المدعى عليه لم يتجاوب مع إدارة الجمرك ولم يقم بإعادة الصنف المخالف محـل الدعوى للجمرك رغم عـدم إجازته من المختبر ورغم التعهد الذي قطعه على نفسـه بأن يعيـده للجمـرك فور ظهـور نتيجة فحصه إذا كانـت غير مطابقة؛ وحيث أظهـرت نتيجة المختبر المشـار إليها أعلاه المتضمنة عدم اجتياز اختبار بعض المواصفات الفنية والشـكلية، وحيث إن المخالفـات الفنيـة تؤثر على جـودة وسلامة المنتج وصحـه وسلامة المسـتهلك ولمبدأ وحدة العقوبـة، وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه مالك المؤسسة المستوردة بالتهريب الجمركي، وإلزام المدعى عليها بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسـوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب، وإلزام المدعى عليها بغرامة تعادل قيمة الأصناف المخالفة المتصرف بها كبدل مصادرة.

وفيمـا يتعلق بطلب إيقاع عقوبة الحبس، بيد أن سـجل المدعى عليه يخلو من السـوابق الجمركية، ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أمـا فيمـا يتعلـق بعدم حضور المدعـى عليه أو من يمثله جلسـة النظر فـي الدعوى رغم ثبـوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة) – أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....، هوية وطنية رقم (.....) مالك مؤسسة .....، سجل تجاري رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليها بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب بمبلغ وقدره (٢٦ , ٩٥٢ , ١) ألف وتسعمائة وأثنان وخمسون ريالًا سعوديًا وسته وعشرون هللة.

ثالثًا: إلزام المدعى عليها بغرامة تعادل قيمة الأصناف المخالفة المتصرف بها كبدل مصادرة بمبلغ وقدره (٦٢ , ٥٢٢ , ١٩) تسعة عشر ألف وخمسمائة واثنان وعشرون ريالًا سعوديًا واثنان وستون هللة.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-247709

الدعوى رقم: PC-2025-247709

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – بطاريات–عدم إدانة.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بالتمـاس إعـادة النظر علـى القـرار الابتدائـي رقـم (CSR-2023-212)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، والقاضي بإدانة المسـتورد بالتهريب الجمركـي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة الصنف المخالف قدرها (٢٣٩,٤٨) ريالًا، وإلزامـه بمـا يعادل قيمة الصنـف المخالف كبدل مصادرة. ولما ثبت للجنـة الابتدائية – بعد فحص ملف الدعوى – عدم صحة تبلغ المسـتورد الأمـر الذي يتقرر معه إعادة نظر الدعوى اسـتنادًا للفقرة (و/ ١) من المادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشرعية، وحيث وردت الإفادة مـن الجهة المختص بعدم مطابقتهـا المواصفات من حيث (البيانات الإيضاحية)، والتي تعد من المخالفات الشـكلية ولا تؤثر على صحة وسلامة المستهلك. مؤدى ذلك: قبول التماس إعـادة النظـر، وإلغاء القـرار الابتدائـي – محل التمـاس إعادة النظـر–، والحكم بعـدم إدانة المستورد.**

المستند

- المادة (١٤٤) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية (بطاريات) عائدة للمؤسسة الملتمسة عن طريق جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ٢١/ ٠٣/ ١٤٣٨هـ وتم فسحها مؤقتًا بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٠٣/ ٠١/ ٢٠١٧م، والمتضمنة عدم المطابقة من حيث البيانات الإيضاحية والأبعاد، وفحص السعة الكهربائية، وتم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة خطابات من قبل الجمرك لإعادة الإرسالية إلا أنه لم يتجاوب، وبناء عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ١٢/ ٠٤/ ١٤٣٨هـ.

وبعد دراسة الدعوى من قبل اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، أصدرت قرارها رقم (*CSR-2023-212*)، القاضي منطوقه بما يأتي: «١- إدانة المدعى عليها/ مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....)، حضوريًا بالتهريب الجمركي. ٢- إلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة الصنف المخالف مبلغًا وقدره (٢٣٩,٤٨) ثمانية وأربعون ألفًا ومائتان وتسعة وثلاثون ريالًا. ٣- إلزامها بما يعادل قيمة الصنف المخالف كبدل مصادرة مبلغًا وقدره (٢٣٩,٤٨) ثمانية وأربعون ألفًا ومائتان وتسعة وثلاثون ريالًا.».

ثم تقدمت المؤسسة بطلب التماس إعادة النظر على القرار المشار إليه أعلاه، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (*CTR-2024-238266*) القاضي منطوقه بما يأتي: «عدم قبول طلب التماس إعادة النظر المقدم من (مؤسسة.....)، سجل تجاري رقم (.....)، شكلًا لما هو موضح بالأسباب.».

ثم تقدمت المؤسسة بطلب الاستئناف على القرار المشار إليه أعلاه، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (*CR-2025-240601*) القاضي منطوقه بما

يأتي: «أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....) لمالكها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (CTR-2024-238266)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض. ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها من جديد، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.».

وباطلاع اللجنة على لائحة التماس إعادة النظر، المقدمة من/ .....، سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيلًا عن الملتمسة بموجب الوكالة رقم (.....) الصادرة بتاريخ ٠٨/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ، وترخيص المحاماة رقم (.....)، تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن أرقام المنشأة لا تمت لها بصلة وأنها قامت بمراجعة الهيئة لتحديث الأرقام والإيميل، وبعد ذلك وردها بريد إلكتروني من الهيئة في تاريخ ٠٨ مايو ٢٠٢٤م وعلمت بوجود القرار محل الالتماس، كما أنه بتتبع مستند التبليغ تبين ظهور مستند جديد يتضمن إيقاع عقوبة سابقة على ذات البيان الجمركي مما يجعل القرار محل الالتماس يناقض بعضه بعضًا، واختتمت اللائحة بطلب قبول الالتماس شكلًا وموضوعًا وإلغاء القرار الابتدائي والحكم مجددًا بعدم إدانة المؤسسة بما نسب إليها.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٠١/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية في الرياض جلستها بحضور أعضائها المدونة أسمائهم في المحضر، وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا إلى ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ وبالمناداة على أطراف الدعوى؛ حضر/ .....- سعودي الجنسية - هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيلًا عن المؤسسة الملتمسة بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ ٠٨/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ، وترخيص المحاماة رقم (.....)، وحضر/ .....، هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بموجب التفويض الصادر عن نائب محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية

برقـم (.....) وتاريـخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ. وبعد النظر في طلب التماس إعادة النظر ودراسته، قررت اللجنة قفل باب المرافعة تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وبتأمـل اللجنـة للأوراق والمسـتندات التي تضمنها ملـف الدعوى، تبين أن المُلتمسـة تقدمـت بطلـب التماس إعـادة النظر علـى القـرار رقـم (*CSR-2023-212*) الصادر عـن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ومـن حيث الشـكل؛ واسـتنادًا إلى الفقـرة (١) من المـادة (٢٠٠) من نظـام المرافعات الشـرعيّة الصادر بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ التي نصت على أنـه: «أ - إذا كان الحكـم قد بُنِيَ على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بُنِيَ على شـهادة قضي - من الجهة المختصة بعد الحكم - بأنها شهادة زور. ب- إذا حصل الملتمس بعد الحكم على أوراق قاطعـة فـي الدعوى كان قد تعذر عليـه إبرازها قبل الحكم. ج - إذا وقع من الخصم غش مـن شـأنه التأثير في الحكـم. د - إذا قضى الحكم بشـيء لم يطلبه الخصـوم أو قضى بأكثر مما طلبـوه. ه - إذا كان منطـوق الحكم يناقض بعضه بعضًا. و - إذا كان الحكم غيابيًا. ز - إذا صدر الحكم على من لم يكن ممثلًا تمثيلًا صحيحًا في الدعوى.»، وحيث تدفع الملتمسة بعدم صحة تبليغهـا بالدعوى الأمر الـذي يتقرر معه قبول التماس إعادة النظر اسـتنادًا للفقرة (و) من المادة المشار إليها آنفًا.

وأما من حيث الموضوع، وحيث كان الثابت ورود إرسـالية (بطاريات) عائدة للمؤسسة الملتمسـة عن طريق جمـرك البطحاء بموجب بيان الاسـتيراد رقـم (.....) وتاريـخ ٢١/ ٠٣/ ١٤٣٨هـ وتـم فسـحها مؤقتًـا بموجـب تعهـد بعـدم التصـرف لحيـن

إجازتها من الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة بالتقرير رقم (.....) وتاريخ ٠٣/ ٠١/ ٢٠١٧م، والمتضمنة عدم المطابقة من حيث البيانات الإيضاحية والأبعاد، وفحص السعة الكهربائية، وتم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة خطابات من قبل الجمرك لإعادة الإرسالية إلا أنه لم يتجاوب مما يدل على تصرفه بالإرسالية.

وحيث إنه فيما يتعلق بملاحظة المختبر المتضمنة عدم المطابقة من حيث (البيانات الإيضاحية والأبعاد) فقد استقرت اللجنة على تصنيفها من الملاحظات الشكلية التي لا تؤثر في جودة المنتج وأمان استخدامه من قبل المستهلك.

وأما ملاحظة المختبر المتعلقة بعدم اجتياز فحص السعة الكهربائية، فقد اتضح أن نتيجة المختبر نصت على كلمة (فشل) فقط دون أن تضمن تلك النتيجة نسبة السعة الكهربائية المقاسة ومدى مخالفة العينة للأساس المطلوب بالمواصفة، ولما كانت الاختبارات الميكانيكية والكهربائية تخضع لوحدة قياس تحدد بها إن كانت العينة تجاوزت الحد الأدنى أو الحد الأعلى بالأخص للواردات الخاصة بالكهرباء، وحيث إنه بالاطلاع على تقرير المختبر يتبين وجود ملاحظه بأن قيمة السعة المقاسة أقل من السعة المحددة وأن علامات السلامة غير مرتبطة كما هو مطلوب في المواصفات، الأمر الذي يتبين معه عدم تضمين قيمة القياس ليتسنى للجنة معرفة جسامة المخالفة وهل تُعد مخالفة جوهرية أم لا من أجل تحديد مدى الضرر الواقع على المستهلك جراء هذه المخالفة، ولما كان المتقرر أن الشك يفسر لصالح المتهم، الأمر الذي يتقرر معه اعتبار تلك الملاحظة من المخالفات الشكلية التي لا تؤثر على جودة وسلامة المنتج وصحة المستهلك ما يجعل القصد الجنائي المكون لجريمة التهريب الجمركي والمنصوص عليه في المادة (١٤٤) من نظام الجمارك غير متوافر، الأمر الذي يتقرر معه إلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية بالرياض برقم (*CSR-2023-212*)، والحكم بعدم إدانة المدعى عليه/ .....– سعودي الجنسية – هوية رقم (.....) مالك/ مؤسسة.....(سجل تجاري رقم.....).

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

قبول التماس إعادة النظر المقدم من/ مؤسسة.....(سجل تجاري رقم.....)، وإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية بالرياض برقم (*CSR-2023-212*)، والحكم بعدم إدانة المدعى عليه/ .....، سعودي الجنسية، هوية رقم (.....) مالك/ مؤسسة..... (سجل تجاري رقم .....).

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-247446

الدعوى رقم: CF-2025-247446

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تعهد سـندي – عدم مطابقة المواصفـات – زيت محركات –عدم إدانة.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغـاء القـرار الابتدائـي رقـم (٩٢٣) لعـام ١٤٤١، الصادر عـن اللجنة الجمركية الابتدائية بالبطحاء، والقاضي بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركيـة تعـادل قيمة الصنف المخالف مبلغ وقدره (٩٢٧ , ١٠٢) ريـالًا، وإلزامه بما يعادل قيمـة الصنـف المخالف كبـدل مصادرة. وحيـث ثبت للجنـة الابتدائية – بعـد فحص ملف الدعـوى – قيام المسـتوردة بإعادة تصدير الإرسـالية وقـد افادت الهيئة بصحـة ذلك، وعدم تصرف المستوردة بالبضاعة غير المطابقة، والتزامها بتعهدها السندي بإعادتها. مؤدى ذلك: إلغاء القرار الابتدائي – محل الاعتراض–، والحكم بعدم إدانة المستورد.**

المستند

- قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- نظـام الجمـارك الموحد لـدول مجلـس التعاون لـدول الخليـج العربية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والتي تتلخص وقائعها بورود إرسالية (زيت محركات.....) عائدة للشركة ..... سجل تجاري رقم (.....)، إلى منفذ جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ٠٦/ ٠٩/ ١٤٣١هـ، فسحت بتعهد عدم التصرف لحين ظهور نتيجة الجهة المختصة، ووردت إفادة المختبر المتضمنة عدم المطابقة، تمت مخاطبة المستورد إلا أنه لم يتجاوب عند مطالبته بإعادة الأصناف الغير مطابقة.

وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية بالبطحاء أصدرت قرارها رقم (٩٢٣) لعام ١٤٤١هـ، القاضي بما يلي: « أولًا) إدانة المستورد/ الشركة..... سجل تجاري رقم (.....) صادر من الرياض-غيابيًا- بالتهريب الجمركي. ثانيًا) تغريمها بما يعادل قيمة الإرسالية محل القضية المخالفة والبالغ عددها (١٦٠) وحده (برميل زيت محركات) مبلغًا وقدره (١٠٢،٩٢٧) مائة وألفان وتسعمائة وسبعة وعشرون ريال ولتعذر المصادرة يلزم المستورد بما يعادل قيمتها كبدل مصادرة مبلغ وقدره (١٠٢،٩٢٧) مائة وألفان وتسعمائة وسبعة وعشرون ريال ليصبح المبلغ الإجمالي المطالب به صاحب الشركة ..... مبلغ وقدره (٢٠٥،٨٥٤) مائتان وخمسة آلاف وثمانمائة وأربعة وخمسون ريال.»

واعترضت الشركة على قرار اللجنة الجمركية الابتدائية بالبطحاء رقم (٩٢٣) لعام ١٤٤١هـ الذي صدر بإدانتها غيابيًا بالتهريب الجمركي، وقد أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض قرارها رقم (*CFR-2024-227171*) القاضي بما يلي: «عدم قبول الاعتراض شكلًا لفوات المدة النظامية».

واعترضت المدعية على القرار الابتدائي أمام اللجنة الاستئنافية، وعليه أصدرت اللجنة الاستئنافية بالرياض قرارها رقم: (*CR-2025-233412*) القاضي بما يلي: «أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ الشركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-227171*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى

بالريـاض. ثانيًـا: وفي الموضوع، إلغاء القـرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلـى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا، للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار».

وفـي يوم الأحـد الموافق ٢٩/ ٠٦/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلسـتها للنظر في الدعوى المنعقـدة عـن بعـد، وبالمنـاداة علـى أطـراف الدعـوى، حضر.....هويـة وطنيـة رقـم (.....) بصفتـه ممثلاً عن المدعية بموجب السـجل التجاري، وحضر.....هويـة وطنيـة رقـم (.....) بصفتـه ممـثلًا عـن المدعـى عليها بموجـب التفويض الصـادر من وكالـة الشـؤون القانونية والالتـزام بالهيئة برقـم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، وبعد التحقق من حضور ممثل المدعيـة وممثل المدعى عليها، وبعـد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين أن الدعوى عائدة من اللجنة الاسـتئنافية بقرار رقم (*CR-2025-233412*). توجهت اللجنة وبسؤال ممثل المدعية عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب لا يوجد. بسـؤال ممثل المدعى عليها عما يود إضافته بـخلاف مـا قدمه، فأجاب بتمسـكه بما سـبق تقديمة. عليه، قـررت اللجنة قفل بـاب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع مـن النزاعات الجمركيـة، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصـاص هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع؛ وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وحيث تقدمت المدعية (.....) بمذكرة جوابية تضمنت على دفعٍ جوهري وهو أنَّ الإرسالية محل دعوى تم إعادة تصديرها وأنَّ التعهد السندي مسدد. وبطلب الإجابة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تقدمت بمذكرة جوابية بتاريخ ١٩/ ٠٢/ ٢٠٢٥م أفادت بصحه ما تدعيه المستوردة وأن التعهد مسدد ومنتهي. وبعد الاطلاع على القرار الابتدائي، وما جاء في اللائحة الاعتراضية وما أدلى به الطرفان، وحيث صادقت المدعية على دفع المدعى عليها بسداد التعهد السندي، وحيث إنَّ الثابت عدم تصرف المستورد بالبضاعة الغير مطابقة، والتزامه بتعهده السندي بإعادتها، الأمر الذي يتقرر معه إلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية رقم (٩٢٣) لعام ١٤٤١هـ، والحكم بعدم إدانة المدعية.....سجل تجاري رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

إلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية رقم (٩٢٣) لعام ١٤٤١هـ، والحكم بعدم إدانة الشركة .....سجل تجاري رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-247439

الدعوى رقم: PC-2025-247439

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تعهد سندي – عدم مطابقة المواصفات – أدوات كهربائية–إدانة.

الملخص

- **مطالبـة هيئـة الزكاة والضريبة والجمـارك اللجنة الجمركية الابتدائيـة الأولى بالرياض ضد المدعى عليه/ ....، هوية وطنية رقم (...)، المالك لـ/ ....، سـجل تجاري رقم(...)، بشأن الإفـادة الـواردة من الجهة المختصـة بعدم مطابقة الإرسـالية للمواصفـات وهي عبارة عن (أدوات كهربائية) الواردة بموجب بيان الاسـتيراد رقم (...) وتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٤٣٦هـ، وحيـث ثبـت للجنـة الجمركيـة الابتدائيـة – بعـد فحـص ملف الدعـوى – عـدم تجاوب المسـتورد عنـد مطالبتـه بإعـادة الأصنـاف غيـر مطابقـة، وعـدم التزامـه بتعهـده السـندي بإعادتهـا. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ....، هوية وطنية رقم (...)، مالك/ ....، سـجل تجـاري رقـم(...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسـوم الجمركيـة للأصنـاف المخالفة محل التهريب، وإلزامه بما يعـادل قيمة البضاعة المتصرف بها كبدل مصادرة.**

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والتي تتلخص وقائعها بورود إرسالية (أدوات كهربائية) عائدة لمؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....)، إلى منفذ جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٤٣٦هـ، فسحت بتعهد عدم التصرف لحين ظهور نتيجة الجهة المختصة، ووردت إفادة المختبر المتضمنة عدم المطابقة، تمت مخاطبة المستورد إلا أنه لم يتجاوب عند مطالبته بإعادة الأصناف الغير مطابقة.

وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض أصدرت قرارها رقم (١٤٤٢/ ١) لعام ١٤٤١هـ القاضي بما يلي: « ١- إدانة مؤسسة.....- سجل تجاري رقم (.....) لمالكها.....- هوية وطنية رقم (.....) غيابيًا بالتهريب الجمركي. ٢- إلزام المؤسسة بغرامة جمركية تعادل قيمة الصنف المتصرف به وغير المجاز فسحه من الجهة المختصة مبلغًا مقداره «٩١٣ , ١٧١» مائة وواحد وسبعون ألفًا وتسعمائة وثلاثة عشر ريالًا. ٣-إلزام المؤسسة بما يعادل قيمة الصنف المتصرف به كبدل مصادرة مبلغًا مقداره «٩١٣ , ١٧١» مائة وواحد وسبعون ألفًا وتسعمائة وثلاثة عشر ريالًا، ليصبح مجموع المبالغ المطالب بها المستورد مبلغًا مقداره «٨٢٦ , ٣٤٣» ثلاثمائة وثلاثة وأربعون ألفًا وثمانمائة وستة وعشرون ريالًا.»

واعترض المدعى عليه على قرار اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (١٤٤٢/ ١) لعام ١٤٤١هـ الذي صدر بإدانته غيابيًا بالتهريب الجمركي، وقد أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض قرارها رقم (*CFR-2022-147033*) القاضي بما يلي: «عدم قبول الاعتراض شكلًا لفوات المدة النظامية».

واعترض المدعى عليه على القرار الابتدائي أمام اللجنة الاستئنافية، وعليه أصدرت اللجنة

الاستئنافية بالرياض قرارها رقم: (*CR-2024-233495*) القاضي بما يلي: «أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسة .....، سجل تجاري رقم (.....)، لمالكها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2022-147033*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض. ثانيًا: وفي الموضوع، إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها من جديد، للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار».

وفي يوم الأحد الموافق ١٥/ ٠٦/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى المنعقدة عن بعد، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر.....هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (المدعية) بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، في حين تخلفت المدعى عليها أو من يمثلها عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغها تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور ممثل المدعية، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى تبين أن الدعوى عائدة من اللجنة الاستئنافية بقرار رقم (*CR-2024-233495*). توجهت اللجنة بسؤال ممثل الهيئة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب نتمسك بما سبق تقديمة. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص هذه اللجنة،

وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع؛ فقد تبين للجنة أنه وردت إرسالية بموجب البيان رقم (.....) وتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٤٣٦هـ، فسحت بتعهد عدم التصرف لحين ظهور نتيجة الجهة المختصة، ووردت الإفادة بعدم المطابقة، إلا أن المستورد لم يتجاوب عند مطالبته بإعادة الأصناف الغير مطابقة.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، كما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: « يعاقب على جريمة التهريب الجمركي أو ما في حكمه بما لا يقل عن مثلي الضريبة « الرسوم « الجمركية المستحقة ولا تزيد على قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المستورد لم يتجاوب عند مطالبته بإعادة الأصناف الغير مطابقة.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بالتصرف بالإرسالية يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للصنف المخالف محل التهريب، وإلزامه ما يعادل قيمة الصنف المخالف كبدل مصادرة.

أمـا فيمـا يتعلـق بعدم حضور المدعـى عليه أو من يمثله جلسـة النظر فـي الدعوى رغم ثبـوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانـة المدعـى عليـه .....، هوية وطنية رقـم (.....) مالك مؤسسة .....، سجل تجاري رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًـا: إلزامـه بغرامـة جمركيـة تعادل مثلي الرسـوم الجمركيـة البضاعـة المخالفة محل التهريب.

ثالثًا: إلزامه بما يعادل قيمة البضاعة المتصرف بها كبدل مصادرة محل التهريب.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-233346

الدعوى رقم: PC-2024-233346

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – غش تجاري – ازدواجية دلالة المنشأ– حقائب مدرسية –عدم إدانة.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-179057*) لعام ١٤٤٥هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، والقاضي بعدم قبول التماس إعادة النظر شكلًا. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية صحة ما أورده المستورد في لائحته من خطأ ما انتهت إليه اللجنة الابتدائية في تطبيق المادة (٢٥) من نظام الجمارك الموحد، إذ إن دلالة المنشأ الثابتة لا تتأثر بعبارات التصميم أو الجودة ولا تُعدّ مغيرة للمنشأ. كما أن تقرير الإدانة بالتهريب الجمركي يفتقر إلى السند النظامي الصحيح. ومؤدى ذلك: قبول الاستئناف وإلغاء القرار الابتدائي بجميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (٢٥) نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٥٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية بورود إرسالية (حقائب مدرسية) عن طريق جمرك الرياض الميناء الجاف بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١١/ ٠٨/ ١٤٣٨هـ تم التصريح بأن منشأها «الصين» وبمعاينتها تبين أن الإرسالية تحمل عبارة «.....» بشكل ثابت وتم حجزها بالجمرك، وقد أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض قرارها رقم (٥٤/ ٢) لعام ١٤٣٩هـ بتاريخ ٢٩/ ٠٣/ ١٤٣٩هـ القاضي منطوقه بما يأتي: «١-إدانة شركة ..... سجل تجاري رقم «.....» بالتهريب الجمركي. ٢-إلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة الإرسالية المخالفة مبلغًا مقداره «٨٩٣, ٤٢» اثنان وأربعون ألفًا وثمانمائة وثلاثة وتسعون ريالًا لما هو موضح بوقائع وأسباب القرار. ٣-مصادرة كامل الإرسالية محل القضية.»، وذلك على النحو الوارد في منطوق وأسباب القرار الذي يحال إليه منعًا للتكرار، وقد تقدم المستورد بالتماس إعادة النظر على القرار وأصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (*CTR-2024-179057*) القاضي بعدم قبول طلب التماس إعادة النظر شكلًا، وذلك على النحو الوارد في منطوق وأسباب القرار محل الاستئناف الذي يحال إليه منعًا للتكرار.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من وكيل الشركة المستأنفة تبين أنها تضمنت ما ملخصه أنه ورد لموكلته مستندات جديدة والتي تم تقديمها وفقًا للمادة (١/ ٢٠٠) من نظام المرافعات الشرعية، كما أن اللجنة مصدرة القرار قد أخطأت في تطبيق النظام خاصة في المادة (٢٥) من نظام الجمارك الموحد والمتعلقة في دلالة المنشأ التي تضمنت أن البضائع المستوردة تخضع لإثبات المنشأ وفق قواعد المنشأ المتفق عليها في إطار المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية النافذة، وأن المتفق عليه أن تحمل البضائع المستوردة دلالة المنشأ المصرح عنها بشكل ثابت غير قابل للإزالة، وفي حال وجود عبارات تتعلق بالتصميم أو الجودة فعلي المستورد إثبات صحتها أو يكلف بإزالتها وهذا ما استقر عليه

قضاء اللجان الجمركية الاستئنافية تأسيسًا على أن عبارة (تصميم أو جودة) لا يخفى معناها على المستهلك العادي في ظل وجود دلالة منشأ مثبتة بشكل غير قابل للإزالة، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلًا، ونقض القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-179057*) وتقرير قبول الدعوى رقم (*PC-2024-179057*) المقامة من المستأنفة بطلب التماس إعادة النظر في قرار اللجنة الجمركية الثانية بالرياض برقم (٥٤/ ٢) لعام ١٤٣٩هـ، وإعادة القضية للجنة مصدرة القرار محل الالتماس لنظرها.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه أن ما دفع به وكيل الشركة المستأنفة من تحديد حالة الالتماس بظهور أوراق جديدة تعذر إبرازها، في حين أنه لن يقدم التاريخ الفعلي لظهور الأوراق التي يزعم ظهورها وتعذر إبرازها، مما يتضح معه مضي المدد النظامية لطلب الالتماس المنصوص عليها صراحةً في نظام المرافعات الشرعية وقواعد عمل اللجان الجمركية؛ مما يثبت معه صحة ما انتهى إليه قرار اللجنة الجمركية الابتدائية محل الاستئناف، واختتمت بطلب رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدّم من قبل المستأنف وجواب الهيئة بشأنه، عليه تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائمًا عليه من أسباب.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ ١٨/ ٠٢/ ٢٠٢٤م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ١٣/ ٠٣/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه من المتقرر في قواعد التقاضي أن تطبيق النظام على الوجه الصحيح يعد واجبًا على الجهة الناظرة للدعوى وتقضي به من تلقاء نفسها دون لزوم أن يكون ذلك بطلب من الخصوم وبالتالي فإن للجهة الناظرة للدعوى سلطة واسعة في تقدير الوقائع وإعطائها الوصف المستحق لها والتكييف السليم لها دون أن تتقيد بتكييف جهة الادعاء أو خصمها وذلك في ضوء ما تستقر عليه قناعتها وما تكون عليه حال الأدلة والقرائن المستنتجة منها والاعتماد عليها

واتخاذها أساسًا لقضائها ما دامت الأوراق المتعلقة بها ضمن ملف الدعوى لا تعارض ما تم استخلاصه واستقرت عليه عقيدتها وقناعتها للفصل في النزاع وأن يكون استنباطها سليمًا وسائغًا ومؤديًا إلى النتيجة التي انتهت إليها وذلك هو ما يتفق مع ما جاءت به المادة (١٥٣) من نظام الإجراءات الجزائية التي قضت بأن «لا تتقيد المحكمة

بالوصف الوارد في لائحة الدعوى وعليها أن تعطي الفعل الوصف الذي يستحقه ولو كان مخالفًا للوصف الوارد في لائحة الدعوى...»، وحيث ثبت للجنة الاستئنافية خطأ اللجنة الابتدائية مصدرة القرار رقم (٥٤/ ٢) لعام ١٤٣٩هـ في تطبيقها للنظام وتقريرها إدانة المستورد بالتهريب الجمركي من خلال خطأها في تطبيق المادة (٢٥) من نظام الجمارك الموحد والمتعلقة بدلالة المنشأ التي ذكرت أن البضائع المستوردة تخضع لإثبات المنشأ وفق قواعد المنشأ المتفق عليها في إطار المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية النافذة، وأن المتفق عليه أن تحمل البضائع المستوردة دلالة المنشأ المصرح عنها بشكل ثابت غير قابل للإزالة، وفي حال وجود عبارات تتعلق بالتصميم أو الجودة فعلي المستورد إثبات صحتها أو يكلف بإزالتها وهذا ما استقر عليه قضاء اللجان الجمركية الاستئنافية تأسيسًا على أن عبارة (تصميم أو جودة) لا يخفى معناها على المستهلك العادي في ظل وجود دلالة منشأ مثبتة بشكل غير قابل للإزالة، مما تنتهي معه اللجنة الاستئنافية إلى قبول الاستئناف، وإلغاء القرار الابتدائي المستأنف عليه رقم (*CTR-2024-179057*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، والحكم مجددًا بإلغاء القرار الابتدائي رقم (٥٤/ ٢) لعام ١٤٣٩هـ الصادر

عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-179057*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي المستأنف عليه رقم (*CTR-2024-179057*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، والحكم مجددًا بإلغاء القرار الابتدائي رقم (٥٤/ ٢) لعام ١٤٣٩هـ بكل ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-261767

الدعوى رقم: PC-2025-261767

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – غش تجاري – ازدواجية دلالة المنشأ– خرطوشة حبر–عدم إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابة العامة بمحافظـة جدة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليهـا/ ...، سـجل تجاري رقـم (...)، ومديرها/ ...،... الجنسـية، هوية مقيـم رقم (...)، بموجب محضـر الضبط رقم (...) وتاريخ ٠٢/ ٠٥/ ١٤٤٦هـ المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسالية الواردة بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ ٠٦/ ٠٤/ ١٤٤٦هـ، وهي عبارة عن (خراطيش حبر متنوعة)، لوحظ وجود ازدواجية في منشـأ المنتج حيث إن شهادة المنشأ الصيـن بينمـا المدون الفعلي على المنتـج (اليابان)، وحيث ثبت للجنـة الجمركية الابتدائية أن اختلاف دلالة المنشـأ في الأوراق والإجراءات لا يعد تهريبًا جمركيًا، وانما يعد من قبيل المخالفات الشـكلية. مؤدى ذلك: عدم إدانة المدعى عليها/ ...، سـجل تجاري رقم (...)، ومديرها/ ...،... الجنسية، هوية مقيم رقم (...)، بالتهريب الجمركي.**

المستند

- المادة (١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ١٥/ ٠٧/ ١٤٤٦هـ والمتضمنة ورود إرسالية عبارة عن (خراطيش حبر متنوعة) عائدة للمدعى عليها عن طريق جمرك مطار الملك عبدالعزيز الدولي بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ٠٦/ ٠٤/ ١٤٤٦هـ وبمعاينة الإرسالية لوحظ وجود ازدواجية في منشأ المنتج حيث إن شهادة المنشأ (الصين) بينما المدون الفعلي على المنتج (اليابان)، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٢/ ٠٥/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليها، والحكم بعقوبة الحبس والغرامة، ومصادرة البضاعة.

وفي يوم الخميس الموافق ٠٢/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم(.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ وحضر/ ....، .....الجنسية هوية مقيم رقم(.....)، بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة المدعى عليها، كما حضر المدعى عليه/ ....، ..... الجنسية، هوية مقيم رقم (.....)، وبعد التحقق من طرفي الدعوى، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل المدعى عليها والمدعى عليه عما يودان إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب المدعى عليه بأن لديه ما يثبت بأن لديه شهادة منشأ من اليابان ويطلب من اللجنة النظر في قبول الأوراق التي لديه والتي تثبت أصل المنشأ. عليه، قررت اللجنة تأجيل النظر في الدعوى إلى جلسة تحدد لاحقًا، وإمهال المدعى عليه لتقديم ما لديه من مستندات خلال خمسة أيام عمل من تاريخ هذه الجلسة.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٣/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي

العام/ ..... هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، وحضر/ .....، ..... الجنسية هوية مقيم رقم (.....)، بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة المدعى عليها، كما حضر المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، هوية مقيم رقم (.....). وبعد التحقق من طرفي الدعوى، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل المدعى عليها والمدعى عليه أصالة عما يودان إضافته بخلاف ما قدمه، فأجابا بأنه يطلب من اللجنة إصدار قرار بإلزام هيئة لاستكمال إجراءات الفسح للبضاعة محل الدعوى. قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، وبعد الاطلاع على ملف الدعوى والمستندات المرفقة، وحيث إن اختلاف دلالة المنشأ في الأوراق والإجراءات لا يعد تهريبًا جمركيًا، وذلك لأنها ليست من قبيل ازدواجية المنشأ التي تكون بوجود منشأين على البضاعة ذاتها، أو من قبيل التصريح عن منشأ يختلف عن المنشأ الحقيقي بهدف الاستفادة من مزايا المنشأ المصرح عنه، وهو الأمر الذي لم تثبته جهة الادعاء؛ حيث إن صنف (خراطيش حبر) يخضع للبند الجمركي رقم

(.....) ذو الإعفاء الجمركي، مما يتعين معه عدم إدانة المدعى عليهم بالتهريب الجمركي.

وفيما يتعلق بفرض غرامة إجراءات جمركية كونها مخالفة شكلية، فإن إيقاعها في مثل هذه الحالات من اختصاص المدير العام للجمارك، وفقًا لأحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، أما اللجنة الجمركية فإن اختصاصها يقتصر على فرض العقوبات المنصوص عليها في المادة (١٤٥) من النظام والتي تتعلق بالتهريب وما في حكمه. وفيما يتعلق بطلب المدعى عليها إصدار قرار بإلزام الهيئة باستكمال إجراءات الفسح للبضاعة محل الدعوى، فإن هذا الطلب يخرج عن اختصاص اللجان الجمركية.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

عدم إدانة المدعى عليهم/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....) ومديرها .....، ..... الجنسية، هوية مقيم رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247636

الدعوى رقم: PC-2025-247636

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – غش تجاري – أصناف مقلدة– سـماعات – أقلام – أزرار أكمام– إدانة.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغـاء القـرار الابتدائـي رقـم (*CSR-2025-246084*) لعـام ١٤٤٦هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، والقاضي بإدانة المسـتورد بالتهريب الجمركي وإلزامة بغرامة جمركية ومصادرة المضبوطات. وحيث ثبت للجنة الاسـتئنافية أن ما أورده المستورد في لائحته من عدم توافر أركان جريمة التهريب الجمركي مردود، وذلك وفقًا لما قررته المادتان (١٤٤) و(١٥٤/ أ) من نظام الجمارك الموحد، كما أن تقدير القصد وتكييـف الوقائع مما تسـتقل بـه الجهة الناظرة متى كان اسـتخلاصها سـائغًا. ومؤدى ذلك؛ رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي مع تحديد مبلغ الغرامة في منطوق القرار.**

المستند

- المادة (١٤٤) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٥٤) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية عائدة للمدعى عليها عن طريق جمرك مطار الملك خالد الدولي بموجب البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٠٣/ ٠٢/ ١٤٤٥هـ، وأثناء معاينة الإرساليات التابعة للمدعى عليها تم الاشتباه من قبل المعاين الجمركي وبعد فتح الطرود تبين بأن الوارد عبارة عن (سماعات- أقلام - وأزرار أكمام «كبك») تحمل شعارات ماركات عالمية بعدد (٢٤٩٧ قلم) وعدد (٩٠٩٠ كبك) وعدد (٤٩٨٣ سماعات أذن) تم إيقافها للاشتباه بأنها مقلدة، وتمت مراسلة الهيئة السعودية للملكية الفكرية وأفادت في خطابها بأنها مقلدة، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها- محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

« أولًا: إدانة المدعى عليها/ مؤسسة ..... (سجل تجاري رقم .....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليها/ مؤسسة..... (سجل تجاري رقم .....) بغرامة تعادل ١٠٪ من قيمة السماعات محل التهريب.

ثالثًا: إلزام المدعى عليها/ مؤسسة..... (سجل تجاري رقم .....) بغرامة تعادل مثلي قيمة المضبوطات من الأقلام والكبكات محل التهريب.

رابعًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

خامسًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن اللجنة الابتدائية قد بنت قرارها على ماورد من الهيئة السعودية للملكية

الفكرية فيما يخص الرأي الفني حيال ثبوت تقليد الأصناف الواردة من عدمه علمًا بأن أصحاب العلامات هم من أفادوا بأن العلامات مقلدة، الأمر الذي يترتب عليه اعتبار أن القرار معيب وقابل للبطلان المطلق، كما يدفع مالك المؤسسة بعدم قيام الركن المعنوي لجريمة التهريب الجمركي مما ينتفي معه القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة (١٤٤) من نظام الجمارك الموحد، كما أن الأصناف محل الدعوى تم التصريح عنها ولم تدخل للمملكة وإنما هي محجوزة لدى الجمارك وبالتالي لم تقم المؤسسة بإدخالها وبيعها ولم تقوم بإخفائها لمحاولة إدخالها، وبالتالي فإن المؤسسة لم تخالف الفقرة (١٦) من المادة (١٤٣) من ذات النظام، كما أن هناك صنف من الأقلام (.....) لم ينص خطاب الهيئة السعودية للملكية الفكرية على أنه مقلد، وبالتالي على اللجنة مطالبة جهة الادعاء بتحديد كمية هذا الصنف واستبعاده من الدعوى وعدم إلزام المؤسسة بغرامة مترتبة عليه، كما أنه لم يتم الفصل في قيمة الأصناف محل الدعوى، حيث إنها لم تبنى على الأسس المنصوص عليها في المادة (١) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد، كما ورد في البند (ثالثًا) من منطوق القرار بغرامة تعادل مثلي قيمة المضبوطات من الأقلام والكبكات محل التهريب، ولم تتضمن أسباب الفقرة النظامية المستند عليها في ذلك، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلًا، ونقض القرار الابتدائي، وتقرير عدم إدانة المؤسسة ومصادرة الأصناف المقلدة محل الدعوى فيما عدا الأقلام من نوع (.....)، مع احتفاظ المستأنفة بحقها في تقديم مذكرة إضافية خلال جلسة نظر الاستئناف، وباستعدادها بتقديم أي معلومات أو مستندات إضافية.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها وتمكينها من حقها في الرد، لم تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (١) من المادة (٣٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية؛ قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ١٤/ ٠١/ ١٤٤٧هـ، الموافق ٠٩/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٥٩) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف

المقدَّم من مؤسسة..... على القرار رقم (CSR-2025-246084) وتاريخ ٠٢/ ٠١/ ٢٠٢٥م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٠/ ٠١/ ٢٠٢٥م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٩/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث إنه وفقًا لما نصت عليه المادة (١٤٤) من نظام الجمارك الموحد على أنه: «يشترط في المسؤولية الجزائية في جرم التهريب توفر القصد، وتراعى في تحديد هذه المسؤولية النصوص الجزائية المعمول بها، ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١-الفاعلون الأصليون....»، كما نصت الفقرة (أ) من المادة (١٥٤) من ذات النظام على أنه: «أ- تتكون المخالفة كما تترتب المسؤولية المدنية في جرائم التهريب بتوافر الأركان المادية لها، ولا يجوز الدفع بحسن النية أو الجهل،...»، عليه فإنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تقدم به مالك المؤسسة المستأنفة من دفوع لا تغير من النتيجة التي انتهى إليها القرار، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه

الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، غير أن اللجنة الاستئنافية لاحظت أن القرار الابتدائي لم يحدد مقدار مبلغ الغرامة المحكوم بها في كل من البند (ثانيًا) و(ثالثًا)، الأمر الذي يتقرر معه تحديدها وفقًا لما تضمنه ملف الدعوى من أوراق، وذلك على نحو ما سيرد في منطوق هذا القرار، وعليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، المقدم من/ مؤسسة .....، سجل تجاري رقم (.....) لمالكها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2025-246084*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وتعديل منطوق القرار الابتدائي ليكون:

١-إدانة المدعى عليه مؤسسة.....بالتهريب الجمركي.

٢-إلزام المدعى عليها بغرامة تعادل ١٠٪ من قيمة السماعات محل التهريب مبلغًا مقداره (٤٥ , ٨٦٤) ثمانمائة وأربعة وستون ريالًا وخمسة وأربعون هللة.

٣-إلزام المدعى عليها بغرامة تعادل مثلي قيمة المضبوطات من الأقلام والكبكات محل التهريب مبلغًا مقداره (٣٧٥ , ١٢) اثنا عشر ألفًا وثلاثمائة وخمسة وسبعون ريالًا سعوديًا.

٤-مصادرة المضبوطات محل التهريب.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-264919

الدعوى رقم: PC-2025-264919

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – غش تجاري – أصناف مقلدة– أحذية–عدم إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامة بمحافظة جدة اللجنة الجمركية الابتدائيـة الثانية بالرياض ضد المدعى عليها/ ...، سـجل تجاري رقـم (...)،وممثلها النظامـي/ ...،... الجنسـية، هوية مقيم رقم (...)، بموجـب محضـر الضبط رقـم (...) وتاريخ ٠١/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسـالية الواردة بموجب بيان الاسـتيراد رقـم (...) وتاريخ ١٩/ ٠٤/ ١٤٤٦هـ وهـي عبارة عن (أحذية)، وقـد وردت الإفادة من الجهة المختص بأنهـا مقلدة، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية صحة الإفادة من الجهة المختصة. مؤدى ذلك: عدم إدانة المدعى عليه/ ...،... الجنسية، هوية مقيم رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإدانة المدعى عليها/ ...، سجل تجاري رقم (...) بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة الأصناف المخالفة محل التهريب، والحكم بمصادرة الأصناف المخالفة محل التهريب.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة ورود إرسالية إلى جمرك ميناء جدة الإسلامي عائدة للمدعى عليها بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ (١٩/ ٠٤/ ١٤٤٦هـ)، وعند معاينة الإرسالية اتضح أنها تتضمن أحذية تحمل العلامة التجارية ..... بعدد (٥٤٠ ,٣) و.....بعدد (٤٨٠ ,٣)، ووردت الإفادة بخطاب الهيئة السعودية للملكية الفكرية بأنها مقلدة، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠١/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليهما والحكم بعقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٠٣/ ١٢/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر من رئيس النيابة العامة بالرياض برقم (.....) وتاريخ: ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، وحضرت/ .....، سعودية الجنسية – هوية وطنية رقم (.....) بصفتها وكيلة عن المدعية بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ: ١٢/ ٠١/ ١٤٤٧هـ، وترخيص محاماة رقم (.....)، وبسؤال المدعي العام عن لائحة دعوى النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبمواجهة المدعى عليه بذلك، أجاب بأنه يؤكد على أنه ليس لديه ما يضيفه خلاف ما تضمنه ملف الدعوى. وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد

عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيث الموضـوع، فقد تبين للجنة ورود إرسـالية إلى جمرك ميناء جدة الإسلامي عائدة للمدعى عليها بموجب بيان الاسـتيراد رقـم (.....) وتاريخ (١٩/ ٠٤/ ١٤٤٦هـ)، وعند معاينة الإرسالية اتضح أنها تتضمن أحذية تحمل العلامة التجارية..... بعـدد (٥٤٠ ,٣) و.....بعـدد (٤٨٠ ,٣)، ووردت الإفـادة بخطـاب الهيئة السعودية للملكية الفكرية بأنها مقلدة، بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠١/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا للمـادة (١٤٢) مـن نظام الجمـارك الموحـد والتي نصّت علـى أن: «التهريب هـو إدخـال أو محاولة إدخال البضائع إلى الـبلاد أو إخراجها أو محاولـة إخراجها منها بصورة مخالفـة للتشـريعات المعمول بهـا دون أداء الضرائب (الرسـوم) الجمركية كليًـا، أو جزئيًا، أو خلافًا لأحكام المنع، أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى.»، كمـا نصت المـادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشـركاء في الجـرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب أو مستأجرو المـحلات والأماكـن التـي أودعت فيها المـواد المهربة...»، كمـا نصت الفقـرة (٤) من المادة (١٤٥) مـن ذات النظـام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشـد تقضي بها نصوص أخرى نافـذة فـي الدولـة، يعاقب على التهريـب وما في حكمه، وعلى الشـروع فـي أي منهما بما يلي: ٤- إذا كانـت البضاعـة المهربة مـن البضائع الممنوعة، فتكـون العقوبة غرامـة لا تقل عن قيمة البضاعـة ولا تزيـد علـى ثلاثة أمثـال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن سـتة أشـهر ولا تزيد على ثلاث سـنوات، أو بإحـدى هاتيـن العقوبتين.»، وكما نصـت الفقرة (٥) من المـادة (١٤٥) من

ذات النظـام علـى: «مصـادرة البضائع محل التهريـب أو الحكم بما يعـادل قيمتها في حال عدم حجزها.»

وبنـاءً علـى ما تقدم وحيث إن مـن الثابت للجنة بموجب محضـر الضبط محل الدعوى محاولة إدخال المدعى عليها لعدد (٧,٠٢٠) أحذية مقلدة.

وعليه فإن قيام المدعـى عليها بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمـر الذي يتقـرر معه إدانة المدعى عليهـا بجريمة التهريب الجمركـي، وإلزامها بغرامة تعادل قيمة المضبوطات، ومصادرة المضبوطات محل التهريب، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما بشـأن الممثـل النظامي للشـركة وحيث لم تقـدم المدعية ما يفيد علاقته بالإرسـالية ومسؤوليته عن التهريب، الأمر الذي يتقرر معه عدم إدانته بالتهريب الجمركي.

وفيما يتعلق بطلب المدعية إيقاع عقوبة الحبس، بيد أن الممثل النظامي للشـركة لم تتم إدانتـه بالتهريـب الجمركـي؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السـالبة للحريـة وتتعدى أثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: عدم إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية – هوية رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إدانة المدعى عليها/ شركة.....شـركة شـخص واحد، سجل تجاري رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثالثًـا: إلـزام المدعـى عليهـا/ شـركة.....، سـجل تجـاري رقـم: (.....) بغرامة قدرها (٢٢٨,٣٠٠) مائتان وثمانية وعشـرون ألفًا وثلاثمائة ريال تعادل قيمة الأصناف المخالفة محل التهريب.

رابعًا: مصادرة الأصناف المخالفة محل التهريب.

خامسًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-264923

الدعوى رقم: PC-2025-264923

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – غش تجاري – أصناف مقلدة– حقائب – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابة العامة بمنطقة الرياض اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض ضد المدعى عليه/ ...، هوية وطنية رقم (...)، المالك ل/ ...، سجل تجاري رقم(...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٢٨/ ٠٢/ ١٤٤٦هـ، المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسـالية الواردة بموجـب بيان الاسـتيراد رقـم (...) وتاريـخ ٢٨/ ٠٢/ ١٤٤٦هـ، وهي عبـارة عن (حقائب وأحذيـة)، وقد وردت الإفادة مـن الجهة المختص بأنها مقلدة، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية صحة الإفادة من الجهة المختصة. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...، هوية وطنية رقـم (...)، المالك ل/ ...، سـجل تجاري رقـم(...)، بالتهريب الجمركـي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة البضاعة محل التهريب، والحكم بمصادرة المضبوطات محل التهريب.**

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمنطقة الرياض رقم (.....) وتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة ورود إرسالية إلى جمرك الرياض، الميناء الجاف عائدة للمدعى عليه بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ (٢٨/ ٠٢/ ١٤٤٦هـ). وعند معاينة الإرسالية اتضح أنها تتضمن حقائب تحمل العلامة التجارية.....بعدد (٢٧٠) و.....بعدد (٢٧٠). ووردت الإفادة بخطاب الهيئة السعودية للملكية الفكرية بأنها مقلدة، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٨/ ٠٢/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٠٣/ ١٢/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر من رئيس النيابة العامة بالرياض برقم (.....) وتاريخ: ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، ولم يحضر المدعى عليه أو من يمثله رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وبسؤال المدعي العام عن لائحة دعوى النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبسؤال المدعي العام عمّا إذا كان لديه أقوال أخرى، أجاب بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة ورود إرسالية إلى جمرك الرياض – الميناء الجاف عائدة للمدعى عليه بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ (٢٨/ ٠٢/ ١٤٤٦هـ). وعند معاينة الإرسالية اتضح أنها تتضمن حقائب تحمل العلامة التجارية.....بعدد (٢٧٠) و.....بعدد (٢٧٠). ووردت الإفادة بخطاب الهيئة السعودية للملكية الفكرية بأنها مقلدة. بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٨/ ٠٢/ ١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحـد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنـع أو التقييـد الـواردة في هذا النظـام (القانون) والأنظمـة والقوانين الأخـرى.»، كما نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب أو مستأجرو المحلات والأماكـن التـي أودعت فيهـا المواد المهربة...»، كمـا نصت الفقرة (٤) مـن المادة (١٤٥) من ذات النظـام علـى أنـه: «مع عـدم الإخلال بأي عقوبة أشـد تقضي بها نصوص أخـرى نافذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما بما يلي: ٤- إذا كانت البضاعة المهربة من البضائع الممنوعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد علـى ثلاثـة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن سـتة أشـهر ولا تزيد على ثلاث سـنوات، أو بإحـدى هاتيـن العقوبتين.»، وكما نصـت الفقرة (٥) من المـادة (١٤٥) مـن ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبنـاءً علـى ما تقدم وحيث إن مـن الثابت للجنة بموجب محضـر الضبط محل الدعوى محاولة إدخال المدعى عليه لعدد (٥٤٠) حقيبة مقلدة.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه مالك المؤسسة بجريمة التهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل قيمة المضبوطات، ومصادرة المضبوطات محل التهريب، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بطلب المدعية إيقاع عقوبة الحبس، وحيث أن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية (الأحكام)، ولما كان محل الاتهام لا يرقى في طبيعته ولا آثاره إلى الحكم بالسجن. لا سيما وأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....- سعودي الجنسية - هوية وطنية رقم: (.....)، مالك مؤسسة.....سجل تجاري (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه/ .....- سعودي الجنسية - هوية وطنية رقم: (.....)، مالك مؤسسة.....سجل تجاري

(.....) بغرامة قدرها (١٨,٩٠٠) ثمانية عشر ألفًا وتسعمائة ريال تعادل قيمة البضاعة محل التهريب.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262810

الدعوى رقم: PC-2025-262810

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – غش تجاري – أصناف مقلدة– فاكهة– إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابة العامة بمحافظـة جدة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليها/ ...، سـجل تجـاري رقم (...)، وممثلها النظامي/ ...،... الجنسـية، هوية وطنية رقم (...)، بموجـب محضـر الضبط رقـم (...) وتاريـخ ٠٤/ ٠٩/ ٢٠٢٣م، المتضمـن أنه بعد المعاينة للإرسـالية الواردة بموجب بيان الاسـتيراد رقـم (...) وتاريخ ٠٦/ ٠٨/ ١٤٤٤هـ وهـي عبارة عن عدد (٢٦٠) شـريط تحمل علامـات تجارية، وقد وردت الإفـادة من الجهة المختـص بأنهـا مقلـدة، وحيث ثبـت للجنـة الجمركيـة الابتدائية صحـة الإفادة مـن الجهة المختصـة، وعـدم وجود مـا يؤيد مسـؤولية الممثل النظامي للشـركة، الأمر الـذي يقرر معه حصر الإدانة والعقوبة على الشركة المستوردة. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليها/ ...، سجل تجـاري رقم (...) بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامـة جمركية تعادل قيمة البضاعة محل التهريب، والحكم بمصادرة المضبوطات محل التهريب.**

المستند

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ٢٧/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة أنه بورود شحنة بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ٠٦/ ٠٨/ ١٤٤٤هـ عائدة للمدعى عليها/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، عن طريق جمرك مطار الملك عبدالعزيز الدولي، عبارة عن (شريط) بعدد (٢٦٠) قطعة تحمل علامات (.....) التجارية وبأخذ عينات وفحصها لدى الجهة المختصة (وزارة التجارة) ورد جوابهم بأنها مقلدة للعلامات الأصلية، وعليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٠٤/ ٠٩/ ٢٠٢٣م. وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليها والحكم بالعقوبة الواردة بالفقرة (٤) من المادة (١٤٥) من نظام الجمارك الموحد، ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الأحد الموافق ٠٣/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ في حين تخلفت المدعى عليها أو من يمثلها عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغها تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. وبعد التحقق من حضور ممثل المدعية، عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد

عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع مـن النزاعـات الجمركية، فإنه يُعد مـن النزاعات الداخلـة ضمن اختصاص اللجنـة الجمركية، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة ورود أصناف تحتوي على علامات تجارية مقلدة للمدعـى عليهـا بموجـب البيـان الجمركـي رقـم (.....)، وعليـه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٠٤/ ٠٩/ ٢٠٢٣م.

واسـتنادًا إلـى نـص المادة (١٤٢) مـن نظام الجمـارك الموحـد والتي نصّـت على أن: «التهريـب هـو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشـريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسـوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرات (٦ , ١٢ , ١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريـب تجاوز البضائـع في الإدخال أو الإخـراج الدائرة الجمركيـة دون التصريح عنها ونقل البضائـع الممنوعـة والمقيدة أو حيازتهـا دون تقديم إثباتات تؤيد اسـتيرادها أو عبورها بصورة نظاميـة أو نقـل أو حيـازة البضائع الخاضعة لسـلطة الجمارك دون مسـتند نظامـي»، كما نصت الفقرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بهـا نصـوص أخرى نافذة فـي الدولة، يعاقب علـى التهريب وما في حكمه، وعلى الشـروع في أي منهمـا بمـا يلي: ٤- إذا كانت البضاعة المهربة من البضائـع الممنوعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقـل عـن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن سـتة أشـهر ولا تزيـد على ثلاث سـنوات، أو بإحدى هاتيـن العقوبتين.»، كما نصت الفقـرة (٥) من المادة (١٤٥) مـن ذات النظـام على: «مصادرة البضائع محل التهريـب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها». كما عرف نظام مكافحة الغش التجاري المنتج المغشوش في مادته الأولى بأنه كل منتج غير مطابق للمواصفات القياسـية المعتمدة، ونصت المادة الثانية من نظام مكافحة

الغش التجاري على أنه يعتبر مخالفًا للنظام كل من أستورد منتجًا مغشوشًا، ونصت المادة الثانية في الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية من نظام مكافحة الغش التجاري على أنه: «يُعد المنتج مغشوشًا إذا كان غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة أو أي من بنودها».

وبناءً على ما تقدم وحيث ثبت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى ورود أصناف تحتوي على علامات تجارية مقلدة.

وعليه فإن قيام المدعى عليهم بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليها بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة البضاعة المخالفة، ومصادرة البضاعة المخالفة محل التهريب.

وقد وجهت المدعية بطلب الإدانة إلى/ .....-هوية وطنية رقم: (.....) بصفته الممثل النظامي، ولم تتقدم في ملف الدعوى بما يؤيّد مسؤوليته؛ لاسيّما وأن الشركة المدعى عليها تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وتعد ذمتها مستقلة عن الذمة المالية لكل شريك فيها أو مالك فيها وفقًا للمادة (٩) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م/ ١٣٢) وتاريخ ٠١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ الأمر الذي يتقرر معه حصر الإدانة والعقوبة على الشركة المستوردة لثبوت ملكيتها للإرسالية المخالفة.

وفيما يتعلق بطلب المدعية بإيقاع عقوبة الحبس، وحيث لا يتصور تطبيق عقوبة السجن على الشخصية المعنوية، مما يتقرر معه عدم إمكانية تطبيق عقوبة السجن الواردة بالفقرة المذكورة، الأمر الذي انتهت معه اللجنة بكفاية ما صدر بحقها، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليها أو من يمثلها جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم تتقدم المدعى عليها بعذر يبرر غيابها عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواها، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليها.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانـة المدعى عليها/ شـركة .....، سـجل تجاري رقـم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًـا: إلزامها بغرامة جمركية تعـادل قيمة البضاعة الممنوعة محل التهريب بمبلغ وقدره (٢٦,٠٠٠) ستة وعشرون ألف ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-233501

الدعوى رقم: PC-2024-233501

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – غش تجاري – أصناف مقلدة– أحذية وشنط – إدانة.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-225916*) لعام ١٤٤٥هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، والقاضي بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وإلزامة بغرامة جمركية ومصادرة المضبوطات. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن ما أورده المستورد في لائحته من دفوع لا ينفي عنه ثبوت محاولة إدخال بضائع مقلدة إلى البلاد، وفقًا لإفادة الجهة المختصة، ولا يسقط عنه واجبه في الامتثال لمتطلبات النظام الجمركي. كما أن دفعه بعدم إثبات القصد مردود، إذ إن تقدير القصد مما تستقل به الجهة الناظرة متى كان استخلاصها سائغًا. ومؤدى ذلك: رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية عائدة للمستأنف عن طريق جمرك الميناء الجاف بالرياض بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) بتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٢هـ، وتم التصريح بالمستندات أن الإرسالية عبارة عن (أصناف منوعة) وعند الكشف والمعاينة الفعلية تبين أن الوارد الفعلي (أحذية وشنط) تحمل العلامات التجارية (.....)، وبعرضها على الجهة المختصة بوزارة التجارة والاستثمار وردت الإفادة متضمنة أنها تحمل علامات تجارية مسجلة وبالتالي تعتبر مخالفة لنظام العلامات التجارية ولا يتم فسحها، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية الأولى بالرياض قرارها القاضي منطوقه بما يأتي:

إدانة المدعى عليها/ مؤسسة .....، سجل تجاري رقم (.....) لمالكها/ .....- سعودي الجنسية - هوية وطنية رقم (.....) حضوريًا بالتهريب الجمركي.

إلزامها بغرامة تعادل قيمة الأصناف المخالفة.

مصادرة الأصناف المخالفة محل الدعوى.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن القرار محل الاستئناف خالف النظام لأنه اعتبر مرور البضاعة عبر الدائرة الجمركية تهريب وهذا غير صحيح، كما أن القرار لم يتضمن إثبات القصد باعتباره شرطًا للعقوبة، كما أنه لم يتم التثبت من التهمة وإجراء المقتضى الشرعي للمحاكمة للوصول إلى الحقيقة إذ تم اعتبار محضر الجمارك وجميع الاستدلالات سندًا صحيحًا للحكم وقد تقدم المستورد بمذكرة جوابية للرد على لائحة الاتهام إلا أنه لم يرد عليها أو يتضمنها القرار الصادر مما يعد قصورًا في أسبابه، كما أن البضائع ماركة موضه تخص المدعى عليها وليس مسجلًا عليها أي علامة تجارية وقد خلا المحضر والقرار من الماركة المقلدة ولم يتم الإشارة إلى الماركات التي تم تقليدها ولم يتم إثبات تقليدها من جهة فنية بتوضيح أوجه التقليد ورقم الحماية النظامية لهذه البضائع، كما أن مالك المؤسسة لم يمتنع عن سداد الضريبة حسب التعرفة ولم يوضح القرار هل تم تسليم البضاعة للمؤسسة أو تمت مصادرتها ولم يوضح بالمحضر أن البضاعة

ممنوعة من الدخول للملكة أو مقيد دخولها، كما أن ما ورد في محضر تقدير المنتجات لا يفيد تهريب البضائع لأنه لم يتم ضبطها خارج الدائرة الجمركية بما يفيد القصد في تهريبها ولو كانت البضائع ممنوع أو مقيد دخولها لما قامت الجمارك بتقدير قيمتها أو سمحت بدخولها ابتداءً، إضافة إلى أن مالك المؤسسة لم يقر بتهريب البضاعة وإنما أقر بملكيته لها وهذا الإقرار لا يثبت التهمة، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاعتراض شكلًا وموضوعًا ونقض منطوق القرار والقضاء مجددًا برد الدعوى.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٠٩/ ٠٧/ ١٤٤٦هـ، الموافق ٠٩/ ٠١/ ٢٠٢٥م، الساعة (٠١:٣٣) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية جلستها للنظر في الاستئناف المقدَّم من مؤسسة.....، على القرار رقم (*CFR-2024-225916*) وتاريخ ١٥/ ٠٢/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ ٠٥/ ٠٣/ ٢٠٢٤م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ١٨/ ٠٣/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وبالنظر لما قدمه الأطراف من دفوع، وحيث كان الثابت بموجب ما تضمنته إفادة وزارة التجارة والاستثمار المرفقة بملف الدعوى أنها قد حصرت وصف التقليد في علامتين تجاريتين هما (..... و.....) دون بقية العلامات، الأمر الذي يتعين معه لدى هذه اللجنة حصر

الإدانة والغرامة والمصادرة المحكوم بها على تلك العلامتين دون غيرهما من العلامات الواردة ضمن الإرسالية، ولا ينال من ذلك ما يثيره المستأنف ضمن لائحة استئنافه من دفوع لا تعارض الأصل الثابت المتمثل في قيام المستورد بمحاولة إدخال البضائع المقلدة إلى البلاد بالنظر إلى أن المعاملة الجمركية المرتبطة بإدخال الإرسالية إلى البلاد تستوجب من جانب المستورد استحضار مراعاة الواجب العام الذي يستلزمه النظام الجمركي والمتجسد في الامتثال لكل ما يستوجبه النظام الجمركي وغيره من الأنظمة المتعلق بها أمر فسح الإرسالية وهو الأمر الذي لم يكن عليه حال المستورد بعد أن ثبت وجود التقليد في العلامتين(.....)، (.....) الواردتين ضمن الإرسالية بموجب إفادة وزارة التجارة والاستثمار بوصفها الجهة المختصة، كما أن ما يذكره المستأنف من دفعه بأن القرار الابتدائي لم يتضمن إثبات القصد باعتباره شرطًا للعقوبة فمردود بالنظر إلى أن القصد من الأمور الموضوعية التي تستقل الجهة الناظرة للدعوى بتقديرها مادام أن مسلكها في تحقيق ذلك قد جاء سائغًا تؤدي إليه ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها ولا تعارضه وأن ما أثبتته تلك الجهة من مظاهر وأمارات يكون كافيًا بذاته للكشف عن تلك النية وذلك القصد وتشهد بقيامه دون أن يلزم من ذلك الحديث منها عن القصد الجنائي صراحة واستقلالًا، وبالتالي يكون دفعه في هذا الجانب مشكلًا في واقعه منازعة ومجادلة في حرية وسلطة الجهة الناظرة للدعوى في تقديرها للأدلة ووزنها وأخذها بالقرائن التي تراها معتبرة لاستقرار قناعتها والتي لم يلحظ عليها التناقض مع المستساغ عقلًا والمقبول في منطق النظر السليم، وعليه وحيث لم تجد اللجنة الاستئنافية في اللائحة المقدمة ما يؤثر في النتيجة التي خلصت إليها على نحو ما سبق عرضه فإن ذلك يتقرر معه تأييد القرار الابتدائي فيما قضى به من الإدانة بالتهريب الجمركي والغرامة والمصادرة المحكوم بها مع حصرهم على صنفي الأحذية والشنط اللذين ثبت تقليدهما بالعلامتين التجارتين (.....) و(.....)، وعليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....)، لمالكها/ .....، هوية وطنية رقم

(.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-225916*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع، تأييد القرار الابتدائي فيما قضى به من الإدانة والغرامة والمصادرة، مع حصرهم على صنفي الأحذية والشنط اللذين ثبت تقليدهما بالعلامتين التجاريتين (.....) و(.....)، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-240195

الدعوى رقم: PC-2024-240195

المفاتيح:

جمركي – مقيدات – تهريب جمركي – معسل – دخان – إدانة.

الملخص

– **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CFR-2024-233996*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، القاضي بإدانة المستورد بالتهرب الجمركي حضوريًا، و إلزامـه بغرامـة جمركية، ومصادرة المضبوطـات محل التهريب ومصادرة وسـيلة النقل أو إلزامـه بدفع قيمتهـا كبدل مصادرة في حال تعـذر المصادرة. وحيث تبين للجنة الاسـتئنافية عـدم ثبوت علاقة المسـتأنف بالمضبوطات محل الدعـوى، بالإضافة إلى عدم ثبوت ملكيته لوسـيلة النقل والمخصصه لنقل الركاب، الأمر الـذي تنتهي معه اللجنة إلى تقرير عدم إدانته بالتهريـب الجمركـي لعدم كفاية الأدلـة إلا أن ذلك لا يمنع من مصـادرة المضبوطات محل الدعـوى كونه لم يتم إدخالهـا وفقًا للطرق النظامية. مؤدى ذلك: تأييـد القرار الابتدائي فيما قضى به في فقرته رقم (٣) والمتعلقة بمصادرة المضبوطات وإلغاء ما عدى ذلك من فقرات.**

المستند

– المادة (١٥٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنه أثناء قدوم المدعى عليه بقيادته للمركبة ..... من نوع (.....) تحمل اللوحة رقم (.....)، تم الاشتباه بها من قبل الوسائل الآلية، وبتفتيشها من قبل موظف الركاب تم العثور على عدد (١٥٠) كرز دخان، وعدد (٢٤) كرز معسل مخبأة بطريقة فنية مستحدثًا صندوق مقفل داخل مكان العفش وصندوق مستحدث خلف دورة المياه يصعب اكتشافها وفي الجسور الجانبية داخل الحافلة مستغلًا صعوبة فكها والوصول إليها، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ١٢/ ٠٦/ ١٤٤٥هـ، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها - محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

« ١. إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية، جواز سفر رقم (.....) حضوريًا بالتهريب الجمركي.

٢. إلزامه بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل الدعوى.

٣. مصادرة المضبوطات محل الدعوى.

٤. مصادرة وسيلة النقل المعدة والمجهزة والمستخدمة في التهريب، أو بدل مصادرة يعادل قيمتها في حال تعذر المصادرة.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من وكيل المستأنف تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن المدعى عليه ما هو إلا سائق يعمل في النقل العام (نقل ركاب) وأن وجود المحظورات في السيارة لا يعني بالضرورة قيام موكله بتهريبها، كما أضاف بأنه لا يمكن الإفصاح عن شيء لم يتوفر له العلم الكافي بوجوده مما يجعل استناد اللجنة على أحكام المادة (١٤٣/ ٦/ ١٢/ ١٣) لا ينطبق كليًا على موكله، كما أن اللجنة لم تثبت صحة علاقة موكله بالمضبوطات أو علمه بها، وانتهى في دفوعه بأن اللجنة الجمركية لم تستصحب بأن المركبة

للنقل العام وأنها لم تكن مؤجرة أو معدة للتهريب، وأن استناد اللجنة على أن المحظورات كانت بصندوق مستحدث في مكان العفش أو دورة المياه ليس فيه ما يفيد القطع بأن هذه الصناديق مستحدثة لغرض التهريب، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلًا وموضوعًا، وإلغاء القرار فيما قضى به في الفقرة (١،٢،٤)، والحكم ببراءة المستأنف مما نسب إليه من تهمة.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدّها وتمكينها من حقها في الرد ولم تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (١) من المادة (٣٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٠٦/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ الموافق ٠٦/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠٢:٠٠) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من (.....) على القرار رقم (*CFR-2024-233996*) وتاريخ ٠٣/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ ٠٩/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ٣١/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه من المتقرر في قواعد التقاضي أن تطبيق النظام على الوجه الصحيح يعد واجبًا على الجهة الناظرة للدعوى وتقضي به من تلقاء نفسها دون لزوم أن يكون ذلك بطلب من الخصوم وبالتالي فإن للجهة الناظرة للدعوى سلطة واسعة في تقدير الوقائع وإعطائها الوصف المستحق لها والتكييف السليم لها دون أن تتقيد بتكييف جهة الادعاء أو خصمها وذلك في ضوء ما تستقر عليه قناعتها وما تكون عليه حال الأدلة والقرائن المستنتجة منها والاعتماد عليها واتخاذها أساسًا لقضائها ما دامت الأوراق المتعلقة بها ضمن ملف الدعوى لا تعارض ما تم استخلاصه واستقرت عليه عقيدتها وقناعتها للفصل في النزاع وأن يكون استنباطها سليمًا وسائغًا ومؤديًا إلى النتيجة التي انتهت إليها وذلك هو ما يتفق مع ما جاءت به المادة (١٥٣) من نظام الإجراءات الجزائية التي قضت بأن «لا تتقيد المحكمة بالوصف الوارد في لائحة الدعوى وعليها أن تعطي الفعل الوصف الذي يستحقه ولو كان مخالفًا للوصف الوارد في لائحة الدعوى...»، وحيث تبين للجنة الاستئنافية بعد مراجعتها لملف الدعوى وللقرار محل الاستئناف عدم ثبوت علاقة المستأنف بالمضبوطات محل الدعوى، بالإضافة إلى عدم ثبوت ملكيته لوسيلة النقل (الباص) والمخصص لنقل الركاب، الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى تقرير عدم إدانته بالتهريب الجمركي لعدم كفاية الأدلة إلا أن ذلك لا يمنع من مصادرة المضبوطات محل الدعوى كونه لم يتم إدخالها وفقًا للطرق النظامية، عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ .....، جواز سفر رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-233996*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع تأييد القرار الابتدائي فيما قضى به في فقرته رقم (٣) والمتعلقة بمصادرة المضبوطات، وإلغاء ما قضى به القرار الابتدائي في فقراته (١، ٢، ٤)، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247996

الدعوى رقم: PC-2025-247996

المفاتيح:

جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - مخالفة مؤثرة على جودة المنتج - إدانة.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CFR-2025-246683*)، الصـادر عن اللجنة الجمركيـة الابتدائيـة الأولـى بالريـاض، القاضي برفـض التماس إعـادة النظر وتأييـد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به. وحيث ثبت للجنة الاسـتئنافية اسـتناد المستأنفة إلى الفقرات (ب/ ١)، (د/ ١)، (و/ ١) مـن المـادة (٢٠٠)؛ ولم تُقـدِّم أي أوراق قاطعة تعذر إبرازها قبل الحكم، ولم تستوفِ متطلبات المادتين (٢/ ب) و(٣) من المادة (٥١) من اللائحة التنفيذية. كما أن دفعها بقضاء الحكم بأكثر مما طلبته مردود، لكون قيمة الصنف احتُسـبت وفق البيان الجمركـي المقدم منها الذي تضمـن صنفًا واحدًا لا يقبل التجزئـة. وثبت للجنة أيضًا صحة إجـراءات التبليـغ عبر نظام حياد والبريد الإلكتروني والرسـائل النصيـة. مؤدى ذلك: رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المـادة (٢) مـن نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.
- المادة (٥١) من اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام الصادرة بقرار وزير العدل بتاريخ ٥/ ١/ ١٤٤٥

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المستأنفة قد تقدمت بالتماس إعادة النظر على القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (*CFR-2022-597*)، وقد أصدرت اللجنة الجمركية قرارها –محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

«عدم قبول طلب التماس إعادة النظر.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بوقوع الغش والتأثير على الحكم من جانب الهيئة بالنظر إلى أنه لم يتم التوضيح للجنة بأن المخالفة على جزء من الإرسالية مما يترتب عليه نقض القرار وتبرئة الشركة مما نسب إليها، كما أن ملف الدعوى لا يتضمن خطاب تحريك مقدم من الهيئة ذلك إن المرفق عبارة عن نموذج غير موثق برقم أو تاريخ ولا يعتد به مما يترتب عليه صرف النظر عن الدعوى، كما أنه لم يرد للشركة مواعيد الجلسات لتقديم دفوعها مما يعد معه القرار قد صدر غيابيًا في حقها، كما تدفع وكيلة الشركة بأن المخالفة جاءت بنسبة بسيطة عن المواصفة المعتمدة ولا يترتب عليها تأثير على صحة المستهلك وسلامته وهي مخالفة شكلية وفقًا للمادة (٣١/ ٦) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد، كما أن اللجنة الابتدائية قد قضت بغير المطلوب بالنظر إلى أن الكمية والقيمة المحكوم بها أكثر من المخالفة، واختتمت بطلب قبول الاستئناف ونقض القرار، وتبرئة الشركة مما نسب إليها واعتبار المخالفة شكلية، أو صرف النظر عن الدعوى لعدم وجود خطاب تحريك للدعوى يتفق مع تعليمات المحاكمة.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بصحة ما انتهى إليه قرار اللجنة الجمركية الابتدائية محل الاستئناف، كما أن قيمة الصنف المخالف الذي تم التغريم بناءً عليها تم تحديدها وفقًا للقيمة التي تم الإقرار عنها بالبيان الجمركي من المستأنفة للصنف المخالف بقيمة (٢٢٩ , ٢٥٢) ريال، والتي أقرت عنه كصنف واحد فقط وأخضعته لذات البند، عليه فهي المسؤولية عما تم التصريح عنه حيث تكون العينة العشوائية المرسلة للتحليل تمثل الصنف المقر عنه في البيان كاملًا ولا يمكن تجزئته، كما أن المخالفة الواردة هي مخالفة مؤثرة على جودة المنتج، ولها تأثير مباشر على المستهلك، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها لم تخرج عما سبق تقديمه في لائحة الاستئناف، واختتمت بطلب نقض القرار وصرف النظر عن الدعوى لعدم تحريرها، أو حصر المخالفة على الموديل المختبر وليس على كامل الإرسالية.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٠٨/ ٠١/ ١٤٤٧هـ، الموافق ٠٣/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (١٢:٥٠) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من شركة..... على القرار رقم (*CFR-2025-246683*) وتاريخ ٠٢/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على

قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٠٣/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ١٠/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيـث إن مـن الثابـت للجنة اسـتناد المسـتأنفة فـي تقديمهـا للالتماس إلـى الفقرات (ب/ ١) و (د/ ١) و (و/ ١) مـن المـادة (٢٠٠) مـن نظام المرافعات الشـرعية التي نصت على أنـه: « ١. يحـق لأيٍّ من الخصوم أن يلتمس إعادة النظر في الأحكام النهائية في الأحوال الآتية: ب- إذا حصـل الملتمـس بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعـوى كان قد تعذر عليه إبرازها قبـل الحكـم. د - إذا قضى الحكم بشـيء لم يطلبـه الخصوم أو قضى بأكثر ممـا طلبوه. و - إذا كان الحكـم غيابيًـا.»، وحيث إن الاعتراض المبنـي على الفقرة (ب) مشـروط بتقديم الأوراق القاطعـة محـل الـخلاف والتي من شـأنها التأثير على مجـرى الحكم، وحيث إن المسـتأنفة لم تتقـدم بذلك، وحيـث نصت الفقرة (٢/ ب) والفقرة (٣) من المـادة (٥١) من اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام على أنه: «٢. يجب أن تتضمن مذكرة الاعتراض بالتماس إعادة النظر -بحسـب الحال- البيانات والمرافقات الآتية: ب- إذا كان طلب الاعتراض وفقًا للحالة (ب) مـن الفقـرة (١) من المـادة (المائتين) من النظـام، وجب أن يتضمن الطلب مـا يفيد تعذر إبراز الأوراق القاطعة قبل الحكم. ٣.إذا لم يسـتوفِ الاعتراض ما ورد في الفقرتين (١) و (٢) مـن هذه المادة؛ حكمت المحكمة من تلقاء نفسـها بعدم قبولـه.»، وحيث إن الاعتراض المبني على الفقرة (د) مشـروط بأن يتضمن الطلب بيان الحكم الذي قُضي به دون طلب الخصوم، أو الـذي قُضـي بأكثر مما طلبه الخصوم، وحيث تدفع المسـتأنفة بأن المخالفة كانت على جزء من الإرسالية فقط وليس على كامل الإرسالية، عليه فإن قيمة الصنف تم تحديدها وفقًا للقيمة التي تم الإقرار عنها بالبيان الجمركي من المستأنفة للصنف المخالف والتي أقرت عنه كصنف واحد فقـط وأخضعتـه لذات البند؛ وذلـك وفقًا لتعريف البيـان الجمركي الوارد فـي الفقرة (٢٦) من المادة (٢) من نظام الجمارك الموحد التي نصت على أنه: «بيان البضاعة أو الإقرار أو التصريح الـذي يقدمـه صاحب البضاعة أو مـن يقوم مقامه، ويتضمـن تحديد العناصـر المميزة للبضاعة

المصـرح عنهـا وكمياتهـا بالتفصيل وفق لأحكام هـذا النظام «القانـون» «، عليه فإن المسـتأنفة هي المسـؤولة عمـا تم التصريح عنـه في البيان الجمركي، حيث إنه حسـب جواب المسـتأنف ضدها فإن العينة العشـوائية المرسلة للتحليل تمثل الصنف المقر عنه في البيان كاملًا ولا يمكن تجزئته، وأما فيما يتعلق باسـتناد المسـتأنفة على الفقرة (و)، وحيث إنه بالاطلاع على التبليغات عبر نظام حياد للدعوى الابتدائية يتضح التبليغ بموعد الجلسـة والقرار الصادر عن طريق البريد الإلكتروني والرسـائل النصية، وحيـث كان الأمر كما ذكر، عليه خلصـت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2025-246683*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًـا: رفضـه موضوعًـا، وتأييد القرار الابتدائـي في جميع ما قضى به، وذلك للأسـباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247146

الدعوى رقم: PC-2025-247146

المفاتيح:

جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - دخان- إدانة.

الملخص

- مطالبـة المسـتورد بإلغـاء القرار الابتدائـي رقـم (*CSR-2024-244465*) الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي بإدانة المسـتورد حضوريًا بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية ومصادرة المضبوطات محل التهريب ومصادرة وسـيلة النقل المعدة لذلـك. وحيـث ثبـت للجنـة الاسـتئنافية أن عقوبـة مصـادرة وسـيلة النقل مشـروطة بثبوت استخدامها في التهريب عبر إحداث مخابئ أو تعديلات، وهو ما لم يثبت، مما يقتضي إلغاء الفقـرة (ثالثًـا). كما تبيـن للجنة أن الغرامة الـواردة في الفقرة (ثانيًا) غيـر محددة، وبالرجوع لمحضـر تقدير القيمة اتضح أن مقدارهـا (٣٤٤) ريالًا. مؤدى ذلك: تعديل القرار في حدود ما سبق، وتأييده فيما عدا ذلك.

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

تتلخص وقائع هذه الدعوى بقدوم المستأنف .....، هوية وطنية رقم (.....)، إلى جمرك الخفجي بقيادته للمركبة من نوع (.....) تحمل اللوحة رقم (.....)، وبسؤاله عما يود الإفصاح عنه أجاب بوجود (٢٠ علبة دخان)، وبتفتيش المركبة وأثناء نزوله باتجاه مقدمة المركبة حاملًا بيده كيس بلاستيكي عديم اللون وقام بإسقاط الكيس أمام المركبة وركله بقدمه اليمنى بقصد إخفاء المضبوطات أسفل المركبة حيث تم رصده عن طريق المراقبة المحلية، وعليه عثر على عدد (٢٣ علبة دخان) وجدت مخبأه أسفل المركبة بإجمالي عدد (٤٣ علبة دخان)، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٤٤٥هـ.

وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض أصدرت قرارها – محل الاستئناف – رقم (*CSR-2024-244465*) والقاضي منطوقه بما يأتي:

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....(هوية وطنية رقم.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه/ .....(هوية وطنية رقم.....) بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات.

ثالثًا: مصادرة وسيلة النقل المستخدمة والمعدة والمجهزة للتهريب.

رابعًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

خامسًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن وسيلة النقل غير معدة وغير مجهزة للتهريب فلا يوجد بها أي قص أو تجويف كما أن المضبوطات لم توجد مخبأة أسفل السيارة بل كانت على الأرض تحت السيارة وغير مخبأة، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقق المسؤولية في هذه القضية لقلة الكمية ولأن هذه الكمية على قلتها لم تكن مخفية ولم يتم ضبط المواد مخفية في السيارة، مؤكدًا أن جميع

المضبوطات كانت للاستخدام الشخصي، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاستئناف ونقض القرار محل الاعتراض وعدم الحكم بمصادرة السيارة.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدّها (النيابة العامة) وتمكينها من حقها في الرد لم تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (١) من المادة (٣٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٢١/ ٠١/ ١٤٤٧هـ الموافق ١٦/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠٢:٤٩) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم:(٢٥٧١١) وتاريخ: ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من.....على القرار رقم (*CSR-2024-244465*) وتاريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ ٠٩/ ٠١/ ٢٠٢٥م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ١٣/ ٠١/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وبالنظر لما قدمه المستأنف من دفوع؛ وحيث إنه فيما يتعلق بما انتهى إليه القرار محل الاستئناف في فقراته (أولًا – ثانيًا –

رابعًا – خامسًا)، وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة – فيما يتعلق بتلك الفقرات – متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن

ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار فيما يتعلق بالفقرات المشار إليها مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، وفيما يتعلق بالفقرة (ثالثًا) الواردة في منطوق القرار محل الاستئناف والمتعلقة بمصادرة وسيلة النقل، وحيث إن تقرير هذه العقوبة يرتبط وجودًا وعدمًا بمدى استخدام واسطة النقل نفسها لتهريب المواد المضبوطة كترتيب مخابئ أو جيوب داخل واسطة النقل لاستعمالها في التهريب بناءً على ذلك، وحيث لم يثبت إحداث التغيير في واسطة النقل على النحو السابق بيانه، الأمر الذي يتعين معه إلغاء الفقرة (ثالثًا) من منطوق القرار محل الاستئناف، وحيث لاحظت اللجنة الاستئنافية عدم تحديد المبلغ المحكوم به في عقوبة الغرامة الجمركية الواردة في الفقرة (ثانيًا) من منطوق القرار المستأنف، وحيث إنه بالنظر إلى أوراق الدعوى وما تضمنه محضر تقدير القيمة المعد من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك يتضح أن مقدار الغرامة المحكوم بها هو (٣٤٤) ثلاثمائة وأربعة وأربعون ريالًا سعوديًا.

وبناء على ما تقدم، وبعد المداولة، خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-244465*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع، تأييد القرار الابتدائي فيما قضى به في الفقرات (١، ٢، ٤، ٥)، مع إلغاء الفقرة (٣) منه، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-116

الدعوى رقم: PC-2024-245692

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CFR-2024-240634*)، الصـادر عن اللجنة الجمركيـة الابتدائيـة الأولى بالريـاض. والقاضي برفض طلب التماس إعـادة النظر. وحيث ثبـت للجنة الاسـتئنافية أن ما أورده المسـتورد في لائحتـه من إدعاء تزوير المسـتندات جاء مجـردًا من الدليل المعتبر كما يتبين للجنة أن اسـتناد المسـتورد إل الفقـرة (ز/ ١) من المادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشـرعية قد خلا من بيان ممثله ووجه بطلان تمثيله، وأن ما أثير لا يعدو كونه خطأً كتابيًا في الاسـم دون مسـاس ببيانات الإرسـالية. ومؤدى ذلك: عدم قيام السند النظامي للدفوع المقدمة، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشـرعية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المؤسسة المستأنفة قد تقدمت بالتماس إعادة النظر على القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (*CFR-2022-3015*)، وقد أصدرت اللجنة الجمركية قرارها –محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

«– عدم قبول طلب التماس إعادة النظر.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأنه قد تم تقديم الالتماس طبقًا لما ورد ضمن المادة (ز/ ١) من المادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشرعية باعتبار أن القرار تعلق بمؤسسة أخرى لا علاقة لها بالمستأنفة، وأنه تم العلم بالقرار بتاريخ ٢٠/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، كما أن مستند التعهد السندي قد تم استخدامه بأكثر من دعوى مما يعد من مواضع التزوير وفقًا للفقرة (أ/ ٢٠٠) من ذات المادة، كما أنه لم يتم التبليغ بالقرار تبليغًا سليمًا مما تعذر معه تقديم الاستئناف على القرار وفقًا للمادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد، كما تدفع المؤسسة المستأنفة بعدم علمها عن الإرسالية محل الدعوى ولا تعترف بها وأن المسؤول عنها هو المخلص الجمركي، واختتمت بطلب نقض القرار وإعادة النظر في الدعوى، واحتياطيًا مطابقة التعهدات السندية للدعاوى الأخرى مع التعهد السندي الخاص بالدعوى الأساسية، وإعادة التمثيل الصحيح للدعوى، وتحميل المخلص الجمركي ومسؤول استلام الأوراق أي عقوبة تترتب على هذه الإرسالية.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بصحة ما انتهى إليه قرار اللجنة الجمركية الابتدائية محل الاستئناف، وأن الإرسالية وردت باسم المؤسسة وبسجلها التجاري وبجميع المستندات المقدمة من قبلها والتي من خلالها تم تنظيم البيان الجمركي إلى إتمام كافة الإجراءات الجمركية، واختتمت بطلب رفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها لم تخرج عما تم تقديمه في لائحة الاستئناف،

واختتمت بطلب قبول الاستئناف وإعادة نظر الدعوى، وطلب أصل التعهد ووكالة التحليل وفحصهما.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٤٦هـ الموافق ٠١/ ٠٥/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠٩:٥٧) صباحًا، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من مؤسسة ..... على القرار رقم (*CFR-2024-240634*) وتاريخ ٠٦/ ١٠/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٢/ ١١/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق ومستندات، عليه فإن الثابت من لائحة الاستئناف المقدمة بأن المستأنف يدفع بالفقرة (أ/ ١) من المادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشرعية والتي نصت على أنه: « ١. يحق لأيٍّ من الخصوم أن يلتمس إعادة النظر في الأحكام النهائية في الأحوال الآتية: أ- إذا كان الحكم قد بُنِيَ على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بُنِيَ على شهادة قضي - من الجهة المختصة بعد الحكم

– بأنهـا شـهادة زور.»، وحيـث إن الاعتـراض المبني على الفقرة (أ) مشـروط بإرفـاق ما يثبت تزوير الورقة أو الحكم بأن الشـهادة شـهادة زور وفقًا لما نصت عليه المادة الحادية والخمسـين من اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام، ولم يتقدم المسـتأنف بذلك، حيث يتضح أن البيان الجمركي مسـجل باسم المؤسسة وجميع المعاملات الجمركية والتجارية تمت باسم المؤسسـة وتحمل ختمها ومـن ضمنها تعهد عدم التصرف المصدق عليه مـن الغرفة التجارية، وأما فيما يخص دفع المسـتأنف بالتزوير على المسـتندات المقدمة، واستنادًا إلى المادة (١٥٨) من نظام الجمارك الموحد والتي نصت على أنه: «يكون أصحاب البضائع وأرباب العمل وناقلو البضائع مسـؤولين عن أعمال مسـتخدميهم وجميـع العاملين لمصلحتهم فيما يتعلق بالرسـوم والضرائب التي تسـتوفيها الدائرة الجمركية والغرامات والمصادرات المنصوص عليها في هذا النظام «القانون» والناتجة عن تلك الأعمال»، وبما أن المخلص الجمركي يكون تابعًا لصاحب البضاعـة بموجـب التفويـض الصادر مـن قبله، وحيـث إن العلاقة بيـن المسـتورد والمخلص الجمركـي علاقـة تعاقدية فيما بينهـم يحق لكل منهم الرجوع على الآخر، وحيث إن الإرسـالية محـل الدعوى واردة باسـم المؤسسـة، والتعهد المقدم لفسـحها مؤقتًا يشـمل ختمها وتصديق غرفة الأحساء، عليه فإن جميع البيانات المضمنة فيه ومسؤولية التأكد من مدى صحتها تقع على عاتق المستأنف، وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسـباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسـبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلـك ما يدفع به المسـتأنف على الفقرة (ز/ ١) من المادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشـرعية والتـي نصـت على أنه: «١. يحق لأيٍّ من الخصـوم أن يلتمس إعادة النظر فـي الأحكام النهائية فـي الأحوال الآتية: ز – إذا صـدر الحكم على من لم يكن ممثلًا تمثيلًا صحيحًا في الدعوى.»، حيـث أن الاعتـراض المبني علـى الفقرة (ز) مشـروط ببيـان الممثل في الدعـوى، ووجه عدم صحـة تمثيلـه، وإذ إن الثابـت أن الملتمس يدفع بأن القرار صادر على مؤسسـة مختلفة، وحيث إنه بالاطلاع على القرار الصادر محل الالتماس يتبين وجود خطأ في كتابة اسم المؤسسة فقط، بينما مضمون القرار والبيان الذي بموجبه تم الاسـتيراد وتحديد نوع المخالفة والإرسـالية فهي صحيحـة، وحيـث خلا الالتماس من الشـرط الموجب لقبوله، ولما كانت أسـباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة

القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه؛ عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....) لمالكها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-240634*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-246465

الدعوى رقم: PC-2024-246465

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – ديزل –إدانة.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CSR-2024-239956*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض. والقاضي بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي، و إلزامه بغرامـة جمركيـة، ومصادرة المضبوطات محـل التهريب. وحيث ثبت للجنة الاسـتئنافية أن المسـتأنفة قد صدّرت الإرسـالية محل الإشـكال بموجب بيان الصادر رقم (.....)، وأن نتائج المختبر كشـفت احتواء العينتين على نسـب مرتفعة من الديزل بلغت (٥ , ٧٥٪) و(٨٦ , ٦٧٪)، بينما الحد النظامي لا يتجاوز (٥٪). ورأت اللجنة أن اختلاف النسب لا يؤثر فـي الحكم لكونه ناتجًا عن عوامل التخزين وخصائص المواد البترولية. ومؤدى ذلك: تأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود لائحة الدعوى العامة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة الأحساء رقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠١/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة قيام المدعى عليها بتصدير إرسالية عن طريق جمرك البطحاء بموجب بيان الصادر رقم (.....) بتاريخ ٠٧/ ٠٨/ ١٤٤٤هـ، وبعد سحب عينات منها وإحالة العينة الأولى إلى مختبر (.....) وردت النتيجة بموجب التقرير رقم (.....) وتاريخ ١١/ ٠٤/ ٢٠٢٣م باحتوائها على مادة الديزل بنسبة (٨٦ , ٦٧٪)، وبإحالة العينة الثانية إلى مختبر (.....) وردت النتيجة بموجب التقرير رقم (.....) وتاريخ ١٣/ ٠٣/ ٢٠٢٣م باحتوائها على مادة الديزل بنسبة (٥ , ٧٥٪)، ووفقًا لعلامة تمييز الوقود فأنها تزيد عن الحد المسموح به (٥٪)، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠١/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها- محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

« أولًا: إدانة المدعى عليها/ ..... (هوية وطنية رقم (.....)، مالكة/ مؤسسة .....(سجل تجاري .....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليها/ .....(هوية وطنية رقم.....)، مالكة/ مؤسسة.....(سجل تجاري .....) بغرامة تعادل قيمة الديزل غير المصرح عنه.

ثالثًا: إلزام المدعى عليها/ .....(هوية وطنية رقم.....)، مالكة/ مؤسسة.....(سجل تجاري .....) بغرامة تعادل قيمة الديزل غير المصرح عنه كبدل مصادرة.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات. ».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن الجمارك لم تلتزم بما ورد في تعميم مدير عام الجمارك رقم

(.....) وتاريخ ٢٠/ ٠٧/ ١٤٣٣هـ والذي ينص على: «تقوم اللجنة المختصة بسحب ثلاث عينات من كل شحنة بحيث ترسل عينة للمختبر في العبوات المخصصة لهذا الغرض بأرقام سرية مرفقًا بها النموذج المعتمد لتقديم المعلومات الفنية للإرساليات وتحفظ عينتين لدى الجمرك بعد تحريزهما إلى حين ورود النتيجة، فإذا أظهرت النتيجة احتواء العينة على مواد بترولية مدعومة وأعترض صاحب الشأن على النتيجة يتم إرسال إحدى العينتين المحفوظتين إلى مختبر آخر وإذا أكد الفحص صحة النتيجة الأولى تحال الواقعة للإدارة القانونية، وأما إذا تعارضت النتيجتان فيتم تحليل العينة الثالثة كترجيح لإحداهما ويستكمل اللازم على ضوء ذلك...»، كما تدفع مالكة المؤسسة المستأنفة بأن الدليل الذي استندت إليه المستأنف ضدها غير قطعي باعتبار أن المختبرات ذات الجودة العالية تكون نتائجها متطابقة وإذا لم تتطابق فإن الفارق لا يكاد يذكر، كما تدفع بعدم توافر القصد الجنائي في الواقعة محل الدعوى، واختتمت بطلب إلغاء القرار محل الاستئناف.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها وتمكينها من حقها في الرد، لم تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (١) من المادة (٣٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية؛ قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٠١/ ١٢/ ١٤٤٦هـ، الموافق ٢٨/ ٠٥/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٤٨) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من .....على القرار رقم (*CSR-2024-239956*) وتاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ١٩/ ١١/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٣/ ١٢/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث إنه وفقًا للائحة الاستئناف المقدمة والبيان الجمركي المرفق فإنه تبين للجنة أن المستأنفة قامت بتصدير الإرسالية محل الإشكال بموجب بيان الصادر رقم (.....) وتاريخ ٠٧-٠٨-١٤٤٤هـ، وحيث إنه بعد فحص العينة الأولى تبين احتوائها على نسبة (٥ , ٧٥٪) من مادة الديزل في حين كانت نتيجة العينة الثانية بنسبة (٨٦ , ٦٧٪)، وحيث قضت الفقرة (الثالثة) من تعميم مدير عام الجمارك رقم (.....) في ٢٠/ ٧/ ١٤٣٣هـ على أنه: «تقوم اللجنة المختصة بسحب ثلاث عينات من كل شحنة بحيث ترسل عينة للمختبر في العبوات المخصصة لهذا الغرض بأرقام سرية مرفقًا بها النموذج المعتمد لتقديم المعلومات الفنية للإرساليات وتحفظ عينتين لدى الجمرك بعد تحريزهما إلى حين ورود النتيجة، فإذا أظهرت النتيجة احتواء العينة على مواد بترولية مدعومة وأعترض صاحب الشأن على النتيجة يتم إرسال إحدى العينتين المحفوظتين إلى مختبر آخر وإذا أكد الفحص صحة النتيجة الأولى تحال الواقعة للإدارة القانونية، وأما إذا تعارضت النتيجتان فيتم تحليل العينة الثالثة كترجيح لإحداهما ويستكمل اللازم على ضوء ذلك...»، وحيث إن النسب الواردة ضمن تقرير المختبر تعد من النسب المرتفعة، حيث إن الحد المسموح به هو (٥٪)، ذلك إن العبرة في المخالفة في نتيجة المختبر هو تجاوزها (٥٪) بغض النظر عن كون النتيجة متباينة، ويأتي اختلاف النتيجة الحاصل عادة بسبب اختلاف نسبة المادة العطرية وبعض المركبات الكيميائية المكون منها

مـادة الديـزل – أو المخالطة له– وهي مادتي (أوكسـيد النيتروجين) و (الكبريـت)، والتي تتأثر بعوامـل التخزيـن والحرارة، والتباين لا يعتد به كون التجاوز مرتفع بأكثر من النسـبة المسـموح بها بنسـبة كبيرة، عليه فإنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاسـتئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسـباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسـبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يسـتحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمـة علـى نتيجة القرار مما يكون معه الاسـتئناف بلا سـند يؤيده متعينًـا رفضه، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبـول الاسـتئناف شـكلًا، مـن مقدمـه/ .....، هويـة وطنيـة رقـم (.....) مالكـة مؤسسـة.....، سـجل تجاري رقم (.....)، ضـد القـرار الابتدائـي رقـم (*CSR-2024-239956*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-233077

الدعوى رقم: PC-2024-233077

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – أنبوبة كريم طبي–إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامة إعادة النظر في القـرار الابتدائي رقم (١٨٤٠) لعـام ١٤٤٣هـ الصادر عـن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولـى بالرياض. والقاضي بإدانة المسـتورد وإلزامه بغرامة جمركيـة ومصـادرة المضبوطـات محـل القضية. وحيـث ثبت للجنـة الاسـتئنافية أن الجهة الناظـرة للدعـوى هـي صاحبـة السـلطة فـي تقديـر العقوبة المناسـبة بمـا يتفق مـع ظروف وملابسـات الدعوى وسلوك مرتكب الفعل المؤثم، وأن طلب النيابة جاء مجردًا من بيان أي خطـأ في تطبيق النظام واقتصـر على طلب تغليظ العقوبة دون تسـبيب. ومؤدى ذلك: رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخـص وقائـع هـذه القضيـة فـي أنـه وردت إفـادة جمـرك ميناء جـدة الإسلامـي عند

تصديـر إرسـالية برقـم بيـان صـادر (.....) بتاريـخ ٢٥/ ٠٥/ ١٤٤٢هـ، بالاشـتباه بالحاويـة مـن قبـل مجموعـة الكشـف بالأشـعة، وعُثـر علـى عـدد (٢٢٠٠) أنبوبة كريم.....الطبـي، لـم يتـم التصريـح عنـه في البيـان والفاتورة وتـم حجزها لدى الجمرك، وتم إعداد محضر الضبط رقم (.....) بتاريخ ٠٤/ ٠٧/ ١٤٤٢هـ، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها القاضي منطوقه بما يأتي:

١-إدانـة المدعـى عليـه مؤسسـة.....، سـجل تجـاري رقـم (.....)، لصحابها.....، سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (.....)، حضوريًا بالتهريب الجمركي.

٢-إلزامه بغرامة جمركية تعادل مثل قيمة المضبوطات مبلغًا مقداره (٢٠٧٩٠) عشرون ألف وسبعمائة وتسعون ريال.

٣-مصادرة المضبوطات محل القضية.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاسـتئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه طلب النيابة العامة إعادة النظر في القرار، والحكم على المدعى عليه بعقوبة تتناسب مع جسامة المخالفة التي ارتكبها كي يتحقق بها زجره عن العودة لارتكاب المخالفة مرة أخرى.

وفـي يوم الخميـس بتاريـخ ٠٢/ ٠٧/ ١٤٤٦هـ الموافق ٠٢/ ٠١/ ٢٠٢٥م، السـاعة (٩:٥٠) صباحًا، عقدت اللجنة الجمركية الاسـتئنافية جلسـتها للنظر في الاسـتئناف المقدَّم من النيابة العامة على القرار رقم (١٨٤٠) لعام ١٤٤٣هـ، وتاريخ ٢٤/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على

قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ ١٧/ ٠٨/ ٢٠٢٢م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ١٦/ ٠٩/ ٢٠٢٢م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث تبين للجنة الجمركية الاستئنافية أن غاية ما كان عليه طلب النيابة العامة في استئنافها هو إعادة النظر في القرار محل الاستئناف للحكم على المدعى عليه بعقوبة تتناسب مع جسامة المخالفة التي ارتكبها كي يتحقق بها زجره عن العودة لارتكاب هذه المخالفة مرة أخرى ويتحقق ردع غيره عن ارتكاب مثل تلك المخالفة، وحيث إن الجهة الناظرة للدعوى هي صاحبة السلطة الكاملة في تقدير ما تراه من عقوبة تنسجم مع ما كانت عليه ظروف وملابسات الدعوى وسلوك مرتكب الفعل المؤثم، وحيث لم تذكر النيابة وجود خطأ في تطبيق النظام في هذا الشأن واقتصر طلبها على مجرد طلب تغليظ العقوبة فإن ذلك يترتب عليه لدى اللجنة الاستئنافية الالتفات عن طلب النيابة العامة لخلوه من الأسباب الموضوعية لفحص وتحقيق ما تطلبه النيابة العامة من مراجعة العقوبة المحكوم بها، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ النيابة العامة، ضد القرار الابتدائي رقم (١٨٤٠) لعام ١٤٤٣هـ، وتاريخ ٢٤/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-264392

الدعوى رقم: PC-2025-264392

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – أقمشة وملابس–إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامة بمحافظة حفر الباطـن اللجنة الجمركية الابتدائيـة الثانية بالرياض ضد المدعى عليه/ ...، هوية وطنية رقم (...)، المالك ل/ ...، سجل تجاري رقم(...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٠٥/ ٠١/ ١٤٤٦هـ المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسـالية الـواردة بموجـب بيـان الاسـتيراد رقـم (...) وتاريـخ ٢٢/ ١٢/ ١٤٤٥هـ وهـي عبارة عن (أقمشـة وملابس نسـائية) بعـدد (٤٦٠) قطعة، لوحظ إدخال بعـض الأصناف الأخرى التي لـم يتـم التصريح عنها، وحيث ثبت للجنـة الجمركية الابتدائية أن هـذه الأصناف من المقيد دخولهـا إلى المملكة، وعـدم التصريح عنها يعد تهريب جمركي. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليـه/ ...، هويـة وطنيـة رقـم (...)، المالك ل/ ...، سـجل تجـاري رقـم(...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل أربعة أمثال الرسـوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة حفر الباطن رقم (.....) وتاريخ ١٤/ ١١/ ١٤٤٦هـ والمتضمنة ورود إرسالية إلى جمرك الرقعي عائدة للمدعى عليه تم التصريح عنها بأنها عبارة عن أقمشة وملابس نسائية بعدد (٤٦٠) قطعة بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ (٢٢/ ١٢/ ١٤٤٥هـ).وعند الشخوص على الإرسالية اتضح وجود أصناف لم يتم التصريح عنها وهي أقمشة ذات منشأ سوري بكمية ١٠ قطع بمجموع ٣٩٠ متر. وأقمشة لا يوجد عليها بلد منشأ بكمية ١٩٠ قطعة ومجموع ٦,٣٥٠ متر. وملابس نسائية ذات منشأ تركي بعدد ٧٧ قطعة، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠١/ ١٤٤٦هـ وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة وتشديد العقوبة ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٠٣/ ١٢/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر من رئيس النيابة العامة بالرياض برقم (.....) وتاريخ: ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، وحضر/ .....- سعودي الجنسية – هوية وطنية رقم: (.....) بصفته مالك مؤسسة..... بموجب سجل تجاري رقم (.....)، وبسؤال المدعي العام عن لائحة دعوى النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبمواجهة المدعى عليه بذلك، أجاب بأنه يؤكد على أنه ليس لديه ما يضيفه خلاف ما تضمنه ملف الدعوى. وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة ورود إرسالية إلى جمرك الرقعي عائدة للمدعى عليه تم التصريح عنها بأنها عبارة عن أقمشة وملابس نسائية بعدد (٤٦٠) قطعة بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ (٢٢/ ١٢/ ١٤٤٥هـ).وعند الشخوص على الإرسالية اتضح وجود أصناف لم يتم التصريح عنها وهي أقمشة ذات منشأ سوري بكمية ١٠ قطع بمجموع ٣٩٠ متر. وأقمشة لا يوجد عليها بلد منشأ بكمية ١٩٠ قطعة ومجموع ٦,٣٥٠ متر. وملابس نسائية ذات منشأ تركي بعدد ٧٧ قطعة. بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠١/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى.»، كما نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب أو مستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، كما نصت الفقرة (١) من المادة (١٤٥) من ذات

النظـام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشـد تقضي بهـا نصوص أخرى نافذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما بما يلي:١- إذا كانت البضاعة المهربـة تخضـع لضرائب «رسـوم» جمركيـة مرتفعـة، فتكون العقوبـة غرامة لا تقـل عن مثلي الضريبة «الرسـوم» الجمركية المستحقة ولا تزيد على ثلاثة أمثال الضريبة «الرسوم» الجمركية، أو مثلي قيمة البضاعة أيهما أعلى، والحبس مدة لا تقل عن شـهر ولا تزيد على سـنة، أو بإحدى هاتيـن العقوبتيـن. كما نصت الفقـرة (٢) من المـادة (١٤٥) من ذات النظام علـى أنه: «٢- أما السـلع الأخرى، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة « الرسـوم» الجمركية المستحقة، ولا تزيد عن قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شـهر ولا تزيد على سـنة أو بإحدى هاتين العقوبتيـن.»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبنـاءً علـى ما تقدم وحيث إن مـن الثابت للجنة بموجب محضـر الضبط محل الدعوى محاولـة إدخـال المدعى عليه لأقمشـة ذات منشـأ سـوري بكمية ١٠ قطع بمجمـوع ٣٩٠ متر. وأقمشة لا يوجد عليها بلد منشأ بكمية ١٩٠ قطعة ومجموع ٦,٣٥٠ متر. وملابس نسائية ذات منشأ تركي بعدد ٧٧ قطعة دون التصريح عنها.

وعليـه فـإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصنـاف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمـر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه مالك المؤسسـة بجريمة التهريـب الجمركي، وإلزامه بغرامـة تعادل أربعة أمثال قيمة الرسـوم الجمركية للمضبوطات، ومصـادرة المضبوطات محل التهريب، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيمـا يتعلق بطلب المدعيـة إيقاع عقوبة الحبس، وحيث أن سـجل المدعى عليه يخلو مـن السـوابق الجنائية (الأحكام)، فـضلًا عن كون ذلك يتوافق مع الأصـول المقررة في القضاء الجزائي ومنها أن الأصل في المسلم البراءة والسلامة من كل تهمة، والأصل العدم؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السـالبة للحرية وتتعدى آثارهـا لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....– سعودي الجنسية – هوية وطنية رقم: (.....) مالك مؤسسة.....، سجل تجاري رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه/ .....– سعودي الجنسية – هوية وطنية رقم: (.....) مالك مؤسسة وادي طليح للتجارة، سجل تجاري رقم: (.....) بغرامة قدرها (.....) أربعون ألفًا وخمسمائة وثلاثة وستون ريالًا وعشرون هللة تعادل أربعة أمثال الرسوم الجمركية للمضبوطات.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-265749

الدعوى رقم: PC-2025-265749

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – معسل – نكهة معسل – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بمحافظة الخفجـي اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعـى عليـه/ ...، هويـة وطنيـة رقـم (...)، بموجـب محضر الضبـط رقـم (...) وتاريخ ٠٤/ ١٢/ ١٤٤٦هـ المتضمن ضبط المسـتورد وبحوزته (معسـل) بـوزن (١٠٠٠) جرام، وعدد (١٤٨) نكهة معسـل لم يتم التصريح عنهـا، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هـذه الأصناف مـن المقيد دخولها إلى المملكة، وعدم التصريـح عنها يعد تهريب جمركي. مـؤدى ذلك: إدانة المدعى عليـه/ ...، هوية وطنية رقـم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب والحكم بمصادرة وسيلة النقل المستخدمة في التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة الخفجي رقم (.....) وتاريخ ٠١/ ٠١/ ١٤٤٧هـ، والمتضمن أنه أثناء قدوم المدعى عليه إلى جمرك الخفجي بقيادته لمركبة من نوع (.....) والتي تحمل اللوحة رقم (.....)، وبتفتيشها عُثر على معسل بوزن (١,٠٠٠) جرام، كما عُثر على عدد (١٤٨) نكهة معسل، وُجدت داخل خزان الوقود، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٤/ ١٢/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية ومصادرة المضبوطات والحكم بما يعادل قيمة وسيلة النقل.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضـوع، فقـد تبيـن للجنـة أنـه أثنـاء قـدوم المدعـى عليـه إلـى جمرك الخفجـي بقيادتـه لمركبـة مـن نـوع (.....) والتـي تحمـل اللوحـة رقـم (.....)، وبتفتيشـها عُثـر علـى معسـل بـوزن (١,٠٠٠) جـرام، كمـا عُثـر علـى عـدد (١٤٨) نكهـة معسـل، وُجدت داخـل خـزان الوقود بموجـب محضـر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٤/ ١٢/ ١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحـد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنـع أو التقييد الواردة فـي هذا النظام (القانون) والأنظمـة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكـن التي أودعت فيهـا المواد المهربة...»، وكما نصت الفقـرة (١) من المادة (١٤٥) من ذات النظـام علـى أنه: «إذا كانـت البضاعة المهربة تخضع لضرائب « رسـوم « جمركية مرتفعة، فتكـون العقوبـة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة « الرسـوم « الجمركية المسـتحقة ولا تزيد على ثلاثـة أمثال الضريبة «الرسـوم» الجمركيـة، أو مثلي قيمة البضاعة أيهمـا أعلى، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) مـن ذات النظـام على: «مصادرة البضائع محل التهريـب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حـال عدم حجزهـا.»، كما نصت الفقرة (٦) من المادة (١٤٥) مـن ذات النظام على: «مصادرة وسـائط النقـل والأدوات والمـواد التي اسـتعملت في التهريـب، وذلك فيما عدا وسـائط النقل العامـة، كالسـفن والطائرات والقطارات والسـيارات العامة مالم تكن قد أعدت أو اسـتؤجرت لهذا الغرض، أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته على معسل بوزن (١,٠٠٠) جرام وعدد (١٤٨) نكهة معسل، وبالاطلاع على محضر سماع الأقوال تبين إقرار المدعى عليه بعائدية المضبوطات وأنها لغرض البيع.

وعليه؛ فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا؛ الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب، ومصادرة وسيلة النقل المستخدمة في التهريب نظير إخفاء المدعى عليه للمضبوطات بطريقة فنية وذلك بوضعها داخل خزان الوقود غير ظاهرة للعيان بقصد التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيما يتعلق بطلب عقوبة الحبس، بيد أن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانـة المدعى عليـه / .....–سـعودي الجنسـية– هوية وطنية رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب مبلغًا وقدره (٤٦٤ , ٤) أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وستون ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة وسـيلة النقل المستخدمة في التهريب من نوع (.....) سنة الصنع ٢٠١٨م تحمل اللوحة رقم (.....).

رابعًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

خامسًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-265772

الدعوى رقم: PC-2025-265772

المفاتيح:

جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - تبغ- إدانة.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بمحافظة جدة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليه/ ...، هوية وطنية رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٢٤/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسالية الواردة بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ ١١/ ٠٤/ ١٤٤٤هـ وهي عبارة عن (كرفان)، لوحظ إدخال صنف أخر عبارة عن (تبغ) بوزن (٥٠٠ ,٦) كيلوجرام، لم يتم التصريح عنها، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذه الأصناف من المقيد دخولها إلى المملكة، وعدم التصريح عنها يعد تهريب جمركي. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...، هوية وطنية رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٧/٠١/٠١هـ والمتضمن أنه وردت إرسالية عبارة عن (كرفان) عائدة للمدعى عليه عن طريق جمرك ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٤/٠٤/١١هـ وبمعاينة الوارد الفعلي عُثر على تبغ بوزن (٦,٥٠٠) كيلوجرام، وُجدت داخل سقف الكرفان، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٥/٠٨/٢٤هـ وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الأحد الموافق ٢٠٢٥/١١/٣٠م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ١٤٤٣/٠٨/٢٥هـ في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبليغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ١٤٢٣/١١/٠٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ١٤٤٥/٠٤/٠٨هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة،

وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه وردت إرسالية عبارة عن (كرفان) عائدة للمدعى عليه عن طريق جمرك ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١١/ ٠٤/ ١٤٤٤هـ وبمعاينة الوارد الفعلي عُثر على تبغ بوزن (٦,٥٠٠) كيلوجرام، وُجدت داخل سقف الكرفان بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٤/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، وكما نصت الفقرة (١) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «إذا كانت البضاعة المهربة تخضع لضرائب « رسوم « جمركية مرتفعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة « الرسوم « الجمركية المستحقة ولا تزيد على ثلاثة أمثال الضريبة «الرسوم» الجمركية، أو مثلي قيمة البضاعة أيهما أعلى، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته على تبغ بوزن (٦,٥٠٠) كيلوجرام.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي الرسوم

الجمركية للمضبوطات محل التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيما يتعلق بطلب عقوبة الحبس، بيد أن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....-سعودي الجنسية- هوية وطنية رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب مبلغًا وقدره (١,٠٤٠,٠٠٠) مليون وأربعون ألف ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-111

الدعوى رقم: PC-2024-261087

المفاتيح:

جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - تنباك- إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامة بمحافظة جدة اللجنة الجمركية الابتدائيـة الثانية بالرياض ضد المدعى عليها/ ....، ... الجنسـية، هويـة مقيم رقم (...)، بموجب محضر الضبـط رقم (...) وتاريخ ١٣/ ١١/ ١٤٤٥هـ المتضمـن ضبط المسـتوردة وبحوزته (تنباك) بعـدد (٢) كيس بوزن (٢٤٠ ,٤٦) جـرام، لـم يتم التصريح عنها، وحيـث ثبت للجنة الجمركيـة الابتدائية أن هذه الأصناف من المقيد دخولها إلى المملكة، وعدم التصريح عنها يعد تهريب جمركي. مؤدى ذلـك: إدانـة المدعى عليها/ ....، ... الجنسـية، هويـة مقيم رقـم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة جدة رقم (.....) وتاريخ ٢٨/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ والمتضمنة أنه أثناء قدوم المدعى عليها لجمرك ميناء جدة الإسلامي عبر باخرة.....رقم (.....) قادمة من ميناء سواكن بجمهورية السودان أُشتبه بالحقيبة التي معها، وبسؤالها عما تريد الإفصاح عنه أجابت بعدم وجود مواد مقيدة أو ممنوعة، وبتفتيش أمتعة المدعى عليها عثر على عدد (٢) كيس تنباك تزن (٢٤٠ ,٤٦) جرام، وُجدت مخبأة بداخل حطب بخور، وبناء عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٣/ ١١/ ١٤٤٥هـ وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليها والحكم بالعقوبة الواردة بالفقرة (١) من المادة (١٤٥) من نظام الجمارك الموحد ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٥/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، ولم تحضر المدعى عليها أو من يمثلها رغم ثبوت تبلغها تبليغًا نظاميًا، وبسؤال المدعي العام عن لائحة دعوى النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبسؤال المدعي العام عمّا إذا كان لديه أقوال أخرى، أجاب بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيث الموضـوع، فقد تبين للجنة بـأن المدعى عليها قد ضُبـط بحيازتها عدد (٢) كيس تنباك تزن (٢٤٠ , ٤٦) جرام، وُجدت مخبأة بداخل حطب بخور، بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٣/ ١١/ ١٤٤٥هـ.

واسـتنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحـد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنـع أو التقييـد الـواردة في هـذا النظام (القانـون) والأنظمـة والقوانين الأخـرى»، كما نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكـن التـي أودعت فيهـا المواد المهربة...»، كمـا نصت الفقرة (١) مـن المادة (١٤٥) من ذات النظـام على أنـه: « إذا كانت البضاعـة المهربة تخضع لضرائب «رسـوم» جمركية مرتفعة، فتكـون العقوبـة غرامـة لا تقل عن مثلي الضريبة «الرسـوم» الجمركية المسـتحقة ولا تزيد على ثلاثـة أمثال الضريبة «الرسـوم» الجمركيـة، أو مثلي قيمة البضاعة أيهمـا أعلى، والحبس مدة لا تقـل عن شـهر ولا تزيد على سـنة، أو بإحـدى هاتين العقوبتيـن.»، وكما نصـت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليها قد ضُبط بحيازتها عدد (٢) كيس تنباك تزن (٢٤٠ , ٤٦) جرام.

وعليه فإن قيام المدعـى عليها بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمـر الـذي يتقرر معـه إدانة المدعـى عليها بالتهريـب الجمركـي، وإلزامه بغرامة تعـادل مثلي

الرسـوم الجمركية للمضبوطـات، ومصادرة المضبوطـات محل التهريب، وفيمـا يتعلق بطلب إيقـاع عقوبة الحبس، ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السـالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقها ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أمـا فيمـا يتعلق بعدم حضـور المدعى عليها أو من يمثلها جلسـة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغها تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة)– أو أودع هو أو وكيله أو ممثله

النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلـك، فيعد القـرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعـى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولمـا رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب مـا هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليها.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليها/ .....(جواز سفر سوداني رقم .....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه/ .....(جواز سفر سوداني رقم .....) بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-272672

الدعوى رقم: PC-2025-272672

المفاتيح:

جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - ألعاب نارية - إدانة.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بمنطقة جازان اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المستوردين وعددهم (١٠)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ١٨/ ٠٥/ ١٤٤٧هـ المتضمن ضبط المستوردين وبحوزتهم (ألعاب نارية) بعدد (١٠) كيس بوزن (٠٠٠ , ١٧١) جرام، لم يتم التصريح عنها، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذه الأصناف من المقيد دخولها إلى المملكة، وعدم التصريح عنها يعد تهريب جمركي. مؤدى ذلك: إدانة المستوردين وعددهم (١٠)، بالتهريب الجمركي، وإلزامهم بالتضامن بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمنطقة جازان رقم (.....) وتاريخ ١٠/ ٠٦/ ١٤٤٧هـ، والمتضمنة أنه أثناء قيام الدوريات الأمنية بقطاع حرس الحدود بمحافظة الحُرث بعملها الميداني، شوهد عدد (١٠) أشخاص يحاولون تجاوز خط الحدود للداخل، فجرى التعامل معهم حسب ما يقتضيه الموقف ونتج عن ذلك القبض عليهم جميعًا وبحوزة كلًا منهم عدد (١) كيس العاب نارية ما يزن (٠٠٠ , ١٧) جرام وبلغ إجمالي عدد المضبوطات ما يزن (٠٠٠ , ١٧١) جرام من الألعاب النارية، ومن خلال إجراءات الاستدلال اتضح وجود مستقبل فتم إعداد خطة أسفرت بالقبض عليه وهو المدعى عليه/ .....، والمستقبل كان ينتظر المهربين خلف السياج الأمني لاستقبال المضبوطات، وتم القبض عليه مُتليس بعد أن قام بتحميل المهربات، ويقع مكان القبض في الموقع المسمى (.....) ويبعد عن الحد (.....) كم تقريبًا، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٨/ ٠٥/ ١٤٤٧هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليهم والحكم بالحبس والغرامة الجمركية ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٠٩/ ١٢/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى. وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، ولم يحضر المدعى عليهم ولا من يمثلهم رغم ثبوت تبلغهم تبليغًا نظاميًا، وبعد التحقق من الطرف الحاضر، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد

عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضـوع، فقد تبيـن للجنه بأنـه ضُبط بحيـازة المدعـى عليهـم كلٌ منهم عـدد (١) كيـس ألعاب نارية مـا يزن (٠٠٠ , ١٧) جـرام، حيث بلغ إجمالي عـدد المضبوطات مـا يـزن (٠٠٠ , ١٧١) جرام بموجب محضر الضبـط رقـم (.....) وتاريخ ١٨/ ٠٥/ ١٤٤٧هـ.

واسـتنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحـد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنـع أو التقييد الواردة فـي هذا النظام (القانون) والأنظمـة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكـن التـي أودعت فيهـا المواد المهربة...»، كمـا نصت الفقرة (٤) مـن المادة (١٤٥) من ذات النظـام علـى أنه: « إذا كانـت البضاعة المهربة من البضائع الممنوعـة، تكون العقوبة غرامة لا تقـل عـن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن سـتة أشـهر ولا تزيـد على ثلاث سـنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكمـا نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) مـن ذات النظـام على: «مصادرة البضائع محل التهريـب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليهم قد ضُبط بحيازتهم على ألعاب نارية بوزن (٠٠٠ , ١٧١) جرام.

وعليه؛ فإن قيام المدعى عليهم بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليهم بالتهريب الجمركي، وإلزامهم بالتضامن بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيما يتعلق بطلب عقوبة الحبس، بيد أن سجل المدعى عليهم يخلو من السوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقهم ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليهم أو من يمثلهم جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغهم تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليهم بعذر يبرر غيابهم عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواهم، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليهم.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليهم / .....، ..... الجنسية- هوية حدود رقم: (.....)، و.....، ..... الجنسية- هوية حدود رقم: (.....)، و.....، ..... الجنسية- هوية حدود رقم: (.....)، و.....، ..... الجنسية- هوية حدود رقم: (.....)، و.....، ..... الجنسية- هوية حدود رقم: (.....)، و.....، ..... الجنسية- هوية حدود رقم: (.....)، و.....، ..... الجنسية- هوية حدود رقم: (.....)، و.....، ..... الجنسية- هوية حدود رقم:

(.....)، و.....، ..... الجنسية- هوية حدود رقم: (.....)، و.....، ..... الجنسية- هوية حدود رقم: (.....)، و.....- سعودي الجنسية- هوية حدود رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلـزام المدعـى عليهم بالتضامـن بغرامة جمركيـة تعادل قيمـة المضبوطات محل التهريب مبلغًا وقدره (٥٠٠ , ٨٥) خمسة وثمانون ألف وخمسمائة ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ماعدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-272778

الدعوى رقم: PC-2025-272778

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – دخان – تنباك – معسل – ورق شام– إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بمنطقـة جـازان اللجنـة الجمركيـة الابتدائيـة الأولـى بالريـاض ضد المستوردين وعددهم (٤)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٠٩/ ١٢/ ١٤٤٤هـ المتضمن ضبط المسـتوردين وبحوزتهم (دخان) بعـدد (١٨٣٦) باكيت، ووزن (٢,٥٠٠) جـرام مـن (التنبـاك)، وعـدد (٣٣) كرز معسـل، وعـدد (٦٢) كرتـون (ورق شـام)، لم يتم التصريـح عنها، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذه الأصناف بعضها من الممنوع وبعضهـا الأخر من المقيد دخولها إلى المملكة، وعـدم التصريح عنها يعد تهريب جمركي. مـؤدى ذلـك: إدانة المسـتوردين وعددهـم (٤)، بالتهريـب الجمركي، وإلزامهـم بالتضامن بغرامـة جمركية تعادل مثلي الرسـوم الجمركية للأصناف المقيدة محـل التهريب، وإلزامهم بالتضامن بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات للصنف الممنوع محلا لتهريب، والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ..

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمنطقة جازان رقم (.....) وتاريـخ ١٢/ ٠٦/ ١٤٤٧هـ، والمتضمنة أنه توفرت لدى الجهات الأمنيـة بالبحـث الجنائي بجازان معلومات من أحد المصادر السـرية تفيـد عن وجود محل بيع (المعـسلات) يقوم باسـتقبال وترويـج المهربـات ويعمل به شـخص..... الجنسـية (مخالـف لنظام الحـدود) وبالانتقال للمحل المعني باسـم (شـركة.....)، وبسـؤال أحد العاملين في المحل عن وجود دخان من نوع (.....) أفاد بأنه متواجد لديهم وقام بإخراجه لرجال الأمن وتم التحفظ عليه واتضح بأنه المدعى عليه/ ....الجنسية (مخالف لنظام الحدود متسلل)، وبتفتيش المحل عثر على كميات من منتجات التبغ يشتبه أن تكون مهربة، وبمسائلة العاملين عن مدى وجود كمية أخرى افاد لهم المدعى عليه/ .....بوجود كمية أخرى داخل غرف سكنهم، وبدخول الغرفة وجد كلًا من المدعى عليه/ .....والمدعى عليه/ .....، وبتفتيش الغرفة عُثر على عدد كبير من منتجات التبغ يشتبه أن تكون من المهربات، حيث بلغت كميـة المضبوطـات عـدد (٨٣٦ , ١) باكيت دخـان، ووزن (٥٠٠ , ٢) جرام مـن التنباك، وعدد (٣٣) كرز معسل، وعدد (٦٢) كرتون صغير ورق شام، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريـخ ٠٩/ ١٢/ ١٤٤٤هـ وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليهم والحكم بالحبس والغرامة الجمركية ومصادرة المضبوطات.

وفـي يوم الأحد الموافق ٠٧/ ١٢/ ٢٠٢٥م، عقـدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلسـتها للنظر في الدعوى. وبالمنـاداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هويـة وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصـادر برقـم (.....)، وتاريـخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، ولـم يحضر المدعى عليهـم ولا من يمثلهم رغم ثبوت تبلغهم تبليغًا نظاميًا، وبعد التحقق من الطرف الحاضر، وبعد

اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنه بأنه ضُبط بحازة المدعى عليهم عدد (٨٣٦, ١) باكيت دخان، ووزن (٥٠٠, ٢) جرام من التنباك، وعدد (٣٣) كرز معسل، وعدد (٦٢) كرتون صغير ورق شام بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٩/ ١٢/ ١٤٤٤هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، وكما نصت الفقرة (١) من المادة (١٤٥) من

ذات النظـام على أنـه: «يعاقب على جريمة التهريـب الجمركي أو ما في حكمـه فتكون العقوبة غرامـة لا تقـل عـن مثلي الضريبـة « الرسـوم « الجمركية المسـتحقة ولا تزيد علـى ثلاث أمثال الضريبة « الرسـوم « الجمركية أو مثلي قيمة البضاعة أيهما أعلى. والحبس مدة لا تقل عن شـهر ولا تزيـد علـى سـنة أو بإحدى هاتيـن العقوبتين.»، وكما نصـت الفقرة (٢) مـن المادة (١٤٥) مـن ذات النظـام على أنه: « أما السـلع الأخرى، تكون العقوبة غرامـة لا تقل عن مثلي الضريبة» الرسـوم» الجمركية المسـتحقة ولا تزيد على قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شـهر ولا تزيد على سـنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، كما نصت الفقرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظـام علـى أنه: « إذا كانت البضاعة المهربة من البضائع الممنوعة، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد علـى ثلاث سـنوات، أو بإحدى هاتيـن العقوبتين.»، وكما نصت الفقـرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعـى عليهم قد ضُبط بحيازتهم على عدد (٨٣٦,١) باكيت دخان. وعليه؛ فإن قيام المدعى عليهـم بإدخـال الأصناف المضبوطة يعـد تهريبًا جمركيًـا، الأمر الذي يتقرر معـه إدانة المدعى عليهـم بالتهريـب الجمركـي، وإلزامهـم بالتضامـن بغرامـة جمركية تعـادل مثلي قيمة الرسـوم الجمركية للصنف (دخان ومعسـل) محل التهريب، وإلزامهـم بالتضامن بغرامة جمركية تعادل قيمـة المضبوطات للصنف (تنبـاك) محل التهريب، وإلزامهم بالتضامـن بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسـوم الجمركية للصنف (ورق شام) محل التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيمـا يتعلـق بطلـب عقوبة الحبـس، بيد أن سـجل المدعـى عليهم يخلو من السـوابق الجنائيـة؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السـالبة للحرية وتتعـدى آثارها لغيرها؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليهم أو من يمثلهم جلسـة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغهم تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية

والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًـا»، ولمـا لم يتقدم المدعـى عليهم بعذر يبرر غيابهم عن جلسـة اللجنـة المنعقدة لنظر دعواهـم، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحـة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليهم.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانـة المدعـى عليهـم/ .....، ..... الجنسـية- هويـة حـدود رقـم: (.....)، و.....، ..... الجنسـية- إقامـة نظاميـة رقـم: (.....)، و.....، ..... الجنسـية- إقامة نظامية رقم: (.....)، و.....، ..... الجنسية- إقامة نظامية رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليهم بالتضامن بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسـوم الجمركية للصنـف (دخان ومعسـل) محـل التهريب مبلغًا وقدره (٦٨٨, ١٤) أربعة عشـر ألف وسـتمائة وثمانية وثمانون ريال سعودي.

ثالثًـا: إلـزام المدعى عليهم بالتضامن بغرامة جمركية تعـادل قيمة المضبوطات للصنف (تنباك) محل التهريب مبلغًا وقدره (٢٠٠) مائتان ريال سعودي.

رابعًا: إلزام المدعى عليهم بالتضامن بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسوم الجمركية للصنف (ورق شام) محل التهريب مبلغًا وقدره (٦٢) اثنان وستون ريال سعودي.

خامسًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

سادسًا: رد ماعدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-264189

الدعوى رقم: PC-2025-264189

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – أجهزة جوال – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامة بمحافظة حفر الباطـن اللجنة الجمركية الابتدائيـة الثانية بالرياض ضد المدعـى عليـه/ ....، هويـة وطنيـة رقـم (...)، بموجـب محضر الضبـط رقـم (...) وتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٤٤٦هـ المتضمـن ضبـط المسـتورد وبحوزتـه علـى عـدد (٨) مـن (أجهـزة الجـوال)، لم يتـم التصريح عنها، وحيث ثبـت للجنة الجمركية الابتدائيـة أن هذه الأصناف مـن المقيـد دخولها إلـى المملكة، وعدم التصريـح عنها يعد تهريب جمركـي. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ....، هوية وطنية رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل عشرون في المائة من قيمة المضبوطات محل التهريب والحكم بمصادرة المضبوطات محل التهريب.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- قواعد عمل اللجـان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة حفر الباطن رقم (.....) وتاريخ ٠٧/ ١١/ ١٤٤٦هـ والمتضمنة أنه أثناء قدوم المدعى عليه إلى جمرك الرقعي بقيادته للمركبة من نوع (.....) تحمل اللوحة رقم (.....)، وبتفتيش المركبة عُثر على عدد (٨) جوال ٢٥٦ جيجا. وُجدت مخبأة بداخل الأمتعة الشخصية مغطاة بالأسفل، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٤٤٦هـ وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة وتشديد العقوبة ومصادرة المضبوطات والحكم بما يعادل قيمة وسيلة النقل كبدل مصادرة.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٠٢/ ١٢/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر من رئيس النيابة العامة بالرياض برقم (.....) وتاريخ: ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ حضر/ .....- سعودي الجنسية - هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيل بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ: ١٤/ ١٢/ ١٤٤٦هـ وترخيص محاماة رقم (.....)، وبسؤال المدعي العام عن لائحة دعوى النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبمواجهة المدعى عليه بذلك، أجاب بأنه يؤكد على أنه ليس لديه ما يضيفه خلاف ما تضمنه ملف الدعوى. وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد

عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته عدد (٨) جوال ٢٥٦ جيجا. وُجدت مخبأة بداخل الأمتعة الشـخصية مغطاة بالأسـفل. بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا للمـادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّـت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشـريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى.»، كما نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب أو مستأجرو المحلات والأماكن التي أودعـت فيهـا المواد المهربـة...»، كما نصت الفقرة (٣) من المـادة (١٤٥) من ذات النظام على أنـه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشـد تقضي بها نصوص أخرى نافـذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشـروع في أي منهما بما يلي: ٣- إذا كانت البضاعة المهربة غير خاضعـة للضرائـب « الرسـوم « الجمركية (معفاة)، فتكـون العقوبة غرامة لا تقل عن عشـرة في المائة من قيمة البضاعة، ولا تزيد على قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن شـهر ولا تزيد على سـنة، أو بإحـدى هاتيـن العقوبتين.»، وكمـا نصت الفقرة (٥) من المـادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته عدد (٨) جوال ٢٥٦ جيجا.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بجريمة التهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل عشرون في المائة من قيمة المضبوطات، ومصادرة المضبوطات محل التهريب، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بطلب المدعية الحكم بما يعادل قيمة وسيلة النقل وإذ لم تتسم عملية التهريب بالاحترافية، وفيما يتعلق بطلب إيقاع عقوبة الحبس وتشديد العقوبة، وحيث أن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية ولما كان محل الاتهام لا يرقى في طبيعته ولا آثاره إلى الحكم بالحبس، لا سيما وأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....– سعودي الجنسية – هوية وطنية رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه/ .....– سعودي الجنسية – هوية وطنية رقم: (.....) بغرامة قدرها (١٦٠ ,٦) ستة آلاف ومائة وستون ريالًا تعادل عشرون في المائة من قيمة المضبوطات.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-264946

الدعوى رقم: PC-2025-264946

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – مياه زمزم– إدانة.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بالمنطقة الشرقية اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض ضد المدعى عليه/ ...، هوية... رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ١٧/ ١١/ ١٤٤٦هـ المتضمن ضبط المستورد وبحوزته (٣٨٠) لتر من (مياه زمزم)، لم يتم التصريح عنها، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذه الأصناف من المقيد إخراجها من المملكة، وعدم التصريح عنها يعد تهريب جمركي. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...، هوية... رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات محل التهريب والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بالمنطقة الشرقية رقم (.....) وتاريخ ٠١/ ١٢/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة أنه أثناء قدوم المدعى عليه إلى جمرك جسر الملك فهد بقيادته للمركبة من نوع (.....) تحمل اللوحة رقم (.....)، وبتفتيش المركبة عُثر على (٣٨٠) لتر من مياه زمزم وُجدت مخبأة بداخل صندوق المركبة، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ١١/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات والحكم بما يعادل قيمة وسيلة النقل كبدل مصادرة.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٠٢/ ١٢/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر من رئيس النيابة العامة بالرياض برقم (.....) وتاريخ: ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، وحضر/ .....، .....الجنسية – هوية رقم (.....) بصفته المدعى عليه أصالة، وبسؤال المدعي العام عن لائحة دعوى النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبمواجهة المدعى عليه بذلك، أجاب بأنه يؤكد على أنه ليس لديه ما يضيفه خلاف ما تضمنه ملف الدعوى وطلب إعادة المضبوطات له. وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد

عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته (٣٨٠) لتر من مياه زمزم وُجدت مخبأة بداخل صندوق المركبة. بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ١١/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى.»، كما نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب أو مستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، كما نصت الفقرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها نصوص أخرى نافذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما بما يلي: ٤- إذا كانت البضاعة المهربة من البضائع الممنوعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته (٣٨٠) لتر من مياه زمزم.

وعليـه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إخراج الأصنـاف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمـر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بجريمة التهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل قيمة المضبوطات، ومصادرة المضبوطات محل التهريب، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيمـا يتعلق بطلب المدعيـة إيقاع عقوبة الحبس، وحيث أن سـجل المدعى عليه يخلو من السـوابق الجنائية. ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السـالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....، .....الجنسـية- هوية رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه/ .....، .....الجنسـية- هوية رقـم: (.....) بغرامـة قدرهـا (٣,٨٠٠) ثلاثـة آلاف وثمانمائة ريال تعادل قيمة المضبوطات.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-265531

الدعوى رقم: PC-2025-265531

المفاتيح:

جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - معاجين أساسها الزيت لتثبيت الزجاج- إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بمحافظة الخفجـي اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعى عليه/ ...،... الجنسـية، جواز سـفر رقم (...)، بموجب محضـر الضبط رقم (...) وتاريـخ ٢٦/ ١١/ ١٤٤٦هـ المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسـالية المنظم لها بيان ترانزيت رقـم (...) وتاريخ ١٩/ ١١/ ١٤٤٦هـ وهي عبارة عن عدد (١٥٢ , ١) برميل من (معاجين أساسـها الزيـت لتثبيت الزجاج)، لوحـظ أثناء خروجها أن الحمولـة ناقصة وأصبحت بعدد (٨٦٣) برميـل ممـا يتبيـن وجود نقص بعـدد (٢٨٩) برميـل، وحيث ثبت للجنـة الجمركية الابتدائيـة أن هـذه الأصناف مـن المقيد إدخالها إلـى المملكة، وعدم التصريـح بتنزيلها يعد تهريب جمركي. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...،... الجنسـية، جواز سـفر رقم (...)، بالتهريـب الجمركـي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسـوم الجمركية للأصناف التي قام بإنزالها محل التهريب وإلزامه بما يعادل قيمة الأصناف التي قام بإنزالها كبدل مصادرة.**

المستند

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة الخفجي رقم (.....) وتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٤٤٦هـ والمتضمن أنه أثناء مغادرة الشاحنة التي تحمل اللوحة رقم (.....) بقيادة المدعى عليه عن طريق جمرك الخفجي، والمنظم لها بيان ترانزيت رقم (.....) وتاريخ ١٩/ ١١/ ١٤٤٦هـ عبارة عن (معاجين أساسها الزيت لتثبيت الزجاج) بعدد (١٥٢ , ١) برميل، وبالمعاينة على الشاحنة أثناء إجراءات خروجها تبين أن الحمولة ناقصة وأصبحت بعدد (٨٦٣) برميل، مما يتبين معه وجود نقص بعدد (٢٨٩) برميل، وبناء عليه تم اعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية والحكم بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة والحكم بما يعادل قيمة وسيلة النقل.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٠/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه أثناء مغادرة الشاحنة التي تحمل اللوحة رقم (.....) بقيادة المدعى عليه عن طريق جمرك الخفجي، والمنظم لها بيان ترانزيت رقم (.....) وتاريخ ١٩/ ١١/ ١٤٤٦هـ عبارة عن (معاجين أساسها الزيت لتثبيت الزجاج) بعدد (١٥٢ , ١) برميل، وبالمعاينة على الشاحنة أثناء إجراءات خروجها تبين أن الحمولة ناقصة وأصبحت بعدد (٨٦٣) برميل، مما يتبين معه وجود نقص بعدد (٢٨٩) برميل بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، وحيث المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، وكما نصت الفقرة (١) من المادة (١٤٥) من

ذات النظـام علـى أنه: «إذا كانـت البضاعة المهربة تخضع لضرائب « رسـوم « جمركية مرتفعة، فتكـون العقوبـة غرامـة لا تقل عن مثلي الضريبة «الرسـوم» الجمركية المسـتحقة ولا تزيد على ثلاث أمثـال الضريبة «الرسـوم» الجمركيـة أو مثلي قيمة البضاعة أيهما أعلـى. والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) مـن ذات النظـام علـى: «مصـادرة البضائـع محل التهريـب أو الحكم بما يعـادل قيمتها فـي حال عـدم حجزها.». وحيث نصـت المادة (٧١) مـن ذات النظام والتي نصـت على: «مع مراعـاة أحكام الاتفاقيات الإقليميـة والدولية النافذة، يتم نقل البضائـع بالعبور (ترانزيت) على الطـرق المعينـة وبمختلف وسـائط النقل وعلى مسـؤولية الناقل وفق التعليمـات التي يصدرها المدير العام، وتحدد الطرق والمسالك التي يمكن إجراء النقل عليها بطريق العبور (الترانزيت) وشـروط هـذا النقل بقرار من الوزيـر أو الجهة المختصة.». كما نصت المـادة (١٤١) من ذات النظـام والتي نصت على: «فيما عدا الحـالات التي تعد في حكم التهريب المنصوص عليها في المـادة (١٤٣) من هذا النظام «القانون»، وبما لا يتعارض ونصوص الاتفاقيات الدولية النافذة، تفـرض غرامـة ماليـة وفق القواعـد التي تحددها اللائحـة التنفيذية لهـذا النظـام «القانون» على المخالفات التالية: ٣- مخالفات البضائع العابرة «الترانزيت.».

وبنـاءً علـى ما تقدم وحيث إن مـن الثابت للجنة بموجب محضـر الضبط محل الدعوى بأنه يوجد تلاعب بالحمولة أثناء عبورها داخل أراضي المملكة، وبالاطلاع على محضر سماع الأقـوال تبين إنـكار المدعى عليه لنقص الكميـات الواردة في بيان الجمركـي ومحضر الجرد، وأفاد بأن الشـاحنة قد تعطلت وعليه قام بأخذها إلى الورشـة لإصلاحها، كما أفاد بأنه قد يوجد خطأ في ذلك.

ولا ينال من ذلك ما دفع به المدعى عليه؛ ذلك إن المدعى عليه «السـائق» يعتبر مسؤولًا عـن الشـاحنة التي معه وعـن حمولتها كاملـة، وكان يتعين عليـه التحقق من مطابقتهـا للبيانات النظامية قبل الشـروع في نقلها، ولا يُقبل منه التذرع بوجود النقص دون إثبات مشـروعية ذلك، ولا يُقبـل إنـكاره لاحقًا بعد ضبط الواقعة بالجرم المشـهود، لا سـيما وأن ما نُسـب إليه قد ثبت من خلال الأدلة المادية والقرائن الظاهرة، من محضر الجرد، وصور الأشـعة التي تبين اختلاف الكميـة، مما يفقد إنـكاره القيمة القانونية ويُعد في غير محله، مما يثبـت جليًا قيام المدعى عليه

بعمليـة التهريـب الجمركـي. وعليـه؛ فإن قيـام المدعى عليه بإدخال الإرسـالية محـل الدعوى وإنزالهـا داخـل أراضـي المملكة يعد تهريبًا جمركيًـا، الأمر الذي يتقرر معه إدانـة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي الرسـوم الجمركية للأصناف الذي قام بإنزالها، وإلزامه بما يعادل قيمة الأصناف الذي قام بإنزالها كبدل مصادرة.

وفيما يتعلق بطلب إلزام المدعى عليه بما يعادل قيمة وسيلة النقل كبدل مصادرة، فإنه لم يثبت قيام المدعى عليه باستخدام وسيلة النقل في عملية التهريب بطريقة فنية، ولكون أن الغاية مـن العقوبـة هي الزجر والـردع. وفيما يتعلق بطلب إيقاع عقوبة الحبس، بيد أن سـجل المدعى عليـه يخلـو من السـوابق الجنائيـة؛ ولأن عقوبة الحبس مـن العقوبات السـالبة للحرية وتتعدى أثارها لغيرها؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أمـا فيمـا يتعلـق بعدم حضور المدعـى عليه أو من يمثله جلسـة النظر فـي الدعوى رغم ثبـوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة)– أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانـة المدعـى عليـه / .....، ..... الجنسـية– بموجب جواز السفر رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًـا: إلزام المدعى عليه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسـوم الجمركية للأصناف الذي قام بإنزالها محل التهريب مبلغًا وقدره (٢,٣١٢) ألفان وثلاثمائة واثنا عشر ريال سعودي.

ثالثًا: إلـزام المدعى عليه بما يعادل قيمة الأصناف التي قـام بإنزالها كبدل مصادرة مبلغًا وقدره (١٢٠ , ٢٣) ثلاثة وعشرون ألف ومائة وعشرون ريال سعودي.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-265835

الدعوى رقم: PC-2025-265835

المفاتيح:

جمركي – مقيدات – تهريب جمركي – تهريب شحن غير معلومة – إدانة.

الملخص

- مطالبـة النيابـة العامـة بمحافظة الأحسـاء اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعى عليه/ ...، ... الجنسـية، جواز سـفر رقم (...)، بموجب محضـر الضبط رقم (...) وتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٤٤٦هـ المتضمن أنه أثناء مغادرة المستورد بقيادته الشاحنة لوحظ أنها رأس تريلا فقط وبعد الرجوع إلى صور الرحلة السابقة اتضح أن الرأس كان يحمل مقطورة ويشتبه أنه قام بالتصرف بها بطريقة غير مشروعة للتهرب من الرسوم والضريبة، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذه الأصناف من المقيد إدخالها إلى المملكة، وعدم التصريح بشـأنها يعد تهريب جمركي. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...، ... الجنسـية، جواز سـفر رقـم (...)، بالتهريـب الجمركـي، وإلزامـه بغرامة جمركية تعـادل مثلي الرسـوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب، وإلزامه بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة.

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة الأحسـاء رقـم (.....) وتاريـخ ٠٥/ ٠١/ ١٤٤٧هـ، والمتضمنـة أنـه أثنـاء مغـادرة المدعى عليه جمرك البطحاء بقيادته لشاحنة من نوع (.....)، اثناء إجراءات الفسح النهائي باتجاه دولة الامارات لوحظ انها رأس تريلا فقط وبعد الرجوع إلى الرحلة السابقة ومشاهدة صورة الاشعة اتضح أن الرأس يحمل مقطورة من نوع ستارة ويشتبه أنه قام بالتصرف بها بطريقه غير مشـروعه للتهرب من الرسـوم والضريبة، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريـخ ١٤/ ١٠/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية و الحكم بما يعادل قيمة الإرسالية المتصرف بها.

وفـي يوم الأحد الموافق ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقـدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلسـتها للنظر في الدعوى. وبالمنـاداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصـل فيهـا. وبالتالي توجهت اللجنة بسـؤال المدعي العام عما يـود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد

عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضوع، فقد تبيـن أنه أثناء مغـادرة المدعى عليه جمـرك البطحاء بقيادته لشـاحنة من نوع (.....)، اثناء إجراءات الفسـح النهائي باتجاه دولة الامارات لوحظ انها رأس تـريلا فقـط وبعد الرجوع إلى الرحلة السـابقة ومشـاهدة صورة الاشـعة اتضـح أن الرأس يحمـل مقطورة من نوع سـتارة ويشـتبه أنه قـام بالتصرف بهـا بطريقه غير مشـروعه للتهرب من الرسوم والضريبة بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا للمـادة (١٤٢) مـن نظام الجمـارك الموحـد والتي نصّت علـى أن: «التهريب هـو إدخـال أو محاولة إدخال البضائع إلى الـبلاد أو إخراجها أو محاولـة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحـكام المنـع أو التقييد الـواردة في هذا النظـام والأنظمة والقوانين الأخـرى»، وحيث نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكـن التـي أودعت فيها المـواد المهربة...»، وكما نصت الفقرة (١) مـن المادة (١٤٥) من ذات النظـام على أنـه:» يعاقب على جريمة التهريـب الجمركي أو ما في حكمـه فتكون العقوبة غرامـة لا تقـل عـن مثلي الضريبـة « الرسـوم « الجمركية المسـتحقة ولا تزيد علـى ثلاث أمثال الضريبة « الرسـوم « الجمركية أو مثلي قيمة البضاعة أيهما أعلى. والحبس مدة لا تقل عن شـهر ولا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين..»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظـام علـى: «مصـادرة البضائع محل التهريـب أو الحكم بما يعـادل قيمتها في حال عدم حجزهـا.». وحيـث نصت المادة (٧١) من ذات النظام على أنه: «مـع مراعاة أحكام الاتفاقيات

الإقليمية والدولية النافذة، يتم نقل البضائع بالعبور (ترانزيت) على الطرق المعينة وبمختلف وسائط النقل وعلى مسؤولية الناقل وفق التعليمات التي يصدرها المدير العام، وتحدد الطرق والمسالك التي يمكن إجراء النقل عليها بطريق العبور (الترانزيت) وشروط هذا النقل بقرار من الوزير أو الجهة المختصة.». كما نصت المادة (١٤١) من ذات النظام على أنه «فيما عدا الحالات التي تعد في حكم التهريب المنصوص عليها في المادة (١٤٣) من هذا النظام «القانون»، وبما لا يتعارض ونصوص الاتفاقيات الدولية النافذة، تفرض غرامة مالية وفق القواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا النظام «القانون» على المخالفات التالية: ٣- مخالفات البضائع العابرة «الترانزيت».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد قام بالتلاعب بالإرسالية مما يُفهم منه تصرفه بها، وبالاطلاع على محضر سماع الأقوال تبين إقرار المدعى عليه بفعله وأن الشركة هي من طلبت منه ذلك.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بإدخال الإرسالية يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب، وإلزامه بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة.

وفيما يتعلق بطلب عقوبة الحبس، بيد أن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم تتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه / .....، ..... الجنسية- بموجب رقم جواز سفر (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب مبلغًا وقدره (٢,٠٤٠) ألفان وأربعون ريال سعودي.

ثالثًا: إلزامه بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة مبلغًا وقدره (٢٠,٤٠٠) عشرون ألف وأربعمائة ريال سعودي.

رابعًا: رد ماعدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-262774

الدعوى رقم: PC-2025-262774

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – مواد مختلفة – إدانة.

الملخص

- مطالبـة النيابـة العامـة بمحافظـة القريـات اللجنـة الجمركية الابتدائيـة الثانيـة بالرياض ضد المدعى عليه/ ...،... الجنسـية، جواز سـفر رقم (...)، بموجب محضـر الضبط رقم (...) وتاريـخ ٢٥/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ، المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسـالية المنظم لها بيان ترانزيت رقـم (...)، اتضح وجود اختلاف ونقص في الحمولـة بين منفذي الدخول والخروج –وفقًا لما في محضر الضبط المشـار إليه– لكمية كبيرة ومتنوعة من المنتجات، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذه الأصناف من المقيد إدخالها إلى المملكة، وعدم التصريح بشأنها يعـد تهريـب جمركي. مـؤدى ذلك: إدانـة المدعى عليه/ ...،... الجنسـية، جواز سـفر رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للأصناف المقيـدة محل التهريب التي لم يثبت خروجها من المملكة، وإلزامه بما يعادل عشـرة بالمائة مـن قيمـة الأصناف (حاسـوب مكتبي، لابتوب) محـل التهريب التي لم يثبـت خروجها من المملكة، وإلزامه بما يعادل قيمة الأصناف محل التهريب التي لم يثبت خروجها من المملكة كبدل مصادرة.

المستند

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة القريات رقم (.....) وتاريخ ٢٥/ ٠٦/ ١٤٤٦هـ والمتضمنة أنه أثناء مغادرة المدعى عليه من جمرك الحديثة بقيادته للمركبة من نوع (.....) تحمل اللوحة رقم (.....) القادمة من دولة عمان عبر منفذ الدخول (الربع الخالي) والمنظم لها بيان ترانزيت رقم (.....)، اتضح وجود اختلاف ونقص في الحمولة بين منفذي الدخول والخروج بعدد (٩) لاب توب. (٢٠) جهاز مكتبي. (٥٧٦, ٩) اكسسوارات زينة نسائية. (٩٤٠, ٢٩) نظارة. (١٠٠) علبة زيت..... (٣٢٠) علبة كريم..... (٤٠٠) كريم..... (١٦٠) كريم..... (٨٠) كريم..... (١٠٠) كريم..... (٩٠٠) أحذية. (٨٠٠) شنطة. (١٦٠) كريم..... (١٨٠) معطر مفارش. (٦٠) كريم صندل. (١٢٠) كريم..... (٣٧٩, ١) صابون. (٦٦٧) صابون..... (٤٠) كريم..... (٥٠) كريم..... (٦٠) كريم..... (٦٠) زيت..... (٨٠) كريم..... (١٦٠) كريم..... (٥٠) كريم..... (٤٠) كريم..... (٤٠) كريم..... (٢٠٠) كريم..... (٥٠) كريم..... (١٢٠) غسول..... (١٤٠) كريم..... (٨٠) كريم..... (١٠٠) كريم..... (٦٠) كريم..... (٦٠) كريم..... (٣٠٠) كريم..... (١٢٠) كريم..... (١٥٠) كريم..... (١٠٠) زيت قرنفل. (٢٩٥) دهن.....

(٢٠٠) زيت..... (١٨٠) كريم.....، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٥/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة والحكم بما يعادل قيمة البضاعة المهربة كبدل مصادرة.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٢٦/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....، بموجب الهوية الوطنية رقم (.....) المكلف بالادعاء العام بموجب التفويض الصادر من رئيس النيابة العامة بالرياض برقم (.....) وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ ولم يحضر المدعى عليه أو من يمثله رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وبسؤال المدعي العام عن لائحة دعوى النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبسؤال المدعي العام عمّا إذا كان لديه أقوال أخرى، أجاب بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه أثناء مغادرة المدعى عليه من جمرك الحديثة بقيادته للمركبة من نوع (شاحنة) تحمل اللوحة رقم (...../ .) القادمة من دولة عمان عبر منفذ الدخول (الربع الخالي) والمنظم لها بيان ترانزيت رقم (.....)، اتضح وجود اختلاف

ونقص في الحمولة بين منفذي الدخول والخروج (٩) لاب توب. (٢٠) جهاز مكتبي. (٥٧٦,٩) اكسسوارات زينة نسائية. (٩٤٠,٢٩) نظارة. (١٠٠) علبة زيت..... (٣٢٠) علبة كريم..... (٤٠٠) كريم..... (١٦٠) كريم.....(٨٠) كريم..... (١٠٠) كريم..... (٩٠٠) أحذية. (٨٠٠) شنطة. (١٦٠) كريم..... (١٨٠) معطر مفارش. (٦٠) كريم..... (١٢٠) كريم..... (٣٧٩,١) صابون. (٦٦٧) صابون..... (٤٠) كريم..... (٥٠) كريم..... (٦٠) كريم..... (٦٠) زيت..... (٨٠) كريم..... (١٦٠) كريم..... (٥٠) كريم..... (٤٠) كريم..... (٤٠) كريم..... (٢٠٠) كريم..... (٥٠) كريم..... (١٢٠) غسول.....(١٤٠) كريم.....(٨٠) كريم.....(١٠٠) كريم.....(٦٠) كريم.....(٦٠) كريم.....(٣٠٠) كريم.....(١٢٠) كريم.....(١٥٠) كريم..... (١٠٠) زيت قرنفل. (٢٩٥) دهن..... (٢٠٠) زيت..... (١٨٠) كريم.....». بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٥/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى.»، كما نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب أو مستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، كما نصت الفقرة (١) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها نصوص أخرى نافذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما بما يلي: ١- إذا كانت البضاعة المهربة تخضع لضرائب «رسوم» جمركية مرتفعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة «الرسوم» الجمركية المستحقة ولا تزيد عن ثلاث أمثال الضريبة «الرسوم» الجمركية، أو مثلي قيمة البضاعة أيهما أعلى، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة

أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، كما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «٢- أما السلع الأخرى، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة «الرسوم» الجمركية المستحقة، ولا تزيد عن قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين.». كما نصت الفقرة (٣) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «إذا كانت البضاعة المهربة غير خاضعة للضرائب «الرسوم» الجمركية (معفاة)، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن عشرة في المائة من قيمة البضاعة، ولا تزيد على قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.». وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بعد تفتيش المركبة من قبل المفتش الجمركي اتضح وجود اختلاف ونقص في الحمولة بين منفذي الدخول والخروج بعدد (٩) لاب توب. (٢٠) جهاز مكتبي. (٥٧٦, ٩) اكسسوارات زينة نسائية. (٩٤٠, ٢٩) نظارة. (١٠٠) علبة زيت..... (٣٢٠) علبة كريم..... (٤٠٠) كريم..... (١٦٠) كريم..... (٨٠) كريم..... (١٠٠) كريم..... (٩٠٠) أحذية. (٨٠٠) شنطة. (١٦٠) كريم..... (١٨٠) معطر مفارش. (٦٠) كريم صندل. (١٢٠) كريم..... (٣٧٩, ١) صابون. (٦٦٧) صابون..... (٤٠) كريم..... (٥٠) كريم..... (٦٠) كريم..... (٦٠) زيت..... (٨٠) كريم..... (١٦٠) كريم..... (٥٠) كريم..... (٤٠) كريم..... (٤٠) كريم..... (٢٠٠) كريم..... (٥٠) كريم..... (١٢٠) غسول..... (١٤٠) كريم..... (٨٠) كريم..... (١٠٠) كريم..... (٦٠) كريم..... (٦٠) كريم..... (٣٠٠) كريم..... (١٢٠) كريم..... (١٥٠) كريم..... (١٠٠) زيت قرنفل. (٢٩٥) دهن..... (٢٠٠) زيتر (١٨٠) كريم.....،.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بإدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بجريمة التهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي قيمة الرسوم الجمركية للأصناف (اكسسوارات، نظارات ألعاب، زيت جسم، كريم، أحذية، حقائب،

عطـور، صابون، زيت شـعر) التي لم يثبـت خروجها من المملكة، وإلزامه بما يعادل عشـرة في المائة من قيمة الأصناف (كمبيوتر مكتبي. لابتوب) التي لم يثبت خروجها من المملكة. وإلزامه بمـا يعادل قيمة الأصنـاف التي لم يثبت خروجها من المملكة كبدل مصـادرة، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيمـا يتعلـق بطلب المدعيـة إيقاع عقوبـة الحبس وتشـديد العقوبة، وحيث أن سـجل المدعـى عليـه يخلو من السـوابق الجنائيـة، ولأن عقوبة الحبـس من العقوبات السـالبة للحرية وتتعـدى آثارهـا لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلـى كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أمـا فيمـا يتعلـق بعدم حضور المدعـى عليه أو من يمثله جلسـة النظر فـي الدعوى رغم ثبـوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة)– أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....(جواز سفر..... رقم .....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه/ .....(جواز سفر..... رقم .....) بغرامـة قدرهـا (٧,٣٥٠,٩٥) سـبعة آلاف وثلاثمائة وخمسـون ريالًا وخمس وتسـعون هللة تعـادل مثلي الرسـوم الجمركية للأصناف (اكسسـوارات، نظارات ألعاب، زيت جسـم، كريم،

أحذية، حقائب، عطور، صابون، زيت شعر) محل التهريب التي لم يثبت خروجها من المملكة.

ثالثًا: إلزام المدعى عليه/ ..... (جواز سفر ..... رقم.....) بغرامة قدرها (٦٥٠ , ١) ألف وستمائة وخمسون ريالًا تعادل عشرة في المائة من قيمة الأصناف (كمبيوتر مكتب، لابتوب) محل التهريب التي لم يثبت خروجها من المملكة.

رابعًا: إلزام المدعى عليه/ ..... (جواز سفر ..... رقم .....) بما يعادل قيمة الأصناف محل التهريب التي لم يثبت خروجها من المملكة كبدل مصادرة مبلغًا قدره (٩٢٧ , ٨٠) ثمانون ألفًا وتسعمائة وسبعة وعشرون ريالًا.

خامسًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-272138

الدعوى رقم: PC-2025-272138

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – سائل طبي– إدانة.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بالمنطقة الشرقية اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض ضد المدعى عليه/ ...،... الجنسية، جواز سفر رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٢٤/ ٠٤/ ١٤٤٧هـ المتضمن ضبط المستورد وبحوزته عدد (٢٩٨ , ١) زجاجة تحتوي على (سائل طبي)، لم يتم التصريح عنها، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذه الأصناف من المقيد إدخالها إلى المملكة، وعدم التصريح عنها يعد تهريبًا جمركيًا. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...،... الجنسية، جواز سفر رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل ستة أمثال قيمة المضبوطات محل التهريب، والحكم بمصادرة المضبوطات محل التهريب.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بالمنطقة الشرقية رقم (.....) وتاريخ ١٥/ ٠٥/ ١٤٤٧هـ، والمتضمنة أنه أثناء قدوم المدعى عليه إلى جمرك مطار الملك فهد الدولي. وبتفتيش أمتعته عُثر على عدد (٢٩٨ , ١) زجاجة تحتوي على سائل طبي وُجدت بين الأطعمة بالحقيبة الموزونة بعد إخراجها من علبها المصنعية وتغليفها بأكياس سوداء ولفها بشريط لاصق وقصدير، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٤/ ٠٤/ ١٤٤٧هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٠٢/ ١٢/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر من رئيس النيابة العامة بالرياض برقم (.....) وتاريخ: ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، ولم يحضر المدعى عليه أو من يمثله رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وبسؤال المدعي العام عن لائحة دعوى النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبسؤال المدعي العام عمّا إذا كان لديه أقوال أخرى، أجاب بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته عدد (٢٩٨ , ١) زجاجة تحتوي على سـائل طبي وُجدت بين الأطعمة بالحقيبة الموزونة بعد إخراجها من علبها المصنعية وتغليفها بأكياس سـوداء ولفها بشـريط لاصق وقصدير. بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٤/ ٠٤/ ١٤٤٧هـ.

واسـتنادًا للمـادة (١٤٢) من نظام الجمـارك الموحد والتي نصّت علـى أن: «التهريب هـو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى الـبلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحـكام المنع أو التقييد الـواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى.»، كما نصـت المـادة (١٤٤) من ذات النظـام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب أو مستأجرو المـحلات والأماكـن التي أودعت فيها المـواد المهربة...»، كما نصت الفقـرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها نصوص أخرى نافـذة فـي الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشـروع فـي أي منهما بما يلي: ٤- إذا كانـت البضاعة المهربـة من البضائع الممنوعة، فتكون العقوبـة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعـة ولا تزيـد على ثلاثة أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن سـتة أشـهر ولا تزيد على ثلاث سـنوات، أو بإحـدى هاتيـن العقوبتين.»، كمـا نصت الفقرة (٥) من المـادة (١٤٥) من ذات النظـام علـى: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكـم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزهـا.». وكمـا نصت الفقرة (٧) مـن المادة (١٤٥) من ذات النظام علـى: «في حالة العود يجوز الحكم بمثلي العقوبة.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته عدد (٢٩٨ , ١) زجاجة تحتوي على سائل طبي.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بجريمة التهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل ستة أمثال قيمة المضبوطات، ومصادرة المضبوطات محل التهريب، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بطلب المدعية إيقاع عقوبة الحبس، وحيث أن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية. ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية - بموجب جواز سفر رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية - بموجب جواز سفر رقم: (.....) بغرامة قدرها (٧٣٠ , ١٩٧) مائة وسبعة وتسعون ألفًا وسبعمائة وثلاثون ريالًا تعادل ستة أمثال قيمة المضبوطات.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-261504

الدعوى رقم: PC-2025-261504

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – دراجة نارية – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بالمنطقـة الشـرقية اللجنـة الجمركيـة الابتدائيـة الثانيـة بالرياض ضد المدعـى عليـه/ ....، هويـة وطنيـة رقـم (...)، بموجـب محضر الضبـط رقـم (...) وتاريخ ٢٧/ ٠٦/ ١٤٤٥هـ المتضمـن أنه بعد المعاينة للإرسـالية الواردة بموجب بيان الاسـتيراد رقـم (...) وتاريـخ ١٢/ ٠٤/ ١٤٤٤هـ وهي عبارة عـن (دراجة نارية)، والتي تم فسـحها بتعهد عدم التصرف لحين تقديم شهادة سابر أو إعادة تصديرها، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية – بعد فحص ملف الدعوى – عدم تجاوب المستورد عند إشعاره بذلك عن طريق المخلـص الجمركي، وحيـث أنه لم يثبت التزامه بتعهده السـندي بإعادتها أو تقديم شـهادة سـابر. مـؤدى ذلك: إدانـة المدعى عليه/ ....، هويـة وطنية رقـم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب، والحكم ببدل المصادرة للإرسالية محل الدعوى.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بالمنطقة الشرقية رقم (.....) بتاريـخ ١٤/ ٠٤/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة ورود إرسـالية إلى جمرك جسر الملك فهد عائدة للمدعى عليه عبارة عن (دراجة نارية.....) بموجب بيان الاستيراد رقم (.....) وتاريخ ١٢/ ٠٤/ ١٤٤٤هـ، وتم فسح الإرسالية بتعهـد عدم التصـرف لحيـن تقديـم شـهادة..... ولم يتم تزويـد الجمرك بشـهادة.....أو إعادة الإرسـالية. وتم إشعار المسـتورد عن طريق المخلص ثلاثة مـرات إلا أنـه لم يتجاوب، وبناء عليه تم إعداد محضر الضبط رقـم (.....) وتاريخ ٢٧/ ٠٦/ ١٤٤٥هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بعقوبة الحبس والغرامة الجمركية والحكم بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١١/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمنـاداة علـى أطـراف الدعـوى، حضـر المدعـي العـام/ ..... هويـة وطنيـة رقـم (.....) بموجـب التفويـض الصـادر من رئيـس النيابة العامـة بالرياض برقم (.....) وتاريـخ: ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، كمـا حضر/ .....، سـعودي الجنسية – هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيل عن المدعى عليه بموجب الوكالة رقـم (.....) وتاريخ: ٢٠/ ٠٥/ ١٤٤٧هـ (قريب من الدرجة الرابعة)، وبسـؤال المدعـي العـام عن لائحة دعوى النيابة العامـة المقدمة في هذه الدعوى، أجـاب بأنها لا تخرج عمّـا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانـة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبمواجهـة وكيل المدعـى عليه بذلك، أجاب بعـدم صحة الاتهام الموجـه لموكله والمتضمن (التصرف في إرسـالية تتعلق ببضاعة من نوع/ دراجة ناريـة.....)، حيث إن الدراجـة النارية المشـار إليها في الاتهام لاتزال تحت تصـرف موكله إلى تاريخه وهي مقيدة ضمـن أملاكـه ويوجـد ما يثبت ذلك – رخصة سـير المركبـة –. بالإضافة إلـى أن موكله أصدر

بالفعل شـهادة سـابر وقد اجتازت المركبة المتطلبات اللازمة، وامتثالًا لذلك تم إرسال الشهادة لهيئـة الـزكاة والضريبة والجمـارك وعليه تم إلغاء التعهد محل الدعـوى، ويوجد ما يثبت ذلك، وبالتالـي فإنه يؤكد عدم صحة الاتهام الموجه ضد موكله وذلك للأسـباب المشـار اليها أعلاه، وأنه يلتمس رد الدعوى لعدم صحتها. وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضـوع، فقـد تبين للجنـة ورود إرسـالية إلى جمـرك جسـر الملك فهد عائـدة للمدعى عليه عبارة عـن (دراجة ناريـة.....) بموجب بيان الاسـتيراد رقم (.....) وتاريـخ ١٢/ ٠٤/ ١٤٤٤هـ، وتم فسـح الإرسـالية بتعهـد عدم التصرف لحيـن تقديـم شـهادة..... ولـم يتـم تزويـد الجمـرك بشـهادة.....أو إعادة الإرسالية. بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٧/ ٠٦/ ١٤٤٥هـ.

واسـتنادًا للمـادة (١٤٢) مـن نظام الجمـارك الموحـد والتي نصّت علـى أن: «التهريب هـو إدخـال أو محاولة إدخال البضائع إلى الـبلاد أو إخراجها أو محاولـة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحـكام المنـع أو التقييد الـواردة في هذا النظـام (القانون) والأنظمة والقوانيـن الأخرى»، كما

نصت المادة (١٤٣) من ذات النظام الفقرة (١٧) على أنَّهُ: «يدخل في حكم التهريب بصورة خاصة ما يلي:... ١٧- التصرف في البضاعة المفرج عنها إفراجًا مؤقتًا وفقًا للمادة (٥٦ الفقرة ب) من النظام «القانون» دون موافقة جهة الاختصاص.»، كما نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، وكما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: « أما السلع الأخرى، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة» الرسوم» الجمركية المستحقة ولا تزيد على قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى فسح الإرسالية بتعهد عدم التصرف لحين تقديم شهادة سابر. ولم يتم تزويد الجمرك بشهادة سابر أو إعادة الإرسالية.

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بجريمة التهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي قيمة الرسوم الجمركية للمضبوطات، وإلزامه بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بطلب المدعية إيقاع عقوبة الحبس، وحيث أن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية. ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانـة المدعـى عليه/ .....– سـعودي الجنسـية – هويـة وطنية رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًـا: إلـزام المدعى عليه/ .....– سـعودي الجنسـية – هويـة وطنية رقم (.....) بغرامة قدرها (٥٦ , ٩٩٤) تسـعمائة وأربعة وتسـعون ريالًا وسـت وخمسون هللة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات.

ثالثًـا: إلـزام المدعى عليه/ .....– سـعودي الجنسـية – هويـة وطنية رقم (.....) بدفـع مبلغ قدره (٦٣ , ٩٤٥ , ٩) تسـعة آلاف وتسـعمائة وخمسـة وأربعون ريالًا وثلاث وستون هللة كبدل مصادرة للإرسالية محل الدعوى.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-248152

الدعوى رقم: PC-2025-248152

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – طائرة مزودة بكاميرا بالتحكم عن بعد – إدانة.

الملخص

- **مطالبة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض ضد المدعى عليه/ ....، هوية وطنية رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ١٠/ ٠٥/ ١٤٤٤هـ المتضمن ضبط المستورد وبحوزته عدد (٣) طائرات مزودة بكاميرا بالتحكم عن بعد، ولم يتم التصريح عنها، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذه الأصناف من المقيد إدخالها إلى المملكة، وعدم التصريح عنها يعد تهريب جمركي. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ....، هوية وطنية رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات، والحكم بمصادرة المضبوطات محل التهريب.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. والمتضمنة أنه ورد إلى جمرك مطار الأمير نايف بن عبد العزيز خطاب مدير شرطة عنيزة رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٢/ ٠٤/ ٠٩هـ المتضمن ضبط (٣) طائرات مزودة بكاميرا بالتحكم عن بعد، تعود ملكيتها للمدعى عليه. وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٠/ ٠٥/ ١٤٤٤هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه. والحكم بعقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات.

وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية قرارها رقم (*CTR-2024-205249*) والقاضي في منطوقه: «عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة.».

وباستئناف القرار. أصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (*CR-2025-233470*). والقاضي في منطوقه: «ثانيًا: وفي الموضوع. إلغاء القرار الابتدائي. وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها من جديد.».

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١١/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر/ .....، هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثل عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بموجب التفويض الصادر عن نائب محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية برقم: (.....) وتاريخ: ٢٤/ ٠٤/ ١٤٤٧هـ، ولم يحضر المدعى عليه أو من يمثله رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وبسؤال ممثل الهيئة عن لائحة دعوى الهيئة المقدمة في هذه الدعوى، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبسؤال ممثل الهيئة عمّا إذا كان لديه أقوال أخرى، أجاب بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته عدد (٣) طائرات مزودة بكاميرا بالتحكم عن بعد. بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٠/ ٠٥/ ١٤٤٤هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى.»، كما نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب أو مستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، كما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها نصوص أخرى نافذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما بما يلي: ٢- أما السلع الأخرى، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة «الرسوم» الجمركية المستحقة، ولا تزيد عن قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين

العقوبتيـن.»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته عدد (٣) طائرات مزودة بكاميرا بالتحكم عن بعد.

وعليـه فـإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصنـاف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بجريمة التهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي قيمة الرسـوم الجمركية للمضبوطات، ومصادرة المضبوطات محل التهريب، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيمـا يتعلق بطلب المدعيـة إيقاع عقوبة الحبس، وحيث أن سـجل المدعى عليه يخلو من السوابق ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أمـا فيمـا يتعلـق بعدم حضور المدعـى عليه أو من يمثله جلسـة النظر فـي الدعوى رغم ثبـوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة)– أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانـة المدعـى عليه/ .....– سـعودي الجنسـية – هويـة وطنية رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلـزام المدعى عليه/ .....– سـعودي الجنسـية – هويـة وطنية رقم (.....) بغرامـة قدرها (٣٠٠) ثلاثمائة ريال تعادل مثلي الرسـوم الجمركية للمضبوطات.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263866

الدعوى رقم: PC-2025-263866

المفاتيح:

جمركـي- مقيدات- تهريب جمركي- المادة- اكريليك سـتايرين- الهيدروكربونات- إدانة.

الملخص

- مطالبـة النيابـة العامـة بمحافظة الأحسـاء اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعـى عليهـا/ ...، سـجل تجـاري رقـم (...)،ومديرهـا/ ...، هويـة وطنيـة رقـم (...)، بموجب محضـر الضبط رقم (...) وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسـالية الواردة بموجـب بيان الصادر رقم (...) وتاريـخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ والمصرح عنها بأنها عبارة عن (اكريليك سـتايرين)، وقـد وردت الإفادة من الجهة المختص باحتوائها علـى (١٠٠٪) من مـادة الهيدروكربونـات، وحيث ثبت للجنـة الجمركيـة الابتدائية -وفقًا لمحضر الضبط المشـار إليه- صحة الإفادة مـن الجهة المختصة. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليـه/ ...، هويـة وطنية رقم (...)، بالتهريـب الجمركي، وإدانة المدعى عليها/ ...، سـجل تجـاري رقـم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلـزام المدعى عليهم بالتضامـن بغرامة جمركية تعـادل قيمـة المضبوطات غير المصرح عنهـا محل التهريب، والزامهـم بالتضامن بما يعادل قيمة المضبوطات غير المصرح عنها كبدل مصادرة.

المستند

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة الأحساء رقم (.....) وتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة أنه تم استقطاع ثلاث عينات من الإرسالية المنظم لها بيان إحصائي صادر من منشأ سعودي رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ والمصرح عن الإرسالية بأنها عبارة عن اكريليك ستايرين، حيث تم إحالة العينة للمختبر ووردت النتيجة إيجابية باحتوائها على نسبة (١٠٠٪) من مادة الهيدروكربونات، وبناء عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليهم والحكم بحبس الممثل النظامي وإلزام المدعى عليهم بالغرامة الجمركية مع تشديد العقوبة وإلزام الشركة المدعى عليها بدفع قيمة بدل مصادرة المضبوطات.

وفي يوم الخميس الموافق ٠٩/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى. وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، ولم يحضر من يمثل المدعى عليهم رغم ثبوت تبلغهم بموعد الجلسة نظامًا. وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة تأجيل نظر الجلسة للمزيد من الدراسة.

وفـي يوم الأحد الموافق ٠٢/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقـدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلسـتها للنظر في الدعوى. وبالمنـاداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هويـة وطنيـة رقـم (.....) بموجـب التفويـض الصـادر برقـم (.....)، وتاريـخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، فـي حين تخلف من يمثـل المدعى عليهم عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغهم تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسـة. وبعد التحقـق من صحة صفـة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين أنه تم استقطاع ثلاث عينات من الإرسالية المنظم لها بيان إحصائي صادر من منشـأ سـعودي رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ والمصرح عن الإرسالية بأنها عبارة عن اكريليك ستايرين، حيث تم إحالة العينة للمختبر ووردت النتيجة إيجابية باحتوائها على نسبة (١٠٠٪) من مادة الهيدروكربونات بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت المادة (١٤٣) الفقرة (١١) من ذات النظام على» أنه يدخل في حكم التهريب تقديم مستندات أو قوائم كاذبة أو مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة بقصد التهرب من تأدية الرسوم الجمركية كليًا أو جزئيًا أو بقصد تجاوز أحكام المنع أو التقييد.»، وحيث نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة.»، وكما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه:»أما السلع الأخرى، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة» الرسوم» الجمركية المستحقة ولا تزيد على قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.»، وحيث نصت المادة (٢٤) من ذات النظام على أن «للإدارة أن تمنع بموجب أحكام هذا النظام أو أي نظام أو قرار آخر دخول البضائع الممنوعة أو المخالفة أو خروجها أو عبورها، كما تمنع دخول البضائع المقيدة أو خروجها أو عبورها إلا بموجب موافقة صادرة عن جهات الاختصاص في الدولة.»، كما نصت المادة (٥) من نظام التجارة بالمنتجات البترولية في الفقرة (١) على أنه: «لا يجوز تصدير أو استيراد المنتجات البترولية أو المواد المشتملة على المنتجات البترولية المسعرة أو الغير المسعرة، إلا بعد الحصول على تصريح من الوزارة، وتحدد اللائحة المواد المسموح بتصديرها أو استيرادها.»، وكما نصت المادة (٥) من نظام المواد البترولية والبتروكيماوية في الفقرة (١) على أنه: «لا يجوز لأي شخص مزاولة أي من العمليات البترولية أو البتروكيماوية إلا بعد الحصول على الترخيص.».

وحيث إن الثابت لدى اللجنة بعد اطلاعها على ملف الدعوى أن الشركة قامت بتصدير (مادة الهيدروكربونات) دون أخذ موافقة من جهات الاختصاص طبقًا لنص المادة (٥) من

الفقـرة (١) من نظام المواد البترولية والبتروكيماوية، وفيما يخص المسـؤولية الجزائية لجريمة التهريـب الجمركي؛ يعد مـا قام به المصدر صورة من صور التهريـب الجمركي الخاصة وذلك بتصديـر مادة الهيدروكربونات دون الحصول على موافقة من الجهة المختصة وتصريحه خلافًا للصادر الفعلي وعليه يعد مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة؛ وقد جاء تعميم مدير عام الجمارك رقم: (٥٥٣/ ٤٣/ م) وتاريـخ ٢٠/ ٠٧/ ١٤٣٣هـ والذي نص على ما يلـي: «تقوم اللجنة المختصة بسـحب ثلاث عينات من كل شـحنة بحيث ترسـل عينة للمختبر في العبـوات المخصصة لهذا الغرض بأرقام سـرية مرفقًا بـه النموذج المعتمد لتقديم المعلومات الفنية للإرسـاليات وتحفظ عينتيـن لدى الجمـرك بعد تحريزها إلى حيـن ورود النتيجة، فإذا أظهرت النتيجـة احتواء العينة علـى مـواد بترولية مدعومة واعترض صاحب الشـأن على النتيجة يتم إرسـال إحـدى العينتين المحفوظتيـن إلـى مختبـر آخـر وإذا أكد الفحص صحـة النتيجة الأولـى تحال الواقعـة للإدارة القانونيـة وأمـا إذا تعارضـت النتيجتين فيتم تحليل العينـة الثالثة كمرجح لإحداهما ويسـتكمل اللازم علـى ضـوء ذلك على أن يتم التخلـص من العينات التي يتم تسـديد قيودها أولًا بأول.»؛ وحيـث إن الثابـت بأنـه أُحيلت عينة إلـى مختبر (مطابقـة) ووردت النتيجـة باحتوائها على مادة الهيدروكربونات، وقام المُصدّر بالاعتراض على نتيجة المختبر وعليه تم إحالة عينة أُخرى إلى مختبر (.....) ووردت النتيجة باحتواء العينة على نسبة (١٠٠٪) من مادة الهيدروكربونات، ولكـون أن الثابـت ممـا جاء في ملف الدعوى ومحضر سـماع الأقوال بـأن الممثل النظامي هو المسـؤول عن تصدير الإرسـالية محل الدعوى؛ ممـا يتضح جليًا بأن الشـركة وممثلها النظامي فاعليـن أصلييـن بتهريب الإرسـالية محـل الدعـوى؛ وعليه فإن قيـام المدعى عليهـم بمحاولة بإخـراج الأصنـاف المضبوطة يعـد تهريبًا جمركيًا؛ الأمـر الذي يتقرر معه إدانـة المدعى عليهم بالتهريـب الجمركـي، وإلزام المدعى عليهـم بالتضامن بغرامة تعادل قيمـة الديزل الغير مصرح عنه، وإلزام المدعى عليهم بالتضامن بما يعادل قيمة الديزل الغير مصرح عنه كبدل مصادرة.

وفيمـا يتعلق بطلب عقوبة الحبس، بيد أن سـجل المدعى عليـه (الممثل النظامي) يخلو من السـوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السـالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها. وفيمـا يتعلـق بطلب تشـديد العقوبة حيث إن المدعية لم ترفق أي سـابقة «الأحـكام» الجمركية الصادرة بحق المدعى عليهم، وحيث إنَّ المحاضر السـابقة لا ترقى بأن تكون سـابقة جمركية؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقهم ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليهم أو من يمثلهم جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغهم تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليهم بعذر يبرر غيابهم عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواهم، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليهم.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه / .....-سعودي الجنسية- هوية وطنية رقم: (.....)، وإدانة المدعى عليها/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليهم بالتضامن بغرامة جمركية تعادل قيمة الديزل الغير مصرح عنه مبلغًا وقدره (٧,٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة ريال سعودي.

ثالثًا: إلزام المدعى عليهم بالتضامن بما يعادل قيمة الديزل الغير مصرح عنه كبدل مصادرة مبلغًا وقدره (٧,٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة ريال سعودي.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263391

الدعوى رقم: PC-2025-263391

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – معدن – الحديد – إدانة.

الملخص

- مطالبـة النيابـة العامة بمحافظـة القريات اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعى عليه/ ...، هوية وطنية رقم (...)، المالك ل/ ...، سجل تجاري رقم(...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٢٧/ ٠١/ ١٤٤١هـ المتضمن أنه بعد المعاينة للإرسـالية الـواردة بموجب بيان إعادة التصدير رقم (...) وتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٤٤١هـ والمصرح عنها بأنها عبارة عن (قطع حديد) مرفقًا معها مستندات منشأ (تركي)، لوحظ وجود عدد من قطع الحديد مدون عليها منشأ (سعودي) بطريقة ثابته وبعضها الأخر لا تحمل دلالة منشأ، وحيث أنه من الثابت للجنة الجمركية الابتدائية وجوب وجود دلالة منشـأ لبلد الإنتاج بشـكل ثابت اسـتناداً على الأمر السـامي رقم (٥ي/ ٢٧٧٤٨) وتاريخ ٠٤/ ٠٢/ ١٤٢٩هـ وان ما صرح عنه بانه منشأ تركي مخالف للوارد الفعلي. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...، هوية وطنية رقـم (...)، المالك ل/ ...، سـجل تجاري رقـم(...)، بالتهريب الجمركـي، وإلزامه بغرامة جمركيـة تعـادل قيمة الأصنـاف المخالفة محل التهريـب، والحكم بمصـادرة المضبوطات محل التهريب.

المستند

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة القريات رقم (.....) وتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة أن المخلص الجمركي (مؤسسة.....) تقدم إلى جمرك الحديثة ببضاعة عبارة عن (قطع حديد) مرفقًا معها مستندات منشأ (تركي) بقصد إعادة تصدير الإرسالية بموجب بيان إعادة التصدير رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٤٤١هـ والمعد باسم المصدر/ مؤسسة.....سجل تجاري رقم (.....)، وبتدقيق المستندات من قبل موظف الفسح الإلكتروني تم ملاحظة عدم وضوح الفاتورة، وبطلب المستندات الأصلية لمطابقتها تبين وجود عدد من قطع الحديد مدون عليها (.....) بطريقة ثابتة، بينما البعض الآخر لا تحمل دلالة منشأ، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٤٤١هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه، والحكم بعقوبة الغرامة، ومصادرة المضبوطات.

وفي يوم الخميس الموافق ٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، ولم يحضر المدعى عليه ولا من يمثله رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا. وبعد التحقق من الحاضر في الدعوى، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف

ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، وحيث كان الثابت أن المخلص الجمركي (مؤسسة.....) تقدم إلى جمرك الحديثة ببضاعة عبارة عن (قطع حديد) مرفقًا معها مستندات منشأ (تركي) بقصد إعادة تصدير الإرسالية بموجب بيان إعادة التصدير رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٤٤١هـ والمعد باسم المصدر/ مؤسسة.....سجل تجاري رقم (.....)، وبتدقيق المستندات من قبل موظف الفسح الإلكتروني تم ملاحظة عدم وضوح الفاتورة، وبطلب المستندات الأصلية لمطابقتها تبين وجود عدد من قطع الحديد مدون عليها (.....) بطريقة ثابتة، بينما البعض الآخر لا تحمل دلالة منشأ، بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٤٤١هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد التي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون

الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب أو مستأجرو المحلات والأماكـن التـي أودعت فيها المـواد المهربة...»، وحيـث نصت الفقرة (٤) مـن المادة (١٤٥) مـن نظام الجمـارك الموحد على أنه: «إذا كانت البضاعة المهربة مـن البضائع الممنوعة، تكون العقوبـة غرامـة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد علـى ثلاث أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن سـتة أشـهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وحيث نصت الفقرة (٥) مـن المـادة (١٤٥) من نظام الجمارك الموحـد على: «مصادرة البضائـع محل التهريب أو الحكـم بمـا يعادل قيمتها عنـد عدم حجزها.»، وحيـث نصت الفقرة (١/ ب) مـن المادة الثانية مـن نظـام مكافحة الغـش التجاري على أنه: «يعتبـر مخالفًا لأحكام هذا النظـام كل من خدع أو شرع في الخداع في مصدر المنتج»، كما نصت الفقرة (أ) من المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظـام مكافحـة الغش التجاري على أنه: «يعد المنتج مغشوشًـا إذا دخل عليه تغيير أو عبث بأي طريقـة في بياناتـه المتعلقة بمصدره»، وبناء على الأمر السـامي رقـم (٥ ي/ ٢٧٧٤٨) وتاريخ ٠٤/ ٠٢/ ١٤٢٩هـ المتضمن ضرورة وجود دلالة منشأ ثابتة على البضائع المستوردة، كما يعد مـا قام به المدعى عليه مخالفًا لنظام البيانات التجارية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ١٥) وتاريـخ ١٤/ ٠٤/ ١٤٢٣هـ والـذي تضمنت المادة الأولـى منه ما يفيد أن مـن ضمن البيانات التجارية التي يجب أن تدون على السـلعة الجهة أو البلاد التي صنعت أو أنتجت فيها البضاعة، وكل هذه الأنظمة تقضي بوجوب وجود دلالة منشـأ لبلد الإنتاج بشـكل ثابت، كما أنه بالاطلاع على شـهادة منشـأ إعادة التصدير يتبين بأنه تم التصريح بأن الأصناف ذات منشـأ تركي، كما أفاد مالك المؤسسة بأنها ذات منشأ تركي، إلا أنه بالاطلاع والمعاينة الفعلية تبين وجود ما يفيد بأنها ذات منشـأ سـعودي على نحو ما سـبق بيانه خلافًا لما تم الصريح به، وعليه فإنها تعد من السلع الممنوعة، وحيث أن التهريب الجمركي يشـمل إخراج أو محاولة إخراج المضبوطات، ولكون أن الثابـت ممـا جاء في ملف الدعوى من مسـتندات هـو أن المدعى عليه فاعـل أصلي بتهريب الأصناف المخالفة محل الدعوى مما يعد معه القصد متوافرًا لقيام المسـؤولية الجزائية بصورة خاصـة والحالـة هـذه، الأمر الذي يتعين معـه إدانة المدعى عليـه بالتهريب الجمركـي، وإلزامه بغرامـة جمركية تعـادل قيمة الأصناف المخالفـة محل التهريب، ومصـادرة المضبوطات محل التهريب، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبليغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....- سعودي الجنسية - هوية وطنية رقم (.....) مالك مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....)، بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه بغرامة جمركية تعادل قيمة الأصناف المخالفة محل التهريب مبلغًا وقدره (٥ ,٩٠٧ ,٢٦٧) مائتان وسبعة وستون ألف وتسعمائة وسبع ريالات سعودية وخمسون هللة.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263800

الدعوى رقم: PC-2025-263800

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – بذور – برسيم– إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بمحافظة الخفجـي اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعـى عليـه/ ...، هويـة وطنيـة رقـم (...)، بموجـب محضر الضبـط رقـم (...) وتاريخ ٠٣/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ المتضمـن ضبط المسـتورد وبحوزته ما وزنـه (٥٠,٠٠٠) جرام من (بذور البرسيم)، لم يتم التصريح عنها، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذا الصنف مـن المقيدات يجب الإفصـاح عنه عند إدخاله أو إخراجه مـن المملكة، وعدم التصريح عنه يعد تهريب جمركي. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...، هوية وطنية رقم (...)، بالتهريب الجمركـي، وإلزامه بغرامة تعادل عشـرة في المائة من قيمة البضاعـة محل التهريب والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة الخفجي رقم (.....) وتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٤٤٦هـ، والمتضمن أنه أثناء قدوم المدعى عليه إلى جمرك الخفجي بقيادته لمركبة من نوع (.....) تحمل اللوحة الكويتية رقم (.....)، وبتفتيشها عُثر على عدد (٥٠,٠٠٠) جرام من بذور البرسيم، وجدت عند موضع أقدام الراكب أسفل الدعاسات وعند موضع أقدام الصف الثاني بعد تغطيتها بقطعة قماش، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٣/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات والحكم بمصادرة وسيلة النقل.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٣/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه أثنـاء قدوم المدعى عليه إلى جمرك الخفجي بقيادتـه لمركبة مـن نوع (.....) تحمل اللوحة الكويتية رقم (.....)، وبتفتيشـها عُثـر على عـدد (٥٠,٠٠٠) جرام من بذور البرسـيم، وجدت عند موضع أقدام الراكب أسـفل الدعاسات وعند موضع أقدام الصف الثاني بعد تغطيتها بقطعة قماش، بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٣/٠٩/١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحـد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنـع أو التقييد الواردة فـي هذا النظام (القانون) والأنظمـة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكـن التـي أودعت فيها المـواد المهربة...»، وكما نصت الفقرة (٣) مـن المادة (١٤٥) من ذات النظـام على أنـه: «إذا كانت البضاعة المهربـة غير خاضعة للضرائب «الرسـوم» الجمركية (معفـاة)، فتكـون العقوبـة غرامة لا تقل عن عشـرة في المائة مـن قيمة البضاعـة، ولا تزيد على قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن شـهر ولا تزيد على سـنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكما نصـت الفقـرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصـادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته على عدد (٥٠,٠٠٠) جرام من بذور البرسـيم، وبالاطلاع على محضر سماع الأقوال تبين إقرار المدعى عليه بعائدية المضبوطات.

وعليـه فـإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصنـاف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمـر الـذي يتقرر معه إدانة المدعـى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل عشـرة في المائة من قيمة البضاعة محل التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيمـا يتعلـق بطلبـات المدعية إيقـاع عقوبة الحبـس، والحكم بمصادرة وسـيلة النقل، وحيث تبين وفقًا لأوراق الدعوى عدم وجود سوابق مسجلة على المدعى عليه تتعلق بالتهريب الجمركي، ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها إلى الغير، ولما كان المتقرر فقهًا وقضاءً أن العقوبة يجب أن تتناسـب مع جسامة الفعل المرتكب والظرف المحيطة بـه اتسـاقًا مع قواعد تـدرج العقوبة، وحيث لم يثبـت إخفاء المدعى عليـه للمضبوطات بطريقة فنيـة، وبمـا أن العبرة مـن تطبيق عقوبة المصادرة لواسـطة النقـل أو بدلها يرتبط وجـودًا وعدمًا بمـدى اسـتخدامها لتهريـب المواد المضبوطـة كترتيب مخابـئ أو جيوب داخل واسـطة النقل لاسـتعمالها فـي التهريب وهو ما لم يثبت فـي هذه الدعوى، الأمر الذي انتهـت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحق المدعى عليه، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسـة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبليغـه تبليغًـا نظاميًـا، وحيث نصـت المادة (٢٠) مـن قواعد عمـل اللجان الزكويـة والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة)- أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولـم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....- سـعودي الجنسـية - يحمل السـجل المدني رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه بغرامة تعادل عشـرة فـي المائة من قيمة البضاعة محل التهريب مبلغًا وقدره (٥٧٠) خمسمائة وسبعون ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263897

الدعوى رقم: PC-2025-263897

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – نكهات الشيشة الالكترونية – إدانة.

الملخص

- **مطالبـة النيابـة العامـة بمحافظة الأحسـاء اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولـى بالرياض ضد المدعى عليه/ ...،... الجنسـية، جواز سـفر رقم (...)، بموجب محضـر الضبط رقم (...) وتاريـخ ٢٠/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ المتضمن ضبط ما بحوزة المسـتورد عدد (٢٨٠) من نكهات المعسـل، لم يتم التصريـح عنها، وحيث ثبت للجنة الجمركيـة الابتدائية أن هذا الصنف من المقيـدات يجـب الإفصاح عنه عند إدخاله أو إخراجه مـن المملكة، وعدم التصريح عنه يعد تهريب جمركي. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...،... الجنسـية، جواز سـفر رقم (...)، بالتهريـب الجمركي، وإلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمـة المضبوطات محل التهريب والحكم بمصادرة المضبوطات محل التهريب.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بمحافظة الأحساء رقم (.....) وتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة أنه أثناء تشكيل حالة تفتيش قبل تقاطع الجيش ب (٤) كيلو باتجاه الغرب، تم استيقاف الشاحنة رقم (.....) خضراء اللون بقيادة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية – جواز سفر رقم (.....)، والمحملة بعدد (٨) سيارات من نوع (.....)، وبتفتيشها عُثر على عدد (٢٨٠) من نكهات الشيشة الإلكترونية مخبأة داخل مركبة محمولة بالطابق الأرضي أسفل المرتبة الجانبية للسائق وكذلك بالشنطة الخلفية للمركبة مغلفة بقصدير وكيس أسود اللون، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٢٠/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه، والحكم بالحبس والغرامة الجمركية مع تشديد العقوبة، ومصادرة المضبوطات، ومصادرة المركبة.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٣/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد

عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه أثناء تشـكيل حالة تفتيـش قبل تقاطع الجيش ب (٤) كيلو باتجاه الغرب، تم استيقاف الشاحنة رقم (.....) خضراء اللون بقيادة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسـية – جواز سـفر رقم (.....)، والمحملة بعدد (٨) سيارات من نوع (.....)، وبتفتيشـها عُثر على عـدد (٢٨٠) من نكهات الشيشـة الإلكترونية مخبأة داخـل مركبة محمولة بالطابـق الأرضـي أسـفل المرتبـة الجانبيـة للسـائق وكذلك بالشـنطة الخلفيـة للمركبـة مغلفة بقصدير وكيس أسـود اللـون، بموجب محضر الضبط رقـم (.....) وتاريخ ٢٠/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ.

واسـتنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحـد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنـع أو التقييد الواردة فـي هذا النظام (القانون) والأنظمـة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسـائط النقل التي اسـتخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكـن التي أودعت فيهـا المواد المهربة...»، وكما نصت الفقـرة (٤) من المادة (١٤٥) من ذات النظـام علـى أنه: «إذا كانت البضاعـة المهربة من البضائع الممنوعة، تكـون العقوبة غرامة لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ثلاث أمثال قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن سـتة أشـهر ولا تزيـد على ثلاث سـنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكمـا نصت الفقرة (٥) من المادة

(١٤٥) مـن ذات النظـام على: «مصادرة البضائع محل التهريـب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبنـاءً علـى ما تقدم وحيث إن مـن الثابت للجنة بموجب محضـر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته عدد (٢٨٠) من نكهات الشيشة الإلكترونية، وبالاطلاع على محضر سماع الأقوال تبين إقرار المدعى عليه بعائدية المضبوطات.

وعليـه فـإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصنـاف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمـر الـذي يتقرر معه إدانـة المدعى عليه بالتهريـب الجمركي، وإلزامه بغرامـة جمركية تعادل مثلي قيمة المضبوطات محل التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيمـا يتعلق بطلبات المدعية إيقاع عقوبة الحبس، وتشـديد العقوبة، والحكم بمصادرة المركبة، وحيث إن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها إلى الغير، وحيث لـم تقـدم المدعية أي سـابقة جمركية صادرة بحـق المدعى عليه، وحيـث إنَّ المحاضر المرفقة لا ترقـى بـأن تكون سـابقة جمركية، وحيث إن ملكيـة المركبة لا تعود للمتهـم، وحيث لم تقدم المدعية الصور لا سـيّما وأن المنافذ الجمركية مراقبة بكاميرات لدى للهيئة كما توجد كاميرات بأزياء مفتشي الجمرك القائمين على عملية الضبط، وبالنظر إلى عدم ثبوت إخفاء المضبوطات بطريقة فنية كونها في شـنطة المركبة ولكون أن الغاية من العقوبة هي الزجر والردع، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحق المدعى عليه، ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسـة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبليغـه تبليغًـا نظاميًـا، وحيث نصـت المادة (٢٠) مـن قواعد عمـل اللجان الزكويـة والضريبية والجمركيـة علـى أنه: «إذا تبلـغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثلـه بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة)– أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولـم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسـة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه، ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية – جواز سفر رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزام المدعى عليه بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة المضبوطات محل التهريب مبلغًا وقدره (١١,٢٠٠) أحد عشر ألفًا ومئتا ريال سعودي.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263143

الدعوى رقم: PC-2025-263143

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – مواد غذائية – إدانة.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بالمنطقة الشرقية اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليه/ ...،... الجنسية، جواز سفر رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ١٣/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ المتضمن ضبط ما بحوزة المستورد من (مواد غذائية متنوعة)، –موضحة في محضر الضبط المشار إليه–، لم يتم التصريح عنها، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذا الصنف من المقيدات يجب الإفصاح عنه عند إدخاله أو إخراجه من المملكة، وعدم التصريح عنه يعد تهريبًا جمركيًا. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...،... الجنسية، جواز سفر رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب، والحكم بمصادرتها.**

المستند

- المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بالمنطقة الشرقية رقم (.....) وتاريخ ٢٠/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ، والمتضمن أنه أثناء قدوم المدعى عليه إلى جمرك جسر الملك فهد بقيادته لمركبة من نوع (.....) والتي تحمل اللوحة رقم (.....)، وبتفتيشها عُثر على عدد (١٠٤) كيس.....وعدد (٤٠) علبة.....وعدد (١٠) كيس.....وعدد (١٢) كيس شاهي وعدد (٣٠) كيس حلويات، وُجدت أسفل أرجل المرافقة وفي شنطة المركبة ووجدت في المكان المخصص للإطار الاحتياطي وعلى المقعد الثاني، وبناءً عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٣/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليه والحكم بالحبس والغرامة الجمركية مع تشديد العقوبة ومصادرة المضبوطات والحكم بما يعادل قيمة وسيلة النقل كبدل مصادرة.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٨/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب التفويض الصادر برقم (.....)، وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ، في حين تخلف المدعى عليه أو من يمثله عن الحضور بالرغم من ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا بموعد الجلسة. وبعد التحقق من صحة صفة حضور المدعي العام، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. وبالتالي توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وعليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد

عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة أنه أثناء قدوم المدعى عليه إلى جمرك جسر الملك فهد بقيادته لمركبة من نوع (.....) والتي تحمل اللوحة رقم (.....)، وبتفتيشها عُثر على عدد (١٠٤) كيس..... وعدد (٤٠) علبة.....وعدد (١٠) كيس.....وعدد (١٢) كيس شاهي وعدد (٣٠) كيس حلويات، وُجدت أسفل أرجل المرافقة وفي شنطة المركبة ووجدت في المكان المخصص للإطار الاحتياطي وعلى المقعد الثاني بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ١٣/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ.

واستنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، وحيث نصت المادة (١٤٤) من ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسؤولًا جزائيًا بصورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليون. ٢- الشركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب ومستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، وكما نصت الفقرتين (١) و (٢) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: « ١- إذا كانت البضاعة المهربة تخضع لضرائب « رسوم « جمركية مرتفعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة « الرسوم « الجمركية المستحقة ولا تزيد على ثلاثة أمثال الضريبة «الرسوم» الجمركية، أو مثلي قيمة البضاعة أيهما أعلى، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ٢- أما السلع

الأخرى، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة «الرسوم» الجمركية المستحقة ولا تزيد على قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، وكما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته عدد (١٠٤ كيس.....) وعدد (٤٠ علبة.....) وعدد (١٠ كيس.....) وعدد (١٢ كيس .....) وعدد (٣٠ كيس .....).

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للمضبوطات محل التهريب، ومصادرة المضبوطات محل التهريب.

وفيما يتعلق بطلب الحكم بما يعادل قيمة وسيلة النقل، وحيث لم تُقدّم المدعية الصور التي تثبت قيام المدعى علي بإخفاء المضبوطات، لا سيّما وأن المنافذ الجمركية مراقبة بكاميرات لدى للهيئة، كما توجد كاميرات بأزياء مفتشي الجمرك القائمين على عملية الضبط، ولمبدأ تناسب العقوبة مع الجرم ولكون أن الغاية من العقوبة هي الزجر والردع، وفيما يتعلق بطلب تشديد العقوبة، حيث إن المدعية لم تُرفق أي سابقة جمركية على المدعى عليه، وأن المحاضر الجمركية لا ترقى إلى أن تكون سابقة جمركية، وفيما يتعلق بطلب عقوبة الحبس، بيد أن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية؛ ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها؛ الأمر الذي انتهت معه اللجنة كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة)– أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه،

ولمـا رأت اللجنـة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هـو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....، ..... الجنسية- جواز سفر رقم: (.....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًـا: إلزامه بغرامة تعـادل مثلي الرسـوم الجمركية للمضبوطات محـل التهريب بمبلغ وقدره (٤ ,٥٧٨) خمسمائة وثمانية وسبعون ريالًا سعوديًا وأربع هللات.

ثالثًا: مصادرة المضبوطات محل التهريب.

رابعًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-267057

الدعوى رقم: PC-2025-267057

المفاتيح:

جمركي– مقيدات – تهريب جمركي – أغنام– عدم إدانة.

الملخص

– **مطالبـة النيابة العامة بمحافظة ظهـران الجنوب اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولى بالرياض ضـد المدعـى عليـه/ ...،... الجنسـية، هويـة مرحـل رقـم (...)، والمدعى عليـه/ ...،... الجنسية، هوية مرحل رقم (...)، والذين ضبطوا اثناء تجاوزهم الحدود السعودية وتم ضبط عدد (٢٨) رأس من الأغنام بالقرب من موقعهم، وحيث لم يثبت للجنة الجمركية الابتدائية – وفقًا لملف الدعوى– حيـازة المدعى عليهم للمضبوطات وانما وجـدت قريبة منهم بعد مسح وتفتيش المنطقة. مؤدى ذلك:، عدم إدانة المدعى عليه/ ...،... الجنسية، هوية مرحل رقم (...)، والمدعى عليه/ ...،... الجنسية، هوية مرحل رقم (...)، بالتهريب الجمركي.**

المستند

– المادة (١٤٢–١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

– قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

حيث وردت لائحة الدعوى المقدمة من رئيس النيابة العامة بمحافظة ظهران الجنوب رقم (.....) وتاريخ ١٤٤٧/٠٢/٠٧هـ وما ورد بها من طلبات، والمتضمنة أنه أثناء ممارسة أحدى دوريات مركز حطاب عملها في الموقع المسمى (حطاب) بالقرب من العلامة الحدودية رقم (.....) التابع لحدود مسؤوليات مركز الحطاب تم رصد المدعى عليهم/ .....، ..... الجنسية، هوية مرحل رقم (.....)، و.....، ..... الجنسية، هوية مرحل رقم (.....)، في الموقع المسمى (.....) متجاوزين خط الحدود سيرًا على الأقدام بطريقة غير مشروعة فتم اعتراضهم والتعامل معهم بما يقتضيه الموقف وتم القبض عليهم وعلى الشخص المستقبل المدعو/ .....، سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (.....) وبحوزته جوال وشريحة اتصال ومبلغ مالي قدره (٦٠٠) ريال، وبمسح وتفتيش الموقع ضبط على عدد (٢٨) رأس من الأغنام، وتطلب المدعية إثبات إدانة المدعى عليهم والحكم بعقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المضبوطات والحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.

وفي يوم الأحد الموافق ٢٠٢٥/٠٨/١٠م، عقدت اللجنة جلستها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....بموجب التفويض الصادر من النيابة العامة بمنطقة الرياض برقم (.....)، وتاريخ ١٤٤٣/٨/٢٥هـ، وحضر المدعى عليه أصالة.....هوية مرحل رقم (.....) وحضر المدعى عليه أصالة.....هوية مرحل رقم (.....) وحضر ممثل عن سجين شرق أبها المدعو.....هوية وطنية رقم (.....). وبعد التحقق من طرفي الدعوى، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي العام عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل المدعى عليه عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجابا ليس لديهم ما يودان إضافته وليس يوجد لديهما أي مهربات. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة الجمركية، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة رصد المدعى عليهم وبحوزتهم ما مجموعه عدد (٢٨) رأس من الأغنام.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها او محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى»، كما نصت الفقرات (٦ , ١٢ , ١٣) من المادة (١٤٣) من ذات النظام على أنه: «يدخل في حكم التهريب تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها ونقل البضائع الممنوعة والمقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها أو عبورها بصورة نظامية أو نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لسلطة الجمارك دون مستند نظامي»، كما نصت الفقرة (١) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها نصوص أخرى نافذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما بما يلي: ١- إذا كانت البضاعة المهربة تخضع لضرائب «رسوم» جمركية مرتفعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة «الرسوم» الجمركية المستحقة ولا تزيد عن ثلاث أمثال

الضريبة «الرسوم» الجمركية، أو مثلي قيمة البضاعة أيهما أعلى، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها».

وبالاطلاع على محضر سماع الأقوال وبسؤال المدعى عليهم عن التهمة المنسوبة إليهم أنكروا ذلك وأنه ليس لهم علاقة بالمضبوطات، وأفادوا أنهم دخلوا إلى المملكة تهريب عن طريق الحدود لطلب الرزق وتم القبض عليهم وكانوا متخفين بين الأشجار في الوادي بجانب الشبك وكان يوجد أشخاص لا يعرفوهم معهم أغنام وكانوا خلفهم قادمين من اليمن يقصدون الدخول إلى المملكة وقام هؤلاء الأشخاص بالهروب من الموقع وبقيت الأغنام في الوادي، كما أفادوا أنه لا يوجد علاقة بينهم وبين المدعو مفرح التليدي.

وبما أن المدعى عليهم جميعهم أنكروا التهمة المنسوبة لهم كما أنه بالقبض عليهم في الموقع لم يكن في حوزتهم شيء وبعد مسح الموقع وتفتيشه عثر على المضبوطات (الأغنام) ولا يوجد قرينة قوية على توجيه الاتهام لهم بعائديه المضبوطات بمجرد مشاهدتهم ورصدهم متجاوزين حدود المملكة مما يعد توافر القصد منعدم. وبما أن العقوبة لا تسوغ إلا عند تحقق السبب الموجب ولا تسوغ بالشبه بل سقوطها بالشبهة أقرب، وكما أن الأصل براءة الذمة والمتمسك بالبراءة متمسك بالأصل والمدعي العام متمسك بخلاف الأصل ولم يقم بينة تنقل هذا الأصل، والقاعدة الفقهية نصت على «الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة» وبما أن الأصل هو البراءة، وبما أن المدعية لم تقدم بينه موصلة على دعواها، وبما أن الأحكام الصادرة بالإدانة لا تُبنى إلا على أدلة تفيد الجزم واليقين ولا يصح أن تقام الإدانة على الشك والظن، ولأن الشك يفسر لصالح المتهم. الأمر الذي يتقرر معه عدم ثبوت إدانة المدعى عليهم بالتهريب الجمركي لعدم كفاية الأدلة.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

عـدم إدانة المدعـى عليهمـا/ .....، ..... الجنسـية- يحمل هوية مرحل رقم: (.....) و.....، ..... الجنسية - يحمل هوية مرحل رقم (.....) بالتهريب الجمركي.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-263056

الدعوى رقم: PC-2025-263056

المفاتيح:

جمركي- مقيدات - تهريب جمركي - طيور - إدانة.

الملخص

- **مطالبة النيابة العامة بالمنطقة الشرقية اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض ضد المدعى عليه/ ...،... الجنسية، هوية... رقم (...)، بموجب محضر الضبط رقم (...) وتاريخ ٠٤/ ٠٧/ ١٤٤٥هـ المتضمن ضبط ما بحوزة المستورد من (طيور) بإجمالي عدد (٦٠٦) طير، -موضحة تفصيلها في محضر الضبط المشار إليه-، لم يتم التصريح عنها، وحيث ثبت للجنة الجمركية الابتدائية أن هذا الصنف من المقيدات ومن الواجب الإفصاح عنه عند إدخاله أو إخراجه من المملكة، وعدم التصريح عنه يعد تهريبًا جمركيًا. مؤدى ذلك: إدانة المدعى عليه/ ...،... الجنسية، هوية... رقم (...)، بالتهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة تعادل عشرون في المئة من قيمة المضبوطات محل التهريب، والحكم بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة.**

المستند

- المادة (١٤٢-١٤٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المـادة (٢٠) من قواعـد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخـص وقائـع هذه الدعوى بورود اللائحة المقدمة من النيابة العامة بالمنطقة الشـرقية رقم (.....) وتاريخ ١٢/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ، والمتضمنة أنه أثناء قدوم المدعى عليـه إلى جمرك جسـر الملك فهد بقيادتـه للمركبة من نـوع (.....) تحمل اللوحـة رقـم (.....)، وبتفتيش المركبة عُثـر على طيور حب بعدد (٣٧٥). وطيور كروان بعدد (٢٠٤) وحمام بعدد (٢٧) وُجدت مخبأة بداخل صاجة مصنعية أسفل فرش الأرضية. وتجاويف جسـور المركبة. وتجاويف أبواب المركبة الخلفية وباب السائق. وبداخل خزان الوقود بعد قصة إلى قسمين قسم خاص بالوقود وقسم معد لغرض التهريب بداخله، وبناءً عليـه تم إعداد محضـر الضبط رقـم (.....) وتاريـخ ٠٤/ ٠٧/ ١٤٤٥هـ.، وتطلـب المدعيـة إثبات إدانـة المدعى عليه والحكـم بعقوبة الحبس والغرامة وتشـديد العقوبة والحكم بما يعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة ومصادرة وسيلة النقل.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٠٨/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي العام/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجـب التفويـض الصـادر من رئيس النيابـة العامة بالرياض برقم (.....) وتاريـخ: ٢٥/ ٨/ ١٤٤٣هـ، ولم يحضر المدعى عليه أو من يمثله رغـم ثبوت تبلغه بموعد الجلسـة نظامًا. وبسـؤال المدعي العام عن لائحة دعـوى النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامـة للجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية. وبسـؤاله عمّا إذا كان لديه أقـوال أخرى، أجاب بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيـث إن الثابت من مسـتندات الدعوى أن المدعية تقدمـت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فقد تبين للجنة بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته طيور حب بعدد (٣٧٥). وطيـور كروان بعدد (٢٠٤) وحمام بعـدد (٢٧) وُجدت مخبأة بداخل صاجة مصنعية أسـفل فـرش الأرضية. وتجاويف جسـور المركبـة. وتجاويف أبـواب المركبـة الخلفية وباب السـائق. وبداخـل خـزان الوقود بعد قصة إلى قسـمين قسـم خاص بالوقود وقسـم معد لغرض التهريب بداخله. بموجب محضر الضبط رقم (.....) وتاريخ ٠٤/ ٠٧/ ١٤٤٥هـ.

واسـتنادًا للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك الموحـد والتي نصّت على أن: «التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كليًا أو جزئيًا أو خلافًا لأحكام المنـع أو التقييـد الـواردة في هذا النظـام (القانون) والأنظمـة والقوانين الأخـرى.»، كما نصت المـادة (١٤٤) مـن ذات النظام على أنه: «ويعتبر مسـؤولًا جزائيًا بصـورة خاصة: ١- الفاعلون الأصليـون. ٢- الشـركاء في الجرم. ٣- المتدخلون والمحرضـون. ٤- حائزو المواد المهربة. ٥- أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب... ٦- أصحاب أو مستأجرو المحلات والأماكن التي أودعت فيها المواد المهربة...»، كما نصت الفقرة (٣) من المادة (١٤٥) من ذات النظـام على أنه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشـد تقضي بهـا نصوص أخرى نافذة في الدولة، يعاقب على التهريب وما في حكمه، وعلى الشروع في أي منهما بما يلي: ٣- إذا كانت البضاعة

المهربة غير خاضعة للضرائب « الرسوم « الجمركية (معفاة)، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن عشرة في المائة من قيمة البضاعة، ولا تزيد على قيمتها، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.»، كما نصت الفقرة (٥) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها في حال عدم حجزها.» وكما نصت الفقرة (٦) من المادة (١٤٥) من ذات النظام على: «مصادرة وسائط النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب، وذلك فيما عدا وسائط النقل العامة كالسفن والطائرات والقطارات والسيارات العامة، ما لم تكن قد أعدت أو استؤجرت لهذا الغرض أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.».

وبناءً على ما تقدم وحيث إن من الثابت للجنة بموجب محضر الضبط محل الدعوى بأن المدعى عليه قد ضُبط بحيازته طيور حب بعدد (٣٧٥). وطيور كروان بعدد (٢٠٤) وحمام بعدد (٢٧).

وعليه فإن قيام المدعى عليه بمحاولة إدخال الأصناف المضبوطة يعد تهريبًا جمركيًا، الأمر الذي يتقرر معه إدانة المدعى عليه بجريمة التهريب الجمركي، وإلزامه بغرامة عشرون في المئة من قيمة المضبوطات، والحكم بما يعادل قيمة المضبوطات محل التهريب كبدل مصادرة ومصادرة وسيلة النقل. ورد ما عدا ذلك من طلبات.

وفيما يتعلق بطلب المدعية إيقاع عقوبة الحبس وتشديد العقوبة، وحيث إن سجل المدعى عليه يخلو من السوابق الجنائية. ولأن عقوبة الحبس من العقوبات السالبة للحرية وتتعدى آثارها لغيرها، الأمر الذي انتهت معه اللجنة إلى كفاية ما صدر بحقه ورد ما عدا ذلك من طلبات.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى عليه أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى رغم ثبوت تبلغه تبليغًا نظاميًا، وحيث نصت المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «إذا تبلغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة –وفقًا للمادة (الثانية عشرة)– أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، فيعد القرار الصادر في حقه حضوريًا»، ولما لم يتقدم المدعى عليه بعذر يبرر غيابه عن جلسة اللجنة المنعقدة لنظر دعواه،

ولما رأت اللجنة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضوريًا في حقّ المدعى عليه.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: إدانة المدعى عليه/ .....(هوية..... رقم .....) بالتهريب الجمركي.

ثانيًا: إلزامه بغرامة قدرها (٦٠ , ١٣١ , ٤) أربعة ألاف ومائة وواحد وثلاثون ريالًا وستون هللة تعادل عشرون في المئة من قيمة المضبوطات.

ثالثًا: إلزامه بغرامة قدرها (٦٥٨ , ٢٠) عشرون ألفًا وستمائة وثمانية وخمسون ريالًا تعادل قيمة المضبوطات كبدل مصادرة.

رابعًا: مصادرة وسيلة النقل المستخدمة والمعدة والمجهزة للتهريب.

خامسًا: رد ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الجمركية الإدارية

الرسوم الجمركية

القـرار رقـم: CR-2025-240102

الدعوى رقم: AC-2024-240102

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – تحصيل – فروقات – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-136711*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض. القاضي بقبول الدعوى شكلًا، والحكم بسلامة مسلك هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في استحصال الرسوم. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن ما تذكره المستأنفة في لائحتها من عدم مراعاة الجمارك لأسس احتساب القيمة فمردود بالنظر إلى أن تسعير الديزل كان بقيمة (٢,٨ ريال سعودي) للتر وهي التسعيرة المعتمدة من قبل الشركة المنتجة له بعد استبعاد قيمة الدعم، فضلًا عن أن الجمارك تعد هي الإدارة الفنية المؤهلة لتحديد قيمة الصنف الوارد الذي لا يؤثر في تقييمها مجرد الاعتراض المرسل. مؤدى ذلك؛ تأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المستأنفة قد تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، على قرار التحصيل الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (.....) لعام ١٤٤٣هـ، المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي قدره (٩٦٢, ٨٠٥) ثمانمائة وخمسة آلاف وتسعمائة واثنان وستون ريالًا، وبعد اطلاع اللجنة على لائحة الاعتراض وعلى كامل المستندات المرفقة، أصدرت قرارها – محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

«١ –قبول الدعوى شكلًا.

٢–وفي الموضوع الحكم بسلامة مسلك هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في استحصال فروق الرسوم الجمركية على البيانات الجمركية البالغ عددها (٤٥) بيان جمركي.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بمراسلة وزارة التجارة والتي بدورها قامت بمخاطبة إدارة القيود لدى الهيئة وصادقت على صحة البنود الجمركية، وعليه تم تصنيف المستوردات بناءً على إفادة وزارة التجارة، وكذلك الدفع بصدور القرار الابتدائي بناءً على إفادة جهة غير محايدة ومختصمة في الدعوى، واختتمت بطلب قبول الاستئناف وإلغاء القرار، واحتياطًا ندب خبير مختص للفصل في المسائل الفنية محل النزاع.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن بنود التعرفة المعترض عليه من قبل المستأنف، تمت دراستها من قبل الإدارة المختصة في الهيئة – الإدارة العامة للقيود والتعريفة – والتي أيدت الإجراء المتخذ من قبل الهيئة حيث وردت الإفادة بأن الأصناف الواردة في البيانات الجمركية تحت التدقيق قد تم التصريح باستخدام بند جمركي خاطئ وبفئة رسم جمركي أقل من الواجب التطبيق وعليه تم إعادة تبنيد البيانات الجمركية محل القرار وفقًا للإفادة الواردة من قبل إدارة التعرفة الجمركية، كما دفعت بانعقاد الاختصاص إلى الإدارة العامة للقيود والتعريفة

وفقًا للمبدأ رقم (١٦) المستخرج من قرارات لجان الاستئناف الجمركية، واختتمت بطلب رفض الاستئناف والحكم بتأييد القرار الابتدائي.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها لم تخرج عما تم تقديمه في لائحة الاستئناف، واختتمت بطلب قبول الاستئناف وإلغاء القرار، واحتياطًا ندب خبير مختص للفصل في المسائل الفنية محل النزاع.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٢٦/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ الموافق ٢٦/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٣٨) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من مصنع.....فرع شركة..... على القرار رقم (*CTR-2024-136711*) وتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٤٤٥هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٣٠/ ٠٦/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٢٩/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعـد الاطلاع علـى قرار اللجنـة واللوائح المقدمة من الأطـراف، وحيث تنحصر دفوع المسـتأنفة بعـدم قناعتهـا فـي الاعتمـاد علـى الإدارة العامـة للتعريفـة الجمركيـة، كونها قامت بالتصنيـف وفقًـا لإفـادة وزارة التجـارة، وكون الإدارة جهة غيـر محايدة، وبالنظـر إلى ما قدمته المسـتأنف ضدهـا (الهيئـة) مـن إفـادة الإدارة العامـة للتعريفـة الجمركيـة بتبنيدهـا للأصنـاف المسـتوردة، وحيـث إنه بالنظـر إلى أن (الإدارة العامـة للتعريفة الجمركية) هـي الجهة الوحيدة المختصـة فنيًا فـي تحديد البنـود الجمركية، والتي تمثـل المملكة في اجتماعـات اللجنة الفنية للنظام المنسق في منظمة الجمارك العالمية التي أصدرت رموز وتصنيف النظام المنسق المطبق عالميًا، ووفقًا للمبدأ رقم (١٦) المسـتخرج من قرارات لجان الاسـتئناف الذي نص على «تعد جهـة الجمارك هي الإدارة الفنية المؤهلة لتحديد الصنف الوارد، وبالتالي فإن التصنيف لا يؤثر فيـه مجـرد الاعتراض المرسـل عليه وطلـب الخبرة من جهة أخـرى».، الأمر الـذي تنتهي معه اللجنـة إلى تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة من المسـتأنفة على نتيجـة القرار خصوصًا وأنها لم تخرج في جملتها عما سبق إثارته أمام اللجنة المصدرة للقرار والتي تولت الرد عليه ضمن سرد أسباب القرار محل الاستئناف، وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مصنع.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-136711*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

ثانيًـا: رفضـه موضوعًـا، وتأييد القرار الابتدائـي في جميع ما قضى به، وذلك للأسـباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-246421

الدعوى رقم: AC-2024-246421

المفاتيح:

جمركي– رسـوم جمركيـة – تحصيل – فروقات – منتجات سـكرية – عدم اسـتحقاق المستورد.

الملخص

- مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CFR-2024-234998*)، الصـادر عن اللجنة الجمركيـة الابتدائيـة الأولى بالرياض. القاضـي بقبول الدعوى شـكلًا، ورد دعوى المدعية فيما يتعلق باعتراضها على قرار تحصيل الهيئة للفروقات الجمركية للبيان رقم (...) وتاريخ ٠٧/ ٠٥/ ١٤٤٥هـ بمبلغ وقـدره (١٠ , ٧٧١ , ٧٧٤) ريال. وحيث ثبـت للجنة الجمركية عدم صحة ما تدفع به المسـتأنفة من أن المسـتأنف ضدها قامت بتحديث الرسـوم للبنود من فئة رسـم (٨٪) إلى فئة رسـم (١٥٪) بعد تواريخ الاسـتيراد مما يجعل الرسـوم المفروضة غيـر مسـتحقة، بل الصحيـح هو أن الخـلاف يكمن في تحديـد البند الصحيـح، وقد وردت الإفادة من الجهة المختصة بتأييد مسلك الهيئة في استحصال الرسوم المتعلقة باختلاف بنود التعرفة الجمركية، كما ثبت للجنة الجمركية صحة دفع المستأنفة بقصر النزاع في بند (تدني القيمـة)، حيث قبلت الهيئة اعتراضها على هذا البند لعـدد (٢٠) بيانًا جمركي. مؤدى ذلك؛ تأييد القرار الابتدائي مع تعديله باسـتبعاد (٢٠) بيان جمركي متعلق (بتدني القيمة) من قرار التحصيل رقم (...) وتاريخ ٠٦/ ٠٥/ ١٤٤٥هـ.

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية قد تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، على قرار التحصيل الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (.....) لعام ١٤٤٥هـ، المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي قدره (١٠ , ٧٧١ , ٧٧٤) سبعمائة وأربعة وسبعون ألفًا وسبعمائة وواحد وسبعون ريالًا وعشرة هللات، وبعد اطلاع اللجنة على لائحة الاعتراض وعلى كامل المستندات المرفقة، أصدرت قرارها – محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

«أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: رد دعوى المدعية فيما يتعلق باعتراضها على قرار المدعى عليها في قرار التحصيل للبيان رقم (.....) وتاريخ (٠٦/ ٠٥/ ١٤٤٥هـ) بمبلغ (١٠ , ٧٧١ , ٧٧٤ ريال سعودي) محل الدعوى.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن اللجنة الابتدائية قد استندت في قرارها إلى تقرير لجنة التعريفة الجمركية المرسل عبر البريد الإلكتروني دون تمكين المستأنفة من الاطلاع عليه، وأن القرار يعد باطلًا قانونًا لتجاوزه القواعد النظامية المتعلقة بحقوق الدفاع، كما يدفع وكيل الشركة المستأنفة بالخطأ في تكييف الدعوى نظرًا لإقرار الهيئة ببراءة ذمة المستأنفة عن المطالبة بفروقات تدني القيمة وأن النزاع ينحصر في فروقات بند التعرفة الجمركية لعدد (١٦) بيان جمركي، كما أن جميع البيانات الجمركية محل الخلاف قد تم استيرادها قبل تحديث التعرفة الجديدة من (٨٪) إلى فئة رسم (١٥٪)، كما أن قرار التحصيل يعد باطل لعدم الالتزام بالإعفاء الجمركي

الممنـوح للبيـان رقم (.....)، كما أنه قد جاء خاليًا من المتطلبات الشـكلية والموضوعيـة المنصوص عليهـا نظامًا، واختتمت بطلب قبول الاسـتئناف شـكلًا، وإلغاء قرار التحصيل محل الدعوى ومحو كافة آثاره.

وبـاطلاع اللجنـة الجمركية الاسـتئنافية على المذكـرة الجوابية المقدمة من المسـتأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بعدم التزام الشركة بالسياسات والإجراءات الجمركية المتعلقـة بالتصريح الجمركي فيما يتعلـق ببند التعريفة الجمركية واجب التطبيق مما ترتب عليه وجود فروقات رسوم جمركية مستحقة لخزينة الدولة، كما أن الهيئة هي الجهة الفنية المسؤولة عـن تحديـد الصنف الـوارد وفقًـا للمبدأ رقم (١٥) المسـتخرج مـن قرارات لجان الاسـتئناف الجمركية، واختتمت بطلب رفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي في كل ما قضى به.

وبـاطلاع اللجنة الجمركية الاسـتئنافية على تعقيب المسـتأنفة على مـا ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المسـتأنف ضدها تبين أنها لم تخرج عما تم تقديمه في لائحة الاسـتئناف، واختتمت بطلب إلغاء قرار التحصيل محل الدعوى ومحو كافة آثاره.

وفـي يـوم الخميـس بتاريـخ ١٣/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ، الموافـق ١٣/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، وفـي تمـام السـاعة (٠١:٣٨) مسـاءً، عقدت اللجنـة الجمركية الاسـتئنافية بالرياض جلسـتها وذلك عبـر التواصـل المرئي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ اسـتنادًا على مـا جاء في البند رقـم (١) من المادة الخامسـة عشـرة مـن قواعد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمـر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريـخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاسـتئناف المقـدَّم مـن شـركة.....على القـرار رقـم (*CFR-2024-234998*) وتاريـخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه رأت اللجنة تكليف المستأنف ضدها (الهيئة) بتقديم تفاصيل للبيانات الجمركية محل قرار التحصيل مشتملةً على أرقامها وتواريخها ومبالغهـا ورسـومها الجمركية ومقدارها ومقدار الرسـم المفقود الذي تطالب به الهيئة وسـبب ذلـك لـكل بيان من تلك البيانات، وتكليفها بالرد على ما ذكرته المسـتأنفة من أن تعديل الرسـم مـن (٨٪) إلى (١٥٪) كان بعد تاريخ الاسـتيراد وتسـجيل البيانات الجمركيـة، وتقديم ما يثبت تاريخ صدور قرار تعديل الرسـم، وذلك خلال أسـبوعين من تاريخ تبليغهم، وبعد تقديم الهيئة

المطلوب تزود المستأنفة بنسخة منه لتقديم ما لديها خلال مهلة مماثلة. واختتمت الجلسة في تمام الساعة (٠٢:٣٦) مساءً.

وفي يوم الخميس بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٤٤٦هـ، الموافق ١٢/ ٠٦/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠٢:٤٠) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من شركة.....على القرار رقم (*CFR-2024-234998*) وتاريخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم الإبلاغ بالقرار الابتدائي بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٢٤م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ ٢٨/ ١١/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث إن قرار التحصيل محل الدعوى مبني على أساسين وهما (اختيار بند تعرفة جمركية غير صحيح – فروقات تدني القيمة)، وحيث تدفع المستأنفة بأنه تم استيراد الأصناف محل الخلاف على فئة رسم (٨٪)، وأن المستأنف ضدها قامت بتحديث الرسم للبنود الواردة في البيانات الجمركية محل الخلاف من فئة (٨٪) إلى فئة (١٥٪) بعد تواريخ الاستيراد مما يجعل الرسوم المفروضة غير مستحقة، وحيث إنه بالنظر إلى البنود المختارة من قبل المستأنفة والواردة في البيانات

الجمركيـة وبالنظر إلى إفـادة إدارة التعريفة والقيود فإن الأصناف هي (١- الصنف (.....)، البند الوارد في البيان (.....) بوصف (غيرها -منتجات سكرية حلاوة سكاكر محتوية على كاكاو) بفئة رسـم (٨٪)، بينمـا البند الصحيح الوارد في إفـادة إدارة التعرفة (.....) بوصف (غيرها، بشكل قطع أو ألواح أو أصابع) بفئة رسم (١٥٪). ٢- الصنف (.....)، البند الوارد فـي البيـان (.....) بوصف (غيرها -منتجات سـكرية حلاوة سـكاكر محتويـة على كاكاو) بفئة رسـم (٨٪)، بينما البند الصحيح الوارد في إفادة إدارة التعرفة (.....) بوصف (غيرها، بشـكل قطـع أو ألواح أو أصابع) بفئة رسـم (١٥٪). ٣- الصنـف (.....)، البنـد الوارد في البيـان (١٨٠٦٩٠٢٠٠٠٠) بوصـف (غيرهـا- منتجـات سـكرية حلاوة سـكاكر محتوية على كاكاو) بفئة رسـم (٨٪)، بينمـا البند الصحيح الوارد في إفـادة إدارة التعرفة (.....) بوصف (غيرها، بشـكل قطع أو ألواح أو أصابع) بفئة رسـم (١٥٪). ٤- الصنف (جالكسي.....)، البند الوارد في البيان (.....) بوصف (غيرها -منتجات سكرية حلاوة سكاكر محتوية على كاكاو) بفئة رسـم (٨٪)، بينمـا البند الصحيح الوارد في إفـادة إدارة التعرفة (.....) بوصف (غيرها، بشـكل قطع أو ألواح أو أصابع) بفئة رسـم (١٥٪). ٥- الصنف (.....)، البند الوارد فـي البيـان (.....) بوصف (غيرها -منتجات سـكرية حلاوة سـكاكر محتويـة على كاكاو) بفئة رسـم (٨٪)، بينما البند الصحيح الوارد في إفادة إدارة التعرفة (.....) بوصف (غيرها، بشـكل قطـع أو ألواح أو أصابع) بفئة رسـم (١٥٪). ٦- الصنـف (.....)، البنـد الوارد في البيـان (.....) بوصف (غيرها -منتجات سـكرية حلاوة سـكاكر محتوية علـى كاكاو) بفئة رسـم (٨٪)، بينمـا البند الصحيـح الوارد في إفـادة إدارة التعرفـة (.....) بوصـف (غيرها، بشـكل قطـع أو ألواح أو أصابع) بفئة رسـم (١٥٪). ٧- الصنـف (.....)، البنـد الوارد في البيـان (.....) بوصف (غيرها -منتجات سـكرية حلاوة سـكاكر محتوية علـى كاكاو) بفئة رسـم (٨٪)، بينمـا البند الصحيح الوارد في إفـادة إدارة التعرفة (.....) بوصف (بسـكويت محلـى) بفئة رسـم (١٠٪). ٨- الصنف (.....)، البند الوارد فـي البيان (.....) بوصف (غيرها -شـوكولاتة بيضاء سـائلة تسـتخدم في إعداد المشروبات) بفئة رسـم (٨٪)، بينما البند الصحيح الوارد في إفادة إدارة التعرفة (.....) بوصف (غيرها، منتجات بشـكل سـائل مركز أو معجـون محتويـة على كاكاو) بفئة رسـم (١٥٪). ٩- الصنـف (.....)، البنـد الوارد في البيـان (.....) بوصف (غيرها -منتجات سـكرية حلاوة سـكاكر محتوية علـى كاكاو) بفئة

رسم (٨٪)، بينما البند الصحيح الوارد في إفادة إدارة التعرفة (.....) بوصف (غيرها، منتجات بشكل سائل مركز أو معجون محتوية على كاكاو) بفئة رسم (١٥٪). ١٠- الصنف (.....)، البند الوارد في البيان (.....) بوصف (غيرها -منتجات سكرية حلاوة سكاكر محتوية على كاكاو) بفئة رسم (٨٪)، بينما البند الصحيح الوارد في إفادة إدارة التعرفة (.....) بوصف (غيرها، بشكل قطع أو ألواح أو أصابع..... محشوة) بفئة رسم (١٥٪). وحيث إنه من خلال المقارنة للأصناف المشار إليها آنفًا يتبين للجنة بأن أساس النزاع ليس في تحديث فئة الرسم من نسبة أقل إلى نسبة أعلى؛ لأنه بعد الاطلاع والبحث عبر موقع الهيئة عن البنود المختارة من قبل المستأنف تبين أنها لا زالت بفئة رسم (٨٪) ولم يتم تحديثها، وإنما أساس النزاع يكمن في التبنيد الصحيح للوارد، عليه فإن اعتراض المستأنفة ينبغي أن يكون في تفصيل الوارد ونشرته الفنية وتقديمه ما يثبت خضوع الوارد للبند الذي يدعيه، وهو ما لم يُعترض عليه، كما أن الهيئة قدمت إفادة إدارة القيود والتعريفة بتصنيفها للوارد، وبما أن إفادة إدارة التعريفة الجهة المختصة في تحديد البنود الجمركية الصحيحة قد صدر بتأييد مسلك الهيئة، عليه يكون مسلك الهيئة في استحصال الرسوم المتعلقة باختلاف بنود التعرفة الجمركية صحيحًا، وأما بشأن ما تدفع به المستأنفة من وجوب خضوع البيان رقم (.....) للإعفاء فمردود، بالنظر إلى أن ذلك البيان ليس هو محل الخلاف كما أنه لم يعترض بذلك في لائحة دعواه أمام اللجنة الابتدائية، وأما بشأن فروقات الرسوم الجمركية المتعلقة ببند «تدني القيمة»، عليه فإن بالنظر إلى مذكرة الهيئة الجوابية المقدمة أمام اللجنة الابتدائية والتي ورد فيها ما نصه: « فيما يخص فروقات الرسوم الجمركية بسبب تدني القيمة لعدد (٢٠) بيان جمركي، نود الإفادة بأنه خلال مرحلة الاعتراض تبين للهيئة احتساب الفروقات بناءً على كشف حساب الموردين، ولم يثبت ربط المصاريف الواردة في كشف حساب الموردين مع البضائع الواردة لكل بيان للبيانات الجمركية محل الخلاف.....، وعلى ضوء ما ورد أعلاه تم قبول الاعتراض بهذا الشأن لغرض إعادته للإدارة مصدرة القرار». عليه، وبما أن الهيئة قبلت اعتراض المستأنفة بهذا الشأن، فإن اللجنة تنتهي إلى استبعاد تلك البيانات الجمركية؛ الأمر الذي يتقرر معه رفض الاستئناف المقدم وتأييد القرار الابتدائي مع تعديله باستبعاد (٢٠) بيان جمركي المتعلقة ببند تدني القيمة من قرار التحصيل رقم (.....) بتاريخ ٠٦-٠٥-١٤٤٥هـ، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، المقدم من/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-234998*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع، تأييد القرار الابتدائي مع تعديله باستبعاد (٢٠) بيان جمركي المتعلقة بتدني القيمة من قرار التحصيل رقم (.....) بتاريخ ٠٦/ ٠٥/ ١٤٤٥هـ، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262276

الدعوى رقم: AC-2025-262276

المفاتيح:

جمركي- رسوم جمركية - تحصيل - فروقات - أثاث منزلي -عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- مطالبة المستوردة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بالنظر في الاعتراض على القرار الصادر عن الهيئة بتحصيل فروقات جمركية بالرقم(...) لعام ١٤٤٦هـ بمبلغ وقدره (٠٩ ,٠٦٢ ,١٠٦ ,١) ريال سعودي. وحيث ثبت للجنة الجمركية صحة مسلك الهيئة في استحصال الرسوم الجمركية المتعلقة باختلاف بنود التعرفة الجمركية وبرسوم تكاليف الشحن، وذلك بورود إفادة الجهة المختصة التي تأكد بأن البند الواجب استخدامه هو (...) بفئة رسم (١٢٪) بدلا من البند رقم (...) بفئة رسم (٥٪) وهو ما صدر به قرار الهيئة، كما لم تدفع المستوردة في صحيفة الدعوى بشأن ادعاء الهيئة عدم إضافة المستوردة لتكاليف الشحن، وكون الإدارة العامة للتعرفة الجمركية هي الإدارة الفنية المؤهلة لتحديد البند الصحيح، فإن مجرد الاعتراض المرسل لا يؤثر في صحة قرار التحصيل. مؤدى ذلك: رد دعوى المستوردة فيما يتعلق بقرار التحصيل رقم (...) وتاريخ ٣٠/ ٠٢/ ١٤٤٦هـ.

المستند

- المادة (٣-٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (١٢٧) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٤٧) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع الدعوى بورود لائحة الدعوى المقدمة من.....، هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيل شرعي للمدعية بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ ٠٤/ ٠٢/ ١٤٤٦هـ، ضد المدعى عليها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ويعترض على قرار التحصيل الصادر بالرقم (.....) لعام ١٤٤٦هـ، المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي وقدره (٠٩ ,٠٦٢ ,١٠٦ ,١) ريال سعودي، استنادًا إلى عدة أسباب، وهي كالتالي: أولًا: ترى أن القرار مخالف للشريعة والنظام والمنطق، حيث تم فرض رسوم جزافية وغير مبررة عليها، ما يعد مجحفًا بحقها ولا يتماشى مع الواقع. ثانيًا: تشير إلى أن القرار صدر دون توضيح الأسباب أو تبرير لما تضمنه، رغم أنها قد سددت جميع الرسوم المقررة عليها. ثالثًا: تبرز أن سجلها خالٍ من أي مخالفات أو عقوبات من قبل أي جهة حكومية، وأنها تعمل في مجال الاستيراد والتصدير دون أن ترتكب أي خطأ منذ فترة طويلة. رابعًا: وأخيرًا، تلفت المدعية إلى أن القضية مشمولة بالعفو الملكي الصادر برقم ٦١٨٧٧ في ٢٧/ ١٠/ ١٤٤٢هـ، والذي ينص على شمول القضايا غير الكبيرة بالعفو، مما يبرر إلغاء القرار الصادر ضدها. واختتمت المدعية لائحتها بمطالبتها إلغاء قرار التحصيل محل الدعوى.

وبعرض ذلك على المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابية، تلخص مضمونها فيما يلي: تدفع المدعية بكون انه تم فرض الرسوم بشكل جزافي

وأن قـرار التحصيـل صدر بشـكل مبهم، تؤكـد المدعى عليها علـى أن الإجـراءات التي اتبعتها كانـت وفقًـا للنظام، حيث أن المنظم شـرع مـواد نظامية تمنح الحق للجمارك فـي التدقيق على البيانات الجمركية والمستندات ذات الصلة، استنادا للمادة (١٢٧) من نظام الجمارك الموحد. وأما من حيث صدور قرار التحصيل، تفيد المدعى عليها إلى أنه تم اكتشاف فروقات في القيمة الجمركيـة للأسـباب التالية: – عدم إضافـة المكلف لمصاريف الشـحن الخارجي في البيانات الجمركيـة حيـث يعد مخالفا لنص المادة (٢٦) من نظـام الجمارك الموحد حيث تمت مراجعة الدفاتـر المقدمـة من قبـل المدعية ومقارنتها بالمسـتندات المقدمـة من قبلها أثنـاء تنظيم البيان الجمركـي.– واما بما يتعلـق بالبند المسـتخدم الغير صحيح، تفيـد المدعى عليها انـه تبين لها أن البنـود المدخلـة أثنـاء تنظيم البيان الجمركي لـم تكن البنود الصحيحة حيـث قامت المدعية باستخدام البند (.....) للصنف (اغطية وسائد) وقامت المدعى عليها بمخاطبة إدارة القيود والتعرفـة وتبيـن لها ان البند الصحيح حسـب افادتهم بـأن الوارد عبارة عـن أغطية مخدات من قطن وبوليستر (من بياضات الاسرة وليست من مفارش الاسرة) وبحسب النسب بالفاتورة فأن الصنف يندرج تحت البند الجمركي (.....) بفئة رسم ١٢ ٪). وتجدد المدعى عليها تأكيدها على أن آلية الاحتسـاب كانت تعتمد على مقارنة البيانات المقدمة من المكلف مع المسـتندات الرسـمية والدفاتـر المحاسـبية، مما يجعل الادعاء بوجـود تقدير جزافي غيـر صحيح. المدعى عليهـا أوضحت أيضًا أن القيمة الجمركية تم احتسـابها وفقًا لمـا ينص عليه النظام، بما في ذلك إضافـة مصاريف الشـحن الخارجي التي لم يصـرح بها المكلف. كما أن البنـود الجمركية التي استخدمها المكلف كانت غير صحيحة وتم تصحيحها بناءً على ما أظهرته الدراسات الداخلية. المدعى عليها أكدت في النهاية أن القرار الصادر بحق المكلف كان مستندًا إلى نصوص النظام الصحيحة وأخذ في الاعتبار المعايير الجمركية المتبعة، وبالتالي فإن القرار صادر وفقًا للقانون، واختتمت المدعى عليها مذكرتها بمطالبتها رفض الدعوى المقدمة من قبل المدعية.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٨/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلسـتها بواسـطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في الدعوى المنظورة أمامها. وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر.....، هوية وطنية رقـم (.....) وكـيلًا عن المدعيـة شـركة.....بموجب الوكالة رقـم (.....) وتاريخ

٠٤/ ٠٢/ ١٤٤٦هـ وبموجب ترخيص محاماة رقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠١/ ١٤٤٤هـ. وحضرت.....هوية وطنية رقم (.....) بصفتها ممثلة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعى عليها بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ وبعد التحقق من حضور وكيل المدعية. وممثلة المدعى عليها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال وكيل المدعية عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بأنه يرغب بإضافة مذكرةوهي على النحو الآتي: ونصها « أولًا: أخطأت الجمارك في ضم ودمج عدد (٢٠٣) بيان جمركي في قضية واحده مما يصعب علينا الرد على جميعها لاختلاف أصنافها وبضائعها وحالاتها باختلاف الحاويات وقد مضى على الحاويات أكثر من (٥) سنوات. ثانيًا: مسؤولية مطابقة التعريفات الجمركية. من صحة الشهادات الصادرة عنها وأنها مبنية على فحص مخبري يثبت مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة)، بناءً عليه نجد أن المسؤولية تقع على عاتق مصلحة الجمارك وموظفيها فهم المسؤولين عن التحقق من هذه الشهادات وصلاحيتها قبل الفسح عن البضائع، ويقع على عاتقهم مسئولية تبعات قرارهم بالفسح، فلو كانت هذه التعريفات الجمركية غير صحيحة في حينه لما تم الإفراج عن الشحنة! وعليه تقع المسئولية كاملة على عاتق إدارة الجمارك ورجالها، فهم من قاموا بالتحقق في حينه من التعريفات الجمركية وإصدار الفسح وانهاء إجراءات تسليم البضائع دون تعهدات». وبسؤال ممثلة الهيئة عما تود إضافته بخلاف ما قدم، فأجابت بالاكتفاء بما سبق تقديمه. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص هذه اللجنة،

وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، وخلال المدة النظامية، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل اللجنة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفوع، فقد تبين للجنة أن الخلاف يكمن حول اعتراض المدعية على قرار التحصيل الرقم (.....) لعام ١٤٤٦هـ بناءً على عملية التدقيق التي نتج عنها فروقات جمركية بمبلغ قدره (٠٩, ٠٦٢, ١٠٦, ١) ريال سعودي.

واستنادًا إلى المادة (٣) فقرة (٢/ ج) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية والتي نصّت على أنَّهُ: «تختص دوائر لجنة الفصل الجمركية بتطبيق أحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، وذلك على النحو الآتي: ج- النظر في الاعتراضات على قرارات التحصيل عملًا بأحكام المادة (١٤٧) من النظام»، وحيث نصت المادة (٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «يجوز لمن صدر في شانه قرار من الهيئة التظلم منه لديها خلال (ستين) يوما من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه به، وعلى الهيئة أن تبت في التظلم خلال (تسعين) يومًا من تاريخ تقديمه، وللمتظلم خلال (ثلاثين) يومًا من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه برفض التظلم أو قبوله جزئيًا أو مضي التسعين يومًا دون البت فيه. القيام بأي مما يأتي:..... ب- إقامة دعوى مباشرة أمام دوائر الفصل»، كما نصت المادة (١٤٧) من نظام الجمارك الموحد على أنه: «أ- يجوز للمدير العام أو من يفوضه أن يصدر القرارات اللازمة لتحصيل الضرائب «الرسوم» الجمركية والرسوم الأخرى والغرامات الجمركية الثابتة التي تخل المكلف عن أدائها، ويكون لقرارات التحصيل الصادرة وفقًا لهذه المادة قوة السند التنفيذي»، واستنادًا إلى المادة (١٢٧) من نظام الجمارك الموحد والتي نصت على أنه لموظفي الإدارة الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات والمراسلات والعقود التجارية والوثائق أيا كان نوعها، المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمليات الجمركية، وضبطها عند وجود مخالفة، وذلك لدى مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذي لهم صلة بالعمليات الجمركية، وعلى المؤسسات والأشخاص المذكورين حفظ جميع الأوراق المشار إليها مدة خمس سنوات من تاريخ إتمام العمليات الجمركية.

بعد الاطلاع على المستندات والدفوع المقدمة، يتضح أن الخلاف يكمن في اعتراض المدعية حول قرار التحصيل رقم (١٠٣٥٢/ ١٤٤٦) والصادر بحقها، وحيث أن القرار الصادر فيما رأته المدعى عليها بأنه صحيح استنادًا منها على سببين وهما، أولًا: عدم إضافة تكاليف الشحن، ولم ترفق المدعية مستندات داعمة وكذلك لم تدفع بشأنه في صحيفة الدعوى المقدمة من قبلها. وثانيا: قيام المدعية باختيار بند ترى المدعى عليها أنه بند غير صحيح وهو (.....) فئة رسم (٥٪) وبوصف (أغطية الوسائد) وأن البند الواجب استخدامه هو (.....) فئة رسم (١٢٪) بوصف (من مواد نسجيه أُخر)، وأيضا لم تقم المدعية بإضافة دفوع حول هذه النقطة ولم ترفق مستندات تتعلق بالاعتراض حول البند المستخدم.

وباطلاع اللجنة على المذكرة الجوابية للمدعى عليها والتي ارفقت تصويرًا ضوئيا لإفادة إدارة التعرفة والتي أفادت بالتالي: «يتضح بعد دراسة المرفقات بأن الوارد عبارة عن أغطية مخدات من قطن وبوليستر (من بياضات الأسرة وليست من مفارش الأسرة). وبحسب النسب بالفاتورة فإن الصنف يندرج تحت البند الجمركي (.....) بفئة رسم ١٢ ٪» وعليه واستنادا للقرار الاستئنافي (*CR-2025-240102*) والذي نصّ في أسبابه على أنَّهُ: «أن الإدارة العامة للتعريفة الجمركية) هي الجهة الوحيدة المختصة فنيًا في تحديد البنود الجمركية، والتي تمثل المملكة في اجتماعات اللجنة الفنية للنظام المنسق في منظمة الجمارك العالمية التي أصدرت رموز وتصنيف النظام المنسق المطبق عالميا». واستنادا للقرار الاستئنافي رقم (٥٩٥) والذي نصّ في مضمونه على أنَّهُ «تعد جهة الجمارك هي الإدارة الفنية المؤهلة لتحديد الصنف الوارد، وبالتالي فإن التصنيف لا يؤثر فيه مجرد الاعتراض المرسل عليه وطلب الخبرة من جهة أخرى»، الأمر الذي يتقرر معه رد دعوى المدعية (شركة.....) سجل تجاري رقم (.....) بشأن قرار التحصيل رقم (...../ .....) وبمبلغ (٠٩ ,٠٦٢ ,١٠٦ ,١) ريال سعودي.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: رد دعوى المدعية (شركة.....) سجل تجاري رقم (.....) فيما يتعلق بقرار التحصيل رقم (.....) وتاريخ ٣٠/ ٠٢/ ١٤٤٦هـ مبلغًا وقدره (٠٩, ٠٦٢, ١٠٦, ١) مليون ومائة وسته الاف واثنان وستون ريال سعودي وتسع هللات محل الدعوى.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-261943

الدعوى رقم: AC-2025-261943

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – تحصيل – فروقات – استحقاق المستورد.

الملخص

- مطالبة المستورد اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بالنظر في الاعتراض على قرار التحصيل الصادر في حقها عن الهيئة بالرقم (...) وتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ، والمتضمن احتساب فروقات جمركية بمبلغ وقدره (٥٣, ٨٣٤, ٢٢٧) ريال سعودي. وحيث لم يثبت للجنة الجمركية صحة ما تدفع به الهيئة بشأن توقف الإرساليات الواردة للمدعية في محطة أو عدة محطات قبل وصولها لبلد المقصد، ووجوب تقديم إثبات استيفاء شروط الإعفاء، وحيث لم تشر بوليص الشحن المرفقة إلى توقف الإرساليات في محطة (ترانزيت)، بل كانت مباشرة من ميناء البلد المجاور لسويسرا إلى الأراضي السعودية، فلا يجب على المستوردة تقديم إثبات استيفاء شروط الإعفاء كون بوليص الشحن أفادت أن حاويات البضائع المرسلة لم تتعرض للفتح. مؤدى ذلك: إلغاء قرار الهيئة بحق المستوردة، المتعلق بقرار التحصيل برقم (...) وتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

المستند

- المادة (٣) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

- المادة (٩٨) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٢٧) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٤٧) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المؤسسة المدعية تقدمت بالاعتراض على قرار التحصيل الصادر في حقها عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم.....) وتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ، والمتضمن احتساب فروقات جمركية بمبلغ قدره (٥٣, ٨٣٤, ٢٢٧) مائتان وسبعة وعشرون ألفًا وثمانمائة وأربعة وثلاثون ريالًا وثلاث وخمسون هللة.

وباطلاع اللجنة على لائحة الدعوى المقدمة من المؤسسة المدعية تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن الإعفاء من الرسوم الجمركية للمستوردات ذات المنشأ السويسري – وهي إحدى الدول الأعضاء في اتفاقية (افتا) – تتم عند المنفذ الجمركي ومن قسم الإعفاءات تحديدًا بعد الكشف عليها من قبل المعاين الجمركي ورئيس المجموعة الجمركية وفق الإجراءات والمستندات اللازمة ولا تعفى إلا بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية، وبالنسبة للبيانات الجمركية مدار التدقيق وهي بعدد (١٠) بيانات مرفق بها بوليصة الشحن والفاتورة وشهادة منشأ سويسرية بالإضافة إلى شهادة حركة سير الشحنة المعتمدة (.....) والتي توضح حركة الإرسالية من المصنع إلى موانئ المملكة العربية السعودية بنفس الكميات والمواصفات ودون أي تغيير عليها أو تجزئتها، وتضيف المدعية أنه تم تزويد المدقق بإقرار وتأكيد من المصنع والمصدر في سويسرا مصدق من الغرفة التجارية السويسرية بأن الإرساليات لا تجري عليها أي تعديل أو تغيير أو إضافة، وعليه تطلب المدعية إلغاء قرار التحصيل محل الدعوى.

وباطلاع اللجنة على المذكرة الجوابية المقدمة من المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تبين أنها تتضمن ما ملخصه أنها قامت بالاطلاع على عينة من سجلات المدعية من بيانات الاستيراد، ومراجعة صحة التصريح الجمركي لعدد (١٠) بيانات استيراد خلال الأعوام من ٢٠١٧م وحتى ٢٠٢١م، والتي تم فيها إعفاء الوارد بموجب اتفاقية (افتا) والتي تنص على أن الأصل هو الشحن المباشر للإرساليات بين الدول أعضاء الاتفاقية، وأن الاستثناء على ذلك حال أن الشحن كان بشكل غير مباشر يستلزم معه تقديم ما يثبت عدم التلاعب للسلطات الجمركية، وتضيف الهيئة أن بعض الإرساليات الواردة ذات المنشأ السويسري وهي إحدى الدول الأعضاء في اتفاقية (افتا) توقفت خلال شحنها في محطة أو عدة محطات في دول خارج دول الاتفاقية قبل وصولها إلى بلد المقصد، وبناء عليه قامت الهيئة بالطلب من المدعية تقديم ما يثبت أن المنتجات التي توقفت في محطة أو عدة محطات لم تخضع لأي عمليات تغيير أو استبدال ولم يصل لها أي رد من الجهات المعتبرة (السلطات الجمركية)، بناء عليه تم حجب الإعفاء عن الإرساليات الواردة وترتب على ذلك إصدار قرار التحصيل محل الدعوى، بعد أن اتضح أن مستوردات المدعية من الشركة السويسرية (.....) توقفت خلال شحنها في محطة أو عدة محطات في دول خارج دول اتفاقية (افتا) وهي (ألمانيا – بلجيكا) قبل وصولها إلى بلد المقصد، حيث إنه من شروط تطبيق أحكام الاتفاقية أن تكون تلك المنتجات قد تم شحنها مباشرة من أحد أطراف الاتفاقية إلى الطرف الآخر، وفي حال نقل المنتجات عبر أراضي طرف آخر من غير أطراف الاتفاقية من خلال العبور (الترانزيت) فإنه يشترط على المستورد تقديم الإثبات المناسب من السلطات الجمركية في بلد الترانزيت بأنه لم يتم أي تغيير على البضاعة، وذلك وفقًا للفقرة (٢) من المادة (١٣) من الملحق (*VI*) الفصل الثالث لاتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (افتا)، واختتمت المذكرة الجوابية بطلب رفض الدعوى المقدمة من مؤسسة.....

ثم تقدمت المدعية (مؤسسة.....) بمذكرة جوابية للرد على ما جاء في مذكرة الهيئة، تم تقديمها من قبل وكيلها/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، بموجب الوكالة رقم (.....) الصادرة بتاريخ ١٨/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، وترخيص المحاماة رقم (.....)، وتبين أنها تتضمن ما ملخصه التأكيد على أن الشحنات معفاة بموجب اتفاقية (افتا) وأن الإرساليات

صناعـة سويسـرية ومـن المعلـوم أن سويسـرا ليس لديهـا ميناء بحـري وبالتالي لابـد من قدوم الشـحنة لأقرب ميناء بحري حتى يمكن شـحنها لدول الخليج، كما أن جميع الشـحنات مرفق بها شـهادة منشـأ سويسرية بالإضافة إلى شهادة حركة نقل سـلع (.....) وتم التأكد من ذلك عنـد الوصول إلى المنفذ ولم يتم إخطار المدعية بأي ملاحظات على الشـحنات عند وصولها، إضافة إلى أن الشحنات تم شحنها مباشرة من ميناء التصدير إلى المملكة ولم يتم فتح الشحنات أو التلاعـب بها، وتؤكد المدعية عدم صحة ما ذكرتـه المدعى عليها من مخالفة المدعية للفقرة (١) مـن المـادة (١٣) مـن الملحق (*VI*) من الفصـل الثالث من اتفاقية التجـارة الحرة بين دول مجلس التعاون ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية حيث إن المنتجات ذات منشـأ سويسـري وأما مرورها في بلدان خارج الاتفاقية فغير صحيح بالنظر إلى أن شحنها لميناء التصدير البحري لا يعتبـر مخالفـة، وتضيـف المدعيـة أن جميع الشـحنات كانت بختـم المصنع في بلد المنشـأ ومختومة بختم الدولة السويسرية للتصدير وبقيت على هذه الحالة ولم يتم عمل أي تغيير عليها حتى وصولها للمملكة بكافة أختامها ولم يثبت فتحها بأي مكان خارج بلد المنشأ حتى وصولها إلى الجهة المستوردة، وعليه تطلب المدعية قبول الدعوى والحكم بإلغاء قرار التحصيل.

وفي يوم الأربعـاء الموافق ٠١/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية فـي الرياض جلسـتها بحضـور أعضائها المدونة أسـمائهم فـي المحضر، وذلك عبـر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا إلى ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسـة عشـرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ وبالمناداة على أطراف الدعوى؛ حضر/ .....- سـعودي الجنسـية - هويـة وطنية رقـم (.....) بصفته وكـيلًا عن المدعيـة بموجب الوكالة رقـم (.....) وتاريـخ ١٦/ ٠٢/ ١٤٤٤هـ، وترخيـص محامـاة رقـم (.....)، كمـا حضر/ .....، هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بموجـب التفويض الصادر عن نائب محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشـؤون القانونية برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، وبسؤال وكيل المدعية عن دعوى موكلته، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة دعواها المودعة لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبمواجهة ممثل المدعى عليها بذلك، أجاب بأنه يؤكد على ما ورد في لائحة المدعى عليها الجوابية وعدم

قبول أي مستندات جديدة لم تقدم للمدعى عليها أثناء مرحلة الفحص والاعتراض. وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي. وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل اللجنة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفوع، فقد تبين للجنة أن الخلاف يكمن في اعتراض المدعية على قرار التحصيل الصادر في حقها عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (.....) وتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ والمتضمن احتساب فروقات جمركية على عدد (١٠) بيانات استيراد بمبلغ إجمالي قدره (٥٣, ٨٣٤, ٢٢٧) مائتان وسبعة وعشرون ألفًا وثمانمائة وأربعة وثلاثون ريالًا وثلاث وخمسون هللة.

واستنادًا إلى الفقرة (٢/ د) من المادة (٣) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية التي نصّت على أنَّهُ: «تختص دوائر لجنة الفصل الجمركية بتطبيق أحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، وذلك على النحو الآتي:

د- النظر في الاعتراضات على قرارات التحصيل عملًا بأحكام المادة (١٤٧) من النظام»، واستنادًا إلى المادة (٩٨) من نظام الجمارك الموحد التي نصّت على أنَّهُ: «تعفى

مـن الضرائب «الرسـوم» الجمركية بموجب هذا النظام «القانـون» البضاعة المتفق على إعفائها فـي التعرفـة الجمركية الموحدة لـدول المجلـس.»، ووفقًا للمـادة (١٢٧) من نظـام الجمارك الموحـد التـي تنص على أنـه: «لموظفي الإدارة الحـق في الاطلاع على الأوراق والمسـتندات والسـجلات والمراسلات والعقود التجارية والوثائق أيا كان نوعها، المتعلقة بصورة مباشـرة أو غير مباشـرة بالعمليات الجمركية، وضبطها عند وجود مخالفة، وذلك لدى مؤسسـات الملاحة والنقل وجميع الأشـخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية، وعلى المؤسسـات والأشـخاص المذكورين حفظ جميع الأوراق المشار إليها مدة خمس سنوات من تاريـخ إتمام العمليـات الجمركية.»، وبناء على المادة (٥) من اتفاقيـة التجارة الحرة بين الدول الأعضـاء فـي مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة التجـارة الحرة الأوروبية (افتا) التي تنص على أن: «تكون تلك المنتجات قد تم شـحنها مباشـرة من أحد أطراف الاتفاقية إلى الطـرف الآخـر، وفي حال نقـل المنتجات عبر أراضـي طرف آخر من غير أطـراف الاتفاقية من خلال العبـور (الترانزيـت) فإنه يشـترط: أ- ألا تخضـع المنتجات/ الإرسـالية لعمليات أخرى خلاف تفريغها أو إعادة تحميلها أو تجزئتها أو أي عملية تهدف للمحافظة عليها وأن تظل خلال هـذه المدة تحت الرقابـة الجمركية في بلد العبور. ب- أن يقدم المسـتورد عند الطلب الإثبات المناسـب للسلطات الجمركية بالطرف المسـتورد بأنه قد تم استيفاء الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) أعلاه.».

وبنـاء علـى ما تقدم وبعـد اطلاع اللجنة على الأوراق والمسـتندات التـي تضمنها ملف الدعـوى، وما أبـداه أطرافها من طلبات ودفـاع ودفوع، وحيث اتضح أن الـخلاف بين الطرفين بشأن قرار التحصيل رقم (.....) وتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ بمبلغ قدره (٥٣ ,٨٣٤ ,٢٢٧) مائتان وسـبعة وعشرون ألفًا وثمانمائة وأربعة وثلاثون ريالًا وثلاث وخمسون هللة، حيث ترى المدعـى عليهـا إخلال المدعية بشـروط الإعفـاء لعـدد (١٠) بيانات جمركية بالنظـر إلى عبور الإرسـاليات إلـى منطقـة ترانزيت دون تقديم مـا يثبت أن الإرسـاليات لم يتم تغييرهـا وفقًا لما نصـت عليه المادة المشـار إليها أعلاه مـن اتفاقية التجارة الحرة بيـن دول الخليج ودول (افتا)، وهو ما أدى إلى إصدارها لقرار التحصيل محل الدعوى.

وحيث إنه بفحص ودراسة المستندات المقدمة من قبل المدعية، تبين إرفاقها لعدد من المستندات لكل بيان جمركي محل الخلاف وهي (بيان جمركي، فاتورة، شهادة عبور، شهادة منشأ، بوليصة الشحن)، والتي لم يثبت معها ما تدفع به الهيئة بشأن توقف الإرساليات الواردة للمدعية في محطة أو عدة محطات قبل وصولها لبلد المقصد، ولما كان الموقع الجغرافي لبلد الاستيراد (سويسرا) يوضح عدم وجود موانئ بحرية تابعة لها وبناء على ذلك تقوم دولة سويسرا بإرسال الشحنات برًا إلى موانئ الدول المجاورة لتصدير الشحنات التابعة لها، بالإضافة إلى أن البوالص المرفقة لكل بيان لم تشر إلى وقوف الإرساليات في محطة (ترانزيت) بل كانت مباشرة من الميناء إلى الأراضي السعودية، كما أن بوالص الشحن أشارت إلى أن الحاويات التي تم شحن البضائع عن طريقها كانت مقفلة برقم مدون في كل بوليصة «.....Seal» أو «.....» وهو ما يدل على أن الإرسالية لم تتعرض للفتح أو الإضافة أو النقص، الأمر الذي يتعين معه إلغاء قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، في مواجهة المدعية/ مؤسسة.....(سجل تجاري رقم.....)، المتعلق بقرار التحصيل الصادر برقم (.....) وتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ بمبلغ قدره (٥٣ , ٨٣٤ , ٢٢٧) مائتان وسبعة وعشرون ألفًا وثمانمائة وأربعة وثلاثون ريالًا وثلاث وخمسون هللة.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

إلغاء قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، في مواجهة المدعية/ مؤسسة.....(سجل تجاري رقم.....)، المتعلق بقرار التحصيل الصادر برقم (.....) وتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ بمبلغ قدره (٥٣ , ٨٣٤ , ٢٢٧) مائتان وسبعة وعشرون ألفًا وثمانمائة وأربعة وثلاثون ريالًا وثلاث وخمسون هللة.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262702

الدعوى رقم: AC-2025-262702

المفاتيح:

جمركي- رسوم جمركية - تحصيل - فروقات - شروط استحقاق الإعفاء على الإرساليات - عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبة المستورد اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بالنظر في الاعتراض على قرار التحصيل الصادر في حقها عن الهيئة بالرقم(...) وتاريخ ٢٦/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، والمتضمن احتساب فروقات جمركية بمبلغ وقدره (٤٧ , ٨٤٠ , ٤٨٤ , ٢) ريال سعودي. حيث ثبت للجنة الجمركية صحة مسلك الهيئة في استحصال الرسوم، وذلك أنه بعد الاطلاع على شهادة المنشأ المقدمة من قبل المستورد - وفقًا لملف الدعوى- يتضح خلوها من الإشارة للوسيط العربي في خانة الملاحظات مما يعد مخالفًا لما ورد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (...) وتاريخ ٠٨/ ٠٢/ ٢٠١٨م مؤدى ذلك: رد دعوى المستوردة فيما يتعلق بقرار التحصيل الصادر من المدعى عليها برقم (...) وتاريخ ٢٢/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ.**

المستند

- المادة (٨٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (٨٨) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٩٨) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٢٧) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع الدعوى في أن.....، هوية وطنية رقم (.....)، بصفته وكيل عن المدعية بموجب الوكالة رقم (.....) والصادرة بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٢٤م، وبموجب ترخيص المحاماة رقم (.....)، تقدم بدعواه ضد المدعى عليها، ويعترض على قرار التحصيل الصادر بالرقم (.....) وتاريخ ٢٦/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي وقدره (٤٧, ٨٤٠, ٤٨٤, ٢) ريال سعودي.

وباطلاع اللجنة على لائحة وكيل المدعية تضمنت ما ملخصة بأن وكيل المدعية يدفع بأن اسم وبلد الوسيط العربي موجود بوضوح في الفاتورة المرفقة بالبيان الجمركي، مما يعد معه مستوفيًا للبيانات المطلوب استيفائها بشهادة المنشأ عن الوسيط العربي. وأن المدعية أرفقت بعض الفواتير الصادرة من مكتب الشركة بالإمارات وموضح بها كافة بياناته. كما يدفع بأنه لم يرد باتفاقية التيسير أو قواعد المنشأ العربية أن عدم إدراج بعض البيانات في شهادات المنشأ العربية يكون سبب لحجب الاعفاء وإنما يتعامل مع هذا النقص الشكلي- إن وجد- في إطار ما ورد بقواعد المنشأ العربية، حيث تعالج المادة (١٧) امكانية اصدار شهادات المنشأ بأثر رجعي، والمادة (٢٦) التي تتضمن عدم تأثير الأخطاء الشكلية على المنشأ التفصيلي للسلعة. وأشارت المدعية إلى تعميم معالي مدير عام الجمارك عام ١٤٣٥هـ برقم (.....م) بشأن ضوابط قبول الفاتورة التي تصدر من بلد عربي آخر خلاف بلد الإنتاج المدون في شهادة المنشأ المصاحبة للبضائع ولم يتضمن هذا التعميم أي إشارة أو توجيه بتدوين بيانات الوسيط العربي

بالخانة رقم ٧ بشهادة المنشأ ونص على إعفاءها من الرسوم الجمركية إذا كانت الإرسالية الواردة تحقق شروط الإعفاء بموجب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. واختتم وكيل المدعية لائحته بمطالبته إلغاء قرار التحصيل الصادر بحق المدعية.

وبعرض الدعوى على المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابية تلخصت بأنه تبين لها عند الربط عدم استحقاق المكلف للإعفاء لعدم انطباق شروط استحقاق الإعفاء على الإرساليات محل الخلاف لوجود وسيط في دولة الإمارات وعدم الإشارة للوسيط العربي في الخانة المخصصة في شهادات المنشأ المقدمة مع البيانات الجمركية ويعد مخالفًا لما ورد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي رقم (٢١٧٠) المبني على توصيات اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة رقم (٤٤) في البند الثاني حيث نصت الفقرة (١) على اعتماد الآلية بالإشارة في شهادة المنشأ (خانة الملاحظات -٧) إلى وجود وسيط مع ذكر اسم وبلد الوسيط العربي بالصيغة المذكورة في الفقرة أعلاه. وبينت إلزامية العمل بالأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية وقرارات المجلس الاقتصادي فور التعميم للقرارات. كما أن تقديم شهادات منشأ غير مكتملة الحقول بعدم الإشارة للوسيط في الخانة (٧) لا تعد من الاختلافات والأخطاء الشكلية حسب تعريف المادة (٢٦) من قواعد المنشأ للسلع العربية والتي أشارت بأن الاختلافات تكون بسيطة في البيانات المدونة في إثبات المنشأ وتلك الواردة في المستندات المقدمة لمكتب الجمارك والأخطاء الشكلية هي «أخطاء شكلية واضحة مثل خطأ في نسخ إثبات المنشأ على الآلة الكاتبة» لذلك ترى الهيئة تعذر تطبيق المادة (٢٦) على شهادة المنشأ للإرساليات محل الخلاف. كما أرفقت الهيئة ضمن مذكرتها صورة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصورة للتوصيات وأيضا صورة لشهادة المنشأ للمدعية لتثبت خلوها من التصريح في الحقل (٧). واختتمت الهيئة مذكرتها الجوابية بطلبها برفض الدعوى المقامة من قبل المدعية وتأييد مسلك الهيئة.

وبعرض ذلك على وكيل المدعية تقدم بمذكرة رد تضمنت ما ملخصه أن الهيئة أغفلت في ردها أن البيانات محل قرار التحصيل حصلت بالفعل على الإعفاء المقرر عند الفسح، بموجب المستندات المقدمة بالمنفذ الجمركي، وقد طلب المنفذ وقت الفسح توضيح دور الوسيط وسبب ذكر فاتورتين بشهادة المنشأ الصادرة من مصر والمغرب، وقد تم إفادة المنفذ

في حينه بخطاب موضح به دور الوسيط وسبب ذكر فاتورتين بشهادة المنشأ التالي نسختها، وأرفقت المدعية صور للخطابات المشار لها أعلاه. وترى المدعية بأن الهيئة أقرت بأحقية البضائع للإعفاء المقرر بعد دراسة تلك المستندات من قبل المختص بالإعفاءات بالمنفذ وبناء عليه قام المختص بالشرح على شهادة المنشأ بأنه «طالما حدد رقم فاتورة الامارات بالشهادة يطبق الاعفاء» ومن ثم فإن الشركة صرحت بالفعل عن وجود وسيط وذكرت ذلك بشهادة المنشأ بذكر فاتورة الوسيط وكذا فاتورة المُصَدِر بشهادة المنشأ. كما دفعت المدعية بأن المنظم لم يمنح الحق للإدارات الجمركية في حجب الاعفاء حتى وإن كانت هناك أسباب فنية لرفض شهادة المنشأ وانما نص صراحة في البند (ب) من الفقرة (١) من المادة (١٧) من قواعد المنشأ العربية، على أنه يمكن إصدار شهادة المنشأ بأثر رجعي في حالة أن شهادة المنشأ لم تقبل عند الاستيراد لأسباب فنية وذلك عند تقديم كتاب من سلطات الجمارك أو الجهة المختصة المستوردة بذلك. ومفاد ذلك أنه إذا اعتبرنا أن عدم ذكر اسم الوسيط وفاتورته بالخانة رقم (٧) بشهادة المنشأ هو سبب فني لرفض الشهادة فإن معالجة هذا الأمر يكون بطلب السلطات المختصة بدولة الاستيراد إصدار شهادة منشأ بأثر رجعي يعالج الخلل الفني بالشهادة المقدمة عند الفسح، وهو ما لم يحدث عند فسح البضائع، حيث تم الاقرار بصحة شهادة المنشأ وتقرير استحقاق الاعفاء، وتم دراسة استحقاق الاعفاء في ضوء شهادات المنشأ والتوضيحات المقدمة من الشركة وبالتالي فإن الخطأ الفني بشهادة المنشأ وفقًا لنصوص قواعد المنشأ العربية ليس سببًا لتقرير عدم استحقاق البضاعة للإعفاء المقرر بموجب الاتفاقية العربية. كما أن أي قصور أو نقص في بيانات شهادة المنشأ يكون مسؤولية جهة إصدارها بدولة التصدير وليس للمستورد أي دور في هذا القصور فهو فقط يستقبل شهادة المنشأ من المصدر بدولة التصدير ويقدمها للجمارك بدولته (دولة الاستيراد). وفي حالة وجود قصور غير مقبول من السلطة المختصة بدولة الاستيراد فانه يتم معالجة هذا الأمر في إطار المادة (١٧) كما سبق بيانه. واختتم وكيل المدعية مذكرة رده بمطالبته إلغاء قرار التحصيل الصدر بحق المدعية.

وفي يوم الخميس الموافق ٠٢/ ١٠/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى المنعقدة عن بعد، وبالمناداة على أطراف الدعوى. حضر.....، هوية وطنية رقم (.....) وكيلًا عن المدعية شركة.....بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ: ١٤٤٦/ ٠٥/ ٠٩هـ،

وبموجب ترخيص محاماة رقم (.....). وحضر.....هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممـثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعى عليهـا بموجب التفويض الصادر من وكالة الشـؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقـم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ. وبعد التحقق مـن حضور وكيل المدعية، وممثل المدعى عليها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، تبين لها جاهزيتها للفصل فيها. عليه، توجهت اللجنة بسؤال وكيل المدعية عما يود إضافته، فأجاب بأنه يكتفي بما ورد في صحيفة دعواه، ويؤكد على أن الهيئة خالفت مضمون حكم المادة (٢٨) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتوجهت اللجنة بسؤال ممثل الهيئة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأكد بأنه يتمسك بما ورد في مذكرتهم الجوابية، وأنه لا يوجد أي مخالفـة لحكـم المادة (٢٨) مـن الاتفاقية. عليه، قـررت اللجنة قفل بـاب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع مـن النزاعات الجمركيـة، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصـاص هذه اللجنة، وحيـث إن الثابـت من مسـتندات الدعوى أن المدعيـة تقدمت بالدعوى مـن ذي صفة، وخلال المدة النظامية، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضوع، فإنـه بتأمـل اللجنـة للأوراق والمسـتندات التـي تضمنها ملف الدعـوى، ومـا أبـداه أطرافهـا من طلبـات ودفـاع ودفوع، فقـد تبين للجنـة أن الـخلاف يكمن حـول اعتـراض المدعية على قـرار التحصيـل الصادر عـن المدعى عليهـا بالرقـم (.....) وتاريـخ ٢٦/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، والمترتـب عليـه فروقـات جمركيـة بمبلـغ إجمالـي وقـدره (٤٧, ٨٤٠, ٤٨٤, ٢) ريال سعودي.

واستنادًا إلى نص المادة (١٤٧) من نظام الجمارك الموحد والتي نصت على أنه: « أيجوز للمدير العام (المحافظ) أن يصدر القرارات اللازمة لتحصيل الضرائب «الرسوم» الجمركية والرسوم الأخرى والغرامات الجمركية الثابتة التي تخلف المكلف عن أدائها «. كما نصت المادة (١٢٧) من نظام «قانون» الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أنه: «لموظفي الإدارة الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات والمراسلات والعقود التجارية والوثائق أيًا كان نوعها. المتعلقة -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- بالعمليات الجمركية. وضبطها عند وجود مخالفة. وذلك لدى مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية. وعلى المؤسسات والأشخاص المذكورين حفظ جميع الأوراق المشار إليها مدة خمس سنوات من تاريخ إتمام العملية الجمركية.»، كما نصت المادة (٨٥) من نظام «قانون» الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أنه: «تعامل البضائع الخارجة من المناطق الحرة إلى الدائرة الجمركية معاملة البضائع الأجنبية، حتى ولو اشتملت على مواد أولية محلية أو على أصناف سبق تأدية الضرائب «الرسوم» الجمركية عنها قبل إدخالها إلى المناطق الحرة.». كما نصت المادة (٨٨) من ذات النظام على أنه: «تعامل البضائع الواردة من المناطق والأسواق الحرة إلى داخل الدولة أو خارجها معاملة البضائع الأجنبية.». كما نصت المادة (٩٨) من ذات النظام على أنه: «تعفى من الضرائب «الرسوم» الجمركية بموجب هذا النظام «القانون» البضاعة المتفق على إعفائها في التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس.». وكما نصت المادة (١٧) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على أنه: «يتم تبادل السلع بين الدول الأطراف بشكل مباشر. وبدون وساطة طرف غير عربي.».

وبناءً على ما تقدم من دفوع ومستندات، وحيث نص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (.....) وتاريخ (٢٠١٨/٠٢/٠٨م) على: «الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (٤٤) للجنة التنفيذ والمتابعة» والذي جاء فيه بأن يتم قبول الفاتورة الصادرة من وسيط عربي شريطة الالتزام بالمادة (١٧) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والالتزام بقرارات المجلس الاقتصادي العربي وأن يتم الإشارة في شهادة المنشأ في الحقل رقم (٧-الملاحظات) إلى وجود وسيط مع ذكر اسم وبلد الوسيط العربي بالصيغة التالية «البائع النهائي لهذه البضاعة (اسم الوسيط العربي) في (بلد الوسيط العربي) وأن

تتضمن فاتورة الوسيط الإشارة إلى رقم وتاريخ فاتورة المُصدر المشار إليها في شهادة المنشأ. وبالاطلاع على شهادة المنشأ المقدمة يتضح خلوها من الإشارة للوسيط العربي في خانة الملاحظات مما يعد مخالفًا لما ورد بالقرار أعلاه. الأمر الذي يتقرر معه رد دعوى المدعية فيما يتعلق باعتراضها بشأن قرار التحصيل الصادر من المدعى عليها برقم (.....) وتاريخ ٢٢/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ وبمبلغ (٤٧ , ٨٤٠ , ٤٨٤ , ٢) ريال سعودي.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: رد دعوى المدعية / شركة.....، سجل تجاري رقم (.....) فيما يتعلق باعتراضها على قرار التحصيل الصادر من المدعى عليها برقم (.....) وتاريخ ٢٢/ ٠٣/ ١٤٤٦هـ وبمبلغ قدره (٤٧ , ٨٤٠ , ٤٨٤ , ٢) مليونان وأربعمائة وأربعة وثمانون ألف وثمانمائة وأربعون ريالًا سعوديًا وسبعة وأربعون هللة محل الدعوى.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-246100

الدعوى رقم: AC-2025-246100

المفاتيح:

جمركي– رسـوم جمركيـة – اسـترداد رسـوم – معجنات – رسـوم زائدة – اسـتحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CFR-2024-239107*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض. القاضي بقبول الدعوى شكلًا وردها موضوعًا. وحيث ثبت للجنة الاسـتئنافية من واقع ملف الدعوى وما ورد فيه من مراسـلات أن الجهة المختصة قد أوضحت البند الجمركي الصحيح للمنتج وأسـاس احتسـاب الرسـوم المقررة عليه، بما يزيـل التعـارض القائم في توصيفه. كمـا تبيّن للجنة أن طلب المسـتأنفة يقوم على اسـترداد الرسوم الزائدة وفقًا للتصنيف النظامي المعتمد. ومؤدى ذلك: إلغاء القرار الابتدائي والحكم باسترداد الرسوم المستحقة وفق البند الصحيح.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المستأنفة تقدمت أمام اللجنة الابتدائية بالاعتراض على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المتعلق برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان الجمركي رقم (.....) بتاريخ ٠١/ ٠٥/ ٢٠٢٣م، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: من الناحية الموضوعية:

رد دعوى المدعية فيما يتعلق باعتراضها على قرار المدعى عليها في رفض استرداد الرسوم الجمركية المسددة من (شركة.....) سجل تجاري رقم (.....) للبيان رقم (.....) بتاريخ ٠١/ ٠٥/ ٢٠٢٣م، ومبلغ وقدره (٩٦٦ , ٥٤) أربعة وخمسون ألفًا وتسعمائة وستة وستون ريالًا محل الدعوى.»

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن اللجنة الابتدائية استندت إلى دفوع مرسلة لأنها لم تتحقق من نوع المنتج وفقًا للمكونات، كما أن البيان الجمركي تمت إحالته للمعاينة وتم فرض رسوم جمركية ببند غير صحيح، وعليه طالبت المستأنفة استرداد ما تم استيفائه من قبل المستأنف ضدها

من رسوم زائدة وذلك لكون المنتج محل الدعوى يخضع للبند (.....- فطائر) وفقًا لما تم العمل به منذ تاريخ ٠١/ ١٠/ ٢٠٢٣م حيث تم فسح جميع الشحنات وفقًا للبند المذكور أخيرًا الخاضع للرسم الجمركي ١٠٪ والخاضع للإعفاء الكلي وفقًا لاتفاقية (إفتا)، وأضافت اللائحة أن ما دفعت به المستأنف ضدها تبين أنها تتناقض مع ما تم من إجراءات حيث سبق وأن تقدمت المستأنفة بطلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان رقم (.....) والذي سبق فسحه على البند الجمركي (.....- بسكويت محلى) وبعد تقديم المستندات المطلوبة قامت الهيئة بقبول طلب الاسترداد وفقًا لاتفاقية (إفتا) واعتبار المنتج خاضع للبند رقم (.....- فطائر)، كما أنه بعد مواجهة الشركة عدة تناقضات من قبل الهيئة فيما يتعلق بالبند المطبق على الصنف الوارد تم الطلب من المستأنف ضدها دراسة البند الصحيح للمنتج

وتـم الرد من قبلها بـأن المنتج محـل الدعوى.....يخضع للبند رقـم (.....) والخاص بـ(فطائر ذات تربيع مجوفة «وافلز» و«ويفرز») والخاضع للرسـم الجمركي بنسـبة ٥٪، كما أن الهيئة المسـتأنف ضدها وجهت الشركة إلى اسـترداد مبلغ الرسوم الجمركية الزائدة، واختتمت اللائحـة بطلب قبـول الاعتراض شـكلًا وموضوعًا، ونقض القـرار الابتدائـي، والحكم مجددًا بإلغاء قرار الهيئة واسترداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة ٥٪.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابيـة تضمنـت مـا ملخصه أن المسـتأنف هو مـن اسـتخرج البيـان الجمركي وصـرح بالبند (.....) بوصف (بسـكويت محلى) بفئة رسـم (١٠٪)، وهذا البند ليـس معفيًا وفقًا لاتفاقية (إفتا)، كما أن الهيئة اعتمدت على رأي الإدارة المختصة وفقًا للمبدأ رقم (١٦) المستخرج من قرارات اللجان الجمركية الاستئنافية الذي ينص على أن الجمارك تعد هي الإدارة الفنية المؤهلة لتحديـد الصنـف الوارد، كما أن ما دفعت به المسـتأنفة من أنه سـبق للهيئة قبول طلب اسـترداد لنفس المنتج المستورد محل الدعوى فتوضح الهيئة أن كل طلب استرداد يعامل على حدة وفقًا للمسـتندات المقدمـة للهيئة فلا يمكن الاسـتناد إلى الطلب المقبول إذ قد يكـون الوارد الفعلي والمسـتندات المقدمـة مختلفة كليةً عن المنتج محل الدعـوى، وتؤكد الهيئة على عدم صحة ما دفعت به المستأنفة من إفادة الهيئة لها بأن المنتج الوارد يخضع للبند (.....) بوصف (فطائر ذات تربيـع مجوفة «وافلز» و «ويفرز») ورسـم (٥٪) ذلك أنه بعد التحقق من القسـم المختص تبيـن أن المكلـف تقدم في أحـد فروع الهيئة بتذكـرة مؤرخة فـي ٣١/ ١٠/ ٢٠٢٤م يطلب فيها دراسـة البند الجمركي للصنف محل الخلاف وجاء الطلب مشـفوعًا بصورة من المنتج وفاتورة المنتـج والنشـرة الفنيـة للمنتج ومكوناته، وعليـه قامت الهيئـة بإحالة الطلب إلـى إدارة التعرفة والقيـود التـي أفادت بتاريـخ ٣١/ ١٠/ ٢٠٢٤م بأن الصنـف يخضع للبنـد (.....) بوصف (بسـكويت محلى) بفئة رسم (١٠٪)، وفي تاريخ ٠٤/ ١١/ ٢٠٢٤م طالب المكلف على ذات التذكرة بتعديل البند المسجل في البيان محل التذكرة من البند (.....) برسم ١٠٪ إلى البند (.....) برسـم ٥٪ فتمـت إفادتـه بأن ذلـك لا يتم إلا عن طريق رفعه لطلب اسـترداد، وعليه تتمسـك الهيئة بصحة مسـلكها في رفض طلب الاسـترداد لكون الوارد الفعلي بسـكوت محلى وليـس فطائر وبالتالي فهو يختلف كليًا عن البند المطالـب بتطبيقه، واختتمت المذكرة الجوابية بطلب الحكم برفض الاستئناف المقدم وتأييد القرار الابتدائي.

وقدمت المستأنفة مذكرة تعقيبيه للرد على ما جاء في مذكرة الهيئة، اطلعت عليها اللجنة وتبين أنها لم تخرج عما سبق ذكره في لائحة الاستئناف من دفوع لتأكيد صحة مطالبتها باسترداد الرسوم محل الدعوى.

وفي يوم الخميس بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٤٤٦هـ الموافق ١٠/ ٠٤/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (١٠:٣٠) صباحًا، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم:(٢٥٧١١) وتاريخ: ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من شركة.....على القرار رقم (*CFR-2024-239107*) وتاريخ ٠٣/ ١٠/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وحيث عقدت اللجنة جلسة حضورية بتاريخ ٢٣/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ الموافق ٢٣/ ٠٣/ ٢٠٢٥م بناءً على طلب هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، حضرها.....، هوية وطنية رقم (.....) بصفته محاميًا ووكيلًا عن المستأنفة بموجب ترخيص محاماة رقم (.....) وبموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠٦/ ١٤٤٥هـ ولم تحضر الهيئة للجلسة رغم ثبوت تبلغها بموعدها، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد اطلاع اللجنة الاستئنافية على ملف الدعوى وما تضمنه من أوراق ومستندات، وعلى قرار اللجنة الابتدائية، واللوائح والمذكرات المقدمة من أطراف الدعوى، وحيث تبين أن الشركة المستأنفة قامت برفع طلب لهيئة الزكاة

والضريبة والجمارك لدراسة المنتج الوارد وإفادتها بالتبنيد الصحيح له بعد أن تبين وجود تعارض في موقف الهيئة منه على نحو ما سبق بيانه، وحيث ورد للشركة المستأنفة جواب الهيئة بتاريخ ٠٥/ ١١/ ٢٠٢٤م عبر البريد الإلكتروني بما نصه (أفاد القسم المختص بالتالي: «البند المسجل في البيان.....١٠٪، البند المطلوب.....٥٪، يتم توجيه المكلف بالتعديل والمطالبة عن طريق الاسترداد»، وحيث إن الشركة المستأنفة عدلت عن مطالبتها باسترداد الرسوم الجمركية بالكلية وفقًا لاتفاقية (إفتا) إلى طلب استرداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة ٥٪ وفقًا لما تم إفادتها به من قبل الهيئة فيما يتعلق بالبند الصحيح للمنتج الوارد، الأمر الذي يتقرر معه لدى اللجنة الاستئنافية إلغاء القرار الابتدائي، والحكم باسترداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة (٥٪) بمبلغ وقدره (٠٩ , ٤٨٣ , ٢٧) ريال سبعة وعشرون ألفًا وأربعمائة وثلاثة وثمانون ريالًا وتسع هللات، وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-239107*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع، إلغاء القرار الابتدائي، والحكم باسترداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة (٥٪) بمبلغ وقدره (٠٩ , ٤٨٣ , ٢٧) ريال سبعة وعشرون ألفًا وأربعمائة وثلاثة وثمانون ريالًا وتسع هللات.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247675

الدعوى رقم: AC-2025-247675

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – أجهزة منزلية – استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CSR-2025-243778*)، الصـادر عن اللجنة الجمركيـة الابتدائية الثانيـة بالرياض. القاضي برد دعوى المسـتورد المتعلق باعتراضه على رفض المدعى عليها استرداد الرسوم الجمركية محل الخلاف. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية بعد مراجعة ملف الدعوى وما تضمنه من مراسـلات ومسـتندات وخطابات التزام المستورد بإبـلاغ الجمـارك بإجراءات إعـادة التصدير. ومؤدى ذلـك: قبول الاسـتئناف، وإلغاء القرار الابتدائي، وتصحيح الخطأ المادي الوارد في اسـم الشـركة المسـتوردة، والحكم باسـترداد الرسوم الجمركية محل المطالبة.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخـص وقائـع هـذه الدعـوى في أن الشـركة المسـتأنفة قـد تقدمت بالاعتـراض على

القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والمتعلق برفض طلب استرداد رسوم إعادة التصدير الجمركية العائدة لبيان إعادة التصدير رقم (.....) وتاريخ ١٣/ ٠٨/ ١٤٣٥هـ، والمربوط ببيان الاستيراد رقم (.....) المؤرخ في ٢٤/ ٠٣/ ١٤٣٤هـ، وبيان الاستيراد رقم (.....) المؤرخ في ١٨/ ٠٣/ ١٤٣٤هـ، وقد أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (٢٩٩/ ٣) لعام ١٤٤٢هـ القاضي منطوقه فيما يأتي:

« – عدم قبول الدعوى المقامة من شركة.....ضد الهيئة العامة للجمارك؛ المتضمنة طلب استعادة الرسوم الجمركية؛ وذلك لعدم اختصاص اللجان الجمركية بنظر الدعوى ولائيًا لما هو موضح بالأسباب.».

وتقدمت المدعية بطلب استئناف على القرار، وأصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (*CR-2024-197059*)، القاضي منطوقه فيما يأتي:

« ١ – قبول الاستئناف شكلًا المقدم من/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (٢٩٩/ ٣) لعام ١٤٤٢هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

٢ – وفي الموضوع قبوله وإلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى على اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة للنظر في موضوعها، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.».

وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض قرارها رقم (*CFR-2024-235051*)، القاضي منطوقه فيما يأتي:

«– اعتبار الدعوى كأن لم تكن.».

وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، أصدرت قرارها –محل الاستئناف– رقم (*CSR-2025-243778*)، القاضي منطوقه فيما يأتي:

«– رد دعوى المدعية/ شركة.....(سجل تجاري رقم.....) المتعلق باعتراضها على رفض المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، طلب استرداد الرسوم الجمركية محل الخلاف.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن ما انتهت إليه اللجنة الابتدائية من رد الدعوى بالاستناد إلى المادة (٥/ ١٦) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد فإنه يتبين عدم انطباقها على الواقعة محل الدعوى ذلك إن سبب إعادة التصدير كان بناءً على توجيه من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، وأن التأخيرات الحاصلة في إعادة تصدير البضائع محل الدعوى عائدة للمدعى عليها بالرغم من المخاطبات التي تمت مع الإدارات الداخلية لديها، كما أن المطالبة قد تمت خلال المدة الواردة في نص المادة (٦/ ١٦) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد، كما أن الأصل في القضاء الإداري بأن تتقدم الجهة بإثبات صحة ما تدفع به، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلًا وموضوعًا، ونقض القرار الابتدائي القاضي برد الدعوى والقضاء مجددًا بإلزام المدعى عليها بإعادة الرسوم الجمركية محل الدعوى، وإلزامها بأتعاب المحاماة مبلغًا قدره (٣٠,٠٠٠) ريال.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بصحة ما ذهبت إليه الهيئة في رفضها لطلب استرداد الرسوم الجمركية لتجاوز المستأنفة للمدة النظامية المحددة لاسترداد الرسوم الجمركية عند إعادة التصدير، كما أن عبء الإثبات يقع على المستأنفة بشأن ما تدعيه فالهيئة لم تقم بالادعاء، كما أن الأصل هو خضوع جميع البضائع الواردة للمملكة للرسوم الجمركية بموجب التعرفة الجمركية الموحدة وفقًا لنص المادة (٩) من نظام الجمارك الموحد، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ١٤/ ٠١/ ١٤٤٧هـ الموافق ٠٩/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٥٣) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من شركة.....(شركة.....) على القرار رقم (*CSR-2025-243778*) وتاريخ ٢١/ ٠١/ ٢٠٢٥م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على

ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٠٦/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ١١/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إن النزاع الماثل في الدعوى يرتكز على أساس مطالبة الشركة المستوردة باستعادة الرسوم الجمركية محل الدعوى؛ نظرًا لإعادة تصدير الإرسالية محل المخالفة بموجب بيان إعادة التصدير رقم (.....) وتاريخ ١١/ ٠٦/ ٢٠١٤م، وحيث إن المستأنف ضدها تستند إلى أحكام الفقرة (٥) من المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد التي نصت على أنه: «.....، ترد الضرائب «الرسوم» الجمركية كليًا أو جزئيًا على البضائع الأجنبية المعاد تصديرها لخارج دول مجلس التعاون وفقًا للضوابط التالية: ٥- أن تتم إعادة تصدير البضاعة الأجنبية خلال سنة ميلادية من تاريخ سداد الضرائب «الرسوم» الجمركية عليها عند استيرادها لأول مرة من خارج دول المجلس.»، وحيث إن المستوردة لم تطعن في دفع المستأنف ضدها حيال عدم التقيد بأحكام الفقرة (٥/ ١٦) وتقر بمرور المدة المذكورة، وحيث إن المستوردة تدفع بمخاطبتها للجمارك لكون أن الإرسالية تعد من البضائع المقيدة والتي تسببت في عدم تمكينها من إعادة التصدير نتيجة عدم الفسح وأرفقت تبعًا لذلك نسخة من مخاطبة الشركة للجمارك بخطاب مؤرخ في ١٤٣٥هـ، وحيث إنه بتدقيق المستندات المرفقة فإن الثابت من خلاله أن المستوردة قد أرفقت خطابات تثبت التزامها باطلاع الجمارك بإجراءات إعادة التصدير بموجب المخاطبات المرفقة، ذلك إن الخطابات احتوت على

التفصيل الخاص بالبضاعة والذي لم تطعن المستأنف ضدها في صحة الوارد في خطاباتها ودفوعها، وحيث إن الشركة المستوردة قد التزمت بالإجراءات الجمركية اللازم اتباعها؛ الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى قبول طلب المستأنفة باسترداد الرسوم الجمركية المتعلقة بالبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١١/ ٠٦/ ٢٠١٤م، وحيث لاحظت اللجنة الجمركية الاستئنافية وجود خطأ مادي في بيان اسم الشركة المستوردة وسجلها التجاري في القرارات السابق صدروها بشأن الواقعة محل الدعوى، وحيث ورد باسم (شركة.....، سجل تجاري رقم (.....) والصحيح وفق بيان الاستيراد وبيان إعادة التصدير المرتبط بالإرسالية محل الإشكال أنه باسم (شركة.....(شركة.....)، سجل تجاري رقم (.....)، وحيث إن مثل هذه الملاحظة لا تغير من النتيجة التي انتهى إليها القرار، مما يستوجب معه تصحيحه، عليه وحيث كان الأمر كما ذكر، فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....(شركة.....)، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2025-243778*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، والحكم بقبول طلب المستأنفة باسترداد الرسوم الجمركية المتعلقة بالبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١١/ ٠٦/ ٢٠١٤م، بمبلغ قدره (٥٢, ٠٢٦, ١٦٨) مائة وثمانية وستون ألفًا وستة وعشرون ريالًا واثنتان وخمسون هللة، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-243522

الدعوى رقم: AC-2024-243522

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – مواد غذائية – استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبـة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-239103*)، الصـادر عن اللجنـة الجمركية الابتدائيـة الأولى بالريـاض. القاضي بقبول الدعوى شـكلًا، وإلغاء قرار الهيئة في رفض طلب المدعية بشـأن استرداد الرسوم الجمركية للبيان رقم (...) وتاريخ ٠٤/ ٠٢/ ٢٠٢٢م. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية – بعد مراجعة ملف الدعوى – وما حواه من مسـتندات أن طلب المسـتوردة قد بُني ابتداءً على طلب استرداد الرسوم الجمركية بالكلية وفقًا لاتفاقية (إفتا) ثم عدلت إلى طلب إسترداد الرسوم الزائدة عن (٥٪)، وذلك بعد ورود إفـادة الهيئـة بتاريـخ ٠٥/ ١١/ ٢٠٢٤م، بتوجيهها إلى التبنيد الصحيـح للمنتج الوارد وهـو (٥٪) بـدلا من البند المسـجل فـي البيان وهـو (١٠٪). مؤدى ذلك: قبول الاسـتئناف شكلًا، وإلغاء القرار الابتدائي، والحكم باسترداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة (٥٪).**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (شركة.....) قد تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والمتعلق برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية المشمولة بالبيان الجمركي رقم (.....) بتاريخ ٠٤/ ٠٢/ ٢٠٢٢م، وأصدرت اللجنة الجمركية قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: إلغاء قرار المدعى عليها في رفض طلب المدعية بشأن استرداد الرسوم الجمركية للبيان رقم (.....) وتاريخ ٠٤/ ٠٢/ ٢٠٢٢م.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن البند المضمن في البيان الجمركي ليس معفيًا وفقًا لاتفاقية الإفتا وهو ما أقره المكلف بنفسه في المذكرة الجوابية المقيدة بتاريخ ٠١/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، وحيث إن الوارد الفعلي ليس فطائر وإنما بسكويت محلى وهو «بسكويت.....»، وأنه لا يتصور وجود بندين لذات الصنف حسب التعرفة الجمركية المتكاملة، فضلًا على أن المدعي لم يرفق أحد البيانات الجمركية الأخرى اللاحقة التي يدعي فيها فسح الإرسالية لذات المنتج ببند جمركي آخر وذلك ليتم التحقق من صحة دعواه، واختتمت بطلب قبول الاستئناف، وإلغاء القرار الابتدائي والحكم بتأييد سلامة مسلك الهيئة في رفض الاعتراض المقدم من المستأنف ضدها بشأن طلب الاسترداد المرفوض للبيان الجمركي رقم (.....) بتاريخ ٠٤/ ٠٢/ ٢٠٢٢م.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه أن البيان الجمركي تم إحالته للمعاينة وفرض رسوم جمركية وفق بند جمركي غير صحيح، ومن هذا المنطلق طلبت الشركة استرداد ما تم استيفاؤه من رسوم زائدة، حيث تم فسح جميع الشحنات برسم جمركي (١٠٪) والخاضع للإعفاء الكلي وفقًا لاتفاقية الإفتا، كما أن الشركة قد تقدمت بطلب دراسة البند الصحيح للمنتج محل الدعوى بتاريخ ٣١/ ١٠/ ٢٠٢٤م، وبتاريخ ٠٥/ ١١/ ٢٠٢٤م وردت الإفادة من الهيئة عبر

البريـد الإلكتروني بأن المنتج محل الدعوى يخضع للبند (.....) والخاص ب (فطائر ذات تربيـع مجوفـة «وافلز» و «ويفـرز») والخاضع للرسـم الجمركي بنسـبة (٥٪)، وعليه تم توجيه الشركة باسترداد مبلغ الرسوم الجمركية الزائدة، واختتمت بطلب تأييد القرار الابتدائي.

وقـد ورد تعقيـب المسـتأنفة على مـا ورد في المذكـرة الجوابية المقدمة من المسـتأنف ضدها وتبين بأنه تضمن ما ملخصه التأكيد على عدم أحقية المستأنف ضدها في استرداد الرسوم الجمركيـة، كما تضمن التعقيب تكرارًا للدفوع المقدمة في لائحة الاسـتئناف، واختتم التعقيب بطلب إلغاء القرار الابتدائي، والحكم مجددًا بتأييد مسلك الهيئة في رفض طلب الاسترداد.

وفـي يـوم الأربعـاء بتاريـخ ٠٥/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ الموافـق ٠٥/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، وفـي تمـام السـاعة (٠٢:٤١) مسـاءً، عقدت اللجنـة الجمركية الاسـتئنافية بالرياض جلسـتها وذلك عبـر التواصـل المرئي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ اسـتنادًا على مـا جاء في البند رقـم (١) من المادة الخامسـة عشـرة مـن قواعد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمـر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريـخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاسـتئناف المقـدَّم من (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) على القـرار رقم (*CFR-2024-239103*) وتاريخ ٢٥/ ٠٨/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٠٩/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٨/ ١٠/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يسـتتبع قبول الاسـتئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد اطلاع اللجنة الاستئنافية على ملف الدعوى وما تضمنه من أوراق ومستندات، وعلى قرار اللجنة الابتدائية، واللوائح والمذكرات المقدمة من أطراف الدعوى، وحيث تبين أن الشركة المستأنف ضدها قامت برفع طلب للمستأنفة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) لدراسة المنتج الوارد وإفادتها بالتبنيد الصحيح له بعد أن تبين وجود تعارض في موقف الهيئة منه، وحيث ورد للشركة المستأنف ضدها جواب الهيئة بتاريخ ٠٥/ ١١/ ٢٠٢٤م عبر البريد الإلكتروني بما نصه: (أفاد القسم المختص بالتالي: «البند المسجل في البيان.....١٠٪، البند المطلوب.....٥٪، يتم توجيه المكلف بالتعديل والمطالبة عن طريق الاسترداد»، وحيث إن الشركة المستأنف ضدها عدلت عن مطالبتها باسترداد الرسوم الجمركية بالكلية وفقًا لاتفاقية (إفتا) إلى طلب استرداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة (٥٪) وفقًا لما تم إفادتها به من قبل الهيئة فيما يتعلق بالبند الصحيح للمنتج الوارد، الأمر الذي يتقرر معه لدى اللجنة الاستئنافية إلغاء القرار الابتدائي والحكم باسترداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة (٥٪) بمبلغ قدره (٢٩,٠٢٤) تسعة وعشرون ألفًا وأربعة وعشرون ريالًا، وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-239103*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، والحكم باسترداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة (٥٪) بمبلغ وقدره (٢٩,٠٢٤) تسعة وعشرون ألفًا وأربعة وعشرون ريالًا، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-238978

الدعوى رقم: AC-2024-238978

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – مواد تعدينية – استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-231098*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض. القاضي بصرف النظر عن الدعوى لعدم تحريرها. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن توصيف الوقائع وإعطاءها حكمها النظامي من المسائل التي تختص بها الجهة الناظرة للدعوى وفقًا للمادة (١٥٣) من نظام الإجراءات الجزائية، كما تبيّن بعد مراجعة ملف الدعوى وما حواه من مستندات أن دعوى المكلف قد بُنيت ابتداءً على طلب استرداد الرسوم الجمركية بما يجعلها دعوى محررة تستوجب نظرها موضوعًا من قبل اللجنة الابتدائية. ومؤدى ذلك: قبول الاستئناف وإلغاء القرار الابتدائي وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية للفصل فيها موضوعًا.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٥٣) نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (مصنع شركة.....) قد تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والمتعلق برفض طلبات استرداد الرسوم الجمركية، وأصدرت اللجنة الجمركية قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«- صرف النظر عن الدعوى لعدم تحريرها.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن القرار الابتدائي لم يتطرق إلى موضوع الدعوى والبحث في سبب عدم تطبيق قرار الإعفاء الصادر للشركة من وزارة الصناعة والثروة المعدنية، واكتفى بأسباب شكليّة قد استوفتها لائحة الدعوى بالفعل، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلًا ونقض القرار الابتدائي محل الاستئناف، وتقرير أحقية الشركة في استرداد الرسوم الجمركية للبيانات محل طلبات الاسترداد؛ لصدور قرارات وزارية بالإعفاء.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن الدعوى غير محررة تحريرًا نظاميًا وفق ما نصت عليه الأنظمة المعمولة، ولم يتم تقديم أي إضافة منتجة ومؤثرة في الدعوى، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وقد ورد تعقيب المستأنفة على جواب الهيئة وقد تضمن ما ملخصه التأكيد على تحرير الدعوى تحريرًا مستوفيًا للمادة (١١) من قواعد عمل اللجان الجمركية، واختتم التعقيب بطلب قبول الاستئناف شكلًا ونقض القرار الابتدائي محل الاستئناف، وتقرير أحقية الشركة في استرداد الرسوم الجمركية للبيانات محل طلبات الاسترداد؛ لصدور قرارات وزارية بالإعفاء.

وفي يوم الخميس بتاريخ ١٤٤٦/٠٨/٢١هـ الموافق ٢٠٢٥/٠٢/٢٠م، وفي تمام الساعة (١٢:٥٧) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١)

من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من (مصنع شركة.....) على القرار رقم (*CTR-2024-231098*) وتاريخ ٢٠/ ١١/ ١٤٤٥هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٩/ ٠٥/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٢٦/ ٠٦/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه من المتقرر في قواعد التقاضي أن تطبيق النظام على الوجه الصحيح يعد واجبًا على الجهة الناظرة للدعوى وتقضي به من تلقاء نفسها دون لزوم أن يكون ذلك بطلب من الخصوم وبالتالي فإن للجهة الناظرة للدعوى سلطة واسعة في تقدير الوقائع وإعطائها الوصف المستحق لها والتكييف السليم لها دون أن تتقيد بتكييف جهة الادعاء أو خصمها وذلك في ضوء ما تستقر عليه قناعتها وما تكون عليه حال الأدلة والقرائن المستنتجة منها والاعتماد عليها واتخاذها أساسًا لقضائها ما دامت الأوراق المتعلقة بها ضمن ملف الدعوى لا تعارض ما تم استخلاصه واستقرت عليه عقيدتها وقناعتها للفصل في النزاع وأن يكون استنباطها سليمًا وسائغًا ومؤديًا إلى النتيجة التي انتهت إليها وذلك هو ما يتفق مع ما جاءت به المادة (١٥٣) من نظام الإجراءات الجزائية التي قضت بأن «لا تتقيد المحكمة بالوصف الوارد في لائحة الدعوى وعليها أن تعطي الفعل الوصف الذي يستحقه ولو كان مخالفًا للوصف الوارد في

لائحة الدعوى...»، وحيث إنه بمراجعة اللجنة الاستئنافية لملف الدعوى ومرفقاته، وباطلاعها على ما تضمنه القرار الابتدائي محل الاستئناف من أسباب، وحيث ثبت لدى اللجنة الاستئنافية أن إقامة المكلف لدعواه

جاء على أساس طلب استرداد الرسوم الجمركية مما تكون معه الدعوى محررة ويستوجب نظرها موضوعًا من قبل اللجنة الابتدائية مصدرة القرار محل الاستئناف، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مصنع شركة.....سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-231098*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-239089

الدعوى رقم: AC-2024-239089

المفاتيح:

جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - مركبة - استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-231968*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض. القاضي بعدم قبول اعتراض المدعي على قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برفض طلب استرداد الرسوم. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية من خلال مراجعة ملف الدعوى أن الفاتورة المرفقة مطابقة لما ذكره المستورد. وحيث جرى استصحاب حكم المادة (١) من البند (٧/ ب) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد التي تمنع رفض معلومات التثمين المقدمة من المستورد، إضافة إلى تحقق الاستثناء للمركبات الجديدة التي لا تتجاوز مسافة (١٠٠٠) كم. عليه ثبت للجنة تحقق شروط الاستثناء وصحة المستندات. مؤدى ذلك: قبول الاستئناف، وإلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى للجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (١) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٧٤٨) وتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (.....) قد تقدم بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المتضمن رفض الاعتراض المقدم منه والمتعلق بتقدير قيمة المركبة، على ضوء استيراد المدعي لمركبة من نوع (.....) بموجب البيان الجمركي رقم (.....) بتاريخ ٠٢/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها – محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

« عدم قبول اعتراض المدعي المقدم على قرار الهيئة برفض طلب استرداد الرسوم، لما هو موضح بالأسباب.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الاعتراض على القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، والدفع بعدم صحة ما استندت عليه اللجنة في قرارها من أن الجمارك قد غيرت التقييم بناءً على ما قدمه المدعي من فواتير.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تتضمن ما ملخصه الدفع بعدم قبول الدعوى شكلًا لعدم تحريرها، وأنه قد تم احتساب قيمة المركبة بناءً على القوائم الاسترشادية للمركبات، واختتمت بطلب الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلًا، واحتياطًا رفضه موضوعًا والحكم بتأييد ما انتهى إليه قرار اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنف على ما تضمنته المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تتضمن ما ملخصه الدفع بأنه قام بتقديم فاتورة الدفعة الأولى من قيمة السيارة بمبلغ قدره (١٢,٠٠٠) دولار؛ على أن يتم استكمال المبلغ حين وصول المركبة، وقد قامت الهيئة بتقييم المركبة مرتين الأولى بقيمة (١٥٢,٠٣٨,٨)

ريـالًا، والتقييـم النهائي كان بمبلغ (٩٣٢, ١٦٨) ريالًا بفارق قـدره (١٦٨٩٤) ريال، وأن ذلك يعد دليلًا على خطأ الجمارك في التقييم.

وفي يوم الخميـس بتاريخ ٢٨/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ، الموافـق ٢٧/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، وفي تمام السـاعة (١١:٠٤) صباحًـا، عقـدت اللجنة الجمركية الاسـتئنافية بالرياض جلسـتها وذلك عبر التواصـل المرئـي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ اسـتنادًا على ما جـاء في البند رقم (١) من المادة الخامسـة عشـرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمـر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريـخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاسـتئناف المقدَّم من (.....) على القـرار رقم (*CTR-2024-231968*) وتاريـخ ٢٧/ ١١/ ١٤٤٥هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المسـتأنف بالقرار الابتدائي بتاريـخ ٠٥/ ٠٦/ ٢٠٢٤م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ٣٠/ ٠٦/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يسـتتبع قبول الاسـتئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيـث إنه بـاطلاع اللجنة الجمركية الاسـتئنافية على ملف الدعـوى ومرفقاته، وحيث إنـه بمراجعـة اللجنـة للفاتورة المرفقـة تبين بأنها شـملت البيـان التفصيلي والمطابـق لما تقدم بـه المسـتورد في دعواه، وحيث إن خوض المسـتأنف ضدهـا (الهيئة) في الادعـاء بعدم صحة المسـتندات المقدمـة مـن قبله وتعذر تحديد قيمـة المركبة دون إنكار أو طعـن في صحة الوارد فـي فاتورة الشـراء المرفقـة بملف الدعوى، عليه فإنه اسـتنادًا للمادة (١) مـن البند (٧/ ب) من

اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد والتي نصت على أنه: «لا يجوز أن ترفض الجمارك المعلومات المقدمة من قبل المستورد، أو المشتري أو المنتج، المتعلقة بتثمين البضاعة» كما نصت ضوابط استيراد المركبات للأفراد على « – لا يسري ما جاء بهذا القرار على المركبات الجديدة إذا كانت (غير مطابقة لكفاءة الطاقة) بشرط ألا تتجاوز المسافة المقطوعة للمركبة ١٠٠٠ كيلو، وأن تكون من موديلات السنة الميلادية الحالية أو الماضية.»، وحيث ثبت لدى اللجنة صحة الفاتورة المرفقة ونظرًا للاستثناء الوارد بضوابط استيراد المركبات للأفراد والذي أشترط على ألا تتجاوز المسافة المقطوعة (١٠٠٠) كيلو متر، عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-231968*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، والحكم بإلزام الهيئة بإعادة احتساب الرسوم الجمركية بناءً على الفواتير المقدمة من المستورد، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-243481

الدعوى رقم: AC-2024-243481

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – مصنع – إعفاء – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CSR-2024-237126*)، الصـادر عن اللجنة الجمركيـة الابتدائيـة الثانيـة بالرياض. القاضي بعـدم قبول اعتراض المدعـي على قرار هيئة الـزكاة والضريبـة والجمـارك، محـل الدعوى. وحيـث ثبت للجنـة الاسـتئنافية أن اختلاف رقـم السـجل التجاري بين الترخيص الصناعـي والبيان الجمركي يُعـد اختلافًا جوهريًا وفقًا للتعاميم المنظمة، ولا يجوز التوسع في تفسير الإعفاء لكونه استثناءً يُطبق في نطاقه الضيق. كمـا تبيـن أن قرار الإعفاء رقم (٨٠٤٤) يسـري اعتبارًا مـن ٢٣-٠١-٢٠٢٤م، بينما تاريخ البيـان محل الدعوى سـابق لذلك، مما ينفي سـريان الإعفاء عليـه. وعليه تقرر عدم صحة ما دفعت به المسـتأنفة لعدم تحقق شـروط الإعفاء والتطابق الواجب نظامًا. مؤدى ذلك: رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي في كل ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المستأنفة تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والمتعلق برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان الجمركي رقم (.....) وذلك لعدم مطابقة البيانات المدونة في البيانات الجمركية والفاتورة مع قرار الإعفاء المطالب به مطابقة تامة، وأصدرت اللجنة الجمركية قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«- رفض اعتراض المدعية/ شركة.....(رقم مميز.....) على قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، محل الدعوى».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه أن قرار الإعفاء رقم (٨٠٤٤) ينطبق على الإرسالية الخاصة بالشركة الرئيسية لأن السجل التجاري الرئيسي (الشركة) والسجل التجاري الفرعي (المصنع) يندرجون تحت رقم مميز واحد برقم (.....) لدى الهيئة، كما أن اختلاف رقم السجل التجاري والرئيسي يعد من الاختلافات الشكلية البسيطة بالنظر إلى أن السجل الفرعي هو جزء لا يتجزأ من السجل الرئيسي وليس كيان مستقل، واختتمت اللائحة بطلب الحكم لصالح المستأنفة في طلبات الاسترداد بناء على ما تم تقديمه من مستندات مؤيدة للدعوى.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابية تضمنت ما ملخصه أن قرار الإعفاء المُطالب بتطبيقه صادر للسجل الفرعي في حين أن الوارد عائد للسجل الرئيسي مما يتبين معه عدم مطابقة البيانات الواردة في البيان الجمركي محل مطالبة المدعية مع قرار الإعفاء الصناعي وهو ما يخالف التعميم رقم (١٩٣/ ٦٣/ م) لكون أن الاختلاف في رقم السجل التجاري المدون في البيان الجمركي عن السجل التجاري المدون في قرار الإعفاء لا يعد من الاختلافات الشكلية البسيطة، ولا يمكن تطبيق الإعفاء الصناعي على البيان الجمركي في هذه الحالة، كما أن قرار الإعفاء الصناعي المشار إليه لا يسري على البيان محل طلب الاسترداد لأن البيان محل طلب الاسترداد رقم (.....) وتاريخ ١٥/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ بينما قرار الإعفاء الصناعي رقم (٨٠٤٤) وتاريخ ١٢/ ٠٧/ ١٤٤٥هـ تبدأ

فترة سريانه من تاريخ ١١/ ٠٧/ ١٤٤٥هـ الأمر الذي يؤكد أنه لا يمكن تطبيق الإعفاء الصناعي على البيان الجمركي محل الاسترداد، وأضافت المذكرة أن الأصل هو خضوع جميع البضائع للرسوم الجمركية إلا ما استثناه النظام على سبيل الحصر ولا يمكن التوسع فيه، واختتمت المذكرة بطلب الحكم برفض الاستئناف المقدم وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وقدمت المستأنفة مذكرة تعقيبية للرد على ما جاء في مذكرة الهيئة، اطلعت عليها اللجنة وتبين أنها لم تخرج عما سبق ذكره في لائحة الاستئناف من دفوع لتأكيد صحة مطالبتها باسترداد الرسوم محل الدعوى.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٢٨/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ الموافق ٢٧/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (١٠:١٠) صباحًا، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، استنادًا إلى ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ للنظر في الاستئناف المقدَّم من شركة.....على القرار رقم (*CSR-2024-237126*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٣٠/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٧/ ١٠/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث انحصرت دفوع المستأنفة في أن السجل الفرعي محل الإعفاء جزء لا يتجزأ من السجل التجاري الرئيسي وأن ما ينطبق على الفرعي ينطبق على الرئيسي، فإنه بالنظر إلى قرار الإعفاء والتعاميم ذات العلاقة نجد أن التعميم رقم (م/ ١٩٣/ ٦٣) قد حدد على سبيل الحصر الاختلافات التي تعد شكلية مثل ذكر كلمة مصنع بدلًا من شركة فيتم الإعفاء، كما ذكر أن الاختلاف الذي لا يقتصر على الكلمة المشار إليها يعد اختلاف جوهري ولا يتم الإعفاء، وقد أكد التعميم صراحة على الجهة المختصة التأكد من تطابق رقم السجل التجاري المدون على الترخيص الصناعي مع رقم السجل التجاري الذي تم الاستيراد بموجبه، وذكر أنه «يجب التقيد بذلك بكل دقة»، عليه يجب عدم التوسع في تفسير النص الواضح والصريح الذي يعتبر اختلاف رقم السجل التجاري اختلاف جوهري لا يتم بموجبه الإعفاء، ولا ينال من ذلك ما ذكره المستأنف من عدم استقلال السجل الفرعي عن السجل الرئيسي، ذلك أن قرار الإعفاء من الرسوم يعد استثناءً عن الأصل ويطبق فقط على ما صدر بشأنه، كما أن التعميم رقم (٣٢٥/ ٦٣/ م) نص على أن الإعفاء يستدعي فرز الأصناف طبقًا للفاتورة وأن تتطابق المعلومات والبيانات الجمركية مع قرار الإعفاء مطابقة تامة، كما أنه بمراجعة اللجنة للقرار الذي يطلب المستأنف تطبيقه وهو القرار رقم (٨٠٤٤) يتبين أنه تم ذكر تاريخ الإعفاء نصًا اعتبارًا من تاريخ ٢٣-٠١-٢٠٢٤م إلى ٢٢-٠١-٢٠٢٧م، وحيث إن تاريخ البيان محل الدعوى هو ١٥-٠٣-١٤٤٥هـ الموافق ٣٠-٠٩-٢٠٢٣م، الأمر الذي يتضح معه أن قرار الإعفاء لا يسري كونه صدر في تاريخ لاحق لتاريخ البيان محل الدعوى، كما لا ينال من هذه النتيجة ما يذكره المستأنف من أن كل من السجل الرئيسي والفرعي يندرج تحت رقم مميز واحد لأن الرقم المميز هو بيان لأغراض الزكاة ولا علاقة له بالإجراءات الجمركية والإعفاءات، عليه فقد ثبت لدى اللجنة صحة مسلك الهيئة في استحصال الرسوم الجمركية ورفض طلب الاسترداد محل الدعوى، وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....شركة مساهمة سعودية مقفلة، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-237126*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247298

الدعوى رقم: AC-2025-247298

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبـة الهيئـة بإلغـاء القـرار الابتدائـي رقـم (*CSR-2024-239429*)، الصـادر عـن اللجنـة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض. القاضي بقبول اعتراض المستورد على قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برفض طلب اسـترداد الرسـوم. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن استناد الهيئـة إلـى المادة (٥) من قواعـد عمل اللجان الجمركية غير وجيـه، إذ إن تلك المادة تتعلق بالتظلـم مـن قرارات الهيئة قبل قيد الدعوى، وهو ما لا ينطبق على الدعوى محل النظر. كما تبين أن طبيعة الدعوى هي مطالبة باسـترداد رسـوم جمركية يحكمها نص المادة (١٧٤) من نظـام الجمـارك الموحد دون غيره. وعليه يكـون الدفع المقدم من الهيئة غير قائم على سـند صحيح. مؤدى ذلك؛ رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٧٤) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية قد تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك القاضي برفض طلب الاسترداد المُقدّم من قبل المدعية والعائد للبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٤٤٢هـ، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض قرارها – محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

«قبول دعوى المدعية/ شركة.....(سجل تجاري رقم.....) في مواجهة المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المتعلقة بمطالبتها باسترداد الرسوم الجمركية لبيان الاستيراد رقم (.....) بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٤٤٢هـ بمبلغ قدره (٣٨/ ١٥٢ ,٦٧) سبعة وستون ألف ومائة واثنان وخمسون ريالًا وثمان وثلاثون هللة».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن الهيئة قامت بإشعار المكلف برفض اعتراضه بتاريخ ٢٦/ ١١/ ٢٠٢٣م، في حين أن تاريخ تقييد الدعوى أمام اللجان الجمركية بتاريخ ٠٩/ ٠٧/ ٢٠٢٤م متجاوزًا ما يقارب أكثر من (١٠) أشهر وبذلك يكون قرار الهيئة متحصنًا بقوة النظام وفقًا لما نصت عليه المادة (٦) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية، كما تدفع الهيئة بقصور القرار محل الاستئناف في أسبابه، وعدم التزام المستأنف ضدها بتقديم المستندات اللازمة لاسترداده الرسوم الجمركية خلال مرحلة طلب الاسترداد وكذلك خلال مرحلة الاعتراض رغم إمهاله عدة مرات في كلا المرحلتين، واختتمت بطلب قبول الاستئناف، وإلغاء القرار الابتدائي، والحكم بعدم قبول الدعوى شكلًا لفوات المدة النظامية للاعتراض، واحتياطًا الحكم برد دعوى المدعية وتأييد مسلك الهيئة في رفض طلب الاسترداد.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن الفترة ما بين إشعار الرفض وقيد الدعوى قُدم

خلالها طلب تظلم للهيئة بعد رفضها الاسترداد وبقيت تحت المعالجة ولم يتم الرد، كما تقدمت الشركة بطلب قيد دعوى لدى اللجنة وتم رفضه بسبب عدم رفعها من محامي، وثم تم تقديم الدعوى التي صدر بموجبها قبول الطلب في استرداد الرسوم، كما يدفع وكيل الشركة بأحقيتها في استرداد الرسوم الجمركية وذلك لاستيفائها جميع الشروط اللازمة والمقررة نظامًا لاسترداد قيمة الضريبة وفقًا لما جاء في نص المادة (٩٧) من النظام، واختتمت بطلب عدم قبول الاستئناف المقدم من المستأنفة، وإلزامها برد الرسوم الجمركية محل الدعوى، وحفظ حق الشركة في التعويض عن أتعاب المحاماة.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنه لم يخرج عما سبق تقديمه في لائحة الاستئناف، واختتمت بطلب قبول الاستئناف، وإلغاء القرار الابتدائي، والحكم بعدم قبول الدعوى شكلًا لفوات المدة النظامية للاعتراض، واحتياطًا الحكم برد دعوى المدعية وتأييد مسلك الهيئة في رفض طلب الاسترداد.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ١٢/ ٠٢/ ١٤٤٧هـ، الموافق ٠٦/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٣٩) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على القرار رقم (*CSR-2024-239429*) وتاريخ ٠١/ ١٢/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على

قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيـث تم الإبلاغ بالقـرار الابتدائي بتاريـخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠٢٤م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ ٢١/ ٠١/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يسـتتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيـث إنـه لا تثريـب علـى الجهـة الناظـرة للاسـتئناف الأخـذ بأسـباب القـرار محل الاسـتئناف دون إضافـة متـى ما رأت أن في هذه الأسـباب ما يغني عن إيـراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسـبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يسـتحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما دفعت به الهيئة من الاستناد إلى المادة (٥) مـن قواعد عمل اللجـان الجمركية، ذلك إن ما ورد في تلك المادة يُوجب التظلم أمام الهيئة من القرارات التي تصدر عنها قبل قيدها أمام اللجان الجمركية، وهو الأمر الذي لا يتصور حصوله فـي هـذه الدعوى، لأن حقيقة هذه الدعوى هي مطالبة باسـترداد رسـوم والتي تحكمها في هذه الحالـة ما نصت عليه المادة (١٧٤) من نظام الجمارك الموحد، عليه ولما كانت أسـباب القرار محل الاسـتئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاسـتئناف شكلًا، المقدم من/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-239429*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًـا: رفضـه موضوعًـا، وتأييد القرار الابتدائـي في جميع ما قضى به، وذلك للأسـباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247818

الدعوى رقم: AC-2025-247818

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – سفينة أبحاث – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CFR-2025-243656*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض. القاضي بقبول الاسـتئناف شكلًا ورد دعوى المستورد فيما يتعلق باعتراضه على فرض رسـوم تخزين على البضاعه. وحيث ثبت للجنة الاسـتئنافية أنه اقتصرت دفوع المستأنفة على منازعتها في اعتماد الإدارة العامة للتعريفة الجمركية بحجة عـدم حيادهـا، في حين ثبت للجنة أن الإدارة هي الجهة الفنية المختصة حصرًا بتحديد البنود الجمركية. ولما كان اعتراض المستأنفة لا ينهض حجة مؤثرة ولا يعدو أن يكون طعنًا مرسلًا، ووفقًا للمبدأ (١٦) الذي يقرر حجية التصنيف الصادر عن الجمارك؛ فإن ما قدمته لا يغير من النتيجة. ومؤدى ذلك: رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن الشركة المستأنفة تقدمت بدعواها أمام اللجنة الابتدائية لطلب استعادة رسوم أجور التخزين المفروضة على البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٠٤/ ١٠/ ١٤٣٩هـ بمبلغ وقدره (٤٥٣ ,٦٦٧ ,١) مليون وستمائة وسبعة وستون ألف وأربعمائة وثلاثة وخمسون ريال، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض قرارها – محل الاستئناف – ذي الرقم (*CFR-2025-243656*) القاضي منطوقه بما يأتي: «أولًا: قبول الدعوى شكلًا. ثانيًا: رد دعوى المدعية شركة.....سجل تجاري رقم (.....) فيما يتعلق باعتراضها على فرض رسوم التخزين على سفينة البحث.....مبلغ وقدره (٤٥٣ ,٦٦٧ ,١) مليون وستمائة وسبعة وستون ألف وأربعمائة وثلاثة وخمسون ريال محل الدعوى.».

وحيث لم يلق القرار المشار إليه أعلاه قبولًا لدى المستأنفة (شركة.....) تقدمت بلائحة اعتراضها أمام اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض التي اطلعت عليها وتبين أنها تتضمن ما ملخصه أن الشركة تقدمت بدفوع وافية أمام اللجنة الجمركية الأولى لتأكيد صحة موقفها في مطالبتها باستعادة رسوم التخزين، أما ما ذكرته اللجنة في تسبيب قرارها بأن السفينة بضاعة فغير صحيح، ذلك أن السفينة تسمى سفينة أبحاث وليست بضاعة وإنما هي واسطة نقل مثلها مثل السفن بصفة عامة ولو كانت بضاعة لفرض عليها رسوم جمركية وهو ما لم يحدث، كما أن رسوم أجور التخزين لا تستحق على السفن وإنما على البضائع المستوردة أو المصدرة التي تترك بالساحات الجمركية كما نصت عليه المادة (١٠٧) من نظام الجمارك الموحد إضافة إلى تعميم معالي محافظ الهيئة رقم ٣٠/ ١١/ م وتاريخ ٣/ ٠١/ ١٤٤٠هـ الذي حدد آلية احتساب أجور التخزين ولم يتناول وسائط النقل وإنما البضائع، وتطلب المستأنفة الاستعانة بخبير مستقل وفقًا للمادة (٢٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية فيما يخص خضوع السفينة لرسوم التخزين من عدمه، واختتمت لائحة الاستئناف بطلب قبول الدعوى شكلًا، وإلغاء قرار جمرك ميناء ضبا القاضي باستحصال أجور تخزين بمبلغ (٤٥٣ ,٦٦٧ ,١) بتاريخ ٠٥/ ١٢/ ٢٠١٨م بموجب حوالة بنكية من شركة.....، والحكم بإلزام المدعى عليها بدفع أتعاب تقاضي بمبلغ وقدره (٠٠٠ ,٥٠) ريال سعودي.

وبعرض لائحة الاستئناف على المستأنف ضدها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابية اطلعت عليها اللجنة وتبين أنها تتضمن ما ملخصه أن الهيئة تتمسك بما سبق تقديمه، وبما انتهى إليه قرار اللجنة محل الاستئناف، حيث قدمت سفينة البحث..... (تحمل علمًا أجنبيًا) إلى ميناء ضباء في المملكة العربية السعودية، وتم إصدار بيان جمركي (إدخال مؤقت) لارتباطها بمشروع بحث، وذلك تأسيسًا على ما نص عليه نظام الجمارك الموحد في المادة (٩٠) المتعلقة بالإدخال المؤقت، كما جاء الدليل الإسترشادي للإدخال المؤقت وعرف الإدخال المؤقت بأنه «إدخال البضائع أو وسائل النقل إلى المملكة بشكل مؤقت مع تعليق استيفاء الرسوم الجمركية والضرائب عليها وفقًا للإجراءات الموضحة في نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية»، ووضع المنظم آلية الإدخال المؤقت وشروطه وإجراءات تطبيقه وفقا لما قررته المادة (٢) من الباب الثاني من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد، وأضافت الهيئة أنه بعد معاينة السفينة وتفتيشها تم إحالة البيان ليتم ربط الضريبة والرسوم بخطاب ضمان لحين مغادرتها تطبيقًا لنظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، وعليه تم الطلب من المدعية تقديم خطاب الضمان لربط القيمة المضافة والرسوم الأخرى إلى حين مغادرتها المملكة العربية السعودية، وتأخرت المدعية (١٠) أيام لتقديم الضمان علمًا أن الضمان المقدم من قبلها متعلق بضريبة القيمة المضافة فقط دون رسوم التخزين، مما ترتب عليه مبلغاً مقداره (١٢٠ ,٦٦٧) ريالًا رسوم تخزين وفقًا لنظام رسوم وأجور الموانئ، وتم ربط تأمين الضريبة فور تقديم خطاب ضمان القيمة المضافة من قبل المدعية ولم تقدم خطاب الضمان للرسوم الأخرى -رسوم التخزين، وتم إحالة البيان لتحصيل رسوم التخزين، وتأخرت المدعية حيث لم تقدم خطاب الضمان المتعلق برسوم التخزين إلا بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٤٣٩هـ، علمًا أن تاريخ البيان ٠٤/ ١٠/ ١٤٣٩هـ، مما يتضح معه بأن المدعية هي من فرطت وتأخرت في إنهاء الإجراءات الجمركية، واختتمت المذكرة الجوابية بطلب الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، واحتياطيًا الحكم برفض الدعوى موضوعًا وتأييد مسلك الهيئة في استحصال الرسوم.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٠٥/ ٠٢/ ١٤٤٧هـ، الموافق ٣٠/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠٢:٢٩) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر

التواصـل المرئـي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ اسـتنادًا على ما جـاء في البند رقم (١) من المادة الخامسـة عشـرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمـر الملكي رقم:(٢٥٧١١) وتاريخ: ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاسـتئناف المقدَّم من شـركة.....على القـرار رقـم (*CFR-2025-243656*) وتاريـخ ٠٥/ ٠١/ ٢٠٢٥م، الصـادر عـن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاسـتئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٧/ ٠١/ ٢٠٢٥م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٢٤/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يسـتتبع قبول الاسـتئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعـد الاطلاع علـى ملف الدعوى وما احتواه مـن أوراق، وعلى قـرار اللجنة الابتدائية محل الاسـتئناف، وحيث إن المسـتأنفة تطلب إلغاء قرار جمرك ميناء ضبا القاضي باسـتحصال أجـور التخزيـن، وإلزامهـا بدفـع أتعـاب المحامـاة، وحيث إنـه لا تثريـب على الجهـة الناظرة للاسـتئناف الأخذ بأسـباب القرار محل الاسـتئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسـباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسـبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ذلك أن المستأنفة لم تقدم أي جديد في موضوع الدعوى، ولا ينال من ذلك ما تدفع به المسـتأنفة من أن السـفينة لا تحمل بضاعة وبالتالي لا تنطبق عليها الرسـوم الجمركية، ذلك أن الهيئة اسـتندت في قرارها إلى نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية ونظام رسوم وأجور خدمات الموانئ حسب التعميم المبلغ

للجمـرك رقـم ١١/ ٣٠م وتاريخ ٢٣/ ٠١/ ١٤٤٠هـ بشـأن احتسـاب رسـوم التخزيـن إلحاقًا للتعميم رقم ١١/ ٣٠٨/ م وتاريخ ١٨/ ٠٧/ ١٤٣٩هـ، حيث إن الرسـوم المطالب باستردادها هـي رسـوم يتم اسـتحصالها مقابل خدمه يقـوم بها الميناء تطبيقًا لنظام رسـوم وأجور خدمات الموانئ وتحصل لصالح الهيئة العامة للموانئ، وحيث إن الأصل هو أن الرسوم تكون مستحقة إلا ما اسـتثني بنص صريح، الأمر الذي يتعين معه لدى هذه اللجنة رفض الاسـتئناف موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.

وبناء على ما تقدم، وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2025-243656*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: رفض الاسـتئناف موضوعًـا، وتأييد القرار الابتدائي في جميـع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-262285

الدعوى رقم: CDR-2025-262285

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – خطأ في الفاتورة – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبة المستوردة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالنظر في الاعتراض على قرار الهيئة القاضي برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية المتعلقة بالبيان الجمركي رقم (...) وتاريخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ.، وحيث ثبت للجنة أن سبب رفض طلب الاسترداد يعود إلى عدم تحقق شرط المطابقة التامة بين البيانات الواردة في الفاتورة والبيان الجمركي وقائمة الإعفاء، بما يخالف متطلبات منح المعاملة التفضيلية للإعفاء الجمركي وفقًا لأحكام نظام الجمارك الموحد والتعاميم المنظمة لذلك، وما استقر عليه قضاء اللجان الجمركية. مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلًا، وفي الموضوع رد دعوى المستوردة سجل تجاري رقم (...)، فيما يتعلق بطلب استرداد الرسوم الجمركية بموجب البيان الجمركي رقم (...) وتاريخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ مبلغًا وقدره (٠٦ ,١٥٨ ,٤٨) ريال.**

المستند

- المادة (٤٧) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (٥٧) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٧٤) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٣، ٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع الدعوى في أن..... هوية رقم (.....) بصفته مالك المصنع، تقدم بدعواه ضد المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) ويطلب استرداد الرسوم الجمركية المتعلقة بالبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ.

وبعرض الدعوى على المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابية اطلعت عليها اللجنة وتضمنت مطالبتها رفض الدعوى المقدمة من قبل المدعية.

وبعرض ذلك على المدعية تقدم مالكها بمذكرة رد اطلعت عليها اللجنة وتضمنت مطالبته رفض الدفوع الشكلية الواردة في مذكرة الهيئة الجوابية وقبول الدعوى موضوعًا وإلغاء القرار الصادر باحتساب الرسوم الجمركية على البيان محل الدعوى وإعادة تصنيف البضاعة وفق التعرفة الجمركية الخاصة بالمنتجات الثانوية غير المعدة للاستخدام النهائي.

وفي يوم الأحد الموافق ٣١/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها بواسطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في الدعوى المنظورة أمامها. وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر المدعي أصالة/ .....، هوية وطنية رقم (.....). وحضر / .....هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيلًا عن المدعي بموجب الوكالة رقم (.....) بتاريخ ١٠/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ وبموجب ترخيص محاماة رقم (.....) وتاريخ ٢٣/ ٠٢/ ١٤٤٤هـ. وحضر / ..... هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعى عليها

بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ وبعد التحقق من حضور ممثل المدعية .وممثل المدعى عليها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل الهيئة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء ونتمسك بما سبق تقديمة. عليه وبعد المداولة، قررت اللجنة تأجيل النظر في الدعوى لمزيد من الدراسة على أن تحدد الجلسة في وقت لاحقًا.

وفي يوم الأحد الموافق ٠٧/ ٠٩/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها بواسطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في الدعوى المنظورة أمامها. وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر المدعي أصالة / .....، هوية وطنية رقم (.....). وحضر / .....هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيلًا عن المدعي بموجب الوكالة رقم (.....) بتاريخ ١٠/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ وبموجب ترخيص محاماة رقم (.....) وتاريخ ٢٣/ ٠٢/ ١٤٤٤هـ. وحضر / .....هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعى عليها بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ وبعد التحقق من حضور ممثل المدعية .وممثل المدعى عليها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال المدعي عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل الهيئة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع مـن النزاعات الجمركيـة، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصـاص هذه اللجنة، وحيـث إن الثابـت من مسـتندات الدعوى أن المدعيـة تقدمت بالدعوى مـن ذي صفة، وخلال المدة النظامية، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضوع، فإنـه بتأمـل اللجنـة للأوراق والمسـتندات التـي تضمنها ملف الدعـوى، وما أبداه أطرافهـا من طلبات ودفاع ودفوع، فقد تبين للجنـة أن الخلاف يكمن حول اعتـراض المدعيـة على قرار الهيئة القاضي برفض طلب اسـترداد الرسـوم الجمركيـة المتعلقة بالبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٠٥/٠٨/١٤٤٥هـ.

واسـتنادًا إلـى المـادة (٣) فقـرة (٢/ ه) مـن قواعـد عمـل اللجـان الزكويـة والضريبيـة والجمركيـة والتـي نصّت على أنَّـهُ: «تختص دوائر لجنـة الفصل الجمركية بتطبيـق أحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، وذلك على النحو الآتي: ه- النظر في الاعتراضات المقدمة على القرارات الصادرة برفض طلبات الاسترداد»، كما نصت المادة (٥) من قواعد عمل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركيـة على أنه: «يجوز لمن صدر في شـانه قرار مـن الهيئة التظلم منه لديها خلال (ستين) يوما من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه به، وعلى الهيئة أن تبت في التظلم خلال (تسـعين) يومًـا من تاريخ تقديمه، وللمتظلم خلال (ثلاثين) يومًـا من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه برفض التظلم أو قبوله جزئيًا أو مضي التسعين يومًا دون البت فيه. القيام بأي مما يأتي: أ- طلب إحالة التظلم إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية. فإذا رفض المكلَّف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز له الاعتراض علـى قـرار الهيئة أمام دوائر الفصل خلال (ثلاثين) يومًا من تاريـخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسـوية دون الوصول إلى تسـوية. ولا يشمل الاعتراض مـا قـد يكون توصل في شـأنه إلى تسـوية مـع اللجنـة الداخليـة. ب- إقامة دعوى مباشـرة أمام دوائـر الفصل»، كما نصت المادة (٥٧) من نظام الجمارك الموحد على أنه: «تسـتوفى الضريبة «الرسـوم» الجمركيـة وفقـا لمحتويات البيان الجمركـي، وإذا أظهرت نتيجـة المعاينة فرقا بينها وبين ما جاء في البيان الجمركي فتستوفى الضريبة «الرسوم» الجمركية على أساس هذه النتيجة، مع عدم الإخلال بحق الجمارك في استيفاء الغرامات المستحقة عند الاقتضاء وفقا لأحكام هذا

النظام «القانون.»، واستنادًا إلى المادة (١٧٤) من نظام الجمارك الموحد والتي نصت على أنه: «لا تقبل أي مطالبة أو دعوى باسترداد الضرائب «الرسوم» الجمركية التي مضى على تأديتها أكثر من ثلاث سنوات.»، كما نصت المادة (٤٧) من نظام الجمارك الموحد والتي نصّت على أَنَّهُ: «يجب أن يقدم للدائرة الجمركية عند تخليص أي بضاعة – ولو كانت معفاة من الضرائب «الرسوم» الجمركية – بيان جمركي تفصيلي وفقا للنماذج المعتمدة في إطار دول المجلس يتضمن جميع المعلومات التي تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستيفاء الضرائب «الرسوم» الجمركية المستحقة ولأغراض إحصائية.»، واستنادًا إلى التعميم رقم (٦٣/ ٣٢٥/ م) المؤرخ في ٢٦/ ٠٧/ ١٤٣٩هـ والذي نص على أنه « لن يتم اعفاء أي ارسالية ترد ويتم تدوينها في بيان الاستيراد بشكل مجمل حيث ان الاعفاء يستدعي فرز أصناف البيان طبقًا للفاتورة المرفقة بالبيان وان تتطابق المعلومات المدونة ببيان الاستيراد والفاتورة المرفقة مع قرار الاعفاء مطابقة تامة وفي حالة تقديم تصريح ناقص في البيان عما هو موضح بالقرار مثل عدم تحديد المقاس او الوزن. الخ فإن ذلك سيؤدي إلى حجب الاعفاء.».

بعد اطلاع اللجنة على ما تقدم به الطرفين من دفوع ومستندات، تبين لها بأن الخلاف ينحصر حول طلب المدعية استرداد رسوم جمركية بمبلغ (٠٦ ,١٥٨ ,٤٨) ريال سعودي عن البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ، حيث إن سبب رفض طلب استرداد الرسوم الجمركية من قبل المدعى عليها في مرحلة الاعتراض أولًا بخطأ في الفاتورة كونها مُكرره للأصناف، وعند الاعتراض في المرحلة الثانية تم رفض الاعتراض بسبب اختلاف الوحدة بين الفاتورة وقائمة الاعفاء، ولم تقم المدعية بإرفاق قائمة الإعفاء الخاصة بها للتأكد من صحة ما تعترض عليه بالإضافة إلى البيان النهائي، ولكنها دفعت بأن الأصل في استرداد الرسوم الجمركية هو صدور الإعفاء بغض النظر عن الاختلاف في المعلومات المدونة في المستندات في مرحلة تقديم الطلب مثل: (الفاتورة، البيان الجمركي، قائمة الإعفاء)، واستنادًا للمادة (٤٧) والتعميم رقم (٦٣/ ٣٢٥/ م) المشار إليه أعلاه بالإضافة إلى ما تضمنه القرار الاستئنافي رقم (*CR-2023-155508*) الذي نص على: «إذ إن المعول عليه في أحقية المستورد للإعفاء الجمركي يستلزم مراعاته للشروط التي تستجوبها معاملته معاملة تفضيلية مرتبطة بميزة الإعفاء الجمركي من الرسوم.»، حيث يتضح من نص المادة و التعميم بالإضافة إلى القرار

الاستئنافي على وجوب المطابقة التامة في المعلومات لمنح المستفيد المعاملة التفضيلية، الأمر الذي يتقرر معه رد دعوى المدعية فيما يتعلق بطلب استرداد الرسوم الجمركية بموجب البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ مبلغًا وقدره (٠٦ ,١٥٨ ,٤٨) ريال سعودي.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: رد دعوى المدعية مصنع.....سجل تجاري رقم (.....) فيما يتعلق بطلب استرداد الرسوم الجمركية بموجب البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٠٥/ ٠٨/ ١٤٤٥هـ مبلغًا وقدره (٠٦ ,١٥٨ ,٤٨) ثمانية وأربعون ألفًا ومائة وثمانية وخمسون ريالًا سعوديًا وست هللات محل الدعوى.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263025

الدعوى رقم: CDR-2025-263025

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – تصدير – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- مطالبة المستورد اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالنظر في الاعتراض على قرار الهيئة القاضي برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية المتعلقة بالبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ٠٨/ ٢٠٢٣م، والمعاد تصديره بالبيان رقم (.....) وتاريخ ٢٧/ ٠٦/ ٢٠٢٤م. وحيث ثبت للجنة – وفقًا لملف الدعوى، وبما استقر عليه قضاء اللجان الجمركية – أن الأصناف محل الطلب تندرج ضمن منتجات (التبغ ومشتقاته)، وهي من الأصناف المستثناة نظامًا من أحكام استرداد الرسوم الجمركية، كما تبيّن عدم استيفاء المدعي للمتطلبات النظامية المقررة لاسترداد الرسوم، لعدم ربط بيان إعادة التصدير ببيان الاستيراد وفقًا لما تقضي به اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد.، كما أن ما أُثير من أخطاء تُعزى إلى المخلّص الجمركي لا تعفي المستورد من مسؤوليته النظامية. مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلًا، وفي الموضوع رد دعوى المدعي/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، فيما يتعلق بطلب استرداد الرسوم الجمركية بموجب البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ٠٨/ ٢٠٢٣م مبلغًا وقدره (٢,٥٢٦,١٧١) ريال.

المستند

- المـادة (١١، ٤٧، ٥٧، ٩٧، ١٥٨، ١٧٤) مـن نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٣، ٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المـادة (١) مـن اللائحة التنفيذيـة لنظام الجمارك الصـادرة بالقرار الـوزاري رقم (٢٧٤٨) وتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخـص وقائع الدعوى في أن.....هوية رقـم (.....) بصفته وكيلًا عن المدعية بموجـب الوكالة رقـم (.....) وتاريخ ١٣/ ٠٦/ ١٤٤٢هـ وبموجـب ترخيص محاماة رقم (.....) وتاريخ ١٦/ ١١/ ١٤٤٤هـ تقدم بدعواه ضد المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمـارك) ويطلب اسـترداد الرسـوم الجمركيـة المتعلقة بالبيـان الجمركي رقـم (.....) وتاريخ ١٧/ ٠٨/ ٢٠٢٣م، والمعاد تصديره بالبيان رقم (.....) وتاريخ ٢٧/ ٠٦/ ٢٠٢٤م.

وبعرض الدعوى على المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابية اطلعت عليها اللجنة وتضمنت مطالبتها عدم قبول الدعوى شكلا كطلب أصيل ورفضها موضوعًا كطلب احتياطي.

وبعـرض ذلـك علـى وكيل المدعيـة تقدم بمذكـرة رد اطلعـت عليها اللجنـة وتضمنت مطالبتـه قبـول الدعوى شـكلًا وموضوعا وتمكين موكله من اسـترداد الرسـوم الجمركية للبيان محل الدعوى.

وفـي يـوم الخميـس الموافـق ٢٨/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقـدت اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلسـتها بواسـطة الاتصـال المرئي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عـن بُعد؛ للنظر فـي الدعوى المنظورة أمامها. وبالمناداة على أطـراف الدعوى حضر.....،

هوية (وطنية) رقم (.....) وكيلًا عن.....بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ ١٣/ ٠٦/ ١٤٤٢هـ وبموجب ترخيص محاماة رقم (.....) وتاريخ ١٦/ ١١/ ١٤٤٤هـ. وحضر.....هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعى عليها بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ وبعد التحقق من حضور وكيل المدعي .وممثل المدعى عليها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال وكيل المدعي عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل الهيئة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، وبعد الاستماع من أطراف الدعوى، قررت اللجنة قفل باب المرافعة لمزيد من الدراسة وتمهيدًا لإصدار القرار.

وفي يوم الأحد الموافق ٠٧/ ٠٩/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها بواسطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في الدعوى المنظورة أمامها. وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر.....، هوية (وطنية) رقم (.....) وكيلًا عن.....بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ ١٣/ ٠٦/ ١٤٤٢هـ وبموجب ترخيص محاماة رقم (.....) وتاريخ ١٦/ ١١/ ١٤٤٤هـ. وحضر.....هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعى عليها بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ وبعد التحقق من حضور وكيل المدعي .وممثل المدعى عليها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال وكيل المدعي عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل الهيئة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد

عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع مـن النزاعات الجمركيـة، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصـاص هذه اللجنة، وحيـث إن الثابـت من مسـتندات الدعوى أن المدعيـة تقدمت بالدعوى مـن ذي صفة، وخلال المدة النظامية، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضوع، فإنـه بتأمـل اللجنـة للأوراق والمسـتندات التـي تضمنها ملف الدعـوى، وما أبداه أطرافهـا من طلبات ودفاع ودفوع، فقد تبين للجنـة أن الخلاف يكمن حول اعتـراض المدعيـة على قرار الهيئة القاضي برفض طلب اسـترداد الرسـوم الجمركيـة المتعلقة بالبيـان الجمركـي رقـم (.....) وتاريـخ ١٧/ ٠٨/ ٢٠٢٣م، والمعـاد تصديـره بالبيان رقم (.....) وتاريخ ٢٧/ ٠٦/ ٢٠٢٤م.

واسـتنادًا إلـى المـادة (٣) فقـرة (٢/ ه) مـن قواعـد عمـل اللجـان الزكويـة والضريبيـة والجمركيـة والتـي نصّت على أنَّـهُ: «تختص دوائر لجنـة الفصل الجمركية بتطبيـق أحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، وذلك على النحو الآتي: ه- النظر في الاعتراضات المقدمة على القرارات الصادرة برفض طلبات الاسترداد»، كما نصت المادة (٥) من قواعد عمل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركيـة على أنه: «يجوز لمن صدر في شـانه قرار مـن الهيئة التظلم منه لديها خلال (ستين) يوما من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه به، وعلى الهيئة أن تبت في التظلم خلال (تسـعين) يومًـا من تاريخ تقديمه، وللمتظلم خلال (ثلاثين) يومًـا من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه برفض التظلم أو قبوله جزئيًا أو مضي التسعين يومًا دون البت فيه. القيام بأي مما يأتي: أ- طلب إحالـة التظلم إلـى اللجنة الداخلية لغرض التسـوية. فإذا رفـض المكلَّف قـرار اللجنة الداخلية بشـأن التسـوية أو مضـت المدة المحددة فـي قواعد التسـوية دون الوصول إلى تسـوية، جاز له الاعتراض على قرار الهيئة أمام دوائر الفصل خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخليـة أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسـوية دون الوصول إلى تسـوية. ولا يشـمل الاعتراض ما قد يكون توصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ب- إقامة دعوى مباشرة أمـام دوائـر الفصل»، كما نصـت المادة (٥٧) مـن نظام الجمـارك الموحد على أنه: «تسـتوفى

الضريبة «الرسـوم» الجمركية وفقا لمحتويات البيان الجمركي، وإذا أظهرت نتيجة المعاينة فرقا بينها وبين ما جاء في البيان الجمركي فتسـتوفى الضريبة «الرسـوم» الجمركية على أسـاس هذه النتيجـة، مع عدم الإخلال بحق الجمارك في اسـتيفاء الغرامات المسـتحقة عنـد الاقتضاء وفقا لأحـكام هـذا النظام «القانون.»، واسـتنادًا إلى المادة (١٧٤) من نظام الجمـارك الموحد والتي نصت على أنه: «لا تقبل أي مطالبة أو دعوى باسترداد الضرائب «الرسوم» الجمركية التي مضى علـى تأديتها أكثر من ثلاث سـنوات.»، وحيـث نصت المادة (١١) من نظـام الجمارك الموحد علـى أنَّهُ: «تفرض الضرائب «الرسـوم» الجمركية، وتعدل وتلغى بـالأداة القانونية المعمول بها فـي كل دولـة من الـدول الأعضاء مع الأخذ بالاعتبـار القرارات التي تصـدر عن دول المجلس في هذا الشـأن وأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة.»، كما نصت المادة (٤٧) من نظام الجمارك الموحـد والتـي نصّت على أنَّهُ: «يجب أن يقدم للدائرة الجمركية عند تخليص أي بضاعة – ولو كانت معفاة من الضرائب «الرسـوم» الجمركيـة – بيان جمركي تفصيلي وفقا للنماذج المعتمدة فـي إطـار دول المجلس يتضمـن جميع المعلومـات التي تمكن مـن تطبيق الأنظمـة الجمركية واسـتيفاء الضرائب «الرسوم» الجمركية المستحقة ولأغراض إحصائية.»، وحيث نصت المادة (٩٧) مـن نظـام الجمارك الموحد علـى أنَّهُ: ترد كليـا أو جزئيا الضرائب «الرسـوم « الجمركية المسـتوفاة عن البضائع الأجنبية في حالة إعادة تصديرها، وفق اللوائح والشـروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.»، كما نصت المادة (١١٢) من نظام الجمارك الموحد على أنَّهُ: يعد المخلص الجمركي مسـؤولًا عن أعماله وأعمال تابعيه أمام المسـتوردين والمصدرين وأمام الإدارة وفق أحـكام هـذا النظـام « القانون»، واسـتنادًا إلى المـادة (١٥٨) من نظام الجمـارك الموحد والتي نصّـت على أنَّهُ: يكـون أصحاب البضائع وأربـاب العمل وناقلو البضائع مسـؤولين عن أعمال مسـتخدميهم وجميع العاملين لمصلحتهم فيما يتعلق بالرسوم والضرائب التي تستوفيها الدائرة الجمركيـة والغرامات والمصـادرات المنصوص عليها في هذا النظـام « القانون « والناتجة عن تلك الأعمال.».

بعـد اطلاع اللجنـة على ما تقـدم به الطرفين من دفوع ومسـتندات، تبين لها بأن الخلاف ينحصر حول طلب اسـترداد الرسـوم الجمركية نتيجة إعادة تصدير سـلعة، حيث تدفع المدعية بوجود محضر يفيد بمطابقة الارسـالية بالإضافة إلى أنها تدفع بأن المخلص هو من قام بالخطأ

الاجرائي وهو عدم ربط بيان الاستيراد ببيان إعادة التصدير، حيث ارفقت خطاب يعتذر فيه المخلص الجمركي المتعاقد مع المدعية عن الخطأ الاجرائي الذي وقع وهو من يتحمل مسؤوليته وتستدل بصحة موقفها ان المدعى عليها «الهيئة» قامت باسترداد ضريبة السلع الانتقائية.

في حين تدفع المدعى عليها انها قامت برفض طلب الاسترداد بسبب أن المدعية لم تقم بربط بيان الاستيراد ببيان إعادة التصدير وذلك يعد مخالفا لما نصت عليه المادة (١٥) الفقرة (ج) من اللائحة التنفيذية من نظام الجمارك الموحد المشار اليه أعلاه، وبما يتعلق بدفع المدعية بأن الخطأ ناتج عن طريق المخلص الجمركي ترد المدعى عليها أنه استنادا للمادة (١٥٨) من نظام الجمارك الموحد فإن المدعية تعد مسؤولة نظاميًا عن الارساليات.

وعليه وبالاطلاع على ما تقدم ترى اللجنة رد دعوى المدعية بالنظر إلى أن الاجراء المنصوص عليه في المادة (١٥) الفقرة (ج) من اللائحة التنفيذية من نظام الجمارك الموحد أنه يستوجب ربط بيان إعادة التصدير ببيان الاستيراد، وأما ما يتعلق بالمحضر الجمركي فإن المحضر لا يعد دليلًا لاستحقاق المدعية باسترداد الرسوم الجمركية حيث إن المحضر هو للجرد والتحقق من كون أن البضاعة محل النظر هي ذات البضاعة الواردة بالإرسالية، حيث نصت المادة بوجوب تثبيت البيان الجمركي لاستحقاق المستورد لرسومه الجمركية و هذا ما نص عليه القرار الاستئنافي الصادر في الدعوى رقم (*AC-2024-240208*) لذات الخلاف و ذات الصنف «التبغ» كالآتي: «وحيث إنه بالاطلاع على القرار الابتدائي واللوائح المقدمة من الأطراف، بالإضافة إلى القرار المنطبق على الحالة محل الخلاف اتضح أنه نص صراحة على «عدم إعادة الرسوم الجمركية إذا كانت السلعة المعاد تصديرها من منتجات التبغ ومشتقاته، وعلى الجمرك عدم استقبال أو الرفع عن أي طلب بهذا الشأن»، وحيث إن المعسل الوارد في الإرسالية يعد من مشتقات التبغ الواردة في المادة الثانية من نظام مكافحة التدخين، التي لا تطبق عليها إجراءات استرداد الرسوم الجمركية نظرًا لأن التبغ مستثنى من جميع التسهيلات والتفضيلات».

وفيما يتعلق بدفع المدعية أن المخلص الجمركي هو من يتحمل الخطأ القائم فقد نصت المادة (١٥٨) من نظام الجمارك الموحد المستدل به من قِبل المدعى عليها، أن المستورد هو

من يتحمل أخطاء المخلص الجمركي في حال وقوعها حيث إن المخلص لا يعمل إلا بموجب تفويض يُقدّم من المستورد ويتحمل المستورد الأخطاء التي يقوم بها المخلص الجمركي أمام الجمارك. الأمر الذي يتقرر معه رد الدعوى بما يتعلق باسترداد الرسوم الجمركية والمتعلقة بالبيان الجمركي رقم (.....) وبمبلغ (١٧١ ,٥٢٦ ,٢) ريال سعودي.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: رد دعوى المدعي.....هوية وطنية رقم (.....) فيما يتعلق بطلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١٧/ ٠٨/ ٢٠٢٣م مبلغًا وقدره (١٧١ ,٥٢٦ ,٢) مليونان وخمسمائة وستة وعشرون ألفًا ومائة وواحد وسبعون ريال سعودي محل الدعوى.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-263032
الدعوى رقم: CDR-2025-263032

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – مشتقات التبغ – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- مطالبة المستوردة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بمدينة الرياض ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك؛ بالنظر في الاعتراض على قرار الهيئة القاضي برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية المتعلقة بالبيان الجمركي رقم (.....)، وتاريخ ١٩/ ٠٨/ ٢٠٢٣م، والمعاد تصديره بالبيان رقم (.....)، وتاريخ ٢٧/ ٠٦/ ٢٠٢٤م. وحيث ثبت للجنة – وفقًا لملف الدعوى وما استقر عليه قضاء اللجان الجمركية – أن الصنف محل طلب الاسترداد يندرج ضمن منتجات (التبغ ومشتقاته)، وهي من الأصناف المستثناة نظامًا من أحكام استرداد الرسوم الجمركية. كما تبيّن عدم استيفاء المدعية للمتطلبات النظامية المقررة لاسترداد الرسوم، لعدم ربط بيان إعادة التصدير ببيان الاستيراد وفقًا لما تقضي به اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد. إضافة إلى ذلك، فإن ما أُثير بشأن الخطأ الإجرائي المنسوب إلى المخلص الجمركي لا يُعفي المستوردة من مسؤوليتها النظامية. مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلًا، ورد دعواها موضوعًا فيما يتعلق بطلب استرداد الرسوم الجمركية محل النزاع.

المستند

- المـادة (١١، ٤٧، ٥٧، ٩٧، ١٥٨، ١٧٤) مـن نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٣، ٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المـادة (١٥) من اللائحة التنفيذيـة لنظام الجمارك الصادرة بالقـرار الوزاري رقم (٢٧٤٨) وتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخـص وقائع الدعوى في أن.....هوية رقـم (.....) بصفته وكيلًا عن المدعية بموجـب الوكالة رقـم (.....) وتاريخ ١٣/ ٠٦/ ١٤٤٢هـ وبموجـب ترخيص محاماة رقم (.....) وتاريخ ١٦/ ١١/ ١٤٤٤هـ تقدم بدعواه ضد المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمـارك) ويطلب اسـترداد الرسـوم الجمركيـة المتعلقة بالبيـان الجمركي رقـم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٨/ ٢٠٢٣م، والمعاد تصديره بالبيان رقم (.....) وتاريخ ٢٧/ ٠٦/ ٢٠٢٤م.

وبعرض الدعوى على المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابية اطلعت عليها اللجنة وتضمنت مطابتها عدم قبول الدعوى شكلا كطلب أصيل ورفضها موضوعًا كطلب احتياطي.

وبعـرض ذلـك علـى وكيل المدعيـة تقدم بمذكـرة رد اطلعـت عليها اللجنـة وتضمنت مطالبتـه قبـول الدعوى شـكلًا وموضوعا وتمكين موكله من اسـترداد الرسـوم الجمركية للبيان محل الدعوى.

وفـي يـوم الخميـس الموافـق ٢٨/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقـدت اللجنـة الجمركيـة الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلسـتها بواسـطة الاتصـال المرئي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عـن بُعد؛ للنظر فـي الدعوى المنظورة أمامها. وبالمناداة على أطـراف الدعوى حضر.....،

هوية (وطنية) رقم (.....) وكيلًا عن مؤسسة.....التجارية بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ ١٣/ ٠٦/ ١٤٤٢هـ وبموجب ترخيص محاماة رقم (.....) وتاريخ ١٦/ ١١/ ١٤٤٤هـ. وحضر.....هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعى عليها بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ وبعد التحقق من حضور وكيل المدعية .وممثل المدعى عليها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال وكيل المدعية عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل الهيئة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبعد الاستماع من أطراف الدعوى، قررت اللجنة قفل باب المرافعة لمزيد من الدراسة وتمهيدًا لإصدار القرار.

وفي يوم الأحد الموافق ٠٧/ ٠٩/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها بواسطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في الدعوى المنظورة أمامها. وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر.....، هوية (وطنية) رقم (.....) وكيلًا عن.....بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ ١٣/ ٠٦/ ١٤٤٢هـ وبموجب ترخيص محاماة رقم (.....) وتاريخ ١٦/ ١١/ ١٤٤٤هـ. وحضر.....هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعى عليها بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ وبعد التحقق من حضور وكيل المدعي .وممثل المدعى عليها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. توجهت اللجنة بسؤال وكيل المدعي عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. وبسؤال ممثل الهيئة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه، فأجاب بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد

عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع مـن النزاعات الجمركيـة، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصـاص هذه اللجنة، وحيـث إن الثابـت من مسـتندات الدعوى أن المدعيـة تقدمت بالدعوى مـن ذي صفة، وخلال المدة النظامية، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضوع، فإنـه بتأمـل اللجنـة للأوراق والمسـتندات التـي تضمنها ملف الدعـوى، وما أبداه أطرافهـا من طلبات ودفاع ودفوع، فقد تبين للجنـة أن الخلاف يكمن حول اعتـراض المدعيـة على قرار الهيئة القاضي برفض طلب اسـترداد الرسـوم الجمركيـة المتعلقة بالبيـان الجمركـي رقـم (.....) وتاريـخ ١٩/ ٠٨/ ٢٠٢٣م، والمعـاد تصديـره بالبيان رقم (.....) وتاريخ ٢٧/ ٠٦/ ٢٠٢٤م.

واسـتنادًا إلـى المـادة (٣) فقـرة (٢/ ه) مـن قواعـد عمـل اللجـان الزكويـة والضريبيـة والجمركيـة والتـي نصّت على أنَّـهُ: «تختص دوائر لجنـة الفصل الجمركية بتطبيـق أحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، وذلك على النحو الآتي: ه- النظر في الاعتراضات المقدمة على القرارات الصادرة برفض طلبات الاسترداد»، كما نصت المادة (٥) من قواعد عمل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركيـة على أنه: «يجوز لمن صدر في شـانه قرار مـن الهيئة التظلم منه لديها خلال (ستين) يوما من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه به، وعلى الهيئة أن تبت في التظلم خلال (تسـعين) يومًـا من تاريخ تقديمه، وللمتظلم خلال (ثلاثين) يومًـا من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه برفض التظلم أو قبوله جزئيًا أو مضي التسعين يومًا دون البت فيه. القيام بأي مما يأتي: أ- طلب إحالـة التظلم إلـى اللجنة الداخلية لغرض التسـوية. فإذا رفـض المكلَّف قـرار اللجنة الداخلية بشـأن التسـوية أو مضـت المدة المحددة فـي قواعد التسـوية دون الوصول إلى تسـوية، جاز له الاعتراض على قرار الهيئة أمام دوائر الفصل خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخليـة أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسـوية دون الوصول إلى تسـوية. ولا يشـمل الاعتراض ما قد يكون توصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ب- إقامة دعوى مباشرة أمـام دوائـر الفصل»، كما نصـت المادة (٥٧) مـن نظام الجمـارك الموحد على أنه: «تسـتوفى

الضريبة «الرسـوم» الجمركية وفقا لمحتويات البيان الجمركي، وإذا أظهرت نتيجة المعاينة فرقا بينها وبين ما جاء في البيان الجمركي فتستوفى الضريبة «الرسـوم» الجمركية على أسـاس هذه النتيجـة، مع عدم الإخلال بحق الجمارك في اسـتيفاء الغرامات المسـتحقة عنـد الاقتضاء وفقا لأحـكام هـذا النظام «القانون.»، واسـتنادًا إلى المادة (١٧٤) من نظام الجمـارك الموحد والتي نصت على أنه: «لا تقبل أي مطالبة أو دعوى باسترداد الضرائب «الرسوم» الجمركية التي مضى علـى تأديتها أكثر من ثلاث سـنوات.»، وحيـث نصت المادة (١١) من نظـام الجمارك الموحد علـى أنَّهُ: «تفرض الضرائب «الرسـوم» الجمركية، وتعدل وتلغى بـالأداة القانونية المعمول بها فـي كل دولـة من الـدول الأعضاء مع الأخذ بالاعتبـار القرارات التي تصـدر عن دول المجلس في هذا الشـأن وأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة.»، كما نصت المادة (٤٧) من نظام الجمارك الموحـد والتـي نصّت على أنَّهُ: «يجب أن يقدم للدائرة الجمركية عند تخليص أي بضاعة – ولو كانت معفاة من الضرائب «الرسـوم» الجمركيـة – بيان جمركي تفصيلي وفقا للنماذج المعتمدة فـي إطـار دول المجلس يتضمـن جميع المعلومـات التي تمكن مـن تطبيق الأنظمـة الجمركية واسـتيفاء الضرائب «الرسوم» الجمركية المستحقة ولأغراض إحصائية.»، وحيث نصت المادة (٩٧) مـن نظـام الجمارك الموحد علـى أنَّهُ: ترد كليـا أو جزئيا الضرائب «الرسـوم « الجمركية المسـتوفاة عن البضائع الأجنبية في حالة إعادة تصديرها، وفق اللوائح والشـروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.»، كما نصت المادة (١١٢) من نظام الجمارك الموحد على أنَّهُ: يعد المخلص الجمركي مسـؤولًا عن أعماله وأعمال تابعيه أمام المسـتوردين والمصدرين وأمام الإدارة وفق أحـكام هـذا النظـام « القانون»، واسـتنادًا إلى المـادة (١٥٨) من نظام الجمـارك الموحد والتي نصّـت على أنَّهُ: يكـون أصحاب البضائع وأربـاب العمل وناقلو البضائع مسـؤولين عن أعمال مسـتخدميهم وجميع العاملين لمصلحتهم فيما يتعلق بالرسوم والضرائب التي تستوفيها الدائرة الجمركيـة والغرامات والمصـادرات المنصوص عليها في هذا النظـام « القانون « والناتجة عن تلك الأعمال.».

بعـد اطلاع اللجنـة على ما تقـدم به الطرفين من دفوع ومسـتندات، تبين لها بأن الخلاف ينحصر حول طلب اسـترداد الرسـوم الجمركية نتيجة إعادة تصدير سـلعة، حيث تدفع المدعية بوجود محضر يفيد بمطابقة الارسـالية بالإضافة إلى أنها تدفع بأن المخلص هو من قام بالخطأ

الاجرائي وهو عدم ربط بيان الاستيراد ببيان إعادة التصدير، حيث ارفقت خطاب يعتذر فيه المخلص الجمركي المتعاقد مع المدعية عن الخطأ الاجرائي الذي وقع وهو من يتحمل مسؤوليته وتستدل بصحة موقفها ان المدعى عليها «الهيئة» قامت باسترداد ضريبة السلع الانتقائية.

في حين تدفع المدعى عليها انها قامت برفض طلب الاسترداد بسبب أن المدعية لم تقم بربط بيان الاستيراد ببيان إعادة التصدير وذلك يعد مخالفا لما نصت عليه المادة (١٥) الفقرة (ج) من اللائحة التنفيذية من نظام الجمارك الموحد المشار اليه أعلاه، وبما يتعلق بدفع المدعية بأن الخطأ ناتج عن طريق المخلص الجمركي ترد المدعى عليها أنه استنادا للمادة (١٥٨) من نظام الجمارك الموحد فإن المدعية تعد مسؤولة نظاميًا عن الارساليات.

وعليه وبالاطلاع على ما تقدم ترى اللجنة رد دعوى المدعية بالنظر إلى أن الاجراء المنصوص عليه في المادة (١٥) الفقرة (ج) من اللائحة التنفيذية من نظام الجمارك الموحد أنه يستوجب ربط بيان إعادة التصدير ببيان الاستيراد، وأما ما يتعلق بالمحضر الجمركي فإن المحضر لا يعد دليلًا لاستحقاق المدعية باسترداد الرسوم الجمركية حيث إن المحضر هو للجرد والتحقق من كون أن البضاعة محل النظر هي ذات البضاعة الواردة بالإرسالية، حيث نصت المادة بوجوب تثبيت البيان الجمركي لاستحقاق المستورد لرسومه الجمركية و هذا ما نص عليه القرار الاستئنافي الصادر في الدعوى رقم (*AC-2024-240208*) لذات الخلاف و ذات الصنف «التبغ» كالآتي: «وحيث إنه بالاطلاع على القرار الابتدائي واللوائح المقدمة من الأطراف، بالإضافة إلى القرار المنطبق على الحالة محل الخلاف اتضح أنه نص صراحة على «عدم إعادة الرسوم الجمركية إذا كانت السلعة المعاد تصديرها من منتجات التبغ ومشتقاته، وعلى الجمرك عدم استقبال أو الرفع عن أي طلب بهذا الشأن»، وحيث إن المعسل الوارد في الإرسالية يعد من مشتقات التبغ الواردة في المادة الثانية من نظام مكافحة التدخين، التي لا تطبق عليها إجراءات استرداد الرسوم الجمركية نظرًا لأن التبغ مستثنى من جميع التسهيلات والتفضيلات».

وفيما يتعلق بدفع المدعية أن المخلص الجمركي هو من يتحمل الخطأ القائم فقد نصت المادة (١٥٨) من نظام الجمارك الموحد المستدل به من قِبل المدعى عليها، أن المستورد هو

من يتحمل أخطاء المخلص الجمركي في حال وقوعها حيث إن المخلص لا يعمل إلا بموجب تفويض يُقدّم من المستورد ويتحمل المستورد الأخطاء التي يقوم بها المخلص الجمركي أمام الجمارك. الأمر الذي يتقرر معه رد الدعوى بما يتعلق باسترداد الرسوم الجمركية والمتعلقة بالبيان الجمركي رقم (٢٣٠٧٠٣) وبمبلغ (٢٠,٠٧٨,٢٦١,١) ريال سعودي.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: رد دعوى المدعية مؤسسة.....سجل تجاري رقم (.....) فيما يتعلق بطلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١٩/٠٨/٢٠٢٣م مبلغًا وقدره (٢٠,٠٧٨,٢٦١,١) مليون ومائتان وواحد وستون ألفًا وثمانية وسبعون ريالًا سعوديًا وعشرون هللة محل الدعوى.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-247479

الدعوى رقم: AC-2025-247479

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – صلب ومعادن – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- مطالبـة المسـتوردة بالتمـاس إعـادة النظر على القـرار الابتدائـي رقـم (*CTR-2023-546*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الايتدائية الثالثة، القاضي: عدم قبول طلب التماس إعادة النظر من شـركة (.....) سـجل تجاري رقم (.....) شـكلًا لما هو موضحًا في الأسـباب. وأن علـى الملتمس شـركة (...) رفـع دعوى جديدة بعد صدور قرار لجنـة الفصل في تنازع الاختصاص للطلب رقم (١) لعام (١٤٤٥هـ). وحيث ثبت للجنة – وفقًا لملف الدعوى وما استقر عليه قضاء اللجان الجمركية – توافر حالة من حالات التماس إعادة النظر المنصوص عليها نظامًا، فقد قُضي بقبول الالتماس شكلًا. ومن حيث الموضوع، ثبت للجنة عدم صحة ما تدفع به المستوردة بأن الارسالية معفاة بموجب اتفاقية (تيسير) باعتبارها ذات منشأ عربي. وذلك أنه ثبت سـلامة مسـلك الجهة المدعى عليها وصحة تطبيقها للنظام حين قضت بعدم اسـتحقاق المسـتوردة للإعفاء كون الإرسـالية منتجة في مصنع واقع داخـل منطقة اقتصادية خاصـة، مما يخرجها من نطاق الإعفاء وفـق المادة (٨٥) من نظام الجمارك الموحد. مؤدى ذلك: قبول الالتماس شكلًا، ورد دعوى المستوردة بطلب استرداد الرسوم الجمركية.

المستند

- المادة (٨٥) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٣) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (٢٠٠) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن شركة.....سجل تجاري رقم (.....)، أقامت دعواها أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض للاعتراض على عدم استجابة الجمارك لمطالبتها باسترداد الرسوم الجمركية المفروضة على البيان الجمركي رقم (.....). وأصدرت اللجنة قرارها رقم (*CTR-2023-546*) والقاضي منطوقه فيما يلي: «عدم اختصاص اللجنة ولائيًا بنظر الدعوى.»

عليه. تقدمت الملتمسة بطلب إلى لجنة الفصل في تنازع الاختصاص وأصدرت قرارها في الطلب رقم (١) لعام ١٤٤٥هـ والقاضي منطوقه فيما يلي: «أن النظر في الدعوى المرفوعة من/ شركة.....(سجل تجاري رقم:.....) ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. بشأن المطالبة باسترداد قيمة الرسوم الجمركية. من اختصاص اللجان الجمركية.».

وعليه تقدمت الملتمسة بطلب التماس إعادة النظر على القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض رقم (*CTR-2023-546*) وأصدرت اللجنة قرارها رقم (*CTR-2024-226353*) والقاضي منطوقه فيما يلي: «عدم قبول طلب التماس إعادة النظر من (شركة.....) سجل تجاري رقم (.....) شكلًا لما هو موضحًا في الأسباب. وأن على الملتمس (شركة.....) رفع دعوى جديدة بعد صدور قرار لجنة الفصل في تنازع الاختصاص للطلب رقم (١) لعام (١٤٤٥هـ).».

وحيث لم يلقَ هذا القرار قبولًا لدى الملتمسة، تقدمت بطلب استئناف قرار اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض رقم (*CTR-2024-226353*) وأصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (*CR-2025-233302*) والقاضي في منطوقه: «ثانيًا: وفي الموضوع، إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.».

وفي يوم الخميس الموافق ٠٤/ ٠٩/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها بواسطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في طلب التماس إعادة النظر المقدم من شركة.....على القرار الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية رقم (*CTR-2024-226353*). وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضرت.....هوية وطنية رقم (.....) بصفتها وكيلة عن الملتمسة بموجب الوكالة رقم (.....) بتاريخ ١٠/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ وبموجب شهادة تعريف محامي متدرب رقم (.....) وتاريخ ١٢/ ٠١/ ١٤٤٥هـ. وحضرت.....هوية وطنية رقم (.....) بصفتها ممثلة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (الملتمس ضدها) بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ وبعد التحقق من حضور وكيلة الملتمسة وممثلة الملتمس ضدها، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى وعلى الالتماس تبين أن الدعوى عائده من اللجنة الاستئنافية قرار رقم (*CR-2025-233302*). توجهت اللجنة بسؤال وكيلة الملتمسة عما تود إضافته بخلاف ما قدم فأجابت بالاكتفاء. وبسؤال ممثلة الملتمس ضدها عما تود إضافته بخلاف ما قدم فأجابت بالاكتفاء. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وبتأمل اللجنة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفوع، فقد تبين للجنة بأن المُلتمسة تقدمت بطلب التماس إعادة النظر على القرار رقم (*CTR-2024-226353*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

وحيث إنَّ التماس إعادة النظر المقدم من الشركة قد تم تأسيسه على الفقرة (ب) من المادة (٢٠٠/ ١) من نظام المرافعات الشرعية استنادًا إلى حصول الملتمسة على أوراق قاطعة في الدعوى تتمثل في قرار لجنة الفصل في تنازع الاختصاص المشار إليه والصادر بتاريخ ١١/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ الموافق ٢٦/ ١٠/ ٢٠٢٣م والذي أكدته قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بموجب الأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) بتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، المتضمنة في مادتها الثالثة (٢/ هـ) عند سردها لاختصاصات اللجان الجمركية إسناد النظر في الاعتراضات المقدمة على القرارات الصادرة برفض طلبات الاسترداد وترتيب انعقاد اختصاص اللجان الجمركية في نظر المنازعات المتعلقة بها، الأمر الذي يتقرر معه قبول الالتماس شكلًا.

ومن حيث الموضوع. وبالاطلاع على ملف الدعوى، يتبين أن الخلاف حول طلب استرداد الرسوم الجمركية للمدعية بمبلغ وقدره (١٢ , ٦٣١ , ٠٣١ , ١) ريال سعودي، حيث أنها استوردت إرسالية من جمهورية مصر العربية (شركة.....) وتشير إلى أن الإرسالية معفية بموجب اتفاقية (تيسير) التي تعفي المستورد من أداء الرسوم الجمركية، في حين أن المدعى عليها رفضت الاسترداد لعدم استحقاق المدعية للإعفاء استنادا إلى المادة (٨٥) من نظام الجمارك الموحد لكون الإرسالية تم إنتاجها من مصنع يقع في منطقة حرة، وتستدل المدعية بشهادة المنشأ المرفقة التي تفيد بأن الإرسالية ذات منشأ مصري، في حين تستند المدعى عليها أنها قامت بمراسلة الجمارك المصرية و التي أفادت بأن المصنع يقع في منطقة اقتصادية. وبالاطلاع على المستندات المرفقة في الدعوى واستنادًا إلى المواد (٢٠، ٢١، ٢٤) من اللائحة التنفيذية لنظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في جمهورية مصر العربية، نرى صحة وسلامة مسلك المدعى عليها حيث أن البضاعة التي ترد الى الأراضي المصرية من المناطق الاقتصادية تعامل معاملة البضاعة القادمة من الخارج فضلًا عن الدول العربية، الأمر الذي يتقرر معه رد دعوى المدعية.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: قبول طلب التماس إعادة النظر شكلًا.

ثانيًا: رد دعوى المدعية شركة.....، سجل تجاري رقم (.....) فيما يتعلق بطلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان الجمركي رقم (.....) مبلغًا وقدره (١٢ , ٦٣١ , ٠٣١ , ١) مليون وواحد وثلاثون ألف وستمائة وواحد وثلاثون ريالًا سعوديًا واثنا عشر هللة.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-243670

الدعوى رقم: PC-2024-243670

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – مكيفات– إعادة التصدير – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- مطالبة المستوردة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بمدينة الرياض ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك؛ بالنظر في الاعتراض على قرار الهيئة القاضي برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية المتعلقة بالبيان الجمركي رقم (...)، وتاريخ ٢٨/ ٠١/ ١٤٤٥هـ. وحيث ثبت للجنة – وفقًا لملف الدعوى وما استقر عليه قضاء اللجان الجمركية – أن إرسالية المكيفات، تم فسحها بموجب تعهد عدم التصرف برسوم جمركية، ثم أعيد تصديرها لاحقًا. ودفعت المستوردة بأن سبب الرفض يعود إلى خلل تقني حال دون ربط بيان إعادة التصدير ببيان الاستيراد، وأن ذلك خارج عن إرادتها. وحيث ثبت للجنة – وفقًا لملف الدعوى والأنظمة واللوائح ذات العلاقة – عدم التزام المستوردة بالشروط النظامية لاسترداد الرسوم، وعلى رأسها شرط ربط بيان إعادة التصدير ببيان الاستيراد، وأن ما أُثير بشأن الخلل التقني لا ينهض سببًا للإعفاء من الالتزام بالإجراءات النظامية المقررة، خاصة مع عدم الإبلاغ عن ذلك قبل رفض طلب الاسترداد. مؤدى ذلك :قبول الدعوى شكلًا، وردّها موضوعًا فيما يتعلق بطلب استرداد الرسوم الجمركية.

المستند

- المادة (٩٧) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٩٨) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٧٤) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع الدعوى في أن ..... – هوية وطنية رقم: (.....)، وكيل عن.....، بصفته مدير شركة.....، سجل تجاري رقم: (.....)، بموجب الوكالة رقم (.....)، وتاريخ ٢٢/ ٠٣/ ١٤٤٣هـ، ورخصة المحاماة رقم (.....) وتاريخ ٢٢/ ٠٨/ ١٤٤٤هـ، تقدم بدعواه ضد المدعى عليها ويعترض على رفض طلب استرداد للرسوم الجمركية المشمولة بالبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ: ٢٨/ ٠١/ ١٤٤٥هـ، حيث تقدم بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ٢٠٢٤م، بلائحة الاعتراض على قرار رفض طلب الاسترداد. تلخص مضمونها فيما يلي: تفيد المدعية أنها تقدمت بطلب استرداد الرسوم الجمركية وتم رفض ذلك من المدعى عليها بسبب أن المخلص الجمركي لم يثبت بيان إعادة الصادر على بيان الاستيراد. وتقدمت المدعية بالاعتراض على قرار المدعى عليها حيث أن صلاحية ربط بيان إعادة التصدير على بيان الاستيراد لم تكن قد تم تفعيلها على حساب المخلص الجمركي، الأمر الذي تسبب بعدم قدرة المخلص من القيام بعملية الربط المطلوبة وهو أمر فني. وتضيف المدعية في اعتراضها من الناحية الموضوعية أن الشحنة تم فسحها بتعهد عدم تصرف برسوم جمركية قدرها (٩٥ , ٠٧٢ , ٠٧١ , ١) ريال، وبعد مضي (٣) أشهر وردت إفادة وزارة التجارة بعدم مطابقة المكيفات للمواصفات والمقاييس. ونهايةً طلبت المدعية باسترداد رسومها الجمركية البالغة (٨١ , ٠١٥ , ٣١١) ريال.

وبتاريخ ١٠/ ١٢/ ٢٠٢٤م. تقدمت المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) بمذكرة جوابية، تلخص مضمونها فيما يلي: فيما يتعلق بما ذكرته المدعية حول عدم قدرة المخلص بالقيام بعملية الربط المطلوبة، تفيد المدعى عليها بأنه بتحقق الهيئة أثناء مرحلة دراسة الاعتراض بصحة ما تدفع به المدعية من مواجهتها لمشكلة في تثبيت بيان الاستيراد على بيان إعادة التصدير لعدم وجود خاصية الربط لدى المخلص الجمركي وأنها تقدمة للهيئة بالتذكرة رقم (.....) لحل المشكلة، وقد تبين عدم صحة الإجراء المتخذ منها، حيث أنها – أي المدعية – لم تتقدم بالتذكرة للإبلاغ عن المشكلة إلا بتاريخ ١٧-٠٧-٢٠٢٤م، أي بتاريخ لاحق لرفض طلب الاسترداد والذي يتبين معها إنهاء إجراءات التصدير دون تثبيت بيان الاستيراد ودون طلب لمعالجة المشكلة التقنية إن صح وجودها. وترى المدعى عليها أن ذلك يعد مخالفا لشروط إعادة التصدير والمنصوص عليها في المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد والمادة (٣٠) من الضوابط المنظمة للإجراءات الجمركية. وانتهت المذكرة بطلب المدعى عليها (الهيئة) الحكم برفض الدعوى المقدمة من المدعية.

وفي يوم الأحد الموافق ٠٢/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى المنعقدة عن بعد، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر.....، هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيلًا عن المدعية بموجب الوكالة رقم (.....) بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٤٤٣هـ وبموجب ترخيص محاماة رقم (.....) وتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٤٣٩هـ. وحضر.....هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (المدعى عليها) بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، وبعد التحقق من صحة طرفي الدعوى، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى، عليه توجهت اللجنة بسؤال وكيل المدعية عما يود إضافته بخلاف ما قدمه فأجاب نكتفي بما سبق تقديمه، وبسؤال ممثل الهيئة عما يود إضافته بخلاف ما قدمه؟ أجاب: تم تقديم مذكرة جوابية ونؤكد ونتمسك بالدفع الشكلي.

وبسؤال اللجنة لممثل الهيئة بشأن التذكرة المرفقة في لائحة الدعوى؟ أجاب: لا يمكنني استعراض التذكرة وأطلب مهلة لاستعراضها من الإدارة المختصة، عليه وبعد المداولة، قررت اللجنة تأجيل النظر في الدعوى إلى جلسة تحدد لاحقًا، وإمهال المدعية لتقديم الخطاب

الموجـه للمدعـى عليها والمتعلـق بما تواجهه من مشـكلة تقنية حالت دون تقديـم طلب إعادة التصدير، وعلى أن يقوم ممثل المدعى عليها بالرد حيال التذكرة التقنية والمبين رقمها في ملف الدعوى خلال (عشرة أيام) من تاريخ هذه الجلسة.

وبتاريـخ ١١/ ٠٢/ ٢٠٢٥م. تقدمت المدعى عليها (هيئـة الزكاة والضريبة والجمارك) بمذكـرة جوابيـة، تلخـص مضمونهـا فيما يلي: لـم تتقدم المدعيـة بالتذكـرة للإبلاغ عن وجود مشـكلة إلا بتاريـخ ١٧/ ٠٧/ ٢٠٢٤م، إي بتاريـخ لاحـق لرفـض طلب الاسـترداد. كما قامت المدعية بإعادة التصدير دون تثبيت بيان الاسـتيراد ببيان إعادة التصدير، ولما كان كذلك، وجاء المنظم بنصوص نظامية منظمة لاسـترداد الرسـوم الجمركية ووضع لها شـروط واجبة التطبيق حيث نصت المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد على أنه: «أ. يعاد تصدير البضائع بموجب بيانات إعادة تصدير تتضمن جميع العناصر المميزة للبضاعة، وتنظم وفقًا لما يقـرره المدير العـام. ب. يجوز أن يكون الشـخص الذي يعيد تصدير البضاعة غير مسـتوردها، بشرط موافقة الدائرة الجمركية على ذلك. ج. يجب تثبيت رقم البيان الجمركي الذي استوردت بموجبـه البضاعة على بيان إعادة التصدير. د. تخضع البضاعـة للمعاينة الجمركية والإجراءات الجمركيـة المقـررة بموجـب النظام «القانـون» الموحد للجمـارك. « وكذلك المـادة (٣٠) من الضوابـط المنظمـة للإجراءات الجمركية التي نصت على أنـه: «١. يجوز إعادة تصدير البضائع وفقًـا لمـا يلـي: أ. على مالـك البضاعة أو من يفوضه تسـجيل معلومـات البضائع المـراد إعادة تصديرهـا عبـر المنصة الإلكترونية مع إرفاق بيان الاسـتيراد الذي تم إدخـال البضاعة بموجبه. ب. تثبيـت وربـط بيان الاسـتيراد ببيان إعادة التصديـر. ج. تقوم الهيئة بمطابقـة البضاعة المراد إعـادة تصديرهـا وفقًـا لمعايير المخاطر خلال (٢٤) أربعة وعشـرون سـاعة مـن تاريخ اكتمال المعلومـات. ٢. لمالـك البضاعة بعد الانتهاء من إجراءات إعـادة تصدير بضاعته، التقدم للهيئة بطلـب اسـترداد للرسـوم الجمركية وفقًـا لأحكام نظـام الجمـارك الموحد ولائحتـه التنفيذية. « وتأسيسًـا لمـا ورد أعلاه مـن وقائع ونصوص نظاميـة آمره، يتضح جليًا أن المسـتورد لم يلتزم بمـا جاءت بـه اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد وكذلـك الضوابط المنظمة للإجراءات الجمركية ليكون مستحق الاسترداد، حيث قام بإعادة تصدير البضاعة دون تثبيت بيان الاستيراد ببيـان إعـادة التصدير ممـا نتج عن ذلك عدم اسـتحقاقه للرسـوم الجمركية، ولا ينـال من ذلك مـا ادعاه بوجـود خلل تقني منعه مـن ربط بيان الاسـتيراد ببيان إعادة التصدير، حيث لو سـلمنا

جـدلًا صحـة ذلـك وهو مالم نسـلم بـه، فـإن المدعية لم تتقـدم ابتـداء بخلق المشـكلة وإدعاء الخلل التقني إلا بعد رفض طلب الاسـترداد، وهذا ما يخالف اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد وكذلك الضوابط المنظمة للإجراءات الجمركية التي أوضحت بنص صريح الشـروط والإجراءات الواجب تحققها قبل المطالبة باسترداد الرسوم الجمركية. وانتهت المذكرة بطلب المدعى عليها (الهيئة) الحكم برفض الدعوى المقدمة من المدعية.

وبتاريـخ ١٦/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، تقدمت المدعية بمذكرة إلحاقيه رد على ما ورد في مذكرة المدعـى عليها (الهيئة)، تلخـص مضمونها فيما يلي: تفيد المدعية أنها تقدمت بطلب اسـترداد الرسـوم الجمركيـة وتـم رفض ذلك من المدعى عليها بسـبب أن المخلـص الجمركي لم يثبت بيـان إعادة الصادر على بيان الاسـتيراد، وتقدمت المدعية بالاعتـراض على قرار المدعى عليها حيـث أن صلاحيـة ربـط بيـان إعادة التصديـر على بيان الاسـتيراد لم تكـن قد تـم تفعيلها على حسـاب المخلص الجمركي، وتم بناءً عليه اجتماع مع هيئة الزكاة والضريبة و الجمارك بتاريخ ٠٨/ ٠٨/ ٢٠٢٤م، للنقـاش والتحـاور بخصـوص طلـب الاسـترداد للرسـوم الجمركية محل النقـاش وتم الشـرح كامـل التفاصيل لهيئة الـزكاة والضريبـة والجمارك وتم الـرد عليها خلال الاجتماع بالإيجاب لطلباتها وأنه سـيتم إعادة دراسـة الطلب والرد بأسـرع وقت وبعد اسبوعين مـن الاجتمـاع تم إفادتها من إدارة الجمارك برفض الاعتراض. ونهايةً طلبت المدعية باسـترداد رسومها الجمركية البالغة (٨١, ٠١٥, ٣١١) ريال.

وفـي يوم الأحـد الموافق ١٦/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلسـتها للنظر في الدعوى المنعقدة عن بعد، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر.....، هوية وطنية رقم (.....) بصفتـه وكيلًا عن المدعية بموجب الوكالة رقم (.....) بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٤٤٣هـ وبموجب ترخيـص محامـاة رقـم (.....) وتاريـخ ٢٢/ ٨/ ١٤٤٤هـ. وحضر.....هويـة وطنيـة رقـم (.....) بصفتـه ممـثلًا عـن هيئة الـزكاة والضريبة والجمـارك المدعـى عليها بموجب التفويـض الصـادر مـن وكالـة الشـؤون القانونيـة والالتـزام بالهيئـة برقـم (.....) وتاريـخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، وبعـد التحقق مـن صحة حضور ممثـل المدعية و ممثـل المدعى عليها، وبسـؤال اللجنة لممثل المدعى عليها عما أسـتهمل من أجله في الجلسـة السـابقة بشـأن تقديم الخطاب الموجه للمدعى عليها والمتعلق بما تواجهه من مشـكلة تقنية حالت دون تقديم طلب

إعادة التصدير، وعلى أن يقوم ممثل المدعى عليها بالرد حيال التذكرة التقنية والمبين رقمها في ملف الدعوى؟ أجاب: تم تقديم الإفادة وإرفاقها في ملف الدعوى، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، وخلال المدة النظامية، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل اللجنة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفوع، فقد تبين للجنة أن الخلاف يكمن حول رفض المدعى عليها طلب استرداد جزء من الرسوم الجمركية المشمولة بالبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ: ٢٨/ ٠١/ ١٤٤٥هـ.

واستنادًا إلى نص المادة (١٧٤) من نظام الجمارك الموحد والتي نصت على أنه: « لا تقبل أي مطالبة أو دعوى باسترداد الضرائب «الرسوم» الجمركية التي مضى على تأديتها أكثر من ثلاث سنوات». كما نصت المادة (٩٧) من ذات النظام على أنه « ترد كليًا أو جزئيًا الضرائب «الرسوم» الجمركية المستوفاة عن البضائع الأجنبية في حالة إعادة تصديرها، وفق اللوائح والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.»، كما نصت المادة (٩٨) من ذات النظام على أنه « تعفى من الضرائب «الرسوم» الجمركية بموجب هذا النظام «القانون» البضاعة المتفق على إعفائها في التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس.».

وبناءً على ما تقدم من دفوع ومستندات، حيث يتضح أن المدعية قد تقدمت بطلب الاسترداد و لم تقم بالربط بين البيانين الاستيراد وإعادة التصدير، وقامت المدعى عليها برفض الطلب نتيجة الاخلال بالشرط الرئيسي لاسترداد رسوم إعادة التصدير، وبعد ذلك قامت المدعية برفع تذكرة تفيد بوجود خلل تقني الا انه كان حريا بالمدعية الحديث عن المشكلة التقنية قبل تقديم طلب الاعتراض، حيث أنه في حال وجود مشكلة تقنية لن تتمكن المدعية من رفع الطلب للاسترداد الرسوم استنادًا للمادة (٣٠) من الضوابط المنظمة للإجراءات الجمركية، الأمر الذي يتقرر معه رد دعوى المدعية موضوعًا والمتعلق باسترداد الرسوم الجمركية الناتجة عن إعادة التصدير للمدعية شركة..... المحدودة عن البيان الجمركي رقم (.....) بمبلغ وقدره (٨١, ٠١٥, ٣١١) ثلاثمائة وأحد عشر ألف وخمسة عشر ريال وواحد ثمانون هللة محل الدعوى.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: رد دعوى المدعية موضوعًا والمتعلق باسترداد الرسوم الجمركية الناتجة عن إعادة التصدير للمدعية (شركة.....) سجل تجاري رقم (.....) عن البيان الجمركي رقم (.....) بمبلغ وقدره (٨١, ٠١٥, ٣١١) ثلاثمائة وأحد عشر ألف وخمسة عشر ريال وواحد ثمانون هللة محل الدعوى.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-277

الدعوى رقم: CDR-2024-261019

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – معدات مصانع– عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبـة المسـتوردة اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولى بمدينة الرياض ضـد المدعى عليها/ هيئـة الـزكاة والضريبـة والجمـارك؛ بالنظر فـي الاعتراض على قـرار الهيئـة القاضي برفض طلـب اسـترداد الرسـوم الجمركيـة المتعلقـة بالبيـان الجمركـي رقـم (.....)، وتاريـخ ١٩/ ٠٥/ ١٤٤٢هـ، وحيـث ثبـت للجنـة – وفقًا لملـف الدعـوى، وما اسـتقر عليه قضاء اللجـان الجمركيـة – أن البيـان الجمركي محل المطالبة سـابق لتاريخ سـريان قـرار الإعفاء رقـم (.....)، وأن القـرارات الصـادرة لا يُعمـل بها بأثر رجعي، ولا تنشـئ حقًا مكتسـبًا في الاسـترداد. كما تبيّـن انقضاء المدة النظامية المقررة لتقديم طلب الاسـترداد المنصوص عليهـا في المادة (١٧٤) من نظام الجمارك الموحد، إضافة إلى عدم توافر الشـروط النظامية اللازمـة للاسـتفادة من الإعفاء. مؤدى ذلك: قبول الدعوى شـكلًا، وردّهـا موضوعًا، وعدم أحقية المستوردة في استرداد الرسوم الجمركية محل النزاع.**

المستند

- المادة (٩٨) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (١٧٤) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في النظر في الاعتراض المُقدم من شركة.....(سجل تجاري رقم.....) برقم (.....) وتاريخ ٠٦/ ١١/ ٢٠٢٤م، على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (.....) وتاريخ ٠٧/ ٠٦/ ٢٠٢٣م، والقاضي برفض طلب الاسترداد المُقدّم من قبل المدعية والعائد للبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٥/ ١٤٤٢هـ.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٣٠/ ٠٤/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى المنعقدة عن بعد، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضرت وكيلة المدعية/ .....هوية وطنية رقم (.....) بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ (٠٦/ ٠٤/ ١٤٤٦هـ) والصادرة من (الموثقين) وبموجب رخصة محاماة رقم (.....) وتاريخ (١١/ ١٠/ ١٤٤٢هـ)، وحضر/ .....، هوية وطنية رقم (.....)، بصفته ممثل عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعية بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، وبسؤال وكيلة المدعية عن اللائحة المقدمة في هذه الدعوى، أجابت (بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية). وذكرت أن لديها ستة نقاط تؤيد وجهة نظر موكلتها، أرسلتها إلكترونيًا للجنة وطلبت كتابتها كما وردت منها في محضر الجلسة، وهي على النحو الآتي: أولًا/ أن المدة لا تنطبق على إرساليات المعدات التابعة للمصنع وأن الإرسالية وردت عام ١٤٤٣ه بموجب البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٥/ ١٤٤٢هـ. والأمر السامي صدر عام ١٤٤٥هـ ولا يجوز تطبيق الأمر الملكي بأثر رجعي لكون ورود الإرسالية قبل صدور قرار الإعفاء رقم (٤٢٩٠/ ص) وتاريخ ٠٩/ ٠١/ ١٤٤٤هـ بسبب عدم انتهاء الترخيص الصناعي والأمر الملكي كان تنفيذه عام ١٤٤٥هـ بينما الارسالية واردة عام ١٤٤٣هـ أي قبل تنفيذ الأمر السامي وبتالي لا يجوز تطبيق الأمر السامي بأثر رجعي وإنما

ويطبق على الإرسـاليات التي ترد بعد الأمر الملكي بتاريـخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، ثانيًا/ نوضح للجنة أن المادة (١٧٤) من نظام الجمارك لا ينطبق على الشـركة والتي نصت على: لا تقبل أي مطالبة أو دعوى باسـترداد الضرائب (الرسوم) الجمركية التي مضى على تأديتها أكثر من ثلاث سنوات، وعليه أنه هذه المادة تنطبق على المؤسسات أو الشركات في حالة عدم تقديمها بطلب اسـترجاع الرسوم الجمركية خلال ٣ سـنوات وبمضي المدة دون تقديم طلب للهيئة باسترجاع الرسـوم الجمركية. أما بالنسـبة للشـركة مدار القضية الان فهي منذ صدور قرارات الإعفاء حتى تاريخـه بالمراجعـة مع الهيئة ووزارة الصناعـة والتي أفادت بصدور خطـاب بتعديل تاريخ فترة سـريان القـرار إلا أن وزارة الصناعة والهيئة لم تمكن الشـركة مـن الاطلاع على هذه الخطابات واكتفـت بتزويدنـا بأرقـام قيد هذه الخطابـات لدى كل جهـة وبتالي لا ينطبق علينـا نص المادة (١٧٤) مـن نظام الجمارك الموحد. ثالثًا/ سـبب التأخر في سـرعة تقديم الاعتراضات لوجود خطـاب بتعديل فترة تاريخ سـريان القـرار لأنه تقدمنا منـذ البداية ورفُض الطلب لكون سـريان القـرار الصـادر مـن وزارة الصناعة والثـروة المعدنيـة لا ينطبق على الإرسـالية الـواردة لنا بأثر رجعـي ولذلك تقدمنا لـوزارة الصناعة والثـروة المعدنية وتم عمل خطاب بتعديل فترة سـريان القـرار وإرسـاله للهيئة ولم نسـتطيع التقدم باعتراض اخر بسـبب عدم الحصـول على خطابات وزارة الصناعة والثروة المعدنية الذي صُدرت ورفضها بتزويدنا صورة من الخطابات المرسـلة باعتبارهـا من المسـتندات السـرية بين الجهتين ونطلـب الثلاث الخطابات المقيـدة لدى الهيئة برقـم (.....) وتاريخ ١٥/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، ورقـم (.....) وتاريخ ١٨/ ٠٩/ ١٤٤٤هـ، ورقم (.....) وتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٤٤٤هـ، والذي يؤكد اسـتحقاقنا للإعفاء وينطبق سـريان القرار على الإرسـالية الواردة للمصنع أثناء جائحـة كورونا. رابعًا/ نوضح للجنة أن الإعفاءات الخاصـة بمعـدات المصنع يعتمد إعفائها للمرة الواحدة عند إنشـاء المصنع وهذه الإرسـاليات التـي تم فسـحها وإعفائهـا كانت بغـرض اسـتخدامها للمصنع وفقًـا للأمر الملكـي رقم (٥٠) لعـام ١٣٨٤هـ، وبتالـي نطلب اسـترداد الرسـوم الجمركيـة المربوطـة بالتأمين بمبلـغ وقدره (٨٨,٧٢٨,٢٦) ريال لكون الإعفاء للإرساليات الخاصة لإنشاء المصنع ويختلف عن المواد الأولية التي تكون احتياجات كل سنة وبتالي نطلب تطبيق الإعفاء وإعادة الرسوم الجمركية بعد طلب خطابات وزارة الصناعة الذي يؤكد تعديل تاريخ فترة سريان القرار بما يتوافق مع وصول الإرسـالية. خامسًـا/ صعوبـة تعامل هيئـة الجمارك مع الشـركة وعمل عراقيل حتـى لا تتمكن

من استرجاع الرسوم الجمركية المربوطة بالتأمين استنادًا لقرارات الإعفاء الصادرة من وزارة الصناعة وأن العراقيل التي وضعتها هيئة الجمارك في سبيل عدم تمكين الشركة من الحصول على الإعفاءات هي أيضا من مسببات تعطيل تقديم الاعتراضات من الشركة. سادسًا/ طلب الحصول على هذه الخطابات الصادرة من وزارة الصناعة والمقيدة لدى الهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٥/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، ورقم (.....) وتاريخ ١٨/ ٠٩/ ١٤٤٤هـ، ورقم (.....) وتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٤٤٤هـ، الذي يؤكد استحقاق الشركة للإعفاء استنادًا لهذه الخطابات والتي بموجبها تم تعديل فترة سريان القرار الصادر منهم وورود الإرسالية خلال جائحة كورونا والتي كانت هناك توجيهات خاصة من المقام السامي بتسهيل أوامر الشركات بتوجيه الجهات المختصة وهي وزارة الصناعة والثروة المعدنية بتسهيل مهمة المصانع بما يضمن استحقاقها لهذه الإعفاءات والتي مرت بها الشركة خلال هذه الفترة وهي التأخر في استخراج الترخيص الصناعي. وبمواجهة ممثل المدعى عليها بذلك، أجاب بأنه يؤكد على ما ورد في لائحة المدعى عليها الجوابية وعدم قبول أي مستندات جديدة لم تقدم للمدعى عليها أثناء مرحلة الفحص والاعتراض. وعليه، طلبت اللجنة من ممثل المدعى عليها الرد كتابة وبشكل مفصّل على النقاط التي أثارتها وكيلة المدعية في هذه الدعوى، وإيداع ردها في ملف الدعوى الإلكتروني لدى الأمانة العامة للجان في مدة لا تتجاوز نهاية عمل يوم الاثنين الموافق ٠٥/ ٠٥/ ٢٠٢٥م، وأُجّلت استكمال نظر الدعوى إلى يوم الأربعاء الموافق ٠٧/ ٠٥/ ٢٠٢٥م.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٠٧/ ٠٥/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلستها للنظر في الدعوى المنعقدة عن بعد، وبالمناداة على أطراف الدعوى. حضرت وكيلة المدعية/ ..... بموجب الهوية الوطنية رقم (.....) وبموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ (٠٦/ ٠٤/ ١٤٤٦هـ) والصادرة من (الموثقين) وبموجب رخصة محاماة رقم (.....) وتاريخ (١١/ ١٠/ ١٤٤٢هـ)، وحضر/ .....، بموجب الهوية الوطنية رقم (.....)، بصفته ممثل عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، وبسؤال وكيلة المدعية عن اللائحة المقدمة في هذه الدعوى، أجابت بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبمواجهة ممثل الهيئة،

أجاب بأنه يؤكد على أنه ليس لديه ما يضيفه خلاف ما تضمنه ملف الدعوى. وبسؤالهم عمّا إذا كان لديهم أقوال أخرى، أجابا بالنفي، وبناءً عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة في الدعوى للدراسة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل اللجنة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفوع، فقد تبين للجنة أن الخلاف يكمن في رفض المدعى عليها لمطالبة المدعية باسترداد الرسوم الجمركية العائدة للبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٥/ ١٤٤٢هـ.

واستنادًا إلى المادة (١٧٤) من نظام الجمارك الموحد والتي نصت على: « لا تقبل أي مطالبة أو دعوى باسترداد الضرائب « الرسوم « الجمركية التي مضى على تأديتها أكثر من ثلاث سنوات»، وكما نصت المادة (٩٨) من نظام الجمارك الموحد على أنه: «تعفى من الضرائب «الرسوم» الجمركية بموجب هذا النظام «القانون» البضاعة المتفق على إعفائها في التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس».، واستنادًا إلى التعميم رقم ٣٢٥/ ٦٣/ م بتاريخ ٢٦/ ٠٧/ ١٤٣٩هـ، والذي نص على أنه: «لن يتم اعفاء أي ارسالية ترد ويتم تدوينها في بيان الاستيراد بشكل مجمل حيث ان الاعفاء يستدعي فرز أصناف البيان طبقًا للفاتورة المرفقة

بالبيان وأن تتطابق المعلومات المدونة ببيان الاستيراد والفاتورة المرفقة مع قرار الاعفاء مطابقة تامـة وفي حالة تقديم تصريح ناقص في البيـان عما هو موضح بالقرار مثل عدم تحديد المقاس أو الوزن..... الخ فإن ذلك سيؤدي إلى حجب الاعفاء.

وبعد اطلاع اللجنة على ما تقدم به طرفي الدعوى من دفوع ومستندات، يتضح أن الخلاف يكمن حول تاريخ سريان قرار الاعفاء، وبالاطلاع على البيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٥/ ١٤٤٢هـ.، يتضح بأنه سـابق لتاريخ سـريان قرار الاعفاء رقم (٤٢٩٠/ ص)، كما أن المدعيـة دفعـت في لائحتهـا إلى الخطابات الموجهة مـن وزارة الصناعة والثـروة المعدنية الى المدعى عليها، والتي تفيد باسـتحقاق المدعية للإعفاء، والتي رأت اللجنة أن هذه الخطابات لا تعني استحقاق المدعية للإعفاء من عدمه، ولكن تلك الخطابات هي تعديل لتاريخ سريان قرار الاعفاء.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

رد دعوى المدعية/ شركة.....(سجل تجاري رقم.....)، المقامة على المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-243421

الدعوى رقم: AC-2024-243421

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – استرداد رسوم – رسوم الأرضيات– عدم استحقاق المستورد.

الملخص

– **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-231583*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض. القاضي برد دعوى المستورد فيما يتعلق باعتراضه على رفض طلب استرداد الرسوم الجمركية محل الدعوى. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن ما تذكره المستأنفة في لائحتها من أن رسوم الأرضيات تُعد من الخدمات المساندة المشمولة بقرار الإعفاء، غير مؤثر، إذ إن الثابت أن القرار الوزاري قد اقتصر على تحمل الدولة للضرائب والرسوم الجمركية وضريبة الدخل دون أن يشمل رسوم الأرضيات، وهي رسوم تُستحق عن مدة تجاوز تخزين الإرسالية ولا تُعد من قبيل الخدمات المساندة، كما أن الإعفاء استثناءٌ من الأصل لا يجوز التوسع في تفسيره. ومؤدى ذلك؛ رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

– المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (شركة.....) قد تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والمتعلق برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان الجمركي رقم (.....) بتاريخ ٠٣/ ٠٨/ ١٤٣٨هـ، وأصدرت اللجنة الجمركية قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: رد دعوى المدعية فيما يتعلق باعتراضها على رفض طلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان الجمركي رقم (.....) بتاريخ ٠٣/ ٠٨/ ١٤٣٨هـ محل الدعوى.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بمخالفة القرار للنظام، وأن رسوم الأرضيات تدور وجودًا وعدمًا مع الرسوم الجمركية ولا مجال للفصل بينهما، وأن الإعفاء شامل لكل الخدمات المساندة والرسوم الجمركية وما يحلق بها من خدمات أو أرضيات أو خلافه، واختتمت بطلب قبول الاعتراض شكلًا وموضوعًا ونقض القرار، والحكم مجددًا بإلزام الهيئة بإعادة رسوم عوائد الأرضيات.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٢٨/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ الموافق ٢٧/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (١٠:٢٦) صباحًا، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من (شركة.....) على القرار رقم (*CFR-2024-231583*) وتاريخ ٢٨/ ٠٨/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٠٨/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٦/ ١٠/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث ارتكز الاستئناف المقدم من المستأنفة على أساس أن رسوم الأرضيات تعد من الخدمات المساندة الواردة في قرار الإعفاء، ذلك أن القرار الوزاري قد حدد صراحةً أن الدولة تتحمل الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة الدخل، ولم يتطرق لرسوم الأرضيات، ولا يمكن اعتبار رسوم الأرضيات من الخدمات المساندة لأن رسوم الأرضيات تفرض احتسابًا للفترة التي تجاوز بها المستورد لتخزين الإرسالية في المستودعات، وحيث أن الإعفاء استثناءً عن الأصل فينبغي تطبيقه على ما صدر بشأنه فقط، مما يستوجب معه عدم التوسع في تفسير النص الواضح والصريح، عليه فإنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-231583*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CFR-2025-247913

الدعوى رقم: AC-2025-247913

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – فروقات جمركية – زيوت – استحقاق المستورد.

الملخص

- مطالبـة المسـتوردة اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولى بمدينة الرياض ضـد المدعى عليها/ هيئـة الزكاة والضريبـة والجمارك؛ بالنظر فـي الاعتراض على قرار الهيئـة القاضي بتحصيل فروقـات الرسـوم الجمركيـة بمبلـغ قـدره (١١٦ ,٧٥٣ ,٤) ريـال، وحيـث ثبـت للجنـة الجمركية –وفقًا لملف الدعوى، وما اسـتقرت عليه اللجان الجمركية– عدم صحة ما تستند عليـه المدعى عليها في قرار تحصيلها كون مقر الشـركة المنتِجـة في جمهورية مصر العربية ضمـن نطاق المنطقة الحـرة، وما يترتب على ذلك من عدم اسـتحقاق الإعفاءات الجمركية المقررة. وثبت صحة ما تدفع به المسـتوردة من أن مقر الشـركة خارج نطاق المنطقة الحرة، وأن نشـاط الشـركة يتم داخل السـوق المحلي المصري، وذلك مستند على مكاتبات رسمية صـادرة من جهات مختصة، ومسـتندات تثبت خضوعها للأنظمـة الضريبية المعمول بها في مصـر. وبفحـص اللجنة لمجموع المسـتندات والدفوع، تبيّن رجحان ما قدمته المسـتوردة، وعـدم كفاية ما اسـتندت إليه الجهـة المدعى عليها لإثبات وقوع مقر الشـركة المنتِجة داخل المنطقة الحرة. مؤدى ذلك: قبول الدعوى شـكلًا، وإلغاء قرار التحصيل وما ترتب عليه من فروقات جمركية.

المستند

- المادة (١٤٧) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (١٧٤) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع الدعوى في أن.....، هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيلًا عن شركة.....- سجل تجاري رقم: (.....) وبموجب الوكالة (.....)، تقدم بدعواه ضد المدعى عليها ويعترض على قرار التحصيل الصادر بحق الشركة بالرقم (.....) لعام ١٤٤١هـ، المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي وقدره (١١٦ ,٧٥٣ ,٤) ريال سعودي.

وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (*CTR-2024-204975*) والقاضي منطوقه كالتالي:

«١- قبول الدعوى شكلًا.

٢- وفي الموضوع. الحكم بسلامة مسلك هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالمطالبة بفروقات الرسوم الجمركية المبينة في قرار التحصيل رقم (.....) لعام (١٤٤١هـ) محل الدعوى.»

بناءً عليه تقدمت المدعية بالاستئناف على القرار أعلاه، بلائحة الاعتراض على قرار التحصيل محل الدعوى، تلخص مضمونها فيما يلي: أن اللجنة الابتدائية وضعت عبء

الإثبات بالكامل على شركة.....بعلة أنها لم تقدم بيانات جمركية يستدل منها على أن (شركة.....مصر) تقع في المنطقة الحرة من عدمها على افتراض أن العبرة بالإجراءات الجمركية وأن المناطق الحرة لا ينظم لها بيانات استيراد ولا تطبق عليها الإجراءات الجمركية المعتادة ولا تستوفى عليها الرسوم الجمركية المعتادة، وهذا القول غير صحيح ويخالف واقع الحال لأن الشركة المستأنفة حصلت على نسخة من بيان الاستيراد الذي يعود للمستوردة (شركة.....مصر)، كما قدمت ما يدل على أن (شركة.....) تدفع الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة وضريبة الأرباح التجارية الصناعية إضافة إلى تقديمها فواتير تثبت أن هذه الشركة تبيع في الداخل المصري بشكل اعتيادي مما يؤكد عدم وقوعها في منطقة حرة، كما تضمنت اللائحة دفوعًا موضوعية أخرى واختتمت بطلب نقض القرار رقم (*CTR-2024-204975*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، وإلغاء قرار التحصيل محل الدعوى، واسترداد الضمان البنكي رقم (.....) الصادر بتاريخ ٢٦/٠٨/٢٠٢١م بمبلغ مقداره (١١٦,٧٥٣,٤) ريال لشركة.....

وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (*CR-2025-235821*) والقاضي في منطوقه بالآتي: «.....٢- وفي الموضوع، إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها من جديد، للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.».

وبعد نظر الدعوى من اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، تقدمت المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) بمذكرة جوابية، تلخص مضمونها فيما يلي: أن مقر المدعية على طريق العين السخنة ضمن نطاق منطقة الأدبية بمحاذات الساحل وبالقرب من ميناء الأدبية، وتحديد المنطقة الصناعية الحرة تم من قبل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية المصرية لقناة السويس، كما أرفقت صورة من خرائط (جوجل) توضح فيها حدود المنطقة الصناعية الحرة، وأرفقت صورة أخرى موضحة للمنطقة من موقع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية المصرية، وذكرت أنه لا ينال مما ذكر أعلاه سداد المدعية للضرائب ولا ينفي وقوعها في المنطقة الحرة، وأن العبرة بتحديد وقوعها في المنطقة الحرة من عدمه هو موقعها كما عرفها المنظم في المادة الأولى من نظام الجمارك الموحد، كما ارفقت المدعية ما يثبت أن الواردات استثنيت من تطبيق

الرسوم الجمركية كونها تندرج تحت فئة رسم صفرية، مما يتضح مع جليًا عدم صحة ادعاء المدعية، وأرفقت المدعى عليها بريد إلكتروني يحتوي على العديد من المرفقات التي ترى انها مثبتة لوقوع مقر المدعية في المنطقة الحرة وفيها (مراسلات الكترونية للإدارة العامة للتعاون الدولي-موقع الشركة- مستند من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية بمصر يوضح المناطق الحرة المصرية- اكسل للبيانات الجمركية لاستيرادات المدعية-مراسلات إدارة الاتفاقية الدولية-صور ملتقطة من خرائط قوقل)، كما دفعت بالإفادة الواردة من الإدارة العامة للتعاون الدولي أنه سبق للمختصين سابقًا دراسة الموضوع وتبين لهم أن مصنع المدعية يقع في المنطقة الحرة -مرفق- وحدود المنطقة الأدبية الحرة محصور بين ساحل السويس وشريط سكة الحديد ولكون الملف صادر بعام ٢٠١٢م رجعت للخرائط بذلك العام من -قوقل- وتبين وجود مصانع تصنف ضمن المنطقة الحرة مثل (.....المصرية) وهي تبعد أقل من اثنين كيلو متر عن موقع مصنع المدعية وعليه ترى حجب الإعفاء عنها.

وبعرض ذلك على المدعية، دفعت في مذكرتها على توجه المدعى عليها بكون مقر المدعية يقع في المنطقة الحرة فلا تخضع لاتفاقية التيسير بالآتي: أن شركة.....-مصر- ليست في المنطقة الحرة لا مركزها الرئيسي ولا مصنعها ولا أي من فروعها. كما أن موقع الشركة هو بمدينة العاشر من رمضان محافظة.....وقدمت المدعية خطاب من رئيس قطاع خدمات الاستثمار موجه لسفارة جمهورية مصر في المملكة برقم (.....) صادر بناء على طلب المدعية يفيد فيه ان استثمارها داخلي وتوضيح عناوين فروع المدعية وأنها بالمنطقة الصناعية. كما قدمت المدعية إفادة من مكتب الشهر العقاري المصري يوضح موقع الشركة. وبينت أن الزيوت معفاة من الرسوم الجمركية وأرفقت (٧) صفحات وإعلان في الجريدة الرسمية بخصوص موضوع الإعفاءات وأرفقت البيانات الجمركية من منصفة نافذة. كما أجابت على صور الخرائط المرفقة بأن المنطقة الحرة تقع شرق الخط -السكة- ضمن شريط ضيق وموقع الشركة يقع غرب هذا الخط. ودفعت بوجود محال تجارية في الخريطة المرفقة مما يدل على انها ليست المنطقة الحرة. كما بينت أنها تبيع للسوق المصري بيع مباشر وتصدر فواتير ضريبية ويستحيل على شركة تقع في المنطقة الحرة أن تبيع في السوق المصري وقدمت فواتير الشراء المباشر. وأرفقت صور من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المصري لتوضح

ماهية البيان الجمركي لديها وإصداره من منصة نافذة. كما ارفق صور من موقع الجمارك المصرية والجريدة الرسمية لتوضح التعريفة الجمركية لمنتجاتها وأن ضريبتها صفرية ومعفاة.

وفي يوم الخميس الموافق ١٤/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى في مدينة الرياض جلستها بواسطة الاتصال المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ للنظر في الدعوى المنظورة أمامها. وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر..... هوية وطنية رقم (.....) بصفته وكيلًا عن المدعية بموجب الوكالة رقم (.....) بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٤٤٣هـ وبموجب ترخيص محاماة رقم (.....). وحضر..... هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلًا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المدعى عليها بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام بالهيئة برقم (.....) وتاريخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ، وبعد اطلاع اللجنة على ملف الدعوى. وبعد التحقق من صفة طرفي الدعوى، تبين أن الدعوى عائدة من اللجنة الاستئنافية بالقرار رقم (*CR-2025-235821*). وتوجهت اللجنة بسؤال وكيل المدعية عما يود إضافته، أجاب بأنه يتمسك بما سبق تقديمه، وبسؤال ممثل المدعى عليها عما يود إضافته، أجاب بأنه يكتفي بما سبق تقديمه. عليه، قررت اللجنة قفل باب المرافعة؛ تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، وخلال المدة النظامية، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضوع، فإنـه بتأمـل اللجنـة للأوراق والمسـتندات التـي تضمنها ملف الدعـوى، وما أبداه أطرافهـا من طلبات ودفاع ودفوع، فقد تبين للجنـة أن الخلاف يكمن حول اعتـراض المدعية على قرار التحصيل رقم (.....) لعام (١٤٤١هـ) بناءً على عملية التدقيق التـي نتج عنهـا فروقات جمركيـة بمبلغ قـدره (١١٦ , ٧٥٣ , ٤) ريال تأسيسًـا علـى وقوع مقر المدعية في المنطقة الحرة في الأدبية في دولة مصر العربية، وعليه أصدرت قرار التحصيل.

واسـتنادًا إلـى المـادة (٣) فقـرة (٢/ ج) مـن قواعـد عمـل اللجـان الزكويـة والضريبية والجمركيـة والتـي نصّت على أَنَّـهُ: «تختص دوائر لجنـة الفصل الجمركية بتطبيـق أحكام نظام الجمـارك الموحد ولائحتـه التنفيذية، وذلك على النحو الآتي: ج- النظر في الاعتراضات على قـرارات التحصيل عملًا بأحكام المادة (١٤٧) من النظام»، وحيث نصت المادة (٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية على أنه: «يجوز لمن صدر في شـانه قرار من الهيئة التظلـم منه لديها خلال (سـتين) يوما من اليوم التالي لتاريخ إبلاغـه به، وعلى الهيئة أن تبت في التظلـم خلال (تسـعين) يومًا من تاريخ تقديمه، وللمتظلم خلال (ثلاثيـن) يومًا من اليوم التالي لتاريـخ إبلاغـه برفـض التظلم أو قبولـه جزئيًا أو مضي التسـعين يومًا دون البت فيـه. القيام بأي ممـا يأتـي:..... ب- إقامـة دعوى مباشـرة أمام دوائر الفصـل»، كما نصت المـادة (١٤٧) مـن نظام الجمـارك الموحد على أنه: «أ- يجوز للمدير العام أو مـن يفوضه أن يصدر القرارات اللازمة لتحصيل الضرائب «الرسـوم» الجمركية والرسـوم الأخرى والغرامات الجمركية الثابتة التـي تخل المكلف عـن أدائها، ويكون لقرارات التحصيل الصادرة وفقًا لهذه المادة قوة السـند التنفيـذي»، واسـتنادًا إلى المادة (١٧٤) من نظـام الجمارك الموحد والتي نصـت على أنه: «لا تقبل أي مطالبة أو دعوى باسـترداد الضرائب «الرسـوم» الجمركية التـي مضى على تأديتها أكثر من ثلاث سنوات.»، واستنادًا إلى المادة (٥) من قواعد وشروط التحقق من إثبات المنشأ والتي نصّت على أَنَّهُ:» يجب أن يتضمن الطلب المقدم بموجب الفقرة (٤) من هذه القواعد والشروط المستندات الآتية -كحد أدنى-: أ- شهادة منشأ سارية المفعول صادرة من الجهة المختصة ببلد التصدير وفقًا لنموذج شـهادة المنشأ المعتمدة الملحقة بقواعد المنشأ الوطنية، ويشترط لقبولها مراعاة ما ورد في المادة (١٨) من قواعد المنشـأ الوطنية. ب- صور الفواتير الخاصة بالبضاعة المصدقة أصولًا من سـلطات الجمارك في بلد التصدير. ج- تقرير من محاسـب قانوني معتمد

ومرخص في بلد المنشأ، وله فرع في المملكة مسجل ومرخص من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، على أن يكون المحاسب القانوني مختلفًا عن معد الحسابات الختامية السنوية للمصنع في بلد المنشأ، يوضح الآتي: ١- نسبة القيمة المضافة طبقًا لقواعد المنشأ الوطنية. ٢- نسبة التوطين للمنشآت الصناعية موثقة من جهة الاختصاص في بلد المنشأ على أن تكون النسبة لمتوسط ٢٦ أسبوعًا.».

بعد الاطلاع على المستندات والدفوع المقدمة، يتضح أن الخلاف يكمن حول اعتراض المدعية على قرار التحصيل رقم (.....) لعام (١٤٤١هـ) بناءً على عملية التدقيق التي نتج عنها فروقات جمركية بمبلغ قدره (١١٦ ,٧٥٣ ,٤) ريال تأسيسًا على وقوع مقر المدعية في المنطقة الحرة في الأدبية في دولة مصر العربية.

وبالنظر لما قدمته المدعية من مستندات في ملف الدعوى، تبين أن المدعية أرفقت إفادة رسمية صادرة من رئيس قطاع خدمات الاستثمار في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية، موجهة إلى سفارة جمهورية مصر العربية في المملكة العربية السعودية، جاء فيها صراحة أن شركة (.....- مصر -.....) «تعد استثمارًا داخليًا ولا تعمل بنظام المناطق الحرة»، وهذه الإفادة صدرت عن جهة رسمية مختصة، وبالتالي تعد قرينة قانونية معتبرة لا يجوز إغفالها، إذ أن مضمونها يوضّح وضع قانوني موضوعي للمدعية، كما قدمت المدعية عدة فواتير مبيعات داخلية (مرفق مسمى ب: مذكرة.....ضد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ٩-٨-١٤٤٥) وهي صادرة من شركة.....مصر إلى عملاء داخل جمهورية مصر العربية، تشمل شركات مثل (.....- أسواق.....، .....للتجارة)، وتضمنت الفواتير ضريبة القيمة المضافة ورقم الشركة الضريبي، وهو ما لا يجوز للشركات العاملة بنظام المناطق الحرة القيام به بموجب المادة (٤١) من قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، والتي نصت على أن: «لا تخضع المشروعات داخل المناطق الحرة لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر». ما يؤكد نشاطها داخل السوق المحلي المصري، وهو ما يتنافى مع طبيعة عمل المناطق الحرة التي تحظر البيع المباشر داخل السوق المحلي، أما ما تمسكت به المدعى عليها بصور الخرائط من جوجل والمرسلات في إدارة الجمارك وقررت بذلك وقوع مقر المدعية في المنطقة الحرة العامة الأدبية، إلّا أن المدعية أوضحت أن المنطقة

الحرة العامة تقع شرق طريق العين السخنة، في حين أن موقع الشركة يقع غرب الطريق، وهو ما يخرجها عن حدود المنطقة الحرة، كما قدمت المدعية إفادة من مصلحة الشهر العقاري والتوثيق (مرفق مسمى ب: التماس إعادة نظر في قضية شركة.....بشأن قرار التحصيل) تؤكد أن الأرض المقام عليها المصنع لا تقع ضمن نطاق المنطقة الحرة، وهي إفادة رسمية تعزز ما تم ذُكره سابقًا، مما تعد معه قرينتين تعارضان الأساس الذي قامت عليه المدعى عليها في مذكراتها، ولكون الخطابات صادرة من جهات معنية بالتجارة والاستثمار في مصر وهي أحرى أن تكون أقرب للواقع في جمهورية مصر مما قدم من صور من خرائط جوجل لموقع شركة المدعية، كما أن فواتير المبيعات المرفقة والتي أصدرتها المدعية للمتاجر داخل مصر يوضح في آخرها العنوان الرسمي للشركة المدعية وفيه أنها تقع في المنطقة الصناعية -.....- مصر، واستئناسًا بما ورد في قرار الاستئناف رقم (*CR-2023-162421*) في الاستئناف رقم (*AC-2022-162421*)، والذي أيدت فيه اللجنة الاستئنافية القرار الابتدائي -الذي يرى أن منع بيع المنتجات في السوق المصري واشتراط تصديرها فيه دلالة على اعتبار الشركة ضمن المناطق الحرة ولها ذات التسهيلات- وهذا يناقض حالة المدعية في هذه الدعوى حيث ثبت بيعها لمنتجاتها في السوق المصري ولم تثبت الهيئة حصولها على تسهيلات المناطق الحرة أو وجود قيود تمنعها من بيع السلع داخل السوق المحلي، الأمر الذي يتقرر معه قبول دعوى المدعية وإلغاء قرار المدعى عليها (الهيئة) قرار التحصيل رقم (.....) لعام (١٤٤١هـ) وما نتج عنه من فروقات جمركية بمبلغ قدره (١١٦ ,٧٥٣ ,٤) ريال.

القرار

إلغاء قرار التحصيل الصادر من المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) رقم (.....) لعام (١٤٤١هـ) ضد (شركة.....) سجل تجاري رقم (.....)، وما نتج عنه من فروقات جمركية بمبلغ قدره (١١٦ ,٧٥٣ ,٤) أربعة ملايين وسبعمائة وثلاثة وخمسون ألف ومائة وستة عشر ريال سعودي.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247694

الدعوى رقم: AC-2025-247694

المفاتيح:

جمركي- رسوم جمركية - استرداد رسوم - اختلاف البيانات- مكينة - استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبة المستورد بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CSR-2025-246251*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض. القاضي برد دعوى المستورد المقامة على هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن بند التعرفة الجمركية الوارد في قرار الإعفاء جاء مطابقًا للبند المصرّح عنه في البيان الجمركي، وأن الاختلاف اقتصر على الوصف التجاري دون رقم البند، وهو ما تتحقق معه الغاية النظامية من التطابق وفق التعاميم والضوابط المنظمة. كما أن المسمى التجاري في الفاتورة لا يُعتد به في مواجهة وصف البند الوارد في التعريفة الجمركية المعتمدة، طالما تطابق رقم البند الجمركي وهو الأساس في تحديد الفئة النظامية. ومؤدى ذلك: إلغاء القرار الابتدائي والقضاء بأحقية المستأنفة في استرداد الرسوم محل المطالبة.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن الشركة المستأنفة قد تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية على القرار الصادر عن المدعى عليها برفض طلب الاسترداد المقدم من المدعية والعائد للبيان الجمركي رقم (.....) بتاريخ ٢١/ ٠٥/ ١٤٤٣هـ، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (*CTR-2023-137108*) القاضي منطوقه فيما يأتي:

«عدم قبول الدعوى شكلًا؛ لرفعها من غير ذي صفة.».

وتقدمت الشركة بطلب الاستئناف على القرار، وأصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (*CR-2024-231036*) القاضي منطوقه بما يأتي:

«أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CTR-2023-137108*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.».

وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، أصدرت قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«- رد دعوى المدعية/ شركة.....(سجل تجاري رقم.....)، المقامة على المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من وكيل المستأنفة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن رقم البند في البيان الجمركي والإعفاء الوزاري والفاتورة متطابق، وأن الأوصاف الواردة في البيان الجمركي والفاتورة والإعفاء ما هي إلا أوصاف توضّح عمل المكينة فقط، والاختلاف الوارد قد يكون بسبب خطأ في الترجمة أو في

نقـل البيانـات وغيره، كما يدفع بأن موكلته قدمت جميع المسـتندات المحررة والداعمة لصحة دعواها وموقفها ودفوعها، واختتمت بطلب قبول الاسـتئناف شـكلًا وموضوعًا، ونقض القرار الابتدائي، والحكم باسترداد مبلغ التأمين المدفوع.

وبـاطلاع اللجنـة الجمركية الاسـتئنافية على المذكـرة الجوابية المقدمة من المسـتأنف ضدهـا تبيـن أنها تضمنـت ما ملخصه الدفع بأنه عند دراسـة طلب المكلـف واعتراضه تبين بأن مسـمى الصنف الوارد في البيان الجمركي رقم (.....) محل طلب الاسـترداد وفي الفاتورة المرفقـة مـع البيان يختلف عن مسـمى الصنـف الوارد في قـرار الإعفاء، مما يترتـب عليه عدم إمكانيـة تطبيق الإعفاء الصناعي على البيان محل الدعوى لعدم تطابق المسـميات مطابقة تامة، عليه فإن الأصل هو اسـتحصال الرسوم الجمركية المستحقة لخزينة الدولة ولا يتم الإعفاء منها إلا باستثناء، والاستثناء لا يمكن التوسع فيه، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وبـاطلاع اللجنة الجمركية الاسـتئنافية على تعقيب المسـتأنفة على مـا ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها لم تخرج عما سبق تقديمه في لائحة الاستئناف، مع تأكيدها بأحقية اسـترداد الرسـوم الجمركيـة محل الدعوى، واختتمت بطلـب إلزام المدعى عليها باسترداد الرسوم الجمركية المربوطة بالتأمين مبلغًا قدره (٢٨ ,٨٨٦ ,١٩٨) ريال.

وفي يـوم الأربعاء بتاريـخ ١٤/ ٠١/ ١٤٤٧هـ، الموافـق ٠٩/ ٠٧/ ٢٠٢٥م، وفي تمام السـاعة (٠٢:٠٩) مسـاءً، عقـدت اللجنة الجمركيـة الاسـتئنافية بالرياض جلسـتها وذلك عبر التواصـل المرئـي طبقًا لإجـراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ اسـتنادًا على ما جـاء في البند رقم (١) من المادة الخامسـة عشـرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمـر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريـخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاسـتئناف المقدَّم من شـركة.....على القرار رقم (*CSR-2025-246251*) وتاريخ ٠٧/ ٠١/ ٢٠٢٥م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٠/ ٠١/ ٢٠٢٥م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ١٣/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وبالنظر لما قدمته الشركة المستأنفة من دفوع، وحيث إنه بمراجعة ملف الدعوى يتبين بأن بند التعرفة الجمركية الوارد في قرار الإعفاء جاء مطابقًا لبند التعرفة المصرح عنه في البيان الجمركي محل الدعوى، والاختلاف إنما يظهر في الوصف، وبالتالي وبما أن بند التعرفة الجمركية جاء متطابقًا فإن ذلك يدل على صحة تصريح المستأنفة بالوارد الفعلي، ذلك أن الغاية هي رقم المنسق لبند التعرفة الجمركية بأن يكون رقم واحد متطابق لفئة رسمه الجمركي أما طريقة الوصف فقد جاءت مشابهة للمعنى ومغايرة للوصف الدقيق وهذا لا يلغي أحقية المستأنفة في استرداد الرسوم الجمركية محل الدعوى بالنظر إلى أن جميع المعلومات متطابقة، حيث أن الإدراج في البيان الجمركي يتم بناءً على بند التعريفة والوصف المرافق له هو وصف البند، والبند المدرج في البيان هو الشامل للصنف محل الخلاف، كما أن ما يُشترط في التعميم رقم (٣٢٥/ ٦٣/ م) وتاريخ (٢٦/ ٠٧/ ١٤٣٩هـ) من تطابق يتحقق فعليًا بالتطابق في البند الجمركي لا بالتطابق الحرفي للمسمى وذلك لكون المسمى المدرج في الفاتورة هو المسمى التجاري المستخدم من قبل المنشأة المصدّرة، بينما الوصف في البيان هو وصف البند طبقًا لصفحة التعريفة الجمركية المتكاملة، وحيث إن الهيئة متفقة مع ما تدفع به المستأنفة من حيث تطابق البند الجمركي وإنما خلافها في وصف المنتج ومسماه؛ الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى تقرير إلغاء القرار الابتدائي، والحكم باسترداد الرسوم الجمركية المتعلقة بالبيان الجمركي رقم (.....)

وتاريخ ٢١/ ٠٥/ ١٤٤٣هـ، عليه وحيث كان الأمر كما ذكر، فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2025-246251*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، والحكم باسترداد المستأنفة للرسوم الجمركية المتعلقة بالبيان الجمركي رقم (.....) وتاريخ ٢١/ ٠٥/ ١٤٤٣هـ، بمبلغ قدره (٢٨,٨٦٦,١٩٨) مائة وثمانية وتسعون ألفًا وثمانمائة وستة وستون ريالًا وثمان وعشرون هللة، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-235965

الدعوى رقم: CF-2024-235965

المفاتيح:

جمركـي – رسـوم جمركية – تحصيل رسـوم – فروقات جمركية – اخـتلاف البيانات– تقديم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبة المسـتورد بإلغـاء القرار الابتدائي رقـم (*CTR-2024-204989*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض. القاضي بقبول الدعوى شـكلًا والحكم بسـلامة مسلك هيئـة الزكاة والضريبـة والجمارك بالمطالبة بفروقات الرسـوم الجمركية. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن ما يذكره المستورد في لائحته من عدم اختصاص الجهة مصدرة تقدير القيمة، غير مؤثر إذ إن الثابت أن أسـاس المطالبة ناشـئ عن مخالفة المادة (٢٦) من نظام الجمارك الموحـد بعدم التصريح بالثمن الحقيقي، دون أن يقدم المسـتأنف ما يثبت خلاف ذلك أو ما يؤيد إضافة التكاليف محل النزاع. مؤدى ذلك؛ رفض الاسـتئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (٢٦) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المستأنفة تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الابتدائية ضد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك التي أصدرت في حقها قرار التحصيل رقم (.....) بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٤٤٤هـ المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي وقدره (٨٤٧,٥٩١,٩٢) ثمانمائة وسبعة و أربعون ألفًا و خمسمائة وواحد و تسعون ريالا سعوديًا واثنتان وتسعون هللة، حيث صدر قرار التحصيل بناء على ما تبين للهيئة من عدم التزام الشركة بالسياسات والإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح الجمركي لعدم إضافة تكاليف الشحن ومصاريف التغليف و التعبئة إلى قيمة الصفقة المصرح عنها عند تنظيم البيان الجمركي مما أدى إلى ضياع جزئي في الرسوم الجمركية المستحقة لخزينة الدولة، وبعد دراسة الدعوى من قبل اللجنة الابتدائية أصدرت قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«١- قبول الدعوى شكلًا.

٢- وفي الموضوع، الحكم بسلامة مسلك هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالمطالبة بفروقات الرسوم الجمركية المبينة في قرار التحصيل رقم (...../ ...../ .....)لعام (١٤٤٤هـ) محل الدعوى.»

وحيث لم يلق القرار المشار إليه قبولًا لدى الشركة المستأنفة تقدمت بلائحة استئناف اطلعت عليها اللجنة وتبين أنها تتضمن ما ملخصه أنه قد سبق استيفاء الجمرك للرسوم الجمركية ورسوم الشحن بحسب نوع الفاتورة المقدمة للجمارك وبالتالي فإن إدارة الجمارك قامت بتسعير البضائع مرتين المرة الأولى عند ورودها وهو التقييم الصحيح المتوافق مع الواقع والوارد الفعلي أما المرة الثانية فهي بعد مرور فترة زمنية طويلة من الفسح وعليه فإن الشركة تطعن في القيمة التي قررتها إدارة التدقيق، كما أنه لم يتم عرض المستندات على الأقسام المختصة في الهيئة (قسم القيمة) من قبل إدارة التدقيق أو اللجنة الابتدائية للتأكيد على صحة

الفواتير المقدمة ونوع الشحن، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاستئناف شكلًا وموضوعًا وإلغاء القرار الابتدائي محل الاستئناف وإلغاء قرار التحصيل ومحو كافة آثاره.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابية تضمنت ما ملخصه التمسك بما انتهى إليه القرار الابتدائي بالنظر إلى أن ما ورد في لائحته الاستئناف ما هو إلا تكرار لما ورد في لائحة الدعوى من كلام مرسل، وتؤكد الهيئة أنها مارست حقها الممنوح لها نظامًا من خلال إجراءات الفحص والتدقيق على البيانات الجمركية محل الخلاف فتبين لها وجود تكاليف لم تقم الشركة بإضافتها للقيمة الجمركية المصرح عنها عند تنظيم البيان الجمركي مما أدى إلى ضياع جزئي للرسوم الجمركية الواجب دفعها لخزينة الدولة، كما أن الجمرك لم يقم بتحصيل الرسوم مرتين حيث تبين بعد التدقيق وجود رسوم مستحقة لخزينة الدولة لم تقم المستأنفة بأدائها، واختتمت المذكرة الجوابية بطلب الحكم برفض الاستئناف المقدم وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وقدم المستأنف مذكرة تعقيبية للرد على ما جاء في مذكرة الهيئة، اطلعت عليها اللجنة، وتبين أنها تتضمن ما ملخصه التمسك بما ورد في لائحة الاستئناف والدفع بأن ما تذكره الهيئة عبارة عن كلام مرسل لا يسند إلى سند نظامي يوضح تلك الفروقات بطريقة مفصلة لكل بيان جمركي على حدة.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ١٣/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ، الموافق ١٢/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠٢:٤٩) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، استنادًا إلى ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ للنظر في الاستئناف المقدَّم من شركة..... على القرار رقم (*CTR-2024-204989*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ١٧/ ٠٤/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٨/ ٠٥/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما يدفع به المستأنف من أن تقدير القيمة للإرساليات المستوردة لم يأتِ من جهة اختصاص في الهيئة ذلك أن أساس الخلاف يكمن في احتساب فروقات الرسوم الجمركية نتيجة مخالفة المادة (٢٦) من نظام الجمارك الموحد من خلال عدم التصريح بالثمن المستحق والمدفوع، وحيث لم يقدم المستأنف مبررات مقنعة ولم يقدم ما يثبت إضافة تلك التكاليف إلى قيمة الصفقة، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-204989*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

ثانيًا: رفض الاستئناف موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-243375

الدعوى رقم: AC-2024-243375

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – تحصيل رسوم – فروقات جمركية – منطقة حرة– تقديم فواتير غير دقيقة – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبة الهيئة بإلغاء القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-235263*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض. القاضي بقبول الدعوى شكلًا ومن الناحية الموضوعية إلغاء إجراء المدعى عليها. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية من مستندات الشحن والفواتير وجود وسيط أجنبي في الصفقة، لورود شركات مقرها بمنطقة حرة وأخرى سويسرية تدخلت في تسيير الإرسالية، بما يشكّل إخلالًا بشروط الإعفاء. ولم يقدم المستأنف ضدها ما يثبت مباشرة التعاقد دون وسطاء أو ما يوضح صفة الشركات المتداخلة. ومؤدى ذلك؛ قبول الاستئناف وإلغاء القرار الابتدائي في جميع ما قضى به وتأييد مسلك الهيئة.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.
- المادة (٨٨) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية في أن (مؤسسة.....، لمالكها/ .....) قد تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض على قرار التحصيل الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (.....) لعام ١٤٤٣هـ، المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي قدره (٧٠,٠٨٣,٩٩٦,١) مليون وتسعمائة وستة وتسعون ألفًا وثلاثة وثمانون ريالًا وسبعون هللة، وبعد اطلاع اللجنة على لائحة اعتراض المؤسسة وعلى كامل المستندات المرفقة، أصدرت قرارها – محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

«قبول الدعوى شكلًا ومن الناحية الموضوعية إلغاء إجراء المدعى عليها.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة من المستأنفة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن شركة.....هي شركة مقرها دولة الإمارات – المنطقة الحرة – أم قوين، ويؤكد ذلك الفواتير المقدمة من المكلف والتي يتضح منها وجود ترميز للمناطق الحرة مما يؤكد أن (شركة.....) تعامل معاملة الوسيط الأجنبي نظرًا لتواجدها في المنطقة الحرة، كما أنه ثبت للهيئة بعد التدقيق على المستندات المرفقة مع البيانات الجمركية للشحنات الواردة للمؤسسة وجود وساطة أطراف أجنبية في عمليات الاستيراد والذي يترتب عليه عدم أحقيتها في الإعفاء بناءً على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، كما تدفع الهيئة بإرفاقها لجميع المستندات مع البيانات الجمركية محل قرار التحصيل الذي ثبت للهيئة بعد فحصها وجود الوساطة فيها، كما دفعت بصحة قرار التحصيل محل الدعوى باعتباره مستوفيًا لجميع الإجراءات النظامية في صدوره، ومتوافقًا لنظام الجمارك الموحد، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاستئناف، وإلغاء القرار الابتدائي المستأنف عليه، والحكم بتأييد سلامة مسلك الهيئة بالمطالبة بفروقات الرسوم الجمركية الواردة في قرار التحصيل محل الدعوى.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه دفعها بأن مذكرة استئناف الهيئة لم تتضمن أي دفوع جوهرية للرد

عليها، وإنما هي ترديد لما سبق وأن دفعت به، وكذلك تأكيد المستأنف ضدها بتمسكها بكافة الدفوع والأسانيد النظامية التي سبق تقديمها من خلال لائحة الدعوى والمذكرات المقدمة في الدعوى الابتدائية والاستئنافية، وأكدت على أن جميع الفواتير الخاصة بالإرساليات محل القرار الابتدائي صادرة عن شركات عربية ولا توجد أي فواتير تخص الإرساليات صادرة عن شركات أجنبية، واختتمت بطلب رفض استئناف الهيئة، وتأييد القرار الابتدائي القاضي بإلغاء قرار التحصيل محل الدعوى.

وفي يوم الخميس بتاريخ ٢٨/ ٠٨/ ١٤٤٦هـ الموافق ٢٧/ ٠٢/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (١٠:٢٨) صباحًا، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) على القرار رقم (*CFR-2024-235263*) وتاريخ ١٥/ ٠٨/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٠٥/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٣/ ١٠/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه بمراجعة اللجنة الجمركية الاستئنافية لملف الدعوى ومرافقاته، وحيث إنه بالاطلاع على مستندات الشحن من غير الفاتورة يتضح بأنه قد تم تصنيع المواد المستوردة بشركة.....جمهورية مصر العربية وتحويل الأموال كان لشركة (.....) بالأمارات، وكما يتضح بأن (شركة.....) مقرها بمنطقة حرة بدولة الإمارات العربية المتحدة مما يتضح معه وجود وسيط أجنبي باعتبار أن الشركات الواقعة بمناطق حرة تعامل معاملة الدول الأجنبية وفقًا لما جاء بالمادة (٨٨) من نظام الجمارك الموحد، وحيث إنه بمراجعة الفواتير يتضح وجود شركة (.....) السويسرية مباعة للمستورد حيث يتضح بأنه هناك وسيط أجنبي جاء وصفه بالفاتورة بأن هو مسلم الإرسالية مما يتبين معه الإخلال بشروط الاعفاء وفقًا للمادة (١٧) من الاتفاقية تيسير التبادل التجاري بين دول العربية، ذلك إنه وفقًا لما هو موضح بمستندات الشحن بأن الصفقة لم تتم مع المورد بطريقة مباشرة وإنما كان عن طريق دخول وسطاء أجانب بعملية البيع، ولا ينال من ذلك ما دفعت به المستأنف ضدها ذلك أن حجب الاعفاء من قبل الهيئة جاء بسبب وجود وسيط من منطقة حرة بالإضافة إلى أن المستأنف ضدها لم تقم بتوضيح علاقة شركة (.....) في الصفقة وماهي صفتها كتسليم للإرسالية بشكل مباشر إلى المملكة العربية السعودية، الأمر الذي ثبت معه لدى اللجنة وجود الوساطة بين الشركة السويسرية والمستأنف ضدها، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-235263*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي بجميع ما قضى به، وتأييد مسلك الهيئة، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CAR-2025-247372

الدعوى رقم: AC-2025-247372

المفاتيح:

جمركي– رسوم جمركية – تحصيل رسوم – فروقات جمركية – اختلاف البنود– تقديم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CSR-2024-240661*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض. القاضي برد دعوى المستورد فيما يتعلق باعتراضه على قـرار التحصيـل محل الدعوى. وحيث ثبت للجنة الاسـتئنافية أن إفـادة الإدارة العامة للقيود والتعريفة تُعد المرجع الفني المختص في التبنيد، وأن ما انتهت إليه يسـتند إلى الشـروحات الفنيـة المعتمدة من جهـة الخبرة المختصة. ولا يعتدّ بالاعتراضات المرسـلة أو بطلب خبرة مـن جهة أخرى لعدم تأثيرها على سـلامة التصنيف. ومؤدى ذلـك؛ تأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية قد تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الجمركية الابتدائية على قرار التحصيل الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (.....) لعام ١٤٤٥هـ، المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي قدره (٢١ ,٨٣٧ ,١٦٣ ,٢) مليونان ومائة وثلاثة وستون ألفًا وثمانمائة وسبعة وثلاثون ريالًا وإحدى وعشرون هللة، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض قرارها – محل الاستئناف– القاضي منطوقه بما يأتي:

«رد دعوى المدعية/ فرع شركة.....(سجل تجاري رقم.....) المتعلقة بقرار التحصيل رقم (.....) وتاريخ ٢٢/ ٠٩/ ١٤٤٥هـ، بمبلغ قدره (٢١ ,٨٣٧ ,١٦٣ ,٢) مليونان ومائة وثلاثة وستون ألف وثمانمائة وسبعة وثلاثون ريالًا وواحد وعشرون هللة.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن القرار محل الاستئناف قد اعتمد على إفادة إدارة التعريفة الجمركية واعتبرت إفادتها هي الفيصل في الدعوى بينما هي إدارة تابعة للمدعى عليها، كما أغفلت اللجنة الدفوع الجوهرية المقدمة ذلك إن من الواجب في جميع الأحوال أن تصرح المحكمة في أسباب حكمها بالدفع الجوهري، كما ناقض القرار نفسه بأن قواعد النظام المنسق تراعي أصل المادة من وجهين تتمثل في عدم صحة ما انتهى إليه القرار بأن العبرة في صحة التبنيد هو « أصل المادة» دون التطرق للصفة الرئيسية للمنتج، وأن أصل المادة في الصنف محل الاعتراض هو كيك إلا أن القرار أهمل هذا الأمر بالكلية، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلًا ونظره مرافعة، ونقض القرار الابتدائي، وإلغاء الفروقات الجمركية للبنود محل الخلاف.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأنه تبين من خلال الفحص بأن المنشأة قامت بالتصريح عن قيمة البضائع للإرساليات الواردة لعدد (١) بيان جمركي بقيمة أدنى من القيمة الجمركية الصحيحة، وأخضعت لبند جمركي غير صحيح برقم (.....) والصحيح هو البند الجمركي رقم (.....)، إضافة إلى إخضاعها لبنود تعريفة جمركية خاطئة لعدد (١٦٦) بيان جمركي الأمر الذي بناءً عليه صدر قرار التحصيل محل الدعوى، كما أن الهيئة تتمسك بما تم

التوصل إليه من نتائج بعد الاطلاع ودراسة المستندات المتعلقة بالإرساليات والتي بناءً عليها تم اكتشاف مخالفة الشركة وترتب عليها فروقات جمركية، فضلًا عن كون الإدارة المختصة بتحديد البند الجمركي الصحيح هي الهيئة دون غيرها، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنه لم يخرج عما سبق تقديمه في لائحة الاستئناف، واختتمت بطلب إلغاء الفروقات الجمركية للبنود محل الخلاف.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ١٢/ ٠٢/ ١٤٤٧هـ، الموافق ٠٦/ ٠٨/ ٢٠٢٥م، وفي تمام الساعة (٠١:٣٤) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدَّم من شركة.....على القرار رقم (*CSR-2024-240661*) وتاريخ ١٠/ ١٢/ ٢٠٢٤م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم الإبلاغ بالقرار الابتدائي بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٤م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ ٢٦/ ٠١/ ٢٠٢٥م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث إن أساس النزاع الماثل يرتكز على اعتراض الشركة المستأنفة على قرار التحصيل محل الدعوى رقم (٤٢٥٨٩/ ١٤٤٥) لعام ١٤٤٥هـ، وحيث إنه بالاطلاع على إفادة الإدارة العامة للقيود والتعريفة والتي قامت بدراسة الأصناف وفقًا للنظام وقواعد التبنيد، وبناءً على الشروحات الفنية للوارد التي قدمتها الهيئة، وهي جهة الخبرة المختصة بتبنيد الأصناف حيث إنها هي الإدارة الفنية المؤهلة لتحديد الصنف الوارد، وبالتالي فإن التصنيف لا يؤثر فيه مجرد الاعتراض المرسل عليه وطلب الخبرة من جهة أخرى، وعليه فإنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تقدمت به الشركة المستأنفة من دفوع لا تغير من النتيجة التي انتهى إليها القرار، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه، عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، المقدم من/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CSR-2024-240661*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانيًا: رفضه موضوعًا، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-234437

الدعوى رقم: AC-2024-234437

المفاتيح:

جمركي– رسـوم جمركيـة – تحصيل رسـوم – فروقـات جمركية – تقديـم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية –استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبة المسـتورد بإلغـاء القرار الابتدائي رقـم (*CTR-2024-171054*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض. القاضي بسلامة مسلك هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالمطالبة بفروقات الرسـوم الجمركية المبينة في قرار التحصيل محل الدعوى. وحيث ثبت للجنة الاسـتئنافية أن ما أورده المستورد من وجود سـبب للتنحي قائم، لثبوت اشتراك عضو الدائـرة فـي إصدار القـرار الابتدائي وتوجيه إشـعار التدقيـق الميداني من الموظـف ذاته بما ينـدرج ضمـن حالات المنـع الواردة في المـادة (٩٤) من نظام المرافعات الشـرعية. كما أن البطـلان المقرر في المـادة (٩٥) متحقق لتوافـر إحدى تلك الحالات. وعليـه يكون اعتماد القرار الابتدائي قد شـابه مانع من موانع صحة نظر الدعوى. ومؤدى ذلك؛ قبول الاسـتئناف وإلغاء القرار الابتدائي وإعادة الدعوى للجنة الابتدائية لنظرها من جديد.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

- المادة (٤٤) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.
- المادة (٩٤-٩٥) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ٠١/ ١٤٣٥هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية في أنه تبين لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك بعد التدقيق اللاحق من خلال إجراءات الفحص المطبقة، أن المدعية قدمت فواتير متدنية في القيمة بهدف التهرب من سداد الرسوم الجمركية المستحقة لعدد (١٠٢) بيان جمركي، حيث قامت المؤسسة بتقديم فواتير شراء في البيانات الجمركية تحتوي على أسعار لا تتطابق مع الأسعار الواردة في الدفاتر المحاسبية «سجلات المؤسسة»، مما أدى إلى ضياع جزئي في الرسوم الجمركية المستحقة لخزينة الدولة، كما ثبت لدى الهيئة من خلال زيارتها الميدانية لموقع المؤسسة وبعد الاطلاع على سجلاتها أن القيم الحقيقية للإرساليات الواردة حسب ما تظهره سجلاتها أنها تزيد عن القيم المصرح عنها للجمرك عن تنظيم البيان الجمركي، وعليه أصدرت الهيئة قرارها رقم (.....) لعام ١٤٤١هـ لتحصيل تلك الفروقات، وبتاريخ ٢٣/ ٠١/ ٢٠٢٣م تقدمت المؤسسة باعتراضها على قرار التحصيل الصادر في حقها أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض وبعد اطلاع اللجنة على لائحة اعتراض المؤسسة وعلى كامل المستندات المرفقة، أصدرت قرارها القاضي منطوقه بما يأتي:

«-سلامة مسلك هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالمطالبة بفروقات الرسوم الجمركية المبينة في قرار التحصيل رقم (.....) لعام (١٤٤١هـ) محل الدعوى.».

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بسقوط المطالبة المالية بوفاة مالك المؤسسة، وأن القرار الابتدائي باطل لاشتراك أحد أعضاء اللجنة بصفته الوظيفية السابقة وإبداء الرأي فيها، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلًا، وإلغاء القرار المستأنف عليه، وإلغاء قرار التحصيل رقم (.....) لعام ١٤٤١هـ واعتباره كأن لم يكن ومحو كافة الآثار المترتبة عليه.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن وكيل المستأنف لم يناقش اللجنة الابتدائية في شأن وفاة مالك المؤسسة رغم تمكينه من ذلك، وأن الهيئة متمسكة بما انتهى إليه القرار الابتدائي محل الاعتراض، وكذلك بسلامة مسلكها في إصدار قرار التحصيل رقم (.....) لعام ١٤٤١هـ نتيجة عدم التزام المؤسسة بالسياسات والإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح الجمركي، واختتمت المكرة الجوابية بذكر أن الهيئة تترك للجنة تقرير ما تراه حيال الدفع المقدم من المستأنف، وحيال ما نصت عليه المادة (١٥٩) من نظام الجمارك الموحد.

وفي يوم الخميس بتاريخ ١٦/ ٠٧/ ١٤٤٦هـ، الموافق ١٦/ ٠١/ ٢٠٢٥م، الساعة (١٠:٢٣) صباحًا، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية جلستها للنظر في الاستئناف المقدَّم من/ مؤسسة.....، على القرار رقم (*CTR-2024-171054*) وتاريخ ٠٧/ ٠٩/ ١٤٤٥هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدَّم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٤/ ٠٣/ ٢٠٢٤م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ ٠٢/ ٠٤/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وبالنظر لما قدمه الأطراف من دفوع؛ وحيث تبيّن بعد الاطلاع على ملف الدعوى أن القرار محل الاستئناف صادر عن اللجنة الابتدائية الثالثة بالرياض بعضوية الأستاذ (.....)، كما تبين أن الإشعار الموجه

إلى المستورد بالتدقيق الميداني لقرار التحصيل محل الدعوى كان من الأستاذ (.....) بصفته.....، وحيث إنه بالاستناد للمادة (٤٤) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية والتي نصت على أنه: «يخضع طلب التنحي والرد لعضو الدائرة للأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم بحسب الأحوال وبما يتفق مع طبيعة الدعوى.....»، وبالاطلاع على المادة (٩٤) من نظام المرافعات الشرعية والتي تنص على أنه: «يكون القاضي ممنوعًا من نظر الدعوى وسماعها ولو لم يطلب ذلك أحد الخصوم في الأحوال الآتية: ه- إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء، أو كان قد سبق له نظرها قاضيًا أو خبيرًا أو محكمًا، أو كان قد أدى شهادة فيها، أو باشر إجراء من إجراءات التحقيق فيها.»، كما نصت المادة (٩٥) من نظام المرافعات الشرعية على بطلان عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة في المادة (٩٤) من ذات النظام ولو تم باتفاق الخصوم، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه خلصت اللجنة الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ مؤسسة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CTR-2024-171054*)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها من جديد، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-244279

الدعوى رقم: CF-2024-244279

المفاتيح:

جمركي– رسـوم جمركيـة – تحصيل رسـوم – فروقـات جمركية – تقديـم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية – مركبات –عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبـة المسـتورد بإلغاء القـرار الابتدائي رقـم (*CFR-2024-233471*)، الصـادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض. القاضي برد دعوى المستورد فيما يتعلق باعتراضه على قرار التحصيل الجمركي محل الدعوى. وحيث ثبت للجنة الاستئنافية أن ما أورده المستورد في لائحته من اعتماده منذ سنوات على البند الجمركي الذي يطبقه، ومن أن توجيهًا سابقًا من الجمرك أو دراستين سابقتين للوارد يساندان موقفه، غير مؤثر؛ إذ لم يثبت أن المستند المقدم صـادر عن جهة الاختصاص، كما لم يثبت صدور دراسـتين بنتيجتيـن مختلفتين، فضلًا عن أن الإفادة الصادرة من إدارة القيود أكدت أن البند (٨٧٠١) ينطبق على الوارد محل الخلاف وفق شـروحات منظمة الجمارك المتعلقة بجرارات الطرق. ومؤدى ذلك؛ رفض الاسـتئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.**

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المستأنفة تقدمت بالاعتراض أمام اللجنة الابتدائية ضد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك التي أصدرت في حقها قرار التحصيل رقم (.....) وتاريخ ١٢/ ٠٥/ ١٤٤٥هـ المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي وقدره (١,٧١٤,٥٥٩,٣١) مليون وسبعمائة وأربعة عشر ألفًا وخمسمائة وتسعة وخمسون ريالًا سعوديًا وواحد وثلاثون هللة، حيث صدر قرار التحصيل بناء على ما تبين للهيئة من عدم التزام الشركة بالسياسات والإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح الجمركي لعدم إضافة تكاليف الشحن إلى قيمة الصفقة المصرح عنها، بالإضافة إلى عدم التزام الشركة ببند التعرفة الجمركية الواجب التطبيق، مما ترتب عليه ضياع جزئي في الرسوم الجمركية المستحقة لخزينة الدولة لعدد (٣٧) بيان جمركي، وبعد دراسة الدعوى من قبل اللجنة الابتدائية أصدرت قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

«أولًا: قبول الدعوى شكلًا.

ثانيًا: رد دعوى المدعية فيما يتعلق باعتراضها على قرار المدعى عليها بشأن تحصيل الرسوم الجمركية رقم: (.....) وتاريخ ١٤٤٥/ ٠٥/ ١٢هـ بمبلغ وقدره (١,٧١٤,٥٥٩,٣١) مليون وسبعمائة وأربعة عشر ألفًا وخمسمائة وتسعة وخمسون ريالًا سعوديًا وواحد وثلاثون هللة محل الدعوى.».

وحيث لم يلق القرار قبولًا لدى الشركة المستأنفة تقدمت بلائحة اعتراض اطلعت عليها اللجنة وتبين أنها تتضمن ما ملخصه أن الشركة لأكثر من (١٢) سنة وهي تستورد هذا النوع من (رؤوس تريلات) وتخضعها للبند (.....) برسم (١٢٪) ولم تواجه أي مشكلة سوى في بياني الاستيراد رقم (.....) ورقم (.....) بعد أن أخضعها الجمرك للبند رقم (.....) برسم (١٥٪)، كما جرى رفع طلب من قبل الشركة فوردت الإفادة من الهيئة -إدارة التعرفة والقيود- بإخضاع الوارد للبند الصحيح (.....) برسم (١٢٪) مؤكدًا بأن الجمرك لا يزال حتى يومنا هذا يخضع واردات الشركة للبند رقم (.....) برسم (١٢٪)، كما أن اللجنة الابتدائية استندت في أسباب قرارها إلى المادة (١٢٧) من نظام الجمارك الموحد وهو استناد

غيـر ملاق وذلك لأن إدارة القيود لم تطلب أي مسـتندات من الشـركة وإنما اعتمدت دراسـتها في تصنيف الواردات على نسـخة من بيانات الاستيراد تلقتها من إدارة التدقيق ويتضح أنها بنت إفادتها على شـروحات مجتزأة من شـروحات منظمة الجمارك التي تشترط أن يتم التصنيف من واقـع المعاينة الفعلية ولا يكفي الاعتماد على المسـتندات، وكان الأولى أن تطلب من الشـركة تقديم ما يثبت صحة تصنيفها للواردات وإن لم تقتنع فإنه يتوجب عليها الشخوص على معرض الشـركة أو الجمـرك ومعاينـة الوارد، وأضافـت اللائحة أن إفـادة إدارة القيود تعتبـر غير قانونية لمخالفتها القواعد العامة لتفسير النظام المنسق، فضلًا عن أن البند رقم (٨٧٠١) برسم (١٥٪) لا ينطبـق علـى الـوارد لكون الـوارد مخصص لنقـل البضائع بينما يشـمل هذا البنـد الجرارات التـي عملها الجـر والدفع فقط، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاسـتئناف شـكلًا وإلغاء القرار الابتدائي محل الاستئناف، والحكم بعدم استحقاق هيئة الزكاة والضريبة والجمارك باستحصال فروقات الرسـوم الجمركية المفروضة بقرار التحصيل، والزام الشركة المستأنفة بسداد فروقات الرسوم الجمركية المترتبة بسبب عدم إضافة أجور الشحن والبالغة (٩٨ , ٩٢٤ , ٤) أربعة الاف وتسعمائة وأربعة وعشرون ريالا وثمانية وتسعون هللة.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابية تضمنت ما ملخصه أنه لتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير من حيث الوقت والتكلفة، تقبل الجمارك المسـتندات والوثائق المقدمة من المسـتوردين انطلاقًـا من أن الأصل فيما يقدم لهـا أنـه صحيـح، على أن يكـون التدقيق بعـد الفسـح والتأكد من صحـة المسـتندات والوثائق المقدمـة وسلامة الإجـراءات، وإذا ثبت للهيئة عدم صحتها فإنها تسـتوفي الرسـوم والضرائب والغرامـات التي كانـت معرضة للضياع على خزينـة الدولة، وحيث إن المسـتأنفة تقوم باختيار بند تعرفة جمركية «هياكل سـيارات محتوية على غرف قيادة» برقم (.....) برسـم (١٢٪)، والصحيح أن الصنف الوارد لها يخضع لبند تعريفة رقم (.....) وبنسبة رسم (١٥٪) وذلك بحسـب إفـادة إدارة القيود والتعرفة التي أفادت بأن شـروحات منظمـة الجمارك العالمية نصت علـى أنـه «يقصد بجـرارات الطرق» المركبـات ذات المحرك المصممة لقطر أو سـحب نصف المقطورات لمسـافات طويلة، وتشـكل جرارات الطرق والنصف مقطـورات معًا مزيجًا يعرف بالعديد من المسميات (مثل «الشاحنات المفصلية، مقطورات الجرارات، الخ)، وتحتوي عادةً هذه العربات على محرك ديزل ويمكن قيادتها بسرعات أعلى من السرعات المرورية المسموح

بهـا فـي المناطق الحضرية على شـبكة الطرق (بمعنى، الشـوارع بوجه عام بمـا في ذلك الطرق العادية والسـريعة) وهي بكامل حمولتها، وتكون بهذه المركبات كابينة مغلقة للسائق وللركاب وأحيانًـا بتيسـيرات للنوم، وهو ما ينطبق على واردات الشـركة محل قـرار التحصيل، واختتمت المذكرة الجوابية بطلب الحكم برفض الاسـتئناف المقـدم وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يـوم الأربعاء بتاريـخ ٠٥/ ٠٩/ ١٤٤٦هـ، الموافـق ٠٥/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، وفي تمام السـاعة (٠١:٤٣) مسـاءً، عقـدت اللجنة الجمركيـة الاسـتئنافية بالرياض جلسـتها وذلك عبر التواصـل المرئـي طبقًـا لإجراءات التقاضـي المرئي عن بعد، اسـتنادًا إلى ما جاء فـي البند رقم (١) من المادة الخامسـة عشـرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمـر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريـخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ للنظر في الاسـتئناف المقدَّم من شـركة..... شركة شخص واحد على القرار رقم (*CFR-2024-233471*) الصادر عن اللجنة الجمركيـة الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاسـتئناف المقدَّم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسـوم الملكي رقـم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعـد عمـل اللجان الزكويـة والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٢٤/ ٠٩/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يسـتتبع قبول الاسـتئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وحيـث إنه بـاطلاع اللجنة الجمركية الاسـتئنافية على ملف الدعـوى ومرفقاته، تبين أن قرار التحصيل مبني على أساسين وهما (عدم إضافة تكاليف الشحن لقيمة الصفقة – اختيار بند

تعرفة جمركية غير صحيح)، وحيث إن ما تعترض عليه المستأنفة هو الفروقات المتعلقة بعدم التزامها بتطبيق بند التعرفة الجمركية الواجب التطبيق لعدد (٢٠) بيان جمركي المترتب عليها فروقات بمبلغ (٣٣, ٦٣٤, ٧٠٩, ١) ريال، وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولًا على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تدفع به المستأنفة من أنها تستورد الأصناف محل الخلاف منذ سنوات على البند الذي قامت بتطبيقه بناءً على توجيه الجمرك بعد رفعها طلب لتحديد البند الصحيح، ذلك أنه بعد الاطلاع على ما أرفقه من مستند لإثبات صحة ذلك الدفع لم يتبين في المستند المذكور وجود ما يفيد بأنه صادر من الجمرك أو الهيئة أو إدارة التعرفة والقيود، كما لا ينال من سلامة ما انتهى إليه القرار الابتدائي ما دفعت به المستأنفة من أنه تمت دراسة الوارد مرتين، ذلك أن الدراسة قائمة لتحديد البند الصحيح الواجب التطبيق ولا يوجد ما يثبت أن الدراستين صدرت بنتيجتين مختلفتين، أما ما دفعت به المستأنفة من أن البند رقم (.....) برسم (١٥٪) لا ينطبق على الوارد لكون الوارد مخصص لنقل البضائع بينما يشمل هذا البند الجرارات التي عملها الجر والدفع فقط فمردود، بالنظر إلى أن الإفادة المقدمة من إدارة القيود تضمنت أن شروحات منظمة الجمارك نصت على أنه: «يقصد بجرارات الطرق» المركبات ذات المحرك المصممة لقطر أو سحب نصف المقطورات لمسافات طويلة، وتشكل جرارات الطرق والنصف مقطورات معًا مزيجًا يعرف بالعديد من المسميات (مثل «الشاحنات المفصلية، مقطورات الجرارات، الخ)»، عليه فإن تفصيل البند المذكور هو ما ينطبق على الوارد محل الخلاف خلافًا لما تذكره المستأنفة من أن البند معد فقط للجرارات التي عملها الجر والدفع، فالبند يشمل أصناف أخرى منها مركبة ذات محرك مصممة لقطر أو سحب نصف مقطورات لمسافات طويلة أو ما يسمى بالشاحنات المفصلية ويمكن قيادتها في الشوارع وهي بكامل حمولتها، وعليه فإن ما تم ذكره من مواصفات في الإفادة تجد اللجنة أنها تشمل الوارد محل الخلاف، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعينًا رفضه.

وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا، من مقدمه/ شركة.....التجارية شركة شخص واحد، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقم (*CFR-2024-233471*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانيًا: رفض الاستئناف موضوعًا، للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CR-2025-232815

الدعوى رقم: AC-2024-232815

المفاتيح:

جمركي– رسـوم جمركيـة – تحصيل رسـوم – فروقـات جمركية – تقديـم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية – أقمشة –عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- مطالبة المسـتورد بإلغـاء القرار الابتدائي رقـم (*CTR-2023-139490*)، الصـادر عن اللجنة الجمركيـة الابتدائيـة الثالثـة بالرياض. القاضـي بقبول الاعتراض شـكلًا ورفضـه موضوعًا والحكم بسـلامة مسـلك الهيئة في المطالبة باستحصال فرق الرسـوم الجمركية بعد استبعاد فـروق البيـان محل الدعـوى وتعديل المبلغ المسـتحق وذلك علـى النحو الـوارد في القرار الـذي يحـال إليه منعًـا للتكرار. وحيث ثبت للجنة الاسـتئنافية أن ما أورده المسـتورد بشـأن ثلاثـة بيانات اسـتيراد غير صـادر فيها قرار من لجنة التعرفة غير مؤثـر، لكون القرار الابتدائي قد اسـتبعد فروقات البيـان (.....) لعدم مطابقة البند المسـتخدم، مما خفّض الفروقات المسـتحقة إلـى (٩٦٣ , ٢٩٩ ريـالًا). كمـا تبيّن أن قرارات لجنـة التعرفة المتعلقـة بالبيانين (١٤١٩٩١) و(١٤٦٠٠٤) وردت غيـر واضحة رغم طلب تقديمها بشـكل جلي، ولم يقدم المسـتأنف أيّ مسـتند يدعم دفعه. مؤدى ذلك؛ رفض الاسـتئناف وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به.

المستند

- المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن الشركة المستأنفة تقدمت بدعواها أمام اللجان الجمركية للاعتراض على قرار التحصيل الصادر ضدها عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (.....) لعام ١٤٤٠هـ، والمترتب عليه فروقات رسوم جمركية عن مستوردات الشركة بمبلغ إجمالي قدره (١٩٠ ,٣٢٧) ثلاثمائة وسبعة وعشرون ألفًا ومئة وتسعون ريالًا، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها محل الاستئناف بقبول الاعتراض شكلًا ورفضه موضوعًا والحكم بسلامة مسلك الجمارك في المطالبة باستحصال فرق الرسوم الجمركية الواردة في قرار التحصيل رقم (.....) لعام ١٤٤٠هـ، مع استبعاد فروق الرسوم الجمركية الخاصة ببيان الاستيراد رقم (.....) بفئة رسم (١٢٪)، مع تعديل المبلغ المطالب به ليكون (٩٦٣ ,٢٩٩) مائتان وتسعة وتسعون ألف وتسعمائة وثلاثة وستون ريالًا، وذلك على النحو الوارد في منطوق وأسباب القرار محل الاستئناف الذي يحال إليه منعًا للتكرار.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن مدير عام الإدارة العامة للتدقيق الجمركي قام بإبلاغ الشركة بقرار لجنة التعرفة والدراسات بالهيئة العامة للجمارك حول تحديد بند التعريفة الجمركي لإرسالية أقمشة منوعة والمتضمن أن اللجنة اطلعت على بيانات الاستيراد بالأرقام (.....)، (.....)، (.....)، (.....)، (.....)، (.....)، (.....) وعينتين من البيان رقم (.....) والتي هي عبارة عن أقمشة سادة مصبوغة بخيوط سدى ولحمة من مادة البوليستر بنسبة ١٠٠٪ والخيوط مصنوعة من شعيرات مستمرة، وبناء عليه فإن الواردات تخضع للبند (.....) وهو مشمول برسوم (٥٪)، وتوضح الشركة أن ممثل المدعى عليها لم يجب عن أي من البيان المشار إليه أعلاه وعن خطأ الهيئة في احتسابها مشمولة بـ(١٥٪) مع وجود

إبلاغ بنسبة (٥٪)، كما أنه بخصوص بيانات الاستيراد بالأرقام (.....)، (.....)، (.....) وجزء من البيان رقم (.....) فإنها تخضع للبند الفرعي برسم (١٢٪) وجزء منها يخضع لرسوم (١٠٪) وهو ما لم يتم الإجابة عليه من قبل ممثل المدعى عليها، كما أن البيانات بالأرقام (.....)، (.....)، (.....) لم يتم البت فيها ولم يصدر قرار من لجنة التعريفة والدراسات بخصوصها وبالتالي فلا وجاهة في إصدار قرار التحصيل قبل أن يتم البت فيها، وتؤكد المستأنفة بأنها لازالت مستمرة في الاستيراد من أغلب الشركات والمصانع التي كانت ضمن بيانات الاستيراد محل القرار، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاعتراض شكلًا وموضوعًا و تعديل مبلغ قرار التحصيل بما يتناسب مع قرار لجنة التعريفة والدراسات بالهيئة العامة للجمارك.

وبطلب الإجابة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك قدمت مذكرتها الجوابية بتاريخ ٠٦/ ٠٥/ ٢٠٢٤م التي تضمنت ما ملخصه أن القرار محل الاستئناف صدر بتاريخ ٠٤/ ٠٧/ ١٤٤٤هـ الموافق ٢٦/ ٠١/ ٢٠٢٣م ولم تتقدم الشركة باستئنافها إلا بتاريخ ٠٣/ ٠٣/ ٢٠٢٤م مما يتبين معه عدم تقديمها للاستئناف خلال المدة النظامية، كما أن اللجنة الابتدائية في قرارها محل الاستئناف استبعدت الفروق الخاصة بالبيان الجمركي رقم (.....) بفئة رسم (١٢٪) لاختلاف البند المستخدم عن البند المذكور في قرار لجنة التعرفة رقم (.....) بتاريخ ٠٥/ ٠٦/ ١٤٤١هـ ورقم (.....) بتاريخ ٢٤/ ٠٨/ ١٤٤٠هـ الصادر على أصناف مطابقة لهذه الأصناف والذي صدر بناء عليها قرار التحصيل حيث إنها تمثل الجهة الفنية المختصة بتحديد البنود الجمركية واجبة التطبيق وفقًا للاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع، واختتمت المذكرة الجوابية بطلب الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلًا، واحتياطيًا رفضه موضوعًا وتأييد القرار الابتدائي في كل ما قضى به.

وبتاريخ ١٢/ ٠٥/ ٢٠٢٤م قدمت الشركة المستأنفة مذكرة للرد على ما جاء في جواب هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وقد تضمنت المذكرة ما ملخصه أن الشركة لم تستلم القرار أو تبلغ به إلا بتاريخ ٠٨/ ٠٢/ ٢٠٢٤م وتقدمت بالاعتراض عليه بتاريخ ٠٣/ ٠٣/ ٢٠٢٤م وبالتالي فإن الاعتراض مقبول شكلًا، كما تضمنت المذكرة تكرارًا لما سبق ذكره في لائحة الاستئناف واختتمت بذات الطلبات الواردة فيها.

وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدّم من قبل الشركة وجواب الهيئة بشأنه، تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائمًا عليه من أسباب.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ ٠٨/ ٠٢/ ٢٠٢٤م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ ٠٣/ ٠٣/ ٢٠٢٤م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (١٦٣) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وما انتهى إليه القرار الابتدائي محل الاستئناف، وما قدمه أطراف الدعوى من دفوع، وحيث تبين للجنة الاستئنافية بعد دراستها للدعوى أن الخلاف بين الشركة وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك يكمن في اعتراض المستأنفة على قرار اللجنة الابتدائية بشأن قرار التحصيل رقم (.....) لعام ١٤٤٠هـ الذي ترتب عليه فرض فروقات رسوم جمركية على الشركة المستأنفة بمبلغ إجمالي قدره (١٩٠,٣٢٧) ثلاثمائة وسبعة وعشرون ألفًا ومئة وتسعون ريالًا، بسبب عدم التزام الشركة بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتبنيد حيث اختارت الشركة البند الجمركي رقم (.....) بفئة رسم (٥٪) في حين أن الوارد يخضع للبند الجمركي رقم (.....) بفئة رسم (١٢٪).

وحيث نصت المادة (١٤٧) من نظام الجمارك الموحد على أنه: «أ- يجوز للمدير العام أن يصدر القرارات اللازمة لتحصيل الضرائب «الرسوم» الجمركية والرسوم الأخرى والغرامات الجمركية الثابتة التي تخلف المكلف عن أدائها. ب- يجوز الاعتراض على قرارات

التحصيل لدى الإدارة خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ التبليغ، غير أن ذلك لا يوقف التنفيذ إلا إذا أديت عن المبالغ المطالب بها تأمينا بموجب كفالة بنكية أو نقدية»، كما نصت المادة (٥٧) من نظام الجمارك الموحد على أنه: «تستوفى الضريبة «الرسوم» الجمركية وفقًا لمحتويات البيان الجمركي و إذا أظهرت نتيجة المعاينة فرقًا بينها و بين ما جاء في البيان الجمركي، فتستوفى هذه الضريبة «الرسوم» الجمركية على أساس هذه النتيجة، مع عدم الإخلال بحق الجمارك»، وحيث نصت المادة (١٧٦) من ذات النظام على أنه: «مع عدم الاخلال بالنظم والقوانين الأخرى النافذة بالدولة تكون مدة التقادم فيما يخص إدارة الجمارك إذا لم تجر ملاحقة بشأنها على النحو التالي: ٢- خمس سنوات للحالات التالية ما لم تجر مطالبة بشأنها: ج- لتحصيل الضرائب-الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى التي لم تحصل لخطأ من الدائرة الجمركية ابتداءً من تاريخ تسجيل البيان الجمركي».

وبناء على ما تقدم وحيث قامت الهيئة بالتدقيق على بيانات الاستيراد والسجلات الخاصة بالشركة المستأنفة وتبين لها وجود خطأ في التبنيد، حيث تم التصريح في المستندات المقدمة أن الإرسالية عبارة عن (أقمشة) أخضعت من قبل المستورد للبند الجمركي رقم (.....) بفئة رسم (٥٪) تعود الى وصف البند (أشرطة أخرى مصبوغة)، وحيث إنه بمعاينة الفواتير والشروحات الفنية تبين للهيئة بأن الوارد الفعلي يجب أن يخضع لبند التعرفة الصحيح وهو البند رقم (.....) بنسبة رسم (١٢٪) وفقًا لما جاء في قرار لجنة التعرفة والدراسات بالهيئة رقم (.....) وتاريخ ٠٤/ ٠٧/ ١٤٣٧هـ الذي يفيد بأن الصنف الوارد عبارة عن (أقمشة رجالي منسوجة من بوليستر ١٠٠٪ تخضع للبند الجمركي رقم (.....) فئة رسم ١٢٪)، ولا ينال من ذلك ما يدفع به المستأنف من أن بعض بيانات الاستيراد أخضعت من قبل الهيئة إلى فئة (١٢٪) والأخرى (١٠٪) وأنه لم يتم تعديل ذلك في احتساب الفروقات الجمركية الواجبة السداد، ذلك أن الثابت بموجب جدول البيانات الخاضعة إلى رسوم التحصيل أن الهيئة تطلب سداد فرق الرسوم الجمركية بين ما تم التصريح به أثناء الفسح النهائي وهو البند رقم (.....) بفئة رسم (٥٪) والبند الصحيح المطابق للوارد الفعلي وهو البند رقم (.....) بفئة رسم (١٢٪)، مما يتبين معه أن الهيئة لم تخضع أي بيان على فئة رسم (١٠٪)، كما أن ما جاء في قرار التعرفة كان شرح للبند الرئيسي والفرعي والفرق بينهما، كما لا ينال من سلامة ما

انتهى إليه القرار الابتدائي ما يذكره المستأنف من وجود ثلاث بيانات استيراد برقم (.....)، (.....)، (.....) لـم يتـم صدور قرار فيها من لجنة التعرفة ولم يتم البت فيها في حين أنه تم احتساب تلك الإرساليات ضمن قرار التحصيل، ذلك أن الثابت بموجب ما جاء عليه القرار الابتدائي محل الاستئناف أنه تم استبعاد الفروق الخاصة بالبيان الجمركي رقم (.....) بفئة رسم (١٢٪) لاختلاف البند المستخدم عن البند المذكور في قرار لجنة التعرفة رقم (.....) بتاريـخ ٠٥/ ٠٦/ ١٤٤١هـ ورقم (.....) بتاريـخ ٢٤/ ٠٨/ ١٤٤٠هـ الصادر على أصناف مطابقـة لهذا الصنـف ليصبح اجمالـي الفروقات الواجبة السـداد (٩٦٣ , ٢٩٩) مائتان وتسـعة وتسـعون ألف وتسعمائة وثلاثة وسـتون ريالًا بدلا من (١٩٠ , ٣٢٧) ثلاثمائة وسبعة وعشرون ألفًا ومئة وتسعون ريالًا، وأما فيما يخص بيانات الاستيراد (.....) و رقم (.....) وحيث إن قـرار لجنـة التعرفة رقـم (.....) بتاريـخ ٠٥/ ٠٦/ ١٤٤١هـ ورقـم (.....) بتاريخ ٢٤/ ٠٨/ ١٤٤٠هـ المرفـق بملف الدعوى تبين أنه غير واضح ممـا يتعذر معه فحصه للتحقق مـن صحة ما دفع به المسـتأنف، وحيث جـرى توجيه الطلب لطرفي الدعـوى لتقديم القرارات المشـار إليها بشـكل واضـح لمعرفـة إن كان تلك البيانات مـن ضمن ما تم إخضاعـه بفروقات رسـوم التحصيل من عدمه، وحيث لم يتم تقديم تلك المسـتندات التي تدعم ادعاء المسـتأنف الأمر الذي يتقرر معه رفض الاستئناف المقدم وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، عليه خلصت اللجنة الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولًا: قبول الاستئناف شكلًا من مقدمه/ شركة.....، سجل تجاري رقم (.....)، ضد القرار الابتدائي رقـم (*CTR-2023-139490*) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

ثانيًا: رفض الاسـتئناف موضوعًـا، وتأييد القرار الابتدائي في جميـع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-246647

الدعوى رقم: AC-2024-246647

المفاتيح:

جمركي- رسوم جمركية - تحصيل رسوم - فروقات جمركية - تقديم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية - عطورات -عدم استحقاق المسترد.

الملخص

- **مطالبة المستوردة اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بمدينة الرياض ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك؛ بالنظر في الاعتراض على قرار الهيئة القاضي بتحصيل فروقات رسوم جمركية تبلغ (٨٧٧ , ٦٧١ , ٣) ريال. وحيث ثبت للجنة الجمركية عدم صحة ما دفعت به المستوردة من أن تلك المبالغ لا ترتبط بالبضائع المستوردة، وإنما تمثل مقابل خدمات فنية وإدارية وحقوق استخدام علامات تجارية غير مشروطة بالبيع، ولا تدخل ضمن عناصر القيمة الجمركية وفق أحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية. وذلك بعد فحص اللجنة للمستندات والمراسلات، وعدم توافر شروط إضافة الأتاوة إلى القيمة الجمركية، مع إقرار المستوردة بسداد الرسوم الجمركية المستحقة وقت الاستيراد وفق القواعد النظامية. مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلًا، وردّها موضوعًا، وتأييد قرار التحصيل محل النزاع.**

المستند

- المادة (٥) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

- المادة (٢٧، ١٤٧، ١٢٦) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى للنظر في الاعتراض المقدم من (شركة.....)، سجل تجاري رقم (.....) على قرار التحصيل الصادر من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (.....) لعام (١٤٤٤هـ) المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي وقدره (٨٧٧, ٦٧١, ٣) ثلاثة ملايين وستمائة وواحد وسبعون ألفًا وثمانمائة وسبعة وسبعون ريالًا سعوديًا.

وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (*CTR-2024-178743*) والقاضي منطوقه: « عدم قبول الدعوى شكلًا، لعدم تقديمها خلال المدة النظامية.»

وتقدمت المدعية بطلب استئناف القرار المُشار له أعلاه، وأصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (*CR-2024-232217*) والقاضي في منطوقه: « ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.».

حيث تقدمت المدعية بلائحة الاعتراض على قرار التحصيل رقم (.....) لعام (١٤٤٤هـ)، تلخص مضمونها فيما يلي: ذكرت المدعية أن لجنة الاعتراضات في الهيئة لم تقم ببحث النواحي الفنية ودراستها، كما لم تقم بالحصول والاستناد إلى رأي فني صادر عن جهة الاختصاص في الهيئة (لجنة الفصل في القيمة). حيث أن رأي المدقق الفني لا يرتقي لمستوى القرار الملزم الواجب الأخذ به واعتماده. فقد قامت اللجنة بتأسيس قرارها على ما خلص اليه فريق التدقيق من نتائج دون دراسة صحة الاستنتاج والرأي الذي توصل إليه فريق التدقيق اللاحق والذي يفتقد للرأي الفني من الجهة المختصة، ولم تقم لجنة الاعتراض في الهيئة بتوفير شرح وافي للأساس الذي بنيت عليه الفروقات وكيفية احتساب الفروقات لكل بيان استيراد جمركي، وبالاستناد للمادة «١» فقرة «٩» من اللائحة التنفيذية للنظام القانون

الموحـد للجمـارك لدول مجلـس التعاون لدول الخليـج العربية والتي تنص علـى أنه «من حق المسـتورد بناء على طلب مكتوب أن يحصل على تفسـير مكتوب من إدارة الجمارك عن كيفية تحديـد الطريقـة التي حددت بها القيمـة الجمركية للبضائع المسـتوردة»، وكمـا ورد في المادة (٦٢-أ) من نظام « قانون» الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (إذا نشأ خلاف بيـن الموظف الحمركي المختص ومالـك البضاعة حول قيمة البضاعة لاختلاف نوعها أو منشـأها أو لسـبب آخر، يحال الأمر إلى المدير، فإذا أقر رأي الموظف الجمركي ولم يقبل به مالـك البضاعـة، فيتم إحالة الأمر إلى المدير العام لتسـوية الخلاف أو إحالتـه إلى لجنة الفصل فـي القيمـة)، علمًا بأن شـركة.....لم تتلقى مـن لجنة الاعتراض في الهيئـة أو فريق التدقيق الجمركي اللاحق شرحًا للأساس التي بنيت عليه الفروقات الجمركية أو توضيحات حول كيفية احتساب مبلغ فرق الرسوم الجمركية المقرر على كل بيان جمركي كما لم يتم تزويد الشركة بأي قـرار صادر عـن لجنة الفصل بالقيمة، كما ورد في تقرير التدقيـق اللاحق أنه يجب إضافة بعض المدفوعات والمبالغ المستحقة للمورد والمرتبطة بالبضائع الواردة إلى القيمة الجمركية كجزء مـن السـعر الفعلي المدفوع أو المسـتحق الدفع للمورد، تؤكد الشـركة بأنـه وفيما يتعلق ببعض المدفوعـات والمبالغ المسـتحقة للمورد والتي يرى فريق التدقيق الجمركـي أنه ينبغي إضافتها إلـى القيمة المصرح عنها للـواردات؛ فأن القيمة الجمركية للبضائع المسـتوردة قد تم التصريح عنهـا في وقت الاسـتيراد وأن المبالغ المشـار إليها والمسـتحقة للمورد لا علاقـة لها بالبضائع المسـتوردة. وعليـه، فإنـه لا توجـد فروقات فـي القيمة بيـن القيمـة الجمركية المعلنـة والقيمة المسـتحقة والمدفوعة على البضائع المسـتوردة حسب سجلات الشركة، وتصر الشركة وتؤكد علـى أن المدفوعات والمبالغ المسـتحقة للمورد «شـركة.....» خلاف المبالغ المسـتحقة الدفع والمدفوعة مقابل البضائع المسـتوردة تتعلق بحصة الشركة العادلة من أتعاب ومصاريف خدمـات الدعم الفنـي والإداري التي تقدمها شـركة.....(مثل: التدريب الموظفين والدعم الفنـي و المصاريـف الأخرى الإدارية لشـركة.....) وهي غير مرتبطة بالسـلع المسـتوردة، كمـا تؤكد الشـركة بـأن القيمة الجمركيـة المعلنة عـن كل شـحنة واردة تمثل القيمـة الجمركية الصحيحـة وتتفق مـع القواعد التنفيذية والمذكرات التفسـيرية لقانون الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع اسـتيفاء كامل الشـروط المتعلقة بقيمة الصفقة حسـب الطريقة الأولى للتقييم الجمركي، وفيما يتعلق بالمعالجة الجمركية فيما يخص الربع والإتاوات

أشار فريق التدقيق في تقريره حول نتائج الأعمال والمشار إليه في المراسلة الإلكترونية الواردة بتاريخ ٠٨/ ٠٩/ ٢٠٢٢ إلى أنه قد قام بتنفيذ إجراءات المراجعة على سجلات الشركة المالية والمحاسبية ومراجعة المراسلات التجارية بين شركة.....التجارية وشركة.....فيما يتعلق بالمدفوعات الخاصة بالريع «الإتاوات» مقابل العلامة التجارية ورسوم الترخيص، ومن جهة الشركة وكما هو معلوم من وجهة النظر الجمركية الفنية ووفقا للوائح الجمركية المحلية والدولية المعمول بها فإنه يتعين استيفاء شروط معينة وتقييمها للوصول للاستنتاج فيما إذا كانت المدفوعات مقابل الربع «الإتاوات» و/ أو رسوم الترخيص يجب أن تضاف لسعر الصفقة أو السعر المستحق أو المدفوع من عدمه. وهذه الشروط هي: يجب أن تتعلق الإتاوة أو رسوم الترخيص بالبضائع التي يتم تقييمها، ويجب أن تكون الإتاوة أو رسوم الترخيص شرطًا للبيع ويجب أن يدفعها المشتري بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن لا يكون قد تم تضمين الإتاوة أو رسوم الترخيص في السعر المدفوع أو المستحق الدفع، كما تطرقت المدعية إلى العلاقة بالبضائع المستوردة وشرط البيع والحق في التوزيع وضريبة الاستقطاع، ونهايةً أكدت الشركة على التزامها التام بالسياسات والإجراءات الجمركية وقانون الجمارك الموحد لدول المجلس وأنها قد قامت بتقديم المستندات المتعلقة بالارساليات الواردة وقت الاستيراد وتم تنظيم بيانات الاستيراد الجمركية الخاصة بها وسداد ما ترتب عليها من رسوم جمركية بالكامل دون الإخلال بأي من الإجراءات والسياسات الجمركية المتبعة، وبناء عليه فإن الشركة تؤكد التزامها بالسياسات والإجراءات الجمركية وقانون الجمارك الموحد وقد قامت بالتصريح عن القيمة الجمركية الفعلية في وقت الاستيراد لكل شحنة واردة وتتطابق القيم المصرح عنها مع المبالغ المستحقة أو المدفوعة مقابل البضائع الواردة ومعاملات الاستيراد المصرح بها وفقا للسجلات المحاسبية والتجارية للشركة التي تم مراجعتها والتحقق منها وتأكيدها من قبل فريق التدقيق الجمركي اللاحق، وبرأي الشركة فإن المواد والأسانيد النظامية المشار إليها في تقرير التدقيق اللاحق وإشعار رفض طلب الاعتراض الصادر عن لجنة الاعتراض في الهيئة الوارد بتاريخ ٢٠٢٣/ ٠١/ ١٩، والتي قام فريق التدقيق اللاحق تأسيسًا عليها باحتساب مبلغ فروقات الرسوم الجمركية وتقرير وجوب اضافتها للقيمة الجمركية للبضائع الواردة؛ هي غير مرتبطة بالقيمة الجمركية للبضائع الواردة وغير قابلة للتطبيق. كما وأن فريق التدقيق لم يقدم القرار الفني الواجب الحصول عليه من اللجنة الفنية المعنية لجنة الفصل في القيمة صاحبة الاختصاص،

وبالنظر إلى افتراض فريق التدقيق الجمركي بأن المدفوعات التي قدمتها شركة..... التجارية للمورد تمثل رسوم إتاوة يجب إضافتها إلى القيمة الجمركية؛ تجدر الإشارة إلى أن هذا الافتراض غير صحيح حيث أن شروط إضافة الإتاوات إلى القيمة الجمركية غير محققة وغير مستوفاة، كما تؤكد الشركة على أن المدفوعات المسددة والمستحقة لشركة.....(عدا تلك المرتبطة بالبضائع الواردة والتي تمثل القيمة الجمركية المصرح بها وقت الاستيراد) لا تتعلق بالسلع المستوردة وأن هذه المبالغ المستحقة الدفع/ المدفوعة في السجلات هي مدفوعات مقابل الخدمات الفنية والإدارية لشركة.....، والتي قامت شركة.....التجارية بسداد ما يترتب عليها من ضرائب مستحقة.

وتقدمت المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) بمذكرة جوابية، تلخص مضمونها فيما يلي: ذكر ممثل الهيئة بعدم صحة ما تدفع به المدعية جملة وتفصيلًا، حيث أنه سبق الاجتماع مع المدعية أثناء مرحلة التدقيق والاعتراض، وتمت المناقشة وتوضيح الفروقات التي نتج عنها قرار التحصيل، كما أنه تم إشعار المكلف بنتائج التدقيق وتم التأكد من استلامه لها ولكشف الفروقات الجمركية، المفصل فيه فروقات الرسوم الجمركية لكل بيان جمركي، وعليه يتبين أن الهيئة فصلت ووضحت للمدعية جميع الأسباب التي تم بناء عليها إصدار قرار التحصيل، وما يؤكد ذلك أن المدعية تدفع بما ورد بتقرير التدقيق وتناقش آلية احتساب الهيئة، بالتالي فلا يتصور عدم علمها بها، وذكر أنه من خلال التدقيق اللاحق على السجلات الجمركية والتجارية والمالية والمحاسبية للشركة، وبعد الزيارة الميدانية للمكلف بموجب الصلاحيات الممنوحة لها بنص المادة (١٢٧) من نظام الجمارك الموحد، تبين للهيئة أن المدعية تقوم بشراء واستيراد منتجاتها من شركة.....، وتبين أن هذه الشركة المصدرة تقوم بمطالبة المدعية بمبالغ أتاوه وربع (.....)، وباستفسار الهيئة من المدعية والطلب منها إرسال توضيح عن سبب دفع المبالغ حسب الفواتير وفيما إذا كانت تمثل نسبة من مبيعات العطور أو منتجات أخرى أو مقابل استخدام اسم «.....». وأفادت الشركة بأن المبالغ تدفع مقابل حق استخدام اسم الماركات التي تمتلك حقوقها شركة..... في المنطقة مما يتبين معه إقرار المدعية أثناء مرحلة التدقيق بكون هذه الرسوم عبارة عن رسوم أتاوة مقابل استغلاله لحق من حقوق الملكية الفكرية أو تراخيص الاستعمال، وعدم صحة ما يدفع به حاليًا

بأنهـا عبـارة عن خدمات فنية او خدمات تدريب موظفين والذي لم يقدم أي مسـتندات تثبت ما يدعيه، كما أنه بالاستفسار منها أثناء مرحلة التدقيق عن أنه في حال عدم دفع تلك المبالغ مقابل اسـتخدام أسماء الماركات التي تمتلك حقوقها شركة.....ميدل ايست هل يتم بيع البضاعة المسـتوردة التي تحمل أسـماء الماركات من قبل الشركة المصدرة لكم، تمت الإفادة من قبلهم على بأنه» يجب على شـركة.....العربية دفع الاتاوة عـن هذه الماركات حيث انها لا تملك حقوق الاسـتخدام وان عدم دفع الاتاوة سـوف يتم ايقاف شحن البضائع. «، ونهايةً طلب ممثل الهيئة الحكم برفض الدعوى.

وفي يوم الاحد الموافق ٢٣/ ٠٣/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة جلسـتها للنظر في الدعوى، وبالمنـاداة على أطـراف الدعـوى، حضر/ .....(سـعودي الجنسـية) بموجـب الهوية رقم (.....)، بصفتـه وكـيلًا للمدعيـة بموجـب الوكالـة رقـم (.....) وتاريـخ إصدارهـا (٢٠/ ٩/ ١٤٤٦هــ)، وحضـر ممثل المدعـى عليهـا/ .....، بموجب الهويـة الوطنية رقم (.....) وبموجـب التفويض الصادر من وكالة الشـؤون القانونية والالتزام برقم (.....) وتاريـخ ١٩/ ٠٣/ ١٤٤٥هـ. وبسـؤال وكيل المدعية عن دعوى موكلتـه، أجاب بأنها لا تخرج عمّـا ورد في لائحة دعواهـا المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكويـة والضريبية والجمركية. وبمواجهـة ممثـل المدعـى عليهـا بذلـك، أجـاب بأنـه يؤكد علـى ما ورد فـي لائحـة المدعى عليهـا الجوابية وعدم قبول أي مسـتندات جديـدة لم تقدم للمدعى عليها أثنـاء مرحلة الفحص والاعتراض. وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي، وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب

بعـد الاطلاع علـى نظام الجمـارك الموحد لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ وبعد الاطلاع على قواعد عمـل اللجـان الزكوية والضريبيـة والجمركية الصـادرة بالأمر الملكي رقـم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

مـن حيـث الشـكل؛ وبعد اطلاع اللجنـة على موضـوع الدعوى، حيث ثبـت لها أن هذا النـزاع مـن النزاعات الجمركيـة، فإنه يُعد من النزاعـات الداخلة ضمن اختصـاص هذه اللجنة، وحيـث إن الثابـت من مسـتندات الدعوى أن المدعيـة تقدمت بالدعوى مـن ذي صفة، وخلال المدة النظامية، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضوع، فإنـه بتأمـل اللجنـة للأوراق والمسـتندات التـي تضمنها ملف الدعـوى، وما أبداه أطرافهـا من طلبات ودفاع ودفوع، فقد تبين للجنـة أن الخلاف يكمن حول قـرار التحصيل رقم (.....) لعام (١٤٤٤هـ) المترتب عليه فروقات جمركية بمبلغ إجمالي وقدره (٨٧٧ , ٦٧١ , ٣) ثلاثة ملايين وسـتمائة وواحد وسبعون ألفًا وثمانمائة وسبعة وسبعون ريالًا سعوديًا.

واسـتنادًا إلى المـادة (٥) من قواعد عمـل اللجان الزكوية والضريبيـة والجمركية والتي نصت على أنه: «يجوز لمن صدر في شـانه قرار من الهيئة التظلم منه لديها خلال (سـتين) يوما من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه به، وعلى الهيئة أن تبت في التظلم خلال (تسعين) يومًا من تاريخ تقديمـه، وللمتظلـم خلال (ثلاثين) يومًا من اليـوم التالي لتاريخ إبلاغه برفـض التظلم أو قبوله جزئيًـا أو مضـي التسـعين يومًا دون البـت فيه. القيام بأي ممـا يأتـي:..... ب- إقامة دعوى مباشـرة أمام دوائر الفصل».، واسـتنادًا إلى المادة (١٤٧) من نظـام الجمارك الموحد بما نصه: «أ- يجوز للمدير العام أو من يفوضه أن يصدر القرارات اللازمة لتحصيل الضرائب «الرسـوم» الجمركية والرسـوم الأخرى والغرامات الجمركية الثابتة التي تخل المكلف عن أدائها، ويكون لقرارات التحصيل الصادرة وفقًا لهذه المادة قوة السـند التنفيذي».، واسـتنادًا إلى المادة (٢٦) مـن نظـام الجمـارك الموحد التي نصـت على أنه: « تحتسـب القيمة للأغـراض الجمركية وفق الاحكام والاسـس الواردة في اللائحة التنفيذية.»، ونـص الفقرة (رابعًا/ ب) من المادة (١) من اللائحـة التنفيذية لنظـام الجمارك الموحد والتي توضح بإضافة التكاليف التالية بقدر ما يتحمله المشـتري، عندما لا تكون تلك التكاليف مشـمولة بالثمن المدفوع فعلًا أو المستحق الدفع عن البضائع المسـتوردة: ٥- الرسـوم التي يجب على المشـتري دفعها سـواء بشـكل مباشر أو غير مباشـر، مقابل اسـتغلاله لحق من حقوق الملكية الفكرية أو تراخيص الاستعمال، كشرطًا للبيع الـذي بموجبـه انتقلت ملكية البضاعـة قيد التثمين إلى حوزتـه والمتعلقة بالبضاعة المسـتوردة

قيد التثمين عندما لا تكون مدرجة في الثمن المدفوع فعلا أو المستحق دفعه، واستنادًا إلى المادة (١٢٧) من نظام «قانون» الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي نصت على: «لموظفي الإدارة الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات والمراسلات والعقود التجارية والوثائق أيًا كان نوعها؛ المتعلقة – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – بالعمليات الجمركية، وضبطها عند وجود مخالفة، وذلك لدى مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية. وعلى المؤسسات والأشخاص المذكورين حفظ جميع الأوراق المشار إليها مدة خمس سنوات من تاريخ إتمام العمليات الجمركية».

وحيث ثبت للجنة بعد الاطلاع على ملف الدعوى ودراسة المستندات تبين أن الخلاف بين المدعية والمدعى عليها ينحصر حول إضافة مبالغ «الإتاوة» إلى القيمة الجمركية للبضائع المستوردة، ووفقًا للمادة (٢٦) من نظام الجمارك الموحد والفقرة (ب/ ٥) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية، فإن الرسوم المدفوعة مقابل حقوق الملكية الفكرية أو تراخيص الاستعمال، والتي تعد شرطًا للبيع، يجب إضافتها إلى القيمة الجمركية وحيث تبين للجنة أنه بتاريخ ٢٩/ ٠١/ ٢٠٢٥م، طُلب من المدعية المستندات الثبوتية التي توضح طبيعة المبالغ المدفوعة محل الخلاف (مقابلًا للخدمات الفنية والتدريب). بالإضافة إلى ما يثبت سداد ضريبة الاستقطاع عن المبالغ محل الخلاف؛ ولم تقم المدعية بتقديم ذلك، وبدراسة المرفقات في ملف الدعوى تبين أن المدعية قد أقرت آنفًا في مراسلاتها مع المدعى عليها عبر البريد الالكتروني أن المبالغ تدفع مقابلًا لحق استخدام اسم الماركات التي تمتلك حقوقها شركة.....ميدل إيست في المنطقة؛ كما أقرت بأنه يجب دفع الاتاوة وأن عدم دفعها سيسبب ايقافًا لشحن البضائع. الأمر الذي يتعيّن معه رد دعوى المدعية/ شركة.....التجارية (سجل تجاري رقم.....)، المقامة على المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

رد دعوى المدعية/ شركة.....التجارية (سجل تجاري رقم.....)، المقامة على المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القـرار رقـم: CSR-2025-248151

الدعوى رقم: AC-2025-248151

المفاتيح:

جمركي – رسـوم جمركيـة – تحصيل رسـوم – فروقـات جمركية – تقديـم فواتير بقيم مرتفعة أو متدنية – زيوت نباتية – عدم استحقاق المستورد.

الملخص

- **مطالبة المستوردة اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بمدينة الرياض ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك؛ بالنظر في الاعتراض على قرار الهيئة القاضي بتحصيل فروقات رسـوم جمركية بمبلـغ (٥٦ ,٢١٦ ,٤١٢ ,٨) ريال، وحيث ثبـت للجنة الجمركية صحة ما دفعـت به المسـتوردة بأن الشـركات المورِّدة تقع في البرّ الرئيسـي وليسـت ضمـن المناطق الحرة، وقدمت مسـتندات رسمية، شملت الرخص التجارية، وشـهادات التسجيل، وفواتير البيع، وشـهادات المنشـأ، بما يثبت صحة موقفها النظامي. وبفحص اللجنة لوقائع الدعوى والمسـتندات، تبيّن عدم ثبوت ما اسـتندت إليه الجهة المدعى عليها بشـأن وقوع الشـركات المـورِّدة فـي المناطق الحـرة، وصحة مـا دفعت به المسـتوردة. مؤدى ذلك: قبـول الدعوى شكلًا، وإلغاء قرار التحصيل محل النزاع وما ترتب عليه من فروقات جمركية.**

المستند

- المـادة (٣) مـن قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركيـة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ.

- المادة (٨٥، ٨٨، ٩٨، ١٤٧) من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) وتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية تقدمت بالاعتراض على قرار التحصيل الصادر في حقها عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (.....) وتاريخ ٠٢/ ١١/ ١٤٤٤هـ، والمتضمن احتساب فروقات جمركية بمبلغ قدره (٥٢, ٧٦٦, ٥٢٠, ٨) ريال. وأصدرت الهيئة إشعار قبول الطلب جزئيًا لعدد (٣) بيانات جمركية بمبلغ (٩٦, ٥٤٩, ١٠٨) ريال. ليصبح إجمالي قرار التحصيل يساوي (٥٦, ٢١٦, ٤١٢, ٨) ريال.

وحيث لم يلاقِ القرار قبولًا لدى المدعية تقدمت بدعواها أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض وأصدرت اللجنة قرارها رقم (*CTR-2024-225785*) والقاضي في منطوقه: «عدم قبول الدعوى شكلًا. لعدم تقديمها خلال المدة النظامية.».

وباستئناف القرار. أصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية قرارها رقم (*CR-2025-236253*) والقاضي في منطوقه: «ثانيًا: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي. وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعًا. وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.».

وباطلاع اللجنة على لائحة الدعوى المقدمة من وكيل المدعية المحامي/ ..... هوية وطنية رقم (.....) بموجب الوكالة رقم (.....) الصادرة بتاريخ (٢٥/ ١٠/ ٢٠٢٣م). وترخيص مزاولة مهنة المحاماة رقم (.....). تبين أنها تتضمن ما ملخصه أحقيتها في الإعفاء لعدد (٣١) بيان جمركي بقيمة (٣٦, ٤٢٦, ٧١٣) ريال سعودي. كما أنها تعترض على إجراء المدعى عليها حيث أدعت المدعى عليها أن البيانات الجمركية الصادرة من.....»....»، ومن الإرسالية المصدرة من شركة.....ومشتقاتها، وعددها (٣١) بيانًا جمركيًا وقيمتها (٣٦, ٤٢٦, ٧١٣) ريال صادرة من شركتين تقعان في المنطقة الحرة وهذا غير صحيح، حيث أن شركة.....العامة شركة إماراتية ذات مسؤولية محدودة وتقع في البر الرئيس وليس في منطقة حرة، والدليل على ذلك أن الرخصة التجارية الصادرة من حكومة دبي

لكل شـركة والتي تثبت اسـم الشـركة ورقم رخصتها وعنوانها ولو أنها شركة أجنبية في المنطقة الحرة لأشـارت الرخصة إلى ذلك. والشـهادة الصادرة من دائرة الاقتصاد والسـياحة بإمارة دبي مفادها أنها مسـجلة لديها وفقًا للإجراءات والقوانين ذات العلاقة في دولة الإمارات وبالأخص القانـون الاتحـادي، ولو أنها كانت في المنطقة الحرة لما صدرت لها شـهادة من دائرة الاقتصاد والسياحة بإمارة دبي، ولما سجلت لديها وفق القانون الاتحادي الإماراتي، إذ أن المناطق الحرة لها قوانين مختلفة عن قانون الدولة.

وأما شركة.....ومشـتقاتها شـركة عمانية ذات مسـؤولية محدودة وقامت بالتحويل المباشـر للشـركة على فواتيرها وبدون وسـيط. وعليه فإن ما تسـتند عليه المدعى عليها من أن شركة.....تقع في المنطقة الحرة، هو استناد غير صحيح، إذ أن العبرة تكون في المستندات الرسـمية، وأما مجـرد افتراض وجودها في المنطقة الحرة دون دليـل، ودون وجود ما ينقض ما قدمنا من أدلة، فلا اعتبار له ولا يصح أن يبنى عليه قرار، مما يجعل البيانات الجمركية مسـتحقة للإعفـاء لكونها شـركات خليجية تقع فـي البر الرئيس وقد اسـتوفت جميع الشـروط المطلوبة للإعفـاء. واختتمت المدعية لائحتها بطلب إعفائها من الرسـوم الجمركية المفروضة عليها في البيانـات الجمركية الصادرة مـن شركة.....وشركة.....ومشـتقاتها وعددها (٣١) بيان بقيمة (٣٦, ٤٢٦, ٧١٣) ريال سعودي.

وباطلاع اللجنة على المذكرة الجوابية المقدمة من المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تبين أنها تتضمن ما ملخصه أنه تم التأكيد على أن شركة «..... « تقع في المنطقة الحـرة بدولـة الإمارات، وهو ما يعتبر أساسًـا في تحصيل الرسـوم الجمركية على الإرسـاليات المـارة من خلالها. وأشـارت المدعى عليها إلـى أن البضائع الواردة من خـط الإنتاج المملوك لشـركة «..... « في عمان، يتم شـحنها عبر الإمارات إلى المملكة العربية السعودية، وهو ما يتضمـن مرورها بالمنطقة الحرة بدبي. حيـث توضح المدعى عليها بأن هذا المرور في المنطقة الحرة يثبت صحة فرض الرسـوم الجمركية، وتضيف بأن الشـحنات المعنية تمت عبر وسـاطة شـركة «..... إفريقيـا»، حيث أقـرت المدعية في خطاب اعتراضها بضرورة سـداد فروقات الرسوم الجمركية الخاصة بهذه الشحنات، حيث أن الشحن لم يتم بشكل مباشر بل تم من خلال المنطقـة الحـرة في دولة الإمارات، وهذا يتعارض مع الإجـراءات الجمركية المعتادة. بناءً على

ذلك، تم التأكيد على أن الرسوم الجمركية المستحقة كانت نتيجة لهذا التوسط الذي يمر عبر المنطقة الحرة. وفيما يتعلق بالمستندات تفيد المدعى عليها أنه عند فحص الرخص التجارية، تم العثور على تطابق في العناوين بين رخصة شركة «..... العامة» والشركة التابعة لها في المنطقة الحرة «..... »، بما في ذلك نفس العناوين التي وردت في الرخصة التجارية، الأمر الذي يعزز الموقف بأن الشركة تعمل ضمن نطاق المنطقة الحرة. واستندت إلى التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ لشركة «..... »، حيث تم ذكر أن الشركة تتواجد في المنطقة الحرة بجبل علي. وقد قدمت المدعى عليها هذه الوثائق كدليل إضافي على صحة تصنيف الموقع الجغرافي للشركة وبالتالي صحة فرض الرسوم الجمركية. وأشارت إلى أن شهادات المنشأ التي صدرت للإرساليات الواردة من المنطقة الحرة أو من البر الرئيسي بدولة الإمارات لا تشير إلى أي تباين أو خلل في الوثائق. كما أكدت أن المدعية لم تقدم مستندات كافية لإثبات أن الإرساليات لم تمر عبر المنطقة الحرة بدولة الإمارات، وترى أن ذلك يعزز موقفها في استحصال الرسوم الجمركية المستحقة، واختتمت المذكرة الجوابية بطلب رفض الدعوى المقدمة من شركة.....

وعليه تقدمت المدعية بمذكرة جوابية للرد على ما جاء في مذكرة الهيئة. تتضمن ما ملخصه أنه يتضح مما قدمته المدعى عليها أن محل النزاع في هذه الدعوى هو هل الشركة الموردة شركة..... شركة تقع في المنطقة الحرة في دولة الامارات أم أنها لا تقع، وقامت المدعية بتقديم كافة المستندات التي تثبت أن الشركة إماراتية وتقع في البر الرئيس وليس في منطقة حرة. إضافة إلى أن المدعى عليها لم ترفق أي مستندات ولا أدلة، وفيما يتعلق بالإرساليات الواردة من شركة..... ومشتقاتها وهي شركة عمانية ذات مسؤولية محدودة فالإرساليات محل الخلاف صدرت على فواتيرها مباشرة بدون وسيط، كما أنها شحنت مباشرة إلى المملكة العربية السعودية، ويثبت ذلك مستندات الشحن وفواتير الشراء وشهادات المنشأ في المرفقات، وأما زعم المدعى عليها بأنها دخلت في المنطقة الحرة فهو بلا دليل. كما أكدت على استعدادها بدفع رسوم ما يخص البيانات الجمركية الصادر بها فواتير من الشركات الواقعة في المنطقة الحرة – شركة..... أفريقيا..... المنطقة الحرة وشركة..... وعددها (٣٤١) بيان جمركي وقيمتها (١٩,٥٤٣,٦٩٨,٧) ريال سعودي.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٠٥/ ١١/ ٢٠٢٥م، عقدت اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية في الرياض جلستها بحضور أعضائها المدونة أسماؤهم في المحضر، وذلك عبر التواصل

المرئي طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا إلى ما جاء في البند رقم (١) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ؛ وبالمناداة على أطراف الدعوى؛ حضر/ ..... هوية وطنية رقم (.....) بموجب الوكالة رقم (.....) وتاريخ (١٠/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ)، ورخصة محاماة رقم (.....) بصفته وكيل عن المدعية، وحضر/ .....، هوية وطنية رقم (.....) بصفته ممثلا عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بموجب التفويض الصادر عن نائب محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية برقم:(.....) وتاريخ: ٢٤/ ٠٤/ ١٤٤٧هـ، وبسؤال وكيل المدعية عن دعوى موكلته، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة دعواها المودعة لدى الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. وبمواجهة ممثل المدعى عليها بذلك، أجاب بأنه يؤكد على ما ورد في لائحة المدعى عليها الجوابية وعدم قبول أي مستندات جديدة لم تقدم للمدعى عليها أثناء مرحلة الفحص والاعتراض. وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي. وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة تمهيدًا لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٤١) بتاريخ ٠٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٥٧١١) وتاريخ ٠٨/ ٠٤/ ١٤٤٥هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ وبعد اطلاع اللجنة على موضوع الدعوى، حيث ثبت لها أن هذا النزاع من النزاعات الجمركية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاصات هذه اللجنة، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تقدمت بالدعوى من ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلًا.

ومـن حيـث الموضوع، فإنـه بتأمـل اللجنـة للأوراق والمسـتندات التـي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفوع، فقد تبين للجنة أن الخلاف يكمن باعتراض المدعيـة على قـرار التحصيل الصادر في حقهـا برقـم (...../ ...../ .....) وتاريخ ٠٢/ ١١/ ١٤٤٤هـ، والمتضمن احتساب فروقات جمركية بمبلغ قدره (٥٢, ٧٦٦, ٥٢٠, ٨) ريـال. وأصـدرت الهيئـة إشـعار قبـول الطلـب جزئيًـا لعـدد (٣) بيانـات جمركيـة بمبلـغ (٩٦, ٥٤٩, ١٠٨) ريال. ليصبح إجمالي قرار التحصيل يساوي (٥٦, ٢١٦, ٤١٢, ٨) ريال.

واسـتنادًا إلى الفقـرة (٢/ د) من المادة (٣) مـن قواعد عمل اللجـان الزكوية والضريبية والجمركيـة التـي نصّت على أنَّـهُ: «تختص دوائـر لجنة الفصـل الجمركية بتطبيـق أحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، وذلك على النحو الآتي:

د- النظـر فـي الاعتراضـات علـى قـرارات التحصيل عملًا بأحـكام المـادة (١٤٧) من النظام»، واسـتنادًا إلى المـادة (٩٨) من نظام الجمارك الموحد التي نصّـت على أنَّهُ: «تعفى من الضرائب «الرسـوم» الجمركيـة بموجب هذا النظام «القانون» البضاعـة المتفق على إعفائها في التعرفـة الجمركية الموحدة لـدول المجلس.»، ووفقًا للمادة (٨٥) مـن نظام الجمارك الموحد التـي تنـص على أنه: « تعامل البضائع الخارجة من المناطـق الحرة إلى الدائرة الجمركية معاملة البضائع الأجنبية، حتى ولو اشتملت على مواد أولية محلية أو على أصناف سبق تأدية الضرائب «الرسـوم» الجمركية عنها قبـل إدخالها إلى المناطق الحرة.»، وبناءً علـى المادة (٨٨) من نظام الجمـارك الموحـد التي تنـص على أنه: «تعامـل البضائع الواردة من المناطق والأسـواق الحرة إلـى داخل الدولة أو خارجها معاملة البضائع الأجنبية.». واسـتنادًا إلـى المادة (١٤٧) من نظام الجمـارك الموحـد التـي نصّت علـى أنَّهُ: «أ- يجـوز للمدير العـام أن يصدر القـرارات اللازمة لتحصيـل الضرائب « الرسـوم « الجمركية والرسـوم الأخرى والغرامات الجمركيـة الثابتة التي تخلـف المكلـف عن أدائها. ب- يجـوز الاعتراض على قرارات التحصيـل لدى الإدارة خلال خمسـة عشـر يوما مـن تاريـخ التبليغ، غيـر أن ذلك لا يوقـف التنفيـذ إلا إذا أديت عـن المبالغ المطالب بها تأمينا بموجب كفالة بنكية أو نقدية.». ووفقًا للمادة (١٧) من اتفاقية تيسـير وتنمية التبـادل التجاري بين الدول العربية: «يتم تبادل السـلع بين الدول الأطراف بشـكل مباشـر دون وساطة طرف غير عربي.».

وبناء على ما تقدم وبعد اطلاع اللجنة على الأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفوع، وبالاطلاع على مستند الرخصة التجارية الصادرة من حكومة دبي لشركة.....، شركة إماراتية ذات مسؤولية محدودة، برقم (.....)، وبدراسة المستندات المقدمة يتبين بأن الرخصة التجارية لم تُشِر إلى أن شركة..... شركة أجنبية في المنطقة الحرة، وبالبحث في محرك البحث «خرائط جوجل» تبين أن موقع الشركة متوافق مع الموقع المسجل في الرخصة، كما تبين بعد البحث أن هناك شركة أخرى مشابهة في الاسم للشركة محل الدعوى وهي..... ورقم الرخصة (.....) وأن جهة الترخيص هي المنطقة الحرة بجبل علي، وهو أمر مذكور نصًا بعكس الشركة محل الخلاف، بالإضافة إلى أنه من خلال البحث في الموقع الإلكتروني للسجل الاقتصادي الوطني لوزارة الاقتصاد بدولة الإمارات، فقد أوضح البحث اسم الشركة ورقم رخصتها وبيّن أن جهة الترخيص هي دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي، بينما أوضح البحث نفسه وجود شركة أخرى هي..... ورقم الرخصة (.....) وأن جهة الترخيص هي المنطقة الحرة بجبل علي، مما يؤكد على أن شركة..... تقع في البر الرئيس وليس في منطقة حرة، وعليه نرى صحة دعوى المدعية فيما يخص البيانات الجمركية الصادرة من شركة..... بعدد ٢٨ بيانًا جمركيًا وقيمتها (٤ , ٢٨٩ , ٦٣٤) ريال سعودي. وأما فيما يخص البيانات الجمركية الصادرة من شركة.....وعددها (٣) بيانات جمركية وقيمتها (٩٦ , ١٣٦ , ٧٩) ريال، فإنه بالاطلاع على المستندات المرفقة من قبل المدعية يتضح أن الشركة عمانية ذات مسؤولية محدودة وقامت بالتحويل المباشر على فواتيرها وبدون وسيط؛ الأمر الذي يتقرر معه إلغاء فروقات التحصيل بمبلغ قدره (٣٦ , ٤٢٦ , ٧١٣) سبعمائة وثلاثة عشر ألفًا وأربعمائة وستة وعشرون ريالًا وست وثلاثون هللة.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت اللجنة بالإجماع ما يلي:

القرار

إلغاء قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، في مواجهة المدعية/ شركة..... (سجل تجاري رقم.....) المتعلق بقرار التحصيل رقم (.....) وتاريخ

٠٢/ ١١/ ١٤٤٤هـ بمبلغ قدره (٧١٣, ٤٢٦, ٣٦) سبعمائة وثلاثة عشر ألفًا وأربعمائة وستة وعشرون ريالًا وست وثلاثون هللة.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تم بحمد الله

